د. عبد الرزاق مطلك الفهد

الأحزاب السياسية في العراق

ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨

- حزب الشعب
- حزب الأحرار
- الحزب الشيوعي العراقي
- حزب الاتحاد الوطني
- الحزب الوطني الديمقراطي
- الحزب الديمقراطي الكردستاني
- حزب الاتحاد الدستوري
- حزب الأمة الاشتراكي
- حزب البعث العربي الاشتراكي

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق مطلك الفهد

الأحزاب السياسية في العراق

ودورها في الحركة الوطنية والقومية

١٩٣٤-١٩٥٨



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب. ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١١

ISBN: 978-9953-88-606-0

تدقيق لغوي: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

مقدمة ١١

الفصل الأول:

نظرة عامة في أوضاع العراق السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ١٣

* العلاقات العراقية - البريطانية ١٤

* العلاقات العراقية - الأميركية ٢٠

* العلاقات العراقية - العربية بعد الحرب ٢٣

* سياسة إضعاف الجيش ٢٥

الفصل الثاني:

تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ٣٣

القسم الأول:

نشأة الحزب الشيوعي وتطوره ٣٣

* بداية ظهور الفكر الاشتراكي في العراق ٣٣

* عصبة مكافحة الصهيونية ٤٣

* اللجنة الوطنية الثورية ٤٦

* حزب التحرّر الوطني ٤٨

* توحيد الكتل الشيوعية ٧١

* القيادة المركزية ٧٧

* يوسف سلمان يوسف (فهد) ٧٨

القسم الثاني:
كفاح في سبيل القضايا العراقية والعربية والدولية ٨١

أ- الحزب الشيوعي والقضايا العراقية: ٨١

١- الحزب وعلاقات العراق مع بريطانيا ٨١

٢- الحزب وقضايا العمّال ٨٦

٣- الحزب والأرض والفلّاح ٩٦

٤- الحزب والحياة الديمقراطية في العراق ١٠١

٥- الحزب والأكراد ١٠٥

٦- الحزب وقضايا الطلاب والمرأة ١٠٨

ب- موقف الحزب الشيوعي من القضايا العربية: ١١٠

١- موقف الحزب من قضية فلسطين ١١٠

٢- موقف الحزب من قضايا سورية ولبنان ١١٥

٣- موقف الحزب من قضايا مصر السياسية ١١٧

٤- موقف الحزب من فكرة اتحاد العراق مع الأردن ١٢٠

٥- الحزب وفكرة الوحدة العربية ١٢١

ج- الحزب الشيوعي والقضايا الدولية ١٢٢

د- ملخّص النظام الداخلي للحزب ١٢٩

الفصل الثالث:

الأحزاب الصغرى: الاتحاد الوطني والشعب والأحرار ١٣٥

* نظرة مختصرة في هذه الأحزاب ١٣٥

* موقف الأحزاب من القضايا العراقية ١٥٦

* موقف الأحزاب من القضايا العربية ١٧٠

الفصل الرابع:

الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ .... ١٧٥

* نبذة عن تاريخ الحزب ١٧٥

* المؤتمر الأول للحزب ١٨٤

* استقالة عناصر يسارية ١٨٤

* المذكّرة الاشتراكية ١٨٥

* فصل مجموعة يسارية ١٨٩

* مؤتمر الحزب الرابع - ظهور تيار تقدمي آخر في الحزب ١٩٣

* الحزب والقضايا العراقية ١٩٨

* الحزب والقضايا العربية ٢١٥

* الحزب والقضايا الدولية ٢٢٥

الفصل الخامس:

الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) ٢٢٩

* الحركة الوطنية الكردية ٢٢٩

* الأحزاب الكردية قبل ظهور الحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٣٦

* الحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٤٥

* موقف الحزب من القضايا العربية ٢٥١

الفصل السادس:
حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي ٢٥٣
* نبذة عن تاريخ الحزبين ٢٥٣
* موقف الحزبين من القضايا العراقية ٢٦٩
١- موقف الحزبين من العمال ٢٦٩
٢- الحزبان والحياة الديمقراطية ٢٧١
٣- موقف الحزبين من الفلاحين ٢٧٣
٤- موقف الحزبين من علاقات العراق مع بريطانيا ٢٧٥
* موقف الحزبين من القضايا العربية ٢٧٩
١- موقف الحزبين من قضية فلسطين ٢٨٠
٢- موقف الحزبين من قضايا مصر السياسية ٢٨١
* اشتراكية حزب الأمة الاشتراكي ٢٨٨

الفصل السابع:
حزب البعث العربي الاشتراكي ٢٩١
* نبذة عن تاريخ الحزب ٢٩١
* القيادة القطرية في العراق ٢٩٣
* الاشتراكية في مفهوم الحزب ٣٩٨
* حزب البعث والحركة الشيوعية ٢٩٩
* مبادئ الحزب (١٩٤٧) ٣٠١
* الحزب والعمال ٣٠٢

* حزب البعث والحكومات العراقية ٣٠٤
* الحزب وحلف بغداد ٣٠٥
* موقف الحزب من القضايا العربية ٣٠٧
الفصل الثامن:
جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧ ومقدمات ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ .... ٣١٣
* فكرة الجبهة ٣١٥
* دعوة الحزب الشيوعي للجبهة منذ عام ١٩٤٥ .... ٣١٤
* دعوة حزب الشعب ٣١٨
* لجنة التعاون ٣٢٠
* حزب البعث والجبهة ٣٢٣
* أحداث مصر عام ١٩٥٦ والحركة الوطنية في العراق ٣٢٤
* جبهة الاتحاد الوطني وحركة الضباط الأحرار ٣٢٩
* حزب البارتي وجبهة الاتحاد الوطني ٣٣٢
خاتمة ٣٣٥
المراجع ٣٤٥

مقدمة

إن الكتابة في تاريخ معاصر ليست أمراً سهلاً، ولا سيما إذا كان هذا التاريخ يتعلق بالأحزاب السياسية.

فالأحزاب التي يتناولها البحث منها أحزاب سرية وأخرى علنية، وصعوبة البحث في حركات سياسية سرية أمرٌ بديهي. فمطاردة السلطة لهذه المنظمات، تجعل الحصول على الوثائق الكافية التي تعطى صورة واضحة عن تلك المنظمة أمراً متعذّراً على الباحث. بالإضافة إلى خشية أفراد الحزب من الإدلاء بمعلومات قد تعرّضهم يوماً ما إلى المخاطر. وثمة آخرون لا يرغبون في التحدث عن مواقف سبق أن قاموا بها. وحتى الأحزاب العلنية منها منْ أختفى أشخاصها عن مسرح السياسة، ومنهم من تنكر لانتمائه للحزب. وأذكر على سبيل المثال أن أحد الأشخاص أنكر انتماءه لحزب معيّن، مع أنه كان نائباً لرئيس الحزب.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الرغبة في البحث ومواصلته والتشبّث بالحصول على الوثائق من هنا وهناك أعطت فكرة لا بأس بها عن نشاط هذه الأحزاب وتاريخ نضالها. وهذا بالطبع يذكرني بالكثيرين الذين تعاونوا معي وقدّموا مساعداتهم القيّمة أثناء البحث، حيث سهّلوا ما كنت أعتبره صعباً.

أتاحت لي مديرية الأمن العامة في بغداد فرصة الاطلاع على السجلات السرية المحفوظة لدى المديرية، سواء المخطوطة أو المطبوعة، والتي تبين نشاط الأحزاب منذ عام ١٩٣٥. وكذلك أتاحت لي المكتبة الوطنية لوزارة الثقافة والإرشاد، الاطلاع على الكتب الممنوعة التي حرمت تداولها على المطالع العادي. ولا يسعني إلا أن أشكر هاتين المؤسستين على تعاونهما

اللّامحدود معي. كما أقدم شكري لكل السادة الذين قابلتهم والذين أبدوا ملاحظاتهم أو تحدّثوا عن تاريخ الأحزاب، أو الذين قدّموا ما لديهم من كتب خاصة. وأخص منهم بالذكّر السادة: عبد الفتاح إبراهيم، وعلي صالح السعدي، وأياد سعيد ثابت، وشمس الدين الكاظم، وعبد الوهاب محمود، وغانم الزوري، وخيون العبيد. كما أشكر كل السادة الأفاضل الذين أبدوا توجيهاتهم، وتحدّثوا إليَّ عن أحداث تلك الفترة، والذين لم يرغبوا بذكر أسمائهم. كما قدم لي الأخوان الأكراد مساعدات قيّمة، منها الكتب الخاصة بالحزب الديمقراطي، أو الذين ترجموا لي معنى النصوص التي أحتاجها في المراجع الكردية. وأذكر منهم الآنسة نهاية جلال والسيد محمد كريم. وأقدم شكري الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور محمد أنيس الذي قدّم لي ملاحظاته القيّمة وشجّعني على مواصلة البحث.

الفصل الأول

نظرة عامة في أوضاع العراق السياسية بعد الحرب العالمية الثانية

دخل العراق بعد حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، حيث اصطدم الجيش العراقي مع القوات البريطانية، وانتهى الاصطدام بفشل الحركة وسقوط حكومة الكيلاني، دخل في فترة سياسية جديدة تختلف عن سابقتها من حيث الأوضاع الداخلية والسياسية الخارجية. فالباحث في تاريخ العراق الحديث في حالة تحديده فترة ما بعد الحرب، لا بدّ له من أن يستعرض التطور السياسي الذي حصل في العراق بعد فشل حركة الكيلاني وحكومته التي وقفت موقفاً صلباً من الحكومة البريطانية، ومن تفسيرها للمعاهدة بما يضمن مصالحها. في حين أصرت حكومة الكيلاني على تطبيق المعاهدة حسب مفهومها القانوني، وأرادت منع الحكومة البريطانية من إنزال قواتها في البصرة إلا بعد رحيل القوات التي نزلت قبلها من أرض العراق[1].

أما بعد سقوط حكومة الكيلاني في عام ١٩٤١، فقد تغيّرت الأوضاع في العراق. فزادت بريطانيا من تمسّكها بالعراق، إذ أن لها مصالحها في العراق متمثلة في معاهدة ١٩٣٠ فتأيّدت هذه المصالح تأييداً مستنداً إلى النصر الحربي، وأصبح تطبيق المعاهدة بتفسير النصوص وفق المصالح البريطانية، السياسية والحربية، وكذلك أصبحت حال الجيش الذي استاءت الحكومة

(١) إبراهيم الراوي - ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث - مطبعة دار الكتب - بيروت ١٩٦٩، ص٢٢٨.

العراقية من تدخّله في السياسة، وأخذت عليه الحكومة البريطانية عدم التزامه بالتحالف المعقود[1].

بعد حكومة الكيلاني، عُهدت الوزارة إلى جميل المدفعي، وهو من العناصر اليمينية المعتدلة، ويُؤتى به دائماً بعد انتهاء أحداث مهمة أو اضطرابات. وقد ألف الوزارة في٢/٦/١٩٤١، واستهل حكمه بخطاب ألقاه من دار الإذاعة قال فيه: «لقد تسلّمت مسؤولية الحكم في أهول ساعة من ساعات تاريخ العراق، وفي أخطر فتنة تعرضت لها البلاد». ووصف حركة الكيلاني بأنها «أعظم فتنة تستهدف رأس الدولة وكيان الأمة»[2].

وقال المدفعي عن المشتركين في حوادث ١٩٤١: «إن التدابير القانونية الصارمة سوف تُطبّق على كل مجرم أثيم، وإن الحكومة سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في معاقبة الجناة»[3].

العلاقات العراقية - البريطانية:

كان السفير البريطاني في عهد حكومة جميل المدفعي هو السير كنهان كورنواليس، الذي عُيّن سفيراً لبلاده في العراق منذ أن اضطرب الموقف بين بريطانيا وحكومة الكيلاني. وسبق لكورنواليس أن كان مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية منذ ٢٣ آب/أغسطس سنة ١٩٢١، ثم أُنهيت خدماته في عام ١٩٣٥ من قِبَل السيد رشيد عالي الكيلاني عندما كان آنذاك وزيراً للداخلية في الوزارة الهاشمية الثانية. وقد لعب كورنواليس دوراً كبيراً في أحداث أيار/مايو ١٩٤١ إذ شدّ من أزر الوصي في البصرة وهيّأ له دارعة بريطانية يستقر فيها جهاز للإذاعة ضد حكومة بغداد[4].

---

(١) د. زكي صالح: مقدمة في دراسة العراق المعاصر - مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥٣، ص١١٦.

(٢) مديرية الدعاية العامة: خطاب السيد جميل المدفعي - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤١، ص١، ص٢.

(٣) مديرية الدعاية العامة: خطاب السيد جميل المدفعي، ص٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، مطبعة العرفان صيدا ١٩٦٥، ص٢١٤.

وقام في عهد المدفعي بنشاط دبلوماسي كبير في العراق، فاتفق مع المدفعي حيث تمت تسوية الخلاف حول تفسير معاهدة التحالف خلال الحرب. وفي ٥ حزيران/يونيو ١٩٤١ أرسل وزير الخارجية العراقية مذكرة إلى كورنواليس تحتوي على:

١- موافقة الحكومة العراقية على أنه خلال الحرب، للحكومة البريطانية الحق في أن تعسكر قواتها البرية والقوة الجوية في تلك الأمكنة التي يتطلّبها الدفاع عن العراق، ويجب أن تُحاط الحكومة العراقية بذلك.

٢- توافق الحكومة العراقية على إقامة دائرة بريد وتلغراف في تلك الأماكن التي تمثّل حماية للمصالح البريطانية.

٣- تسمح الحكومة العراقية للسلطات البريطانية العسكرية في إجراء التدريبات العسكرية الضرورية، بالتعاون مع السلطات العراقية، في القاعدة في البصرة. وإصدار الأوامر إلى سلطات ميناء البصرة للتعاون كلياً فيما يخص الامتيازات الضرورية لتسهيل وضمان سلامة وصول القوات البريطانية إلى البصرة[١].

ومن النشاط البريطاني في العراق تأسيس نادٍ باسم «نادي أخوان الحرية» تديره فريا ستارك السكرتيرة في السفارة البريطانية لبث الدعاية لدول الحلفاء وللمعسكر الديمقراطي بصورة عامة، وله لجنة عليا تتكوّن من وزارة الداخلية والمعارف والعدلية وأمين العاصمة ورئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العام[٢].

وقد جاء في المادة الثانية من نظامه: «غاية النادي السعي لمعاضدة المبدأ الديمقراطي، والعمل على تأمين هذه الغاية بنشر الأخبار الصحيحة، ومكافحة ما يقوم به دعاة الفاشست والنازي من نشر الإشاعات الكاذبة المضادة، مع شرط عدم التدخّل في السياسة الداخلية»[٣]، وقد قال الميجر سكيف رئيس

---

(١) Majid Khadduri - Independent Iraq 1932 - 1958 P.246.

(٢) نادي أخوان الحرية في العراق – مطبعة الأهالي – بغداد ١٩٤٣، ص٢، ص٣.

(٣) نادي أخوان الحرية في العراق – من كراس ملحق به بلا ترقيم.

جمعية أخوان الحرية في الشرق الأوسط في حفلة افتتاح النادي ببغداد: «. . .ولم يكن حادث اتخاذ الجمعية مركزها في بغداد في هذه الناحية - التي كانت قبل هذا نادياً عُرف بنادي المثنّى - من الفرص السعيدة فحسب، بل إنه قد ارتسم منه شيء من العدالة أيضاً. فهذه الجدران التي سبق لها أن سمعت في ابتداء الحرب عرضاً للفلسفة الدكتاتورية تصبح الآن - ونحن مشرفون على السّلم - محطاً للتربية في المواطنة الديمقراطية»[1].

وقد أُلقي في النادي بإيعاز من لجنته العليا كثير من المحاضرات الديمقراطية وعن نظام الحكم في الغرب. وعلى العموم فقد كانت غاية الجمعية هي بث الدعاية للمجهود الحربي والعمل على حب الناس للحلفاء، ومحاربة الدعاية ضدهم[2].

وأسّست دائرة العلاقات البريطانية (التابعة للسفارة)، والتي كان يرأسها المستر ستيوارت بيروت، أسّست لها فروعاً في كل محافظة وفي كل مدينة سمتها (مكاتب الإرشاد) التي كانت توزع النشرات والمصوّرات عن الأحوال في الغرب والتقدم في الدول الديمقراطية. وكانت هذه الدائرة تشغّل سينما جوّالة لتُري الناس «ألواناً من السياسة الاستعمارية»[3].

وأُنشئ معهد ثقافي بريطاني في بغداد، وفتح له فروعاً في الموصل والبصرة. ومن المؤكد أن مهمته لم تكن ثقافية فقط. . وقد ظهر ذلك جلياً في تصريح مدير المجلس الثقافي عن قضايا ليست من الثقافة في شيء، إذ أثنى على ترحيب العراقيين بالقوات البريطانية في بلدهم وقال: «إن العراق جمع ما يزيد على ستين ألف جنيه للترفيه عن الجنود»[4]. واجتمع السير ولتر مونكتون مدير العلاقات العامة في السفارة البريطانية بالصحفيين العراقيين وشكرهم على

(١) جريدة الأخبار ٢٧/٤/١٩٤٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات - ج٦ - مطبعة العرفان - صيدا ١٩٥٣ - ص١١٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني: المصدر السابق ص١١٦.

(٤) جريدة الأخبار ٢٠/٥/١٩٤٣.

المعاونة التي تتلقاها بريطانيا من الصحافة العراقية، ثم أبدى استعداده لتقديم الورق للصحف[1]. وقد عيّن في كل محافظة ممثلاً للقوات البريطانية يُدعى ضابط ارتباط، وهؤلاء «أخذوا يتدخلون في الصغيرة والكبيرة باسم ضباط ارتباط ويطلبون من المتصرِّفين ما يشاؤون»[2].

واستعملت الحكومة البريطانية نفوذها في تبديل الوزارات. فعندما شعرت بريطانيا بأن وزارة المدفعي لم تتخذ إجراءات عقابية مع منْ تعاون مع الكيلاني، على الرغم من إلحاح الحكومة البريطانية على ذلك، وبأن جميل المدفعي سار بسياسة معتدلة ورفض مجاراة بريطانيا فيما ذهبت إليه[3]، حصل نوع من الجدل بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية، أنتهى بعدم رغبة السفارة البريطانية ببقاء المدفعي[4]. وقد كان وزير ماليته كمال إبراهيم قد أبدى استعداداً للتعاون أكثر مع السفارة، وفي زيارة قام بها كمال إبراهيم للسفير البريطاني، استطاع السفير إقناع كمال بأن حكومة بريطانيا ترحب بمجيء حكومة متعاونة معها برئاسته مثلاً، واستطاع إقناعه بمهاجمة وزارة المدفعي في الاجتماع. وقد فعل كمال ذلك في أول اجتماع للوزارة وقدم استقالته، فقدمت حكومة المدفعي استقالتها في ٧/ ١٠/ ١٩٤١. أما كمال إبراهيم فلم يتعاون معه أكثر الساسة، كما أن بريطانيا خذلته أيضاً. فقد وصفه السفير كورنواليس بأنه Pro - British but unpopular أي أنه ميّال إلى بريطانيا ولكن ليست له شعبية[5]، فألف نوري السعيد الوزارة في ٩/ ١٠/ ١٩٤١. وقام السعيد بمعاقبة كل الذين شايعوا الكيلاني أو الذين أراد السعيد أن يتهمهم بهذه التهمة لإبعاد خطرهم عنه. ففصلت وزارة الداخلية لفيفاً من المتصرّفين والقائم مقامين[6]

(١) جريدة الأخبار ١٥/ ١/ ١٩٤٢.

(٢) طه الهاشمي: مذكرات الهاشمي - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٧، ص٤٥٦.

(٣) Khadduri - Independent Iraq P.248.

(٤) توفيق السويدي: مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق، دار الكاتب العربي-بيروت ١٩٦٩، ص٣٩٩.

(٥) طه الهاشمي، مذكرات ص٤٦٨.

(٦) القائم مقام: وظيفة إدارية تعادل رئيس مجلس مدينة.

وصدرت بيانات من وزير الداخلية بإلقاء القبض على المُشتَبه فيهم، والمتهمين بالإخلال بالأمن وسلامة البلاد، فأمر وزير الداخلية بالقبض عليهم وحجزهم في معتقل الفاو في محافظة البصرة. وقد بلغ مجموع من اعتُقِل من كبار الساسة ومن العسكريين حوالي ١٥٠ شخصاً. وحملتْ هذه الاعتقالات وزير العدل صادق البصام على تقديم استقالته[١]. وقد تعرّض المعتقلون في تلك المعتقلات إلى شتّى صنوف العذاب والمآسي، ومنهم من تلقّى الإهانات من الموظفين البريطانيين[٢].

وقامت حكومة السعيد بمحاكمة الضباط الذين قاموا بحركة ١٩٤١ أمام محكمة عسكرية، ووجّهت لهم تهمة «تعريض الوطن للأخطار بإحداثهم أزمات سياسية، وتجاسرهم على سلطة الرئيس الأعلى للدولة، وعدم احترام العرش»، وكذلك تهمة التمرد وإساءة العلاقات مع الحليفة بريطانيا[٣]. وقد حكمت غيابياً على كلٍّ منْ يونس السبعاوي والعقيد فهمي سعيد ومحمود سلمان بالاعدام شنقاً حتى الموت[٤]، ثم استطاعت الحكومة بعد ذلك القبض عليهم ونُفِّذ فيهم حكم الإعدام. كما أُعدم بعد ذلك صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب من ضباط حركة ١٩٤١.

كما قامت حكومة نوري السعيد بتعديل الدستور بما يحفظ حقوق الملك ويمكّنه من السيطرة على البلاد في الظروف الاستثنائية. والواقع أن التعديل جاء تفادياً لما حصل في حوادث ١٩٤١ حيث لم يستطع الوصي عبد الإلّه إقالة حكومة رشيد عالي الكيلاني، ولم يتمكّن من السيطرة على الوضع وهو خارج العاصمة، ولم يقدر على فرض إرادته على قادة الفرق ولا الاجتماع بمجلس

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٦ - مطبعة العرفان - صيدا ١٩٥٣، ص٥١، ص٥٥.

(٢) طالب مشتاق: أوراق أيامي ١٩٠٠-١٩٥٨ - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٨، ص٤٥٨ وما بعدها.

(٣) مديرية الدعاية العامة: أحكام المجلس العرفي العسكري في فتنة شهري نيسان وأيار/أبريل ومايو ١٩٤١، مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٢ - ص٨.

(٤) مديرية الدعاية العامة: أحكام المجلس العرفي، ص ٣٩.

الأمة. ولذلك فقد خُلع من الوصاية وعُهِدت إلى أحد أفراد العائلة. لهذا جاءت التعديلات في الدستور للحيطة لما حصل. وكانت التعديلات هي:

١- إذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي مدة شغورها (المادة ٢٠ - بند٢٠).

٢- مدينة بغداد عاصمة العراق. ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بصورة مؤقتة (المادة ٣).

٣- للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة أن يقيل رئيس الوزراء (المادة ٢٦ - بند ٦).

٤- الملك، بناءً على اقتراح الوزير المسؤول - يعيّن قواد الفرق فما فوق (المادة ٦ - بند ٨).

٥- يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب يعيِّنهم الملك ممنْ نالوا ثقة الجمهور (المادة ٣١ - بند ١).

٦- مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ التعيين، ويجوز إعادة تعيين العضو السابق (المادة ٣٢).

٧- يجتمع المجلس في العاصمة ويجوز اجتماعه خارجها عند تعذّر الاجتماع فيها (المادة ٣٨ - بند ٣).

٨- ليس لمجلس الأمة أن يشرِّع قانوناً بالعفو عن الأشخاص الذين ارتكبوا جرماً من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة أو تبديل الحكومة أو إرغام الملك أو الحكومة أو تهديدها على إجراء عمل ما (المادة ١٢٣)[١].

وقد وُضعت هذه المواد وجرت المناقشة حولها بين أعضاء لجنة مؤلفة من

---

(١) (٢٣) القانون الأساسي مع تعديلاته - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٤، الصفحات (١٤، ١٩، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٦٤).

بعض أعلام العراق من رجال السياسة والقانون، ومعهم مستشاران من أبرز الخبراء البريطانيين في الشؤون العراقية، وهما السير دراور، والمستر أدموندس، فالأول مستشار لوزارة العدل، والثاني مستشار لوزارة الداخلية. وقد صادق المجلس النيابي عليها في جلسة واحدة[(١)]، أما في السياسة الخارجية فإن حكومة السعيد قطعت العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ومع حكومة اليابان لتعاونهما مع حكومة رشيد عالي الكيلاني[(٢)]. كما أعلن العراق في عهد نوري السعيد الحرب على المحور، فقد رفع نوري السعيد مذكّرة إلى مجلس الوزراء استعرض فيها تاريخ العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وكيف أن بعض الدول طمعت في العراق وشجّعت عملاءها المغامرين على القيام بالأعمال الضارة، وكيف أن ألمانيا وحلفاءها غامروا في الحرب، وانتصروا أول الأمر، وهددوا حرية الشعوب وحاولوا الإطاحة بكيان العراق. وأشار أخيراً إلى ضرورة التعاون مع الدول الديمقراطية والانضمام إلى مبادئ وثيقة الإتلانتيك التي نشرها على العالم كل منْ المستر روزفلت والمستر تشرشل في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤١، وأثنى على الولايات المتحدة وأشار إلى أهمية تدخلها في شؤون السياسة العالمية، وأنه من المستبعد أن تنفض يدها من الشؤون الدولية العامة. ثم صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث، وذلك في ١١/١/١٩٤٣[(٣)].

العلاقات العراقية - الأميركية:

لا بدّ من البحث في علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبار أن ذلك من الظواهر السياسية البارزة في تاريخ العراق بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة أن أميركا قد برزت بشكل كبير بعد هذه الحرب،

(١) د.زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر - مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥٣، ص١١٧.

(٢) Khadduri - Independent Iraq P.249

(٣) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٦ - ص٩٣، ص١٠٠.

وأصبحت الدولة الأولى في العالم بعد أن لعبت دوراً كبيراً في انتصار الحلفاء. فأخذت بعد الحرب زمام المبادرة لتلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية، بعد أن خرجت بريطانيا منهوكة القوى نتيجة الحرب.

وقد شعر الساسة العراقيون بذلك، كما رأينا في مذكّرة السعيد الآنفة الذكر، وأدركوا أهمية تأسيس علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة[1]، ففُتحت مفوضية للعراق في عاصمة الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٤٢ وعُيّن فيها علي جودة الأيوبي وهو من كبار الساسة القدامى، وكان رئيساً للوزراء في ٢٧/٨/١٩٣٤.

وقام الساسة الأميركيون بنشاط سياسي كبير في العراق، فوصل العراق المستر ويلكي المندوب الخاص للرئيس روزفلت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢ الذي قام بجولة في دول الشرق الأوسط. وقد رحّب به نوري السعيد وقال في حفلة أُقيمت على شرفه «إن الوحدة الأميركية نفسها، تجعل الأمم الصغرى، كالأمة العراقية، والأمم العربية الأخرى المشتّت شملها، مطمئنة إلى انتصار الأمم المتحدة في هذه الحرب الضروس»[2].

وأوفدت الولايات المتحدة الأميركية خبيراً اقتصادياً وآخر زراعياً لدراسة ما يحتاج إليه العراق في مثل هذا الدور. كما وافقت الحكومة الأميركية على إرسال كمية من الآلات الميكانيكية الزراعية والأدوات إلى العراق[3].

واستمرت العلاقات العراقية - الأميركية تزداد قوة حيث رُفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفارة وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦.

وقد طلبت إحدى شركات السياحة الأميركية من غرفة تجارة بغداد تزويدها بتفاصيل وافية عن المناخ والسكن وأحوال المعيشة وأجور الفنادق في العراق، لتقوم الشركة بتزويد المسافرين والسيّاح الذين يرغبون في زيارة العراق بهذه

---

(١) علي جودة الأيوبي: ذكريات ١٩٠٠ - ١٩٥٨ - مطابع دار الوفاء - بيروت ١٩٦٧، ص٢٥٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات ج٦ - ص٧٥.

(٣) جريدة الأخبار ٢١/٣/١٩٤٣.

المعلومات[١]، ومن البديهي أن أميركا لا تبغي السياحة وحدها بل تبغي أغراضاً أخرى.

وسمحت الحكومة العراقية بمرور القوات الأميركية التي أرادت الانسحاب من إيران بعد أن عُزِّزت القوات السوفياتية، وبعد اندحار اليابان والألمان. وقد تم ذلك في نهاية عام ١٩٤٥[٢].

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ دعت جمعية أرباب التجارة والصناعة في نيويورك، سكرتير غرفة تجارة بغداد السيد مير صبري أثناء زيارة وفد الغرفة للولايات المتحدة لتمثيل العراق في مؤتمر التجارة العالمي لإلقاء محاضرة عن تجارة العراق الخارجية وإمكانيات التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة[٣]. وأصبح العراق زمن الحرب طريقاً طبيعياً لمرور البضائع الأميركية إلى تركيا. ومرور البضائع التركية إلى الولايات المتحدة، وذلك عن طريق سكة حديد بغداد - الموصل المتصلة بسكة الحديد التركية - السورية[٤].

وقد وجّه الرئيس روزفلت في آذار/مارس ١٩٤٥ الدعوة للوصي لزيارة أميركا وذلك في أثناء زيارة الرئيس الأميركي للقاهرة واجتماعه بالملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود. ووصف وزير خارجية العراق هذه الزيارة بأنها ذات أثر عظيم في تقوية أواصر الصداقة بين العراق والولايات المتحدة[٥]. وقد استغرقت الزيارة أكثر من شهرين، وحرص المسؤولون الأميركيون على إطلاع الوصي على كثير من مظاهر التقدم في أميركا من صناعة ومشاريع زراعية. وفي مأدبة أقامها على شرفه المستر توماس واطسن رئيس اتحاد مكاتب العمل الدولية، تكلّم الدكتور كولاس موري الرئيس السابق لجامعة كولومبيا فقال «إن

(١) جريدة البلاد ٢٧/١١/١٩٤٦.
(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات ج٦ - ص ٢٨٩.
(٣) جريدة الأخبار ٢٧/٤/١٩٤٥.
(٤) د. مظفر حسين جميل - سياسة العراق التجارية - مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٤٩، ص ٤٥٦ - ص٤٦٠.
(٥) موسى حبيب: العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي - مطبعة الزمان - بغداد ١٩٤٦، ص٢٦.

التعاون الدولي يتحقق بحل المشاكل المشتركة في كل مكان، وإن هذه المشاكل رغم صعوبتها يمكن أن تحل بالعزم والرغبة. وبذلك تزول الموانع القائمة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب». وقال أخيراً «إن المستقبل سيوسّع علاقات العراق مع أميركا»[١]. وفي ختام الرحلة بعث مدير مكتب الأنباء الحربي الأميركي في بغداد إلى مدير الدعاية العام برسالة قال فيها: «بمغادرة سمو الوصي تُطوى ما قد تكون أمجد صفحة في تاريخ العلاقات الأميركية العراقية. إننا نأمل أن علاقاتنا في المستقبل ستستمر على المستوى الرفيع الذي وُضع لها في خلال زيارة الوصي المعظّم إلى الولايات المتحدة الأميركية»[٢].

العلاقات العراقية - العربية بعد الحرب:

تلقي سياسة نوري السعيد في الحقل العربي ضوءاً على اتجاه العراق في سياسة العالم العربي بعد الحرب. فقد اندفع نوري السعيد نحو فكرة الوحدة العربية لكي يظهر نفسه بأنه لا يقل حماسة تجاه العرب وتجاه فكرة الوحدة عن الكيلاني وعن الضباط الذين قاموا بحركة ١٩٤١ (الصباغ وجماعته). فمنذ عودة نوري السعيد إلى الحكم في ٩/ ١٠/ ١٩٤١ (بعد سقوط حكومة الكيلاني) عمل بالتشاور مع المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط لقيام اتحاد عربي. وفي بداية عام ١٩٤٢ زار السعيد القاهرة وأجرى محادثات مع أر. جي. كاساي وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط حيث تباحثا في الشؤون العربية. وقد كانت بريطانيا ترغب في أن تأخذ زمام المبادرة في شؤون السياسة في الشرق الأوسط، في حين كانت تشعر أن فرنسا تحاول أن تلعب الدور الرئيس. أما نوري السعيد فكان ميله إلى بريطانيا ويود أن تتعاون مع العرب في تحقيق آمالهم بالوحدة والاستقلال. وحينما عاد نوري السعيد إلى بغداد أرسل مذكّرة إلى الوزير البريطاني المذكور آنفاً تتضمن رأيه في اتحاد العرب، حيث ذكر

(١) موسى حبيب مصدر سابق ص٧٥.

(٢) موسى حبيب: مصدر سابق، ص١٠٨.

ضرورة اتحاد سورية ولبنان والأردن وفلسطين أولاً، ثم ينضم العراق إلى هذا الاتحاد، وتنضم بعد ذلك أية دولة عربية ترغب في ذلك. ويكون اليهود في هذا الاتحاد مواطنين لهم نفس الحقوق التي لغيرهم ويمارسون طقوسهم الدينية بحرية، ويكون للقدس إدارة خاصة ذات طابع ديني[١]. وعندما عرض المشروع على النحّاس باشا رئيس الوزارة المصرية قابله ببرود لأنه أراد أن يكون هو صاحب فكرة اتحاد العرب، وهو المتبنّي له. وقد ورد في خطاب العرش في جلسة مجلس النواب في ١/١٢/١٩٤٣: «قام العراق بجهدٍ.. متصلاً بالدول العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة العربية. وقد جرت مداولات شخصية بين رئيس حكومتنا ورئيس الحكومة المصرية حول الأسس التي تُبنى عليها الوحدة العربية المنشودة»[٢].

وقد عبّر الملك عبد الله في مذكراته عن دور نوري السعيد في إنشاء الجامعة حيث قال: «إن الجامعة العربية، صوت فاه به نوري السعيد وتلقّفه النحّاس، وأيده المستر أنتوني إيدن»[٣]. وقد أبدى الساسة البريطانيون في تصريحاتهم عطفهم على هذا المشروع، إذ صرح المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم قائلاً: «إن الحكومة البريطانية تنظر بعطف إلى أية حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية»[٤]، كما صرح كورنواليس السفير البريطاني في العراق بقوله: «... بهذا التعاون وحده تكون الأمة العربية هي اللولب المؤثّر في سياسة الشرق الأوسط عامة»[٥].

وذهب الوفد العراقي برئاسة حمدي الباجه جي، رئيس الوزراء، وعضوية نوري السعيد واجتمع مع وفود الدول العربية في الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر

(١) Khadduri - Independent Iraq PP.336-7

(٢) مجلس النواب - جلسة ١/١٢/١٩٤٣.

(٣) Abdallah, King of Jordon, my memoirs "Complete" London 1954.

(٤) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٦ - ص١٣٨.

(٥) جريدة الأخبار ٢٣/٥/١٩٤٥.

١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية، توالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة، وانتهت إلى وضع ما سُمّي «بروتوكول الإسكندرية». ويتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يُسمّى «مجلس الجامعة العربية» تُمثّل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة. ومن أهم بنود هذا الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها. وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة[١].

واستمر الساسة العراقيون في الاتصالات مع البلاد العربية في عهد وزارة حمدي الباجه جي - ثم صدر قرار مجلس الوزراء العراقي في ١٥/٣/١٩٤٥ بالموافقة على مشروع الجامعة العربية المحتوي على ٢٢ مادة، وخوّل وزير الخارجية ومنْ يستصحبه معه للتوقيع على الصيغة النهائية التي يقرّرها مؤتمر الجامعة[٢].

سياسة إضعاف الجيش:

تسلّم الحكم بعد وزارة نوري السعيد، حمدي الباجه جي في ٤/٦/ ١٩٤٤. وأهم ما يُلاحظ في عهد وزارته هو التدخل البريطاني في شؤون الجيش وهو من الخطط التي بدأت بريطانيا بتنفيذها في العراق من أجل إحكام السيطرة عليه، وقد بدا الاهتمام بالجيش أمراً مهماً بعد أن أصبح أداة فعالة في الحياة السياسية إذ قام بانقلابات متكررة.

يذكر السيد تحسين علي وزير الدفاع في وزارة الباجه جي، أنه علم أن بعثة عسكرية بريطانية يرأسها جنرال بريطاني هو الجنرال «رنتن» كُلِّفت بتفتيش الجيش ووضع تقرير مفصل عن حالته، وعن كفاءته العسكرية وإعادة تنظيمه

(١) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية - ج٣ -مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٥١، ص١٤٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٦ - ص٢٠٨.

خلال شهر واحد. وكانت توصيات رنتن تقضى بتقليص وحدات الجيش وإلغاء فرقتين من الفرق الأربع، متخذاً من نواقص ملاك الوحدات العسكرية، وعدم تمكن السلطات الإدارية في مختلف أنحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وسيلة لهذا الغرض. ولما أصرّ وزير الدفاع الذي يدعمه (مجلس الدفاع) بضرورة الاحتفاظ بالفرق الأربع، عُقِد اجتماع بحضور الوصي واتُّفِق على الاحتفاظ بثلاث فرق. ولكن تحسين علي احتفظ ببعض الضباط الفائضين وأسند إليهم بعض الوظائف للاستفادة منهم عند الحاجة. وفي اجتماع مجلس الوزراء هاجم أرشد العمري (وزير الخارجية) وزير الدفاع، فعرض الأخير استقالته على رئيس الوزراء وقبل أن يُبت في استقالته قدمت الوزارة استقالتها، ثم ألفها الباجه جي نفسه مسقطاً منها وزير الدفاع تحسين علي، حيث نُفِّذت بعد ذلك مشورة مفتش الجيش رنتن وانقُصِت فرق الجيش إلى اثنتين. كما أعيد إلى الجيش منذ أواخر ١٩٤١ الضباط الاستشاريون البريطانيون ومعظمهم من الذين عملوا مستشارين في تأسيس الجيش. وقد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية فسيطروا على الجيش سيطرة تامة، وأُخرج من الجيش في السنوات التي أعقبت الاصطدام ٢٨٧٩ عسكرياً، كما أُهمل التجنيد عن عمد(١).

وفي عهد وزارة الباجه جي هذه أُقيمت علاقات بين العراق والاتحاد السوفياتي في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤. وكان السيد تيتو فيتغ زايتزيف أول وزير مفوّض لروسيا في بغداد وقد التحق بعمله في بداية عام ١٩٤٥، وكان أول وزير عراقي يُعيِّن في موسكو هو عباس مهدي الذي استلم عمله في نهاية تلك السنة(٢).

وحين أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، لم تتكيف وزارة الباجه جي مع تطور الظروف. فلم تظهر أي ميل لمنح الحريات الديمقراطية، في حين أن ما أثارته الدول الديمقراطية من ضخامة التصريحات والإذاعات

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٦ - ص١٧٠.

(٢) Longrigg - Stephen Hemsley: Iraq 1900-1950 London 1956 P.314.

والدعاية المركّزة حول أسلوب معيشة السكان في الدول الديمقراطية والوعود بإصلاح الشؤون الداخلية في كل الاقطار إذا ربحت القوى الديمقراطية الحرب، ثم انتصار حزب العمال البريطاني في انتخابات عام ١٩٤٥، كان له صدى في الأوساط السياسية والصحافية في بغداد، كأمر مشجع للعناصر الديمقراطية في العراق. ولكن حكومة الباجه جي لم تعر انتباهاً للروح الجديدة، حيث استمرت القوانين الاستثنائية، كقانون المطبوعات والقوانين العرفية، والتي كانت تشتد عليها ظروف الحرب. وبدأت الصحافة تطالب بتغيير وزاري. . ولكن الباجه جي لم يستقل[١]. وعند ذلك - وبدون التفاهم مع رئيس الوزراء، ألقى الوصي عبد الإلّه خطاباً في بهو أمانة العاصمة في ١٩٤٥/١٢/٢٧ حيث دعا النواب والأعيان إلى فتح صفحة جديدة في الحياة السياسية في العراق والسماح بتأليف الأحزاب وقال: «إن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يصح بقاء البلاد خالية منها، ستتقدم إلى الأمة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات»[٢].

وعلى أثر ذلك الخطاب استقالت حكومة الباجه جي في ١٩٤٦/١/٣. وقد أحدث خطاب الوصي صدى عظيماً في الأوساط السياسية إذ اعتبره الساسة ومفكرو البلاد فاتحة لصفحة جديدة في السياسة العراقية، وفي الأوضاع العامة. وظهرت مقالات في الصحف تشيد بالخطاب وتطلب تطبيق ما جاء فيه وإزالة آثار الماضي والتخلّص من أوضاع الحرب[٣].

ثم عهد الوصي بتشكيل الوزارة إلى توفيق السويدي بعد اجتماع عقده في القصر مع كبار الساسة العراقيين. وكان مجيء وزارة السويدي فاتحة عهد جديد في تاريخ العراق السياسي الحديث. وقد توخى السويدي في تأليف وزارته اختيار العناصر النظيفة المشهود لها بالكفاءة والوطنية والنزاهة والسمعة الحسنة،

---

(١) Khadduri - Independent Iraq 1932-1958. P.253.

(٢) جريدة الزمان ١٩٤٥/١٢/٢٨.

(٣) جرائد: الزمان - الأخبار - البلاد - الرأي العام ١٩٤٦/١/٢٨ وما بعده.

التي تجعلها في نظر الشعب شخصيات مقبولة ومحبوبة[١]. وقد ضمّت سعد صالح وعبد الوهاب محمود، وتضمّن منهاج الوزارة ما يلي:

١- العلاقات مع بريطانيا: أشار المنهاج إلى ضرورة تعديلها بعد أن مضى عليها ١٦ عاماً.

٢- السعي مع البلاد العربية لتحقيق الأماني القومية المتمثلة في مؤسسة جامعة الدول العربية التي وجدت فيها الأداة الصالحة لجمع كلمة العرب والتمسك بميثاقها.

٣- العمل على توثيق الصداقة وحسن الجوار مع البلاد المجاورة كما أنها تحافظ على صلات الصداقة والمودة بين العراق وجميع الأمم المتحدة.

أما في السياسة الداخلية فقد تضمن المنهاج أموراً مهمة تتعلّق: بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم ولأجل ذلك تقرر تحقيق الأمور الآتية:-

أ- إلغاء الإدارة العرفية.

ب- إلغاء رسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة ماسة إليها.

ج- إقفال المُعتقَل والإفراج عن المعتقلين، ورفع الرقابة على الصحافة.

د- إفساح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية.

هـ. تشريع قانون لانتخاب النواب يؤمن حرية الانتخاب ويحقق المبادىء الديمقراطية والتمثيل الصحيح.

و- السعي لرفع القيود التي فُرِضت بحكم ظروف الحرب عن التموين كلما كان ذلك متيسراً، والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير وتنظيم الاستيراد وزيادة الكميات المستوردة[٢].

---

(١) توفيق السويدي: مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية بيروت ١٩٦٩، ص٤١٧.

(٢) جريدة الزمان ٨/٣/١٩٤٦.

وقد برّت وزارة السويدي بوعدها وبخاصة في القضايا الداخلية والتي تمس موضوع بحثنا فألغت الأحكام العرفية، وألغت الرقابة على الصحف، وذلك بإبطال مرسوم (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة). وقد أدلى مدير الدعاية العام أحمد زكي الخياط بمناسبة ذلك قائلاً: «وكما أن للحروب ضروراتها وما تقتضيه تلك الضرورات من حدٍّ للحريات العامة وتقييد في عالمي الطباعة والنشر بخاصة، كذلك كان للمراسيم الشاذّة والتعليمات الفورية أثرها البليغ في تحديد مجالات الكاتبين والناشرين»[١].

كذلك صدرت إرادة ملكية بإلغاء مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥) لسنة١٩٤٢، كما أطلق سراح المُعتقَلين وهو إجراء بُدئ به منذ ١٩٤٥. وفي وزارة توفيق السويدي تم إطلاق سراح آخر قافلة من المُعتقَلين، وتم إلغاء المعتقل وسد أبوابه، وأُذيع بيان رسمي بذلك[٢].

وفي مجال الحياة الحزبية أظهر السويدي ووزير داخليته سعد صالح تفهماً واستعداداً للسماح بتشكيل الأحزاب، ونلاحظ ذلك من التصريحات والخطب التي أدليا بها. فقد قال السويدي في مجلس النواب: «ليس بين عناصرنا التفاهم المطلوب لعدم وجود أحزاب وكتل، ولذلك فإنه من المستحيل علينا أن نجد تجانساً يقوم من وقت لآخر ويحصل في الظروف المناسبة»[٣]. وقال أيضاً: «وإني أؤكد لحضراتكم أن الحكومة مستعدة أن تعطي مجالاً لفتح الأحزاب، وأن تعطى إجازة لكل منْ يرغب في تأليف حزب، وأنا أريد أن يفهم الرأي العام ذلك، حتى لا يتردّد أحد أو يتخوّف من التقدم بالطلب بداعي أنه يخشى ألا تلبي الحكومة هذا الطلب»[٤].

وفي مجلس الأعيان تطرّق السويدي إلى الانسجام بين أعضاء الحكومة

---

(١) جريدة البلاد ١٢/٣/١٩٤٦.

(٢) جريدة البلاد ١٤/٣/١٩٤٦.

(٣) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٦ - ص٢٢١.

(٤) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٦ - جلسة ٢٤/٣/١٩٤٦.

وقال: «والواقع أن الانسجام بصورة خاصة وعامة إما أن يكون الأشخاص أصحاب حرفة أو عمل واحد، أو أعضاء حزب واحد، وهذا لسوء الحظ لا يوجد في البلد»[1].

وصرح سعد صالح في مجلس الأعيان قائلاً: «... مكانة الأشخاص تعيّنها الأحزاب لا الادعاءات الفارغة. إن قواد الأحزاب هم الذين لهم المكانة المرموقة، أما بدون الأحزاب فكل واحد يدّعي المكانة، ونحن سنفسح المجال للأحزاب».

وقال سعد صالح أيضاً عن مبادئ الأحزاب: «أما قضية وجود أحزاب محافظة واشتراكية وغير ذلك، فتعلمون حضراتكم أن الحزبية حديثة العهد في العراق ولا يمكن أن تتبلور، لذلك فإن المناهج ستكون متشابهة، أما الشيوعية التي نعدها جريمة فعلية فلا نعطي رخصة لحزب يحمل هذه المبادئ»[2].

وقد طالب بعض النواب والأعيان بضرورة الأحزاب فقال السيد محمود رامز نائب بغداد في مجلس النواب: «إن فقدان الحياة الحزبية كاد يكون من الدواعي الأساسية لإطالة أمد الأزمات الوزارية التي بدأت على أثر الباجه جي، لأنه لو كان في البلاد أحزاب لما استمرت الأزمة إلى ما يقرب من خمسة وعشرين يوماً»[3].

وقال العين مولود مخلص في مجلس الأعيان: «البلاد لا تكون فيها ديمقراطية صحيحة بدون أحزاب لأن الشخص مهما عظُم وكبُر يمثّل نفسه فقط، والأحزاب تمثل الجماعات. ولرُبَّ قائلٍ يقول: إن تعدّد الأحزاب وكثرتها يضر. فأنا أقول لا»[4].

ولم تكن الرغبة في تشكيل الأحزاب تخلو من المعارضة. فقد قال السيد

(١) مجلس الأعيان: جلسة ١٩٤٦/٣/١١، ص٥٩.

(٢) مجلس الأعيان: جلسة ١٩٤٦/٣/١٣ - ص٦٣، ص٧٢.

(٣) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٦، جلسة ١٩٤٦/٣/٥، ص٢٠٩.

(٤) مجلس الأعيان: جلسة ١٩٤٦/٣/٢١، ص٨٣.

أرشد العمري الذي تزعم هجوماً ضد الأحزاب وضد حكومة السويدي قال في خطبة طويلة في مجلس الأعيان «والآن نشتكي من عدم وجود أحزاب والسياسيون الذين تركوا الأحزاب قد عادوا الآن للكر والفر، أما الشعب فهو يعرف كل واحد منا وسوف لا ينطلي عليه شيء» وقال أيضاً: «وهناك أحزاب تسير وفق الأسس الاشتراكية، فعلى هذه الأحزاب أن توضح كيف تعمل على تنفيذ مقاصدها؟ وما هي الأسس التي ستسير عليها والطرق التفصيلية لتنفيذها»[1].

واستمر أرشد العمري في مهاجمة وزارة السويدي، حيث استطاع بعد ذلك مع جماعة من الساسة الآخرين أن يسقطها، ليؤلف هو الوزارة بعدها، كما سنرى.

هذا هو الجو السياسي الذي قدمت فيه الأحزاب السياسية برامجها إلى وزارة الداخلية لإجازتها، وكانت الأحزاب هي:

١- الحزب الوطني الديمقراطي.

٢- حزب الاستقلال.

٣- حزب الاتحاد الوطني.

٤- حزب الشعب.

٥- حزب الأحرار.

٦- حزب التحرّر الوطني.

وقد أُجيزت الأحزاب الخمسة الأولى، ورُفِض الأخير لأسباب سنجد كلاً منها في موضعه من البحث.

(١) مجلس الأعيان: جلسة ١١/٣/١٩٤٦، ص٦٩.

الفصل الثاني

تاريخ الحزب الشيوعي العراقي

القسم الأول: نشأة الحزب الشيوعي وتطوره

بداية ظهور الفكر الاشتراكي في العراق

عُرفت الأفكار الاشتراكية في العراق منذ الربع الأول من القرن العشرين. فقد ظهر نفر من الشباب عرف الأفكار التقدمية التي تدور حول صراع الطبقات وكفاح الفرد من أجل تحرره من استغلال الآخرين.

وأول حلقة ظهرت في بغداد من الشباب التقدمي عام ١٩٢٢ التفّت حول شاب اسمه حسين الرحال، وكان هذا الشاب طالباً درس في استنبول، ثم ذهب في بداية الحرب العالمية الأولى إلى ألمانيا، ثم إلى روسيا وشهد ثورة ١٩١٧ وسقوط القيصرية، واشترك في بعض المظاهرات، وكان يتقن عدة لغات منها التركية والألمانية والروسية، وساعده ذلك على دراسة النظريات الاقتصادية من أصولها الماركسية وغيرها. وعندما عاد إلى العراق عام ١٩٢١ التفّت حوله مجموعة من الأصدقاء منهم عبد الله جدوع ومحمود أحمد ومصطفى علي وسليم فتاح. وكان حسين الرحال يقرأ ما تيسّر له من الكتب والمجلات الأجنبية فيستوعبها ويلخّصها لأصدقائه وسائليه، وكان هؤلاء الأصدقاء يناقشون

هذه الأفكار ويتحمّسون لها. وأصبح هذا الرهط من الشباب طليعة التقدميين[1].

وكتب الجاسوس البريطاني الذي ظهر شمال العراق في بداية القرن العشرين متنكّراً، كتب في شباط/فبراير ١٩٢٠ يقول: إن اسم بولشفي، وبغض النظر عما يعنيه، يصبح معروفاً هنا بـ«السليمانية» لسوء الحظ مما يستوجب المعالجة. وقد كان هناك شلّة من الأسرى الأكراد العائدين من روسيا يروّجون للحكم السوفيتي فعُرفوا بين الناس بالبولشفيك أي البلاشفة. وقد اصطدمت هذه الجماعة مع الإقطاعيين الذين حاولوا قتلهم»[2].

وتحدّث عن الاشتراكية منذ عام ١٩٢٣ الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي، وكان حديثه يدل على فهمه لمضمونها العام. ومع عدم تأييده للاشتراكية وقوله عنها إنها «تقتل الرغبة في العمل والتبريز على الإقران» إلا أنه عاد فقال: «أرى المعوزين أكثر عدداً من الموسرين، وقد توحّد الحاجة كلمتهم في البلاد فتكون منهم قوة هائلة يحاربون بها المستأثرين»[3].

واستمرت حركة الفكر الاشتراكي تدب في أوساط الشباب في بغداد، وبدا هؤلاء الشباب مؤمنين بها ومتحمسين للدفاع عنها. ففي عام ١٩٢٥ وقف أحد المعلمين في بغداد يستمع لتلاميذه في الصف السادس الابتدائي وهم يقرؤون في المطالعة العربية، وكان كتاب المطالعة يحوي فصلاً بعنوان «زعماء البلشفيك كلهم جواسيس» وبعد قراءة الفصل وقف المعلم قائلاً: هذا كذب.. هذه دعاية إنجليزية. فسأل الطلاب معلمهم متحمّسين: سيدي، إذاً من هم أولئك البلشفيك؟ فردّ المعلم قائلاً: إنهم حكومة الفقراء... وكان ذلك المعلم من أولئك الشباب الذين سمعوا عن كتب الأفكار الاشتراكية وأخبار الحكومة الروسية من حسين الرحال وغيره. وقد كوّن هؤلاء الشباب حلقة أصدرت

---

(١) علي جواد الطاهر: محمود أحمد السيد رائد القصة الحديثة في العراق، دار الآداب بيروت ١٩٦٩، ص٣١ إلى ص١٣٢.

(٢) جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، مطبعة الجمهورية، بغداد ١٩٦٩، ص٥٨.

(٣) جميل صدقي الزهاوي: المجمل مما أرى - المطبعة العربية مصر ١٩٢٤، ص ٥٢ - ٥٤.

جريدة الصحيفة عام ١٩٢٥، حملت هذه الصحيفة على الحجاب، وصدر منها خمسة أعداد. ولكن الحلقة استنفذت طاقتها خلال بضعة أسابيع إذ انصرف أكثرهم إلى الأعمال الحكومية الرتيبة وتفرّقوا[١]. وهناك رواية عن شخص غريب حلّ في مدينة الناصرية عام ١٩٢٩ وامتهن الخياطة، وكان يتحدث عن أساليب الحكم الإقطاعي في العراق وجهل الفلاح، وكان يقارن ذلك بنظام الحكم في روسيا، وكان فهد، زعيم الشيوعيين فيما بعد، وجماعة من شباب الناصرية يلتقون به. وقد ظهر بعد ذلك أن هذا الشخص كان ضابطاً روسياً وأنه مُرسل من الأممية الشيوعية إلى العراق. وقد طُرد بعد أن شعرت به الشرطة[٢].

وسواء صحّت هذه الرواية الأخيرة أم لا، فإن الأفكار الاشتراكية عُرِفت في العراق قبل مجيء هذا الشخص، وهناك من الشباب من عرف هذه الأفكار واستوعبها. أما فهد زعيم الحزب الشيوعي العراقي فقد عاش في البصرة، ودرس حياة الفلاحين عن كثب، كما أصبح عضواً في الحزب الوطني فرع الناصرية ١٩٢٧ - ١٩٣٣. وفي عام ١٩٣٢ نظّم أولى الخلايا الشيوعية في معمل الثلج في الناصرية حيث كان يثقّف العمّال[٣].

وفي آذار/مارس ١٩٣٤ تأسّس أول مركز للحركة الشيوعية في بغداد (لجنة مكافحة الاستغلال والاستعمار) وكان مؤسسها هو عاصم فليح الذي أصبح أول سكرتير للحزب الشيوعي العراقي. وفي أول أزمة سياسية أي في آذار/مارس ١٩٣٥ زجّت اللجنة بنفسها في المعمعة وأصدرت منشوراً سرياً حدّدت فيه مطالب الثوار في الفراتين الأوسط والأسفل. وفي تموز/يوليو ١٩٣٥ صدرت أول جريدة سرية في تاريخ العراق هي كفاح الشعب (لسان الحزب الشيوعي العراقي) وُزِّع منها ٥٠٠ نسخة. وعندما عاد وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني من الفرات الأسفل، بعد قمع انتفاضة فلاحي سوق الشيوخ، وجد نسخة من كفاح الشعب على مكتبه بديوان الوزارة، فقال لأحد أتباعه: انظر إلى هذه

(١) زكي خيري: خواطر وذكريات، اتحاد الشعب ٢٦/١٠/١٩٦٠ .

(٢) عبد الجبار أيوب: مع الشيوعيين في سجونهم، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٨، ص٦، ص١٠.

(٣) زكي خيري: خواطر وذكريات، مصدر سابق.

الورقة، إنها أخطر من ثورة فلاحين سوق الشيوخ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ استطاعت الحكومة ضرب التنظيم باعتقال قسم من أعضاء الحزب ومصادرة المطبعة، وتوقفت كفاح الشعب بعد صدور خمسة أعداد منها[١]. وقد اعتُقِل عاصم فليح ومكث في السجن ستة أشهر، ومنذ خروجه عام ١٩٣٦ ترك النضال السياسي[٢].

ربط فهد بين تنظيمات الناصرية وتنظيم بغداد وأصبحت جماعة الحزب تشتمل على فهد وزكي خيري ويوسف إسماعيل ونوري روفائيل. واستطاع فهد أن يرتبط أممياً باللجنة التنفيذية في موسكو «الكومنترن» بواسطة قطب شيوعي فلسطيني كان عضواً في الكومنترن يدعى عبود، وهو الذي مهّد لفهد وبكداش طريق الدراسة بجامعة كادحي الشرق في موسكو[٣]. وقد استطاع فهد أن يتصل به بعد أن سافر بصفة مراسل لجريدة البلاد البغدادية حيث لبس ملابس سائح وترك الناصرية في ١٩٣٤ واستقر في باريس عام ١٩٣٦، ثم سافر إلى موسكو ودرس هناك سنتين حيث عاد للعراق عام ١٩٣٨[٤].

وعند انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ أيده الحزب وقاد مظاهرة كبيرة لإسناده ورفع شعاراً معادياً للفاشستية. ووجد الشيوعيون في بداية حكومة حكمت سليمان التي تألفت على أثر الانقلاب عام ١٩٣٦ مجالاً للحركة أول الأمر، ثم تغير الوضع السياسي واستبد بكر صدقي فاستقال من حكومة حكمت سليمان كامل الجادرجي وثلاثة معه منهم جعفر أبو التمن، انقلبت حكومة حكمت ضد الحركة اليسارية في العراق. ثم ازداد الأمر سوءاً مع وزارة جميل المدفعي التي أعقبتها عام ١٩٣٧ والتي أسقطت الجنسية العراقية عن يوسف إسماعيل وأخيه عبد القادر إسماعيل ونفتهما خارج العراق حيث اتخذا من

---

(١) زكي خيري: خواطر وذكريات، مصدر سابق.

(٢) زكي خيري: ملاحظات منه في ٥ - ٢٥/١٢/١٩٦٩ بغداد.

(٣) عبد الله أمين: الشيوعية على السفود - مطبعة شفيق ١٩٦٣، ص ١٨٥. مديرية الأمن العامة: الحركة الشيوعية في العراق، ج ١، ص٧٠٤.

(٤) الشرطة العامة، مديرية التحقيقات الجنائية موسوعة سرية ج ١ - ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد ص٣٤.

باريس مقراً لهما. وعاد عبد القادر إسماعيل إلى العراق بعد ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في حين استقر أخوه في سورية. وفي تلك الفترة بدأ الحزب يتغلغل في صفوف الجيش وخاصة فوج المخابرة للفرقة الأولى، وكان العريف علي عامر والعريف إسماعيل أبرز الشيوعيين في الفرقة. ولكن انكشفَ أمر هذا التنظيم بسبب قلة خبرة هؤلاء الحزبيين. وبسبب التوسّع السريع في المنظمة وانتشارها بسرعة في الفرقة الثانية في كركوك، واندساس رجال الاستخبارات العسكرية في صفوفها، والقسوة التي استخدمت لدى التحقيق مع المتهمين، والرعب الذي أصاب الاستعمار والرجعية من اكتشافهم وجود تنظيم الحزب الشيوعي العراقي في صفوف الجيش، في حين كان الحزب في السنة الرابعة من تاريخه[١].

ألقت السلطة القبض على جماعة من الحزب وسيقوا إلى المحاكمة في فترة وزارة المدفعي عام ١٩٣٧ حيث أصدرت على ثلاثة منهم حكم الإعدام، إلا أن الحكم لم يُنَفّذ فيهم. أما المدنيون فقد حكمت عليهم بالسجن سنتين والمراقبة سنتين، ومن هؤلاء زكي خيري ويوسف متي. وعلى أثر هذه الحركة أُضيف ذيل إلى المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي هي المادة ٨٩ ألف التي أصبحت بموجبها عقوبة معتنقي الشيوعية في الجيش الإعدام. وعلى أثر هذه الضربة جمّد الحزب نفسه وظل ينتظر قدوم زعيمه فهد، حيث عاد عام ١٩٣٨ من موسكو وبدأ اتصاله بالحزب وأصدروا جريدة «الشرارة». وعمل فهد على تقريب الشيوعيين للجماهير في العراق، وربط حركة التحرّر الوطني بالحركة الشيوعية الأممية وجمع المثقفين الماركسيين الذين كانوا يؤلفون الحزب ويلتفون حوله، ثم حدثت انشقاقات في الحركة فاتهم أحد أعضاء اللجنة المركزية بالانحراف والانتهازية بوقوعه فريسة «البورجوازية الصغيرة» الغريبة عن مبادئ الحزب. ثم يعترف هذا العضو بخطئه، ولكنه لم يلبث أن ضم إلى جانبه اثنين من أعضاء الحزب الكبار، وجلب معه بعض الشيوعيين ليعلنوا عن أول انشقاق في الحزب الشيوعي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢ ويصدروا جريدتهم «إلى الأمام».

(١) زكي خيري: ملاحظات منه، مصدر سابق.

وكان على رأس هذه الجماعة المنشقة ذنون أيوب، بل يُقال إنه هو الذي قاد الانشقاق. ثم أخذوا ينادون بعقد مؤتمر حزبي يقر النظام الداخلي للحزب وينتخب السكرتير واللجنة المركزية والمكتب السياسي بغية التخلص من سيطرة فهد وأسلوبه في قيادة الحركة الشيوعية. وبادر فهد من جانبه إلى طرد أيوب وجماعته معلناً ذلك في جريدته «الشرارة» مبرراً هذا الطرد بعدم انصياع أيوب لقرار اللجنة المركزية ومحكمتها القاضية بتوبيخه قبل شهرين من ذلك التاريخ، ودفاعه عن منشفيك العراق.

ولم تمضِ ستة أشهر على انشقاق جماعة ذنون أيوب حتى خرج عبد الله مسعود القريني وعدد من كوادر الحزب وأعضائه على فهد وأخذوا معهم أدبيات[1] الحزب المتوفرة وأجهزة طباعته وأصدروا في كانون الثاني/يناير ١٩٣٤ جريدة «الشرارة» وقد أسماها فهد بعد ذلك «الشرارة الجديدة» لتمييزها عن الشرارة القديمة التي كان يشرف على إصدارها. ونجح الشراريون الجدد في عقد مؤتمرهم الحزبي وانتخبوا عبد الله مسعود القريني سكرتيراً للحزب واعتبروا فهدا وداود الصائغ وجميع الذين لم ينضموا إليهم مطرودين من الحزب. وقد ساعدهم على المضي في مسعاهم هذا أن اللجنة التنفيذية لمنظمة الكومنترن كانت قد دعت سكرتيري الأحزاب الشيوعية في العالم لعقد اجتماع خاص في موسكو في أواخر عام ١٩٤٢، لتقرير حل هذه المنظمة الأممية لأسباب مبدئية وسياسية.

وسافر فهد سراً إلى موسكو عن طريق إيران دون أن يعلم به أحد من أعضاء حزبه عدا المقربين إليه. أما رفاق فهد الذين لم يشتركوا في الحركة الانشقاقية لعبد الله مسعود القريني فقد دافعوا عن الحزب وثبتوا كيانه، واستطاع أحدهم وهو داود الصائغ أن يحول دون وقوع الحزب في قبضة الانتهازيين وأن يعمل جهده لإصدار جريدة «القاعدة» لأول مرة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ ليرد على افتراءات وتهجمات الشراريين. وقد أبدى الصائغ

(١) أدبيات الحزب: مطبوعاته - (أدبيات تعبير شائع عند الشيوعيين العراقيين).

نشاطاً ملحوظاً وجاهد ليواصل الحزب نشاطه وكفاحه، وأدى هذا إلى اعتقاله حيث أوقف مدة ثم أُطلق سراحه[(١)].

وما إن عاد فهد من موسكو عام ١٩٤٣ واطلع بنفسه على تطورات الحركة الانشقاقية حتى شن هجوماً عنيفاً ضد المنشقين وأصدر كراسه الشهير «حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية»[(٢)]. ثم قرر عقد مؤتمر في أوائل عام ١٩٤٤ ليقر هذا المجلس الميثاق الوطني للحزب الشيوعي وهو أول مؤتمر يعقده الحزب في تاريخه.

وقبل أن يُعقد هذا المجلس خرج على الحزب داود الصائغ، الساعد الأيمن لفهد والذي أنقذ الحزب بعد انشقاق عبد الله مسعود القريني وذلك أثناء غياب فهد للمرة الثانية، وشكل حزباً شيوعياً آخر إلى جانب حزب فهد (أصدر جريدة «العمل» لتكون لسان حال رابطة الشيوعيين العراقيين) وكتب فيها باسم أمين[(٣)].

وقد هاجمت جريدة العمل جماعة القاعدة واعتبرتهم أنهم ساروا في سياسة يسارية على الرغم من الاعتراضات والانتقادات العملية القوية التي كان يواليها الرفاق الداعين إلى الاعتدال والتي أدت إلى انتفاضات وانشقاقات[(٤)].

كما كتبت جريدة العمل عن مشكلة التموين، وهي المشكلة الآنية، وانتقدت سياسة الحكومة تجاه هذه المشكلة[(٥)].

وبعد انقضاء سنة على تأسيس الرابطة كتبت جريدة العمل مجمل التقرير السنوي وجاء فيه:

١- النضال ضد انحرافات القاعديين اليساريين والقضاء على سياستهم المغلوطة المتناقضة مع المصلحة الوطنية.

---

(١) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية، ص١، عام ١٩٤٩ ص١٩ - ص٧٠.

(٢) عبد الله أمين: الشيوعيون على السفود، ص٨٩.

(٣) عبد الله أمين: المصدر نفسه، ص٨٧.

(٤) العمل - جريدة سرية مطبوعة - العدد (٣) سنة (١) كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ ص١٢.

(٥) العمل - العدد (١) سنة (١) ١٩٤٤، ص٨.

٢- النضال ضد انحرافات النضاليين اليمينيين وخاصة في الشؤون التنظيمية والقضاء على ازدهائهم بأنفسهم ازدهاءً أجوف. ويقصد بالنضاليين «جماعة ذنون أيوب وعبد الله مسعود القريني».

٣- العمل لعقد مؤتمر وطني للشيوعيين العراقيين ليضع المنهاج والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي.

وكتب الرفيق داود الصائغ زعيم هذه الجماعة مقالاً بعنوان «لماذا يجب أن نوثق ارتباطاتنا الواسعة بالجماهير وكيف نحقق ذلك؟» جاء فيه: «بالرغم من أن ٨٥ بالمئة من الشعب العراقي أميّون من الوجهة العلمية إلا أن لهذه الجماهير حساً مرهفاً يدلها دلالة صائبة إلى معرفة أعدائها المحليين والأجانب»[١].

وتطرّق داود الصائغ في العدد نفسه (ص ٦) إلى الفلاحين وظلم الاقطاع فيهم ولحليف الإقطاع النفوذ الأجنبي.

وفي ٣/١/١٩٤٧ تم إلقاء القبض على جماعة رابطة الشيوعيين العراقيين وحُجزت مطبعتهم السرية التي كانوا يطبعون بواسطتها جريدة «العمل» السرية، وذلك قبل أن يُلقى القبض على فهد بخمسة أيام فقط. واستمر الخلاف بين الجماعتين وهما في السجن، ويتضح ذلك في رسالة بعث بها فهد من سجنه في الكوت إلى المسؤول في المركز مالك سيف في ٢٧/١١/١٩٤٧ يقول فيها: «لا حاجة لإخبار جماعة العمل عندنا فنحن نتجاهلهم لأنهم لا يرضوننا بسلوكهم»[٢].

وظل داود الصائغ على خلاف مع الحزب إلى عام ١٩٥٦، حيث اعترف بأنه مخطئ، عندما كوّن رابطة الشيوعيين وانضم إلى الحزب في حزيران/يونيو عام ١٩٥٦ عندما وحَّدَ حسين الرضي (سلام عادل) كتل الحزب «كما سيرد تفصيل ذلك»[٣].

---

(١) العمل - العدد (٤) سنة (١) ١٩٤٥، ص١.

(٢) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية ج ٢ - ١٩٤٩ - ص٢٣٣.

(٣) حسين أحمد الرضي - إجابة على سؤالين وجههما إليه جريدة اتحاد الشعب ٢٦/١/١٩٦٠.

ثم عُقد المؤتمر العام للحزب في دار يهودا إبراهيم بجانب الكرخ وكانوا حوالي ٢٥ شخصاً، وكان منهم يهودا نفسه وأخوه حسقيل ومحمد علي الزرقا وميخائيل بطرس وخاله جورج مرقص وحسين محمد الشبيبي وزكي نسيم ويوسف سلمان يوسف (فهد) وعبد تمر ومالك سيف. وكانت الأسماء التي انتُخبت بموجبها اللجنة المركزية أسماءً سرية، ووافق المؤتمر على انتخابها بالتصويت السري. وقد نوقشت لائحة النظام الداخلي للحزب التي قدمتها اللجنة المركزية السابقة، ووافق الأعضاء بعد تعديلات بسيطة على مسوّدة النظام الداخلي. كذلك تُلي ونوقش تقرير عن العمل بين الشباب ووافق عليه المؤتمر، وأجرى بعض التعديلات على الميثاق الوطني الذي كان قد أصدره المؤتمر السابق. واجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت من بينها أعضاء المكتب السياسي بالاقتراع السري وقد تألف المكتب من كلٍّ من:

يوسف سليمان يوسف - السكرتير العام

زكي نسيم وحسين الشبيبي وعبد تمر - أعضاء[١]

وألقى فهد بياناً سرد فيه ميثاق الحزب، وقدم تقريراً بيّن فيه النظام الداخلي للحزب. ولابد من التبسيط في هذا النظام وتوضيح تركيب الحزب الداخلي وتشكيلته العليا. (نهاية هذا الفصل - النظام الداخلي للحزب).

وفي عام ١٩٤٤ ظهر على المسرح تكتل سياسي يضم بعض المتعلمين اليساريين، الذين لم يطيقوا دكتاتورية فهد وخرجوا على الحزب الشيوعي تباعاً. وحاول هذا التكتل في مفاوضات مع فهد إقناعه بحل الحزب الشيوعي، الذي كان يعمل سراً، والاستعاضة عنه بحزب علني يحمل اسماً غير شيوعي يؤمن كما يدّعون بالماركسية اللينينية، ويعمل لتحقيق أهداف الشيوعية القريبة والبعيدة. ولكي يبرروا دعوتهم هذه عمدوا إلى تعزيز أقوال البكداش والحلو والادعاء بأنهما قد وافقا على رأيهم، إمعاناً في التضليل وتجريد الحزب الشيوعي من أنصاره.. فردّ فهد على الجماعة هذه بمقال في جريدة القاعدة بعنوان «خطأ

[١] الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية، ج ١ ص٧١.

شعار حل الحزب الشيوعي العراقي» جاء فيه: «إن الطبقة العاملة لا ولن ترضى بتجريد ذاتها من حقوقها المدنية بتجريدها من حقها في التنظيم السياسي.. إن الطبقة العاملة العراقية لا ولن تعترف بالقوانين الفاشستية الاستعمارية التي حرّمت على الطبقة العاملة تنظيم نفسها سياسياً... الخلاف بيننا وبين دعاة ترك العمل السري - دعاة حل الحزب الشيوعي - خلاف حول الاعتراف والرضوخ للقوانين الاستثنائية الفاشستية أو عدم الاعتراف بها وتحديدها، خلاف حول الرضوخ لوضع الحكم الاستبدادي السائد اليوم في العراق ومقاومته... هذا هو العهد الذي أقطعه أنا الآن لدعاة ترك العمل السري نيابة عن حزبنا وعن لجنته المركزية ومكتبه السياسي»[١].

ثم كتب فهد مقالاً آخر عزّزه برأي خالد بكداش والحلو بعنوان «قادة الحزب الشيوعي السوري - اللبناني يقولون إننا بريئون من شعار حل الحزب الشيوعي العراقي والشعارات المشابهة» جاء فيه «... بعد أن ضاقت الحيلة بدعاة حل الحزب الشيوعي العراقي أخذوا ينسبون هذا الشعار الخاطئ إلى نصيحة قادة الحزب الشيوعي السوري وقد اتصل.... الذي زار سورية أخيراً بقيادة الحزب الشيوعي للاستفسار منهم عن هذه الشعارات التي نُسبت إليهم، كشعار حل الحزب الشيوعي العراقي، وشعار تصفية العمل السري، فاستنكروا هذا القول وتبرؤوا منه وأضافوا إلى قولهم إن العمل السري والتنظيم الحزبي أساسان لا يمكن التخلي عنهما....»[٢]. وبعد عقد الحزب الشيوعي لمؤتمر الحزب في عام ١٩٤٤ تداول جماعة ذنون أيوب وجماعة عبد الله مسعود لجمع شملهم وتأليف حزب شيوعي وقد تألّف فعلاً. وتألفت قيادته من: يوسف زلوف - صالح الحيدري - نافع سليم - يعقوب مصري - إبراهيم شميل - نعيم بدوي - فريد الأحمر - عبد الجبار وهبي - محمد توفيق - حسين عبد العال - وأصدروا جريدتين عربية وكردية باسم وحدة النضال، ودعوهما لسان حال الحزب الشيوعي العراقي. وبعد مدة قرّرت اللجنة المركزية لوحدة النضال الانضمام للقاعدتين

(١) القاعدة - جريدة سرية مطبوعة - العدد الحادي عشر - السنة (٣) تموز/يوليو ١٩٤٥ .

(٢) القاعدة - أيلول/سبتمبر ١٩٤٥.

فتفاوضوا مع فهد وسلموا تشكيلاتهم ومطبعتهم إليه. وعلى أثر ذلك ارتضى فريد الأحمر وعبد الجبار وهبي ومحمد توفيق وحسين عبد العال الالتحاق وانضموا إلى حزب الشعب، أما صالح الحيدري ونافع سليم (الفرع الكردي لوحدة النضال) فلم يوافقا على الانضمام بل أصدرا جريدة باللغة الكردية تطبع بالرونيو اسمها «الثورة» وبقيا مدة يصدرونها ثم انضما إلى القاعدة أخيراً[١].

عصبة مكافحة الصهيونية:

ظهرت في سنة ١٩٤٥ فكرة تأليف عصبة مكافحة الصهيونية، وأخذ يعمل من أجل تأليفها يوسف زلخة ومسرور قطان وإبراهيم ناجي ويعقوب غرايم ومعهم يهودا صديق: عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، والمسؤول الثاني في اللجنة بعد مسؤولها الأول مالك سيف لعام ١٩٤٨). ويقول يهودا عن العصبة: لقد اجتمعنا عدة اجتماعات لوضع النظام الداخلي والمنهاج للعصبة. وكان يحضر معنا آخرون مثل نعيم شوع ويوسف زلوف، وكنا نتصل باليهود لإقناعهم بفائدتها وبضرورة الانتساب إليها، كما كنا نتصل مع غيرهم من باقي المواطنين. وعندما أُجيزت العصبة تألفت هيئة إدارية وهيئة مراقبين، وكنت أنا رئيس هيئة المراقبين ومهمتها مراقبة مقرّرات الهيئة الإدارية وتنفيذها. وعندما أصدرت العصبة جريدتها (العصبة) كان يكتب فيها يوسف زلخة ونعيم شوع ونعيم سليمان. وقد أوصى الحزب أعضاءه بالدخول في هذه الجمعية وتشجيعها والعمل على إدخال الناس إليها وبخاصة اليهود منهم. وأخذت تصدر كراسات وكتباً كثيرة ونشرت منهاجها.. وأقامت كثيراً من الاجتماعات في محلها في الكرخ (تفصيل ذلك في القسم الثاني وهو نشاط الحزب). وعندما أسست دار الحكمة مطبعة، وهي مؤسسة يديرها اليهود وأعضاء الحزب الشيوعي، أخذت العصبة تطبع جريدتها ومنشوراتها في هذه المطبعة[٢].

---

(١) الشرطة العامة – التحقيقات الجنائية – موسوعة سرية – ج ١ - ١٩٤٩، ص٥٣.

(٢) الشرطة العامة – المصدر نفسه، ص٧٤.

كان اليهود بحاجة إلى تقوية صلتهم بالعرب المسلمين، وكانوا يرغبون في أن يدخلوا في مفاهيم مجاوريهم من السكان بأن لا صلة لهم مع الصهيونية، وذلك لحماية أنفسهم وللاندماج في المجتمع الذي يحاول أن يلفظهم. ويروي يوسف زلوف، منظِّم ومثقِّف فرع الحزب في البصرة كيف أنه تحسس فائدة وجود تضامن بين الطوائف الدينية التي تؤلف الشعب العراقي، لكي يعود هذا التآخي والسلام بالفائدة على مجموع الشعب، وذلك بعد أثر الفرهود (النهب) لأموال اليهود في عام ١٩٤١. ويقول زلوف: «كان الحزب الشيوعي العراقي السري حينذاك المنظمة الوحيدة العاملة في هذا الحقل، أي إفهام الشعب ضرورة سيادة المساواة في حقوق الطوائف والقوميات وسيادة الديمقراطية بينها»(١).

وقد كانت العصبة تُدار مباشرة من قِبَل الحزب. وكتب فهد كثيراً من المقالات في جريدة العصبة عالج فيها كثيراً من القضايا الوطنية (تفصيل ذلك في: كفاح الحزب). كما كتب فهد مقالات أخرى بعنوان: «مستلزمات كفاحنا الوطني» طُبعت بعد ذلك في كتاب سنة ١٩٥٠. وهناك مقالات خصصتها الجريدة لأهداف العصبة وغاياتها وهي أشبه بالبرنامج، وقد كُتبت تباعاً في الجريدة ثم طُبعت في كراس بعنوان: «نحن نكافح من؟ وضد من نكافح؟» عالجت فيه مشكلة فلسطين بفصل مفهوم الصهيونية عن اليهودية، وربطت الصهيونية بالاستعمار وبخاصة الأميركي، واعتبرت الصهيونية توأماً للإمبريالية ومطيعة لها وتمثل الأغلبية الساحقة لليهود. وأكدت العصبة على أن «ليس لليهود قضية منفصلة عن قضايا شعوبهم لأن الفاشية والصهيونية توأمان لبغيٍّ واحدة هي العنصرية مطية الاستعمار»(٢).

وأوجزت العصبة أهدافها في الكفاح بقولها:

١- نحن أعداء الصهيونية، نحاربها في سبيل أخواننا اليهود.

(١) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية - ج١ - ١٩٤٩، ص١٠٨.

(٢) رسائل العصبة، نحن نكافح في سبيل من؟ وضد من نكافح؟ مطبعة دار الحكمة - بغداد ١٩٤٦، ص٣.

٢- نحن نكره الصهيونية ونحاربها لأنها حاولت وتحاول خلق الفتن والعداء والعنصرية بيننا وبين شعبنا العربي، لكي تصرفنا عن النضال من أجل تحقيق قضايانا الوطنية الكبرى، الاستقلال، والسيادة الوطنية، والجلاء، وإنهاء التدخل الأجنبي.

٣- نحن أعداء فكرة «الوطن القومي الصهيوني» لأنها تفرق بين اليهود وبين مواطنيهم في الوطن الواحد.

٤- نحن أعداء «الوطن القومي الصهيوني» لأن ذلك يستهدف شطر فلسطين العربية عن جسم البلاد العربية وإفناء شعبنا العربي[١].

وجاء في مقال آخر عنوانه (الصهيونية رأسمالية استعمارية): «تظهر الصهيونية بشتى المظاهر والألوان أمام الجماهير اليهودية. فهي دينية أمام المحافظين، وقومية أمام الشباب المتحمس، واشتراكية أمام العامل. وهي في الحقيقة لا تملك من هذه المبادئ شيئاً، فدينها نفاق ورياء وقوميتها عنصرية اعتدائية واشتراكيتها انتهازية».

وأشارت إلى أن للصهيونية نوايا ومطامع اقتصادية وهي إغراق الأسواق بالبضائع لتشل الصناعة الوطنية والسيطرة على التجارة[٢]. وأكدت على تبني الاستعمار البريطاني للصهيونية لإيجاد حليف له في قلب البلاد العربية، وأن أمريكا تريد استخلاف الإمبريالية البريطانية في فلسطين، وهو ما حملها على استخدام نفوذها كاحتياطي للصهيونية. ثم تطرقت إلى فقدان الحريات الديمقراطية في البلاد العربية، وحرمان الجماهير الشعبية من حق تأليف أحزابها وجمعياتها. واعتبرت ذلك من العوامل المشجعة للصهيونية.

واعتبرت العصبة الاستعمار وجيوشه في البلاد العربية الأساس في إيجاد الصهيونية في فلسطين وأن الكفاح يتطلب إشراك المنظمات الشعبية في الكفاح من أجل طرد الاستعمار أولاً وهو الذي أوجد الصهيونية. وأكدت «أن الكفاح

(١) رسائل العصبة - ص٧، ص٨.

(٢) رسائل العصبة - ص٩، ص١٢.

من أجل فلسطين والبلاد العربية جميعها يحتم على الحكومات العربية أن تقف في المؤتمرات الدولية بجانب الحكومات التي تستنكر موقف الدول المستعمرة واعتداءاتها على حريات الشعوب»[1]. وقد حُلّت العصبة وأُغلقت جريدتها في مطلع عام ١٩٤٧.

اللجنة الوطنية الثورية:

كان زكي خيري من الشيوعيين القدماء أي من جماعة عاصم فليح ومهدي هاشم وغيرهما، أولئك الذين قضت الحكومة على نشاطهم وحركتهم في جميع ميادينها وبخاصة في الجيش، مما دعا قسماً منهم إلى ترك النشاط الشيوعي. وبقي قسم منهم، مثل زكي خيري، الذي حافظ على صداقته الحميمة وارتباطه الوثيق بالشيوعيين العراقيين وأنصارهم دون الانضمام الرسمي لأحزابهم. لقد كان زكي خيري وشريف الشيخ ومن التف حولهما يحملون رأياً خاصاً عن الحركة الشيوعية في العراق، أي أنهم يريدون حركة شيوعية تسير وفق النظرية والخطط التي يرونها صحيحة. لذلك كانت مجموعة زكي خيري وشريف الشيخ تراقب وتنافس سلوك الحزب الشيوعي السري الذي يرأسه فهد، ويرون فيه انحرافات. وكانوا في الوقت نفسه ينتقدون سلوك الأحزاب القريبة من الحزب الشيوعي كحزب الشعب والاتحاد الوطني. ومع ذلك كان زكي خيري وجماعته يتصلون بالبارزين من هذه الأحزاب جميعها ويشتركون في المحادثات معهم، بل يشتركون في الحملات المشتركة التي كانت تثيرها تلك الأحزاب ضد السلطات الحكومية والهيئات السياسية المخالفة لآرائها. وقد اشتركوا أيضاً في نشر المقالات في صحف تلك الأحزاب، كما اشترك شريف الشيخ في الدفاع عن المتّهمين الشيوعيين (قضية عمال نفط كركوك وعمال الميناء في البصرة، وقضية فهد وجماعته).

أخذ هذا النشاط السياسي، الذي قام به زكي خيري وشريف الشيخ وجماعتهما، يقربهما بسرعة إلى الحزب الشيوعي السري. وقد انضم زكي

(١) رسائل العصبة - ص١٥، ص١٧.

خيري وشريف الشيخ إلى عصبة مكافحة الصهيونية التي شكلها الحزب وكانت تلك خطوة للاقتراب من الحزب[١].

إن الحزب السياسي لزكي خيري وشريف الشيخ، وإن لم يتبلور بشكل نشاط شيوعي متميز، فقد كان ينمو ويزداد اندفاعاً إلى تشكيل منظّمة شيوعية خاصة. ولأجل تحقيق هذه الغاية أخذوا يصدرون نشرات باسم منشورات «الرائد» تبحث عن القادة الشيوعيين في العالم والحركات الصهيونية في الخارج مثل سياسة الحزب الشيوعي البريطاني. وكانت هذه النشرات هي النواة التي التف حولها أنصار زكي خيري. كما كانت انتقادات زكي خيري وشريف الشيخ لسلوك الأحزاب الديمقراطية العراقية سبيلاً لانفصال بعض الأعضاء في تلك الأحزاب والالتحاق بمنظمة زكي خيري التي سماها «اللجنة الوطنية الثورية». وقد كانت هذه اللجنة تضم أكثر من ثلاثين عضواً تنظيمياً على أساس الخلية، وكان العضو يدفع اشتراكاً شهرياً ويُثقّف بالدروس الماركسية. أما نشاطهم فكان محصوراً في الدعاية ضد سياسة الحكومة والمنظّمات الشيوعية، بينما كانوا يشتركون فعلياً في أعمالهم الثورية مع تلك المنظمات. ويظهر أن زكي خيري قد اقتنع «بخطأ بقائه خارج الحزب وبصواب سياسة الحزب»[٢]، ولقد كان مبعث اقتناعه وجوده في سجن الكوت مع فهد وجماعة الحزب، والثقة التي حصل عليها من فهد بأنه (أي زكي خيري) قد أصبح جديراً بتحمل مسؤوليات مهمة في الحزب ومن الضروري عودته إلى صفوفه. ودعاه ذلك بعد هروبه من المراقبة واختفائه بدار في بغداد في محلة الكرادة لأن يطلب من شريف الشيخ الاتصال بالحزب الشيوعي لتقديم طلب العودة إلى الحزب باسم لجنتها، وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٤٨. وقد كانت اتصالات شريف الشيخ بمسؤول الحزب الشيوعي مستمرة حتى جاءت رسالة من فهد وهو داخل سجنه فيها قبول شريف الشيخ وزكي خيري وجماعتهما في الحزب[٣].

---

(١) الشرطة العامة، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٩ ج٢ صفحة ٢٧٧.

(٢) زكي خيري: ملاحظات منه، مصدر سابق.

(٣) الشرطة العامة: موسوعة سرية ج٢ ص٢٧٨.

حزب التحرّر الوطني:

عندما أعلنت حكومة توفيق السويدي في مطلع عام ١٩٤٦ السماح للأحزاب بعد خطاب الوصي في ١٩٤٥/١٢/٢٧، وبعد تطور الظروف العالمية وسماح الدول الديمقراطية لبعض الحريات في العراق براً بوعدها أثناء الحرب، تقدمت كل الفئات السياسية بطلب إجازة أحزاب خاصة بها. وتقدّم الحزب الشيوعي السري بطلب إجازة لحزب أراده أن يكون علنياً وسماه «التحرر الوطني»، وكان أعضاء هيئته المؤسسة أعضاء في الحزب الشيوعي وهم: حسين محمد الشبيبي (أُعدم مع فهد بعد ذلك) - محمود صالح السعيد المحامي - سالم عبيد النعمان المحامي - محمد حسين أبو العيس المحامي - محمد علي الزرقا - محمد علي يوسف عبد الجبار - حسون جار الله - جهد عزيز ملا يوسف - عبد الأمير كريم.

قدمت الهيئة المؤسسة طلبها إلى الجهات الرسمية في ١٩٤٥/٩/٢٢، ووجّهت نداءً إلى أبناء الشعب جاء فيه: «نحن أعضاء الهيئة المؤسسة ومؤازريها في كافة أنحاء وطننا الذين يهمهم أن يعيش شعبنا سعيداً في وطن حر متقدم يناضل دون هوادة في سبيل حزبنا وأهدافه الوطنية الإنشائية، يحدونا واجبنا الوطني وتدفعنا ثقتنا الأكيدة بشعبنا وبإمكاناته العظيمة وبعزمه على تحقيق هذه الأهداف النبيلة»[١].

وقد أوصى الحزب الشيوعي أعضاءه بالانتماء إلى حزب التحرّر وتقويته وحث الناس على الانضمام إليه وبث الدعاية له ونشر منهاجه. وقد طُبع منهاجه باللغة العربية ثم الكردية ووُزِّع بشكل واسع النطاق، وأخذ حزب التحرّر ينظّم منتسبين في منظّمات محلية ومهنية. وقد تولّى تنظيم الطلاب محمد علي الزرقا، وكان يجتمع بهم ببناية الحزب أو في مقر العصبة. وكذلك نظّم أتباع من العمال في منظّمات عمالية حسب المهنة ومحل العمل وأخذ يتدخل بواسطة الأعضاء المنتسبين إليه بنشاط النقابات. ومن النقابات التي كان يشرف عليها

---

(١) جريدة البلاد: ١٩٤٦/٣/٢٠.

حزب التحرّر نقابة البرق والبريد ومنظّمة عمال السكك والمطابع والأحذية وعمال الخياطة[١]. ومع ذلك فإن الهيئة المؤسسة استمرت تزاول نشاطها السياسي فترة من الزمن وأصدرت كراسات سمتها رسائل التحرّر عالجت فيها قضايا وطنية ومعيشية واقتصادية (شرح ذلك في: كفاح الحزب).

نلاحظ أن جماعة التحرّر الوطني قد نشطوا كثيراً في زمن وزارة توفيق السويدي التي منحت الحريات للأحزاب، وأعلنت عن الحريات الديمقراطية، وألغت كثيراً من القوانين الاستثنائية. وكذلك عمل أعضاء الحزب الشيوعي السري بنشاط سواء في تنظيم أعضاء جدد أو في تحرير الجريدة السرية «القاعدة» التي استمرت في الصدور تلك السنة بانتظام تقريباً. ونلاحظ أن أكثر المقالات كان يكتبها فهد بالإضافة إلى كتابته في جريدة العصبة في سلسلة مقالات عنوانها «مستلزمات كفاحنا الوطني». ووحَّد الأعضاء جهودهم في خدمة حزب التحرّر وجمع المنتسبين إليه ومحاولة تعاونه مع الأحزاب الأخرى.

ولم تستطع الهيئة المؤسسة لحزب التحرّر التعاون مع الأحزاب الأخرى لأن هذه الأحزاب نفسها تحاشت التعاون مع جماعة التحرر بسبب عدم إجازته من الحكومة، إذ كانت لهذه الأحزاب حساسية واضحة تجاه الحزب الشيوعي وجماعة التحرّر. وبسبب ذلك وصلت العلاقات في الفترة هذه إلى حد الهجوم المتبادل على صفحات الصحف التي تنطق باسم هذه الأحزاب. فقد هاجمت جريدة «صوت الأهالي» الشيوعيين وجماعة التحرّر بمقال عنوانه «الفوضويون» يوم الإضراب وأعمال التخريب الأخرى، انتقدت فيه الشيوعيين الذين قاموا بمظاهرات في اليوم الذي اتفقت الأحزاب فيه على الإضراب من أجل فلسطين[٢]. وأيدت «صوت الأهالي» في موقفها حزب الاتحاد الوطني. وكتبت مقالاً بعنوان «أعصبة لمكافحة الصهيونية أم لمكافحة الوطنية، أحزب التحرر أم

(١) الشرطة العامة - التحقيقات - موسوعة ج ٢ ص٧٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي ١٥/٥/١٩٤٦.

حزب التخريب» جاء فيه: «إن تصرفات هذا النفر الرعناء بلغت حداً جعلها في مصاف الرجعية وفي طليعة العناصر العاملة على تخريب الحركة التقدمية»[(١)].

وبعد وزارة توفيق السويدي جاءت وزارة أرشد العمري في حزيران/ يونيو ١٩٤٦ التي ضيّقت الحركات وكافحت نشاط الأحزاب العلنية، وشملت المضايقة نشاط الحزب الشيوعي السري. وعندما دعت الهيئة المؤسسة لحزب التحرّر الوطني إلى الاضراب لمطالبة الحكومة بعرض قضية فلسطين على هيئة الأمم اعتبرت الحكومة أسلوب الدعوة مخالفاً للقوانين فأمرت بتوقيفهم. وعلى الرغم من توقيفهم فقد خرجت المظاهرة حسب الوقت المحدد لها ثم نظرت المحكمة بعد ذلك في التهمة التي نُسبت لهم فأفرجت عنهم. وجاءت وزارة نوري السعيد في ٢١/ ١١/ ١٩٤٦ فشنّت هجوماً على الأحزاب، ومن ضمنها الحزب الشيوعي الذي ركزت مضايقتها عليه. ثم ألقت القبض على فهد وقسم من لجنته المركزية في ١٨/ ١٠/ ١٩٤٧، ثم قُدموا للمحاكمة بتهمة إحداث الاضطرابات والإخلال بالأمن والسلامة العامة، وصدر بحقهم حكم الإعدام. ولكن بعض العرائض التي قدمها الشيوعيون وهياج الرأي العام أبدل السجن المؤقت بالإعدام. ثم واصل فهد نشاطه من داخل السجن وأخذ ينظّم الأعضاء ويرسل الرسائل، وبأمره وتوصية منه شُكّلت اللجنة المركزية الثانية التي تلت لجنته، حيث كان المسؤول الأول فيها مالك سيف ويهودا صديق. وقد قامت هذه اللجنة بإدارة الحزب فترة من الزمن حيث اعتُقِل مالك سيف مع لجنته، وأُعدم يهودا مع فهد بعد ذلك، في حين اعترف مالك سيف وكشف كل منظّمات الحزب. وجاءت من بعدهم اللجنة الثالثة وكان المسؤول الأول فيها ساسون دلال (يهودي)، وقد تميز نشاط الحزب في هذه الفترة بهجوم واسع النطاق على الحكومة بالمظاهرات والعرائض. وكان ساسون يردد في رسائله شعار «أرادوها حرب إبادة فلتكن حرب إبادة»، وكان يحث على المصادمات في الشوارع حيث يُلمس ذلك في رسائله إلى حميد عثمان مسؤول لواء السليمانية والتي أشار فيها أن يكون مبدأهم (العنف بالعنف)[(٢)].

(١) جريدة الرأي العام ١٦/ ٥/ ١٩٤٦.

(٢) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة ج٣ ص٥٧١.

وفي رسالة بعث فيها إلى فؤاد بهجت مسؤول لواء كركوك في ١٩٤٩/١/٢٥ أكّد على ضرورة إعلان العمال الاشتباك مع العدو (يقصد الحكومة) وأشار في الرسالة إلى استعمال الشدة فقال: «إذا استعملت النار ضدكم فليكن مبدأكم (العنف بالعنف)»[١]. وكان يبدو وكأن الحزب يفكر بثورة شعبية عامة، ولكن الظاهر أن الحزب بمظاهراته الصدامية أراد إضعاف الحكومة ومحاولة إسقاطها والمجئ بحكومة يرأسها الجادرجي أو من حزب الأحرار بحيث تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام، ويستطيع الحزب في أثناء حكمها أن يتنفّس الصعداء ويزيد من نشاطه ويقوي مركزه. ولكن هذه الصدامات اليومية مع الشرطة وجهاز الأمن أضعفت الحزب وأنهكت قواه وحطّمت الكثير من منظماته، وأُلقي القبض على عدد كبير من الأعضاء المتميزين بالنشاط والقادرين على السيطرة على الحزب وعلى تحريك الشارع، ولهذه الأسباب اتخذ الحزب في اجتماع سريع خطة أسماها «التراجع المنظّم». وفي رسالة بعث بها ساسون دلال إلى زكي وطبان مسؤول البصرة يتضح أن الحزب اتخذ هذه الخطة بعد أن درس الظروف الموضوعية للقائمة الداخلية والخارجية، وكذلك الظروف الذاتية المتعلقة بالحزب وبالحركة الوطنية والعمالية، وفي رسالة أخرى بعث بها إلى مسؤولي الألوية كافة يشير ساسون إلى أن هذه الخطة لا تعني رفع الأيدي أو الهزيمة، بل تنظيم الهجوم وتركيزه في جهة أخرى وهي جهة داخل الحزب. وكان ساسون يبغى من وراء ذلك تطهير صفوف الحزب من العناصر الغريبة عنه أو التي خارت قواها. بالإضافة إلى إعادة تنظيم المنظمات التي تفكّكت[٢]. واتُّهم ساسون من قِبَل الحزب بعد ذلك بأنه أراد للشيوعيين نهاية انتحارية وأنه شخص مغامر ولم يكن يمثل الخط المبدئي للحزب، ويحمل أفكاراً غريبة عن منهج الحزب (فوق اليسارية)[٣] ثم قُبض عليه وأُعدم عام ١٩٤٨ من قِبَل نوري السعيد.

---

(١) الشرطة العامة - نفس المصدر ص٥٥٠.

(٢) الشرطة العامة - مديرية التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية ج ٥ - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٩ ص٩٤٦.

(٣) زكي خيري - ملاحظات منه، مصدر سابق.

بقي الحزب يُدار من قِبَل أحد الأعضاء وهو سمير عبد الأحد، وقد اتصل هذا بجاسم الطعان، وهو مسؤول كبير في الحزب، الذي كان قد حضر من كركوك وأخبره بالأمر فعاد جاسم الطعان واتصل بمهدي حميد واتفقا على المجيء إلى بغداد لتشكيل لجنة مركزية جديدة تقوم مقام اللجنة المركزية الثالثة. وقد شُكّلت هذه اللجنة فعلاً واتخذت لها مقراً في محلة الدهانة في بغداد، وتكونت اللجنة الرابعة من مهدي حميد وسمير عبد الأحد وحميد عثمان (مسؤول السليمانية) وجاسم الطعان وعبد الوهاب عبد الرزاق. ولم تلبث هذه اللجنة طويلاً، ولم تستطع القيام بنشاط يُذكر لأن الضربات توالت على الحزب.

في أواخر أيام اللجنة الرابعة حضر حميد عثمان (صابر) المسؤول عن السليمانية إلى بغداد واتصل بأعضاء اللجنة المذكورة، وتم الاتفاق بينهم على عودة حميد عثمان إلى الألوية الشمالية لتنظيم منظماتها الشيوعية، ثم يتوجه إلى بغداد ليعمل مع اللجنة المذكورة. وأثناء قيامه بهذا العمل علم بإلقاء القبض على أعضاء اللجنة الشيوعية الرابعة فتوجّه إلى بغداد واتصل بالطالب صابر مصطفى وطلب منه مقابلة هادي سعيد الطالب في الصف النهائي في دار المعلمين الابتدائية ومنظّم الشيوعيين في المدرسة المذكورة. فاتصل به وتناقشا فيما آلت إليه المنظّمات الحزبية بعد الضربات الساحقة التي وقعت كلها في صميم كيان الحزب في بغداد والألوية الأخرى وقرّ رأيهما على أن يتصل هادي سعيد بالشيوعيين في الكليات وبجميع من يعرف الشيوعيين غير المقبوض عليهم ويؤمن اتصالهم بحميد عثمان. ومن جهة ثانية اتصل حميد عثمان عن طريق أحد الشيوعيين بمسؤول الكاظمية حينذاك فرحان طعمه. وشكّل حميد عثمان، بعد أن اتصل بما تبقى من فلول اللجنة الرابعة، لجنة خامسة مكوّنة من الأشخاص الآتية أسماؤهم:

١- حميد عثمان مسؤول أول عن مركز الحزب.

٢- البصرة (زكي وطبان)

٣- الحلة (هادي كاظم)

٤- كركوك (محمد صالح سعيد، ثم عمر محمد أمين)

٥- السليمانية (بهاء الدين نوري)

٦- أربيل (خالص جواد)

٧- بعقوبة (عثمان محمد)

٨- كربلاء (يحيى مجيد يابان)

٩- المنتفك (ناثان صالح)

١٠- العمارة (فاضل عباس)

كان حميد عثمان، مسؤول هذه اللجنة، مسؤولاً قبل ذلك عن منطقة السليمانية وهي من أكبر المناطق التي يتركّز فيها الحزب الشيوعي، وكان يتمتع بمقدرة فائقة في التنظيم والقيادة السياسية بالإضافة إلى القابلية الجسمية، واستطاع أن يقود الحزب في فترة عصيبة، واعترف هو نفسه بعظم المسؤولية المُلقاة على عاتقه وعلى ضعف الحزب آنذاك برسالة أرسلها إلى حزب توده (سيرد تفصيلها فيما بعد). وبعد أن أُلقي القبض عليه استمر في نشاطه السياسي داخل السجن إلى أن هرب في عام ١٩٥٤ حيث عاد لقيادة الحزب ثم أُعفي من المسؤولية في عام ١٩٥٦ (كما سيرد ذلك في نهاية تاريخ الحزب). وكان حميد عثمان معتداً بنفسه واثقاً بها لدرجة الغرور فقد كان مثلاً يذيّل بعض الرسائل الحزبية باسمه الصريح الكامل خلاف العادة التي جرى عليها القادة الشيوعيون إذ يكتفون باسماء مستعارة أخرى، وكان يحاول فرض دكتاتورية على باقي أعضاء اللجنة المركزية، حيث كان يصدر الأوامر دون أن يستشير بقية أعضاء اللجنة المركزية في غالب الأحيان. وعند إلقاء القبض على حميد عثمان وجماعته استطاع عضو اللجنة المركزية الخامسة آنذاك الهارب يعقوب قوجمان جمع الشيوعيين الهاربين أمثال زكي وطبان مسؤول البصرة، وبهاء الدين نوري مسؤول السليمانية وهادي سعيد الذي كان منظّماً للمدارس وبعض القطاعات

المنحلة في بغداد، فأوعز قوجمان إلى هادي سعيد وبلال عزيز بالسفر إلى السليمانية لطلب حضور مسؤولها بهاء الدين نوري ليتسلم المسؤولية مؤقتاً حتى يحين حضور المسؤول الأول زكي وطبان من البصرة. أوجد قوجمان مركزاً مؤقتاً للحزب بقيادته مع بهاء الدين نوري وهادي سعيد على أن يقوم بهاء الدين بمهمة إصدار النشرات ويتولى يعقوب قوجمان وهادي سعيد مهمة التنظيم وربط منظمات بغداد ولجان الحزب المحلية في جميع العراق. ولذلك تكوّنت اللجنة المركزية السادسة للحزب الشيوعي العراقي من:

زكي وطبان - المسؤول الأول في مركز الحزب.

يعقوب قوجمان - بهاء الدين نوري - هادي سعيد.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن انشقاقاً قد حصل في الحزب أثناء اللجنة المركزية الخامسة، إذ بعد أن أصبح حميد عثمان مسؤولاً عن المركز في بغداد سلّم مسؤولية (السليمانية) إلى أكرم عبد الكريم، فانشق هذا على حميد عثمان وجماعته، وبدأ يهاجم فهد واللجان المركزية الأخرى للحزب الشيوعي العراقي، واستطاع أن يفصل منظّمة السليمانية عن اللجنة الخامسة، وأرسل عمر علي أمين (المعلم المفصول) إلى بقية الألوية وزوّده بالرسائل إلى الجماعة الذين يعرفهم من الشيوعيين ليربطهم بنفسه فأعطاه ستة بين طالب جامعة ومدرّس. كما أن المنظمة الشيوعية في الناصرية وبعض الأشخاص من الموصل وكركوك وبغداد أيّدوا جماعة أكرم عبد القادر (جماعة رشيد) ورشيد هو الاسم المستعار لأكرم عبد القادر ياملكي، وقد أصدر هذا وجماعته مجلة تحت اسم «النجمة» وأصدر جماعة حميد عثمان مجلة «الصراع» وكانت كلتا المجلتين تُكتبان باليد[1].

لم يستطع الحزب بشكل عام التعاون مع بقية الأحزاب مع حرصه على ذلك في كل الأدوار التي مر بها. وفي عهد وزارة صالح جبر التي تشكّلت في

(١) الشرطة العامة - موسوعة سرية - ج٥ ص ٢.

٩ آذار/مارس ١٩٤٧ بدت في الأفق رغبة الحكومة بعقد معاهدة مع بريطانيا تكون بديلاً لمعاهدة ١٩٣٠، واستُقبلت هذه المحاولة بالنقد الشديد حتى قبل معرفة نصوص المعاهدة، وذلك بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية صالح جبر والتي تشير إلى رغبة الحكومة بالتعاون مع بريطانيا وإبقاء القوات البريطانية في العراق، وقد عُرف عن صالح جبر الرغبة في خدمة المصالح البريطانية من موقفه المعروف مع الوصي في أحداث أيار/مايو ١٩٤١[١]. في هذه الظروف وبعد هذا كله أصبحت فكرة التعاون مسألة مهمة بين الأحزاب واستطاع الحزب الشيوعي أن يتعاون مع بعض الكتل من الأحزاب. وكان فهد من داخل السجن يحث الحزب على التعاون مع الأحزاب باستثناء حزب الاستقلال الذي كان مع الحزب الشيوعي على طرفي نقيض. ولم يكن فهد وحده يستثني حزب الاستقلال من هذا التعاون فكل قادة الحزب الشيوعي ينظرون إلى حزب الاستقلال وكأنه عدو للحركة الوطنية بل اتُّهم حزب الاستقلال هو والأخوان المسلمون بأنهم «أدوات رخيصة بيد الرجعية والاستعمار توجّههم أنّى شاءت ومتى رغبت»[٢].

ولكن التعاون الذي يريده فهد للحزب هو مع الحزب الوطني الديمقراطي ومع حزب الأحرار، ومع ذلك فقد تعذّر هذا التعاون. فحزب الأحرار يمثل البرجوازية الكبيرة التي تختلف عن الشيوعيين اختلافاً كبيراً، أما كامل الجادرجي فقد قال بصراحة لأعضاء حزبه إنه لا يرغب بالتعاون مع الشيوعيين لأنه لا يريد أن يتحمّل غضب السلطة فيكلّف الحزب فوق طاقته[٣]. ولهذا فإن ما قيل من تكوين جبهة أحزاب في أحداث عام ١٩٤٨ لم يكن إلا تعاوناً حدث بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب (المنحل) وجماعة كامل قزانجي (جناح يساري منشق من الحزب الوطني الديمقراطي، والرزكاري (منظمة التعاون).

(١) عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية - مطبعة العرفان ١٩٦٣، ص٢٤٠.

(٢) غضبان مردان السعد: موقف حزبنا الشيوعي العراقي من الاشتراكيين والديمقراطيين والبرجوازيين في سبيل بناء الحزب الموحد - ١٩٤٨ - كراس مخطوط، بغداد، ص٥٠.

(٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد ١٩٦٣ - مطبعة الشعب، ص١٢٦.

وانتخبت هذه اللجنة كامل قزانجي رئيساً لها ولقيادة المظاهرات في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ومن أعضائها عبد الستار زبير - عبد الحسين جواد الغالب - عبد الرحيم شريف - عبد القادر رشيد[١]. وقد أصدرت هذه اللجنة عدة نشرات داخلية حول قضية فلسطين. كما اشتركت في توقيع عرائض بتحسين الظروف المعيشية والتموينية[٢] وقامت بالمظاهرات. وفي هذه الحالة فقد تعاون كل الأحزاب تلقائياً في الشارع بعد أن حصلت المواجهة المباشرة لحكومة صالح جبر. ولكن بعد سقوط هذه الحكومة لم تمسك هذه اللجنة بزمام المبادرة بعد أن شكل محمد الصدر الحكومة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ واشترك فيها حزب الاستقلال بشروط، وكان حزب الاستقلال في هذه الحالة قد شذ عن التعاون التلقائي مع بقية القوى الوطنية.

وبعد حكومة الصدر جاءت وزارة مزاحم الباجه جي في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨ أعقبها وزارة نوري السعيد في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وعاد نوري السعيد ليصفي الحساب مع الحزب الشيوعي وأراد ألا يفلت القادة الشيوعيين هذه المرة من حكم الإعدام فاتهم فهد بأنه يدير الحزب من داخل السجن، واعتبره المسؤول عن الحوادث في العراق في وثبة ١٩٤٨ وما قبلها. وقُدِّم فهد مجدداً للمحكمة مع زكي بسيم وحسين محمد الشبيبي حيث حُكِم عليهم بالإعدام ونُفِّذ فيهم في فبراير/شباط ١٩٤٩. بالإضافة إلى ذلك فقد طاردت الحكومة بقية الأعضاء فمنهم من وُضِع في السجن ومنهم من هرب أو فقد الاتصال ببقية المنظمات - وبهذا وُجِّهت للحزب ضربة قاضية أضعفته، وبقي يعاني من هذا الضعف لفترة طويلة. وقد فسر القادة الشيوعيون هذه الضربة والتي أسموها الانتكاسة الكبرى بأنها «نتيجة لانهيار بعض العناصر الضعيفة الوافدة وخيانتها للحزب وتسخير نفسها لخدمة الاستعمار والرجعية[٣]. وقد سُحقت منظّمات الحزب في بعض الألوية سحقاً تاماً، وصودرت أدوات

(١) الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية ج ٢ - ص ٢١٨.

(٢) الشرطة العامة، نفس المصدر والجزء - ص ٢٩٢.

(٣) بهاء الدين نوري: ذكريات في عام ١٩٤٩ - اتحاد الشعب ٢٦/١/١٩٦٠.

الطباعة، ونظِّمت حملة دعاية رجعية سُخِّرت لها الصحف والإذاعة لمحاربة الحزب. وقد ظهرت كتابات تصف الحزب الشيوعي العراقي بأنه هو والاستعمار على حد سواء، ولم تصدر «القاعدة» بعد ذلك إلا في شباط/فبراير ١٩٥٠ حيث كان الحزب يصدر النشرات مخطوطة في تلك الفترة. وجاءت بعد فهد قيادات ضعيفة لم تسد الفراغ الذي تركه، ويتضح ذلك من الرسائل التي كان يرسلها المسؤولون في المركز إلى الألوية، وعدم سيطرة المركز على القواعد خارج بغداد. وقد عبّر حميد عثمان المسؤول الأول للجنة الخامسة في رسالة بعث بها إلى حزبِ توده الإيراني في ١٩٤٩/٦/١ جاء فيها «إننا الآن ضعاف كماً وكيفاً وليس لنا خبرة سابقة لتحمل شرف هكذا مسؤوليات خطيرة، ولا نستطيع أن نقود حزباً جباراً واسع المنظّمات في بلد تحكمه طغمة وحشية في ظروف جد ثورية تتطلب قيادة محنّكة ذات تجارب واسعة وثقافة سياسية كافية لرسم خطط واضحة وتنظيم هذه الألوف من العمال والفلاحين»[١]. وأشار بهاء الدين نوري إلى هذا الضعف في وقت متأخّر بقوله: «كان الرفاق آنذاك قليلي التجارب وكانت ثقافتهم النظرية والسياسية أقل من أن تؤهلهم للمراكز الحزبية القيادية التي شغلوها بحكم الظروف»[٢].

وبعد هذه الضربة التي وُجِّهت للحزب لم يُستطع أن يقوم بالنشاط نفسه الذي كان يمارسه في الفترة السابقة، وضعفت قياداته وأخذت الحكومات العراقية تطارد قياداته وقواعده. لهذا فإن المعلومات التي تتوفر للباحث في فترة الخمسينيات لا بد أن تكون قليلةً جداً بحكم المضايقة التي واجهها الحزب ومصادرة مطبعته وتفرّق أعضائه وتحطيم أكثر منظماته. لقد شارك الحزب في انتفاضة ١٩٥٢ في زمن وزارة مصطفى العمري في ١٢ تموز/يوليو ١٩٥٢ ونظّم المظاهرات وبخاصة مظاهرات الطلبة. ولا بد من الإشارة إلى أن الحزب اتجه بعد الضربة إلى تنظيم طلاب المدارس وبخاصة الثانويات وكذلك تغلغل أكثر

(١) الشرطة العامة، مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية، جزء خاص ص٩٨٦.

(٢) بهاء الدين نوري: ذكريات من عام ١٩٤٩ - اتحاد الشعب ١٩٦٠/١/٢٦.

في صفوف الطبقة المتعلّمة وبخاصة المعلمين والمدرّسين[١]، وقاد الحزب بعض المظاهرات لطلاب الكليات. وألغت وزارة نور الدين محمود، التي جاءت بعد وزارة مصطفى العمري في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر والتي اتخذت إجراءات عسكرية صارمة ضد الحركة الوطنية وأعلنت الأحكام العرفية، ألغت الأحزاب وحاكمت الوطنيين. وقد أصاب الشيوعيين الكثير من هذه الإجراءات وحوكم بعض القادة الشيوعيين وصدرت الأحكام المختلفة ضدهم في مطلع عام ١٩٥٣ ومن هؤلاء الذين سجنوا بهاء الدين نوري وعزيز الحاج وحميد عثمان وزكي خيري ومهدي حميد وغيرهم. وقد اجتمع الكثير من الشيوعيين في سجن بعقوبة واستطاعوا إصدار نشرة تلصق على الحائط اسمها «كفاح السجين الثوري» استمرت تصدر حتى منتصف العام ١٩٥٤.

وأصدر الحزب بعد الانتفاضة لعام ١٩٥٢ كراساً بعنوان «تطوّر الوضع السياسي بعد انتفاضة تشرين التحرّرية». جاء فيه أن أسباب هذه الانتفاضة تعود إلى الضغط الاستعماري الإقطاعي على الشعب، ثم بيّن أسباب عدم تحقيق أهداف هذه الانتفاضة وحصر هذه الاسباب فيما يلي: -

١- ضعف الحركة الثورية المنظّمة بين جماهير الفلاحين الذين يؤلفون الأكثرية الساحقة.

٢- ضعف الوعي الوطني وضعف التنظيمات الثورية في صفوف الجيش.

٣- قلة عدد العمال البروليتاريين في القطر.

٤- عدم مشاركة الطبقات خارج بغداد[٢].

وكان عدد السجناء الشيوعيين من القادة البارزين أكثر وأنشط ممّن تبقى خارج السجن، وبدا وكأن الحزب يعمل بنشاط كبير من داخل السجن ويوجّه

---

(١) Walter Laquear - Communism and nationalism P.250 .

(٢) باسم: تطور الوضع السياسي بعد انتفاضة تشرين التحررية ومهمات حزبنا الشيوعي لتطور النضال الشعبي وتحقيق أهدافه - بغداد - أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ - ص١١.

الأعضاء خارجه عن طريق الرسائل. ولكن حدثت في هذه الفترة خلافات بين القادة المسجونين أدّت إلى انشقاق سجناء شيوعيين على الحزب ثم تبعتهم عناصر خارج السجن. وتكونت نتيجة ذلك كتلتان شيوعيتان تحمل كل منهما اسم الحزب الشيوعي وهما كتلة «القاعدة» وكتلة «راية الشغيلة». وقصدت القاعدة فضح الشغيلة فكتبت في نشرتها الخاصة «الإنجاز» الصادرة في أواسط شباط/فبراير ١٩٥٣ مقالاً بعنوان «قرار حزبي بطرد منحرفين لكي لا يندفع البسطاء من جماهير (القاعدة) وراء المنشقين والخارجين على الحزب». وجاء في قرار الطرد: «لقد كشفت هذه العناصر داخل الحزب عن نفسها بالفعل وهي تمثل بتصرفاتها هذا التيار الانحرافي اليميني بزعامة عناصر الكتلة الانتهازية (وحدة النضال - وشورش) فقد شكل أولئك المطرودون حزباً شيوعياً آخر يصدر جريدة باسم (راية الشغيلة) يتهمون فيه جماعة (القاعدة) بالانحراف اليساري الانتهازي»[1].

وبعد ذلك أصدر الحزب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ كراساً خاصاً بعنوان «خلافاتنا مع الانتهازيين راية الشغيلة» جاء فيه: «إن الانتهازيين زمرة ما يسمى بـ(راية الشغيلة) ضربوا مبادئ الحزب التنظيمية، والتجأت هذه الزمرة المخربة إلى وسائل دنيئة لضرب المبادئ اللينينية في التنظيم بقيامها بتكوين كتلة انتهازية مخربة مفضوحة أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، ولكننا لا نستغرب هذه الزمرة الحقيرة لمحاربة الحزب، لأنهم جبلوا منذ نشوئهم السياسي على السير في هذا السبيل التخريبي، فالتاريخ يشهد لهم بأعمالهم (البطولية) التخريبية ضد الحزب والطبقة العاملة والحركة الوطنية»[2].

واستمرت جماعة القاعدة في هجومها ضد قيادة «راية الشغيلة» وأخذت تحاربهم بعنف وتعتبرهم خدماً للاستعمار وتسمي راية الشغيلة بـ(راية البلاط).

---

(١) عبد الله أمين: الشيوعية على السفود، مصدر سابق، ص٩٢.

(٢) سيروا بدربكم وسنسير بدربنا - مطبعة راية الشغيلة - كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ كراس ب ٢٢ - ص٨.

وكانت راية الشغيلة تضم جمال الحيدري ونافع يونس وعامر عبد الله وحمزة سليمان، وكان لها فرع في النجف وآخر في الكوت. أما طباعة راية الشغيلة فكانت من دار تسكنها رضية رضا الصفار في محلة الزوية، ثم انتقلت إلى دار أخرى في ساحة الحرية، وبعدها إلى دار في تل محمد، وكان المشرف على تلك الطباعة عدنان جلميران ويساعده في عمله كاظم رضا الصفار. هاجمت (راية الشغيلة) الحزب (جماعة القاعدة) في مقالات عنوانها «سيروا بدربكم وسنسير بدربنا» جاء فيها: «إن راية الشغيلة تصدر اليوم لتشن كفاحاً إيديولوجياً ثورياً لتثبيت مبادئ وسياسة وشعارات حزبنا في المرحلة الراهنة وللمستقبل بعد أن حرف (الإنجازيون) تلك السياسة والشعارات وعبثوا بتلك المبادئ ومضوا في الانحراف اليساري». وفي هذا العام ١٩٥٣ أصدر الشيوعيون العراقيون ميثاقاً وطنياً، وهو برنامج معدّل بالنسبة للميثاق الوطني لعام ١٩٤٤ جاء فيه:

١- النضال والتعاون اللاشرطي وحرية الشعوب في العالم تحت قيادة الاتحاد السوفياتي من أجل سلمٍ دائمٍ يقوم على أساس الصداقة والتآخي بين الشعوب.

٢- القضاء على سيطرة الاستعمار والإقطاعيين وكبار الرأسماليين والحكام البيروقراطيين بطرد الجيوش الاستعمارية العسكرية والمدنية وإلغاء المعاهدات والاتفاقيات الاستعمارية وإلغاء امتياز الشركات الاستعمارية ومصادرة ممتلكاتها هي وكافة المؤسسات والمشاريع الاستعمارية وتأمينها، وبالقضاء على نظام الحكم القائم لتحقيق الاستقلال الوطني ولإقامة حكم جمهوري ديمقراطي يمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية.

٣- مكافحة أساليب حكم الإرهابيين والدكتاتوريين والفاشستية المعادية للشعب وإلغاء القوانين والمراسيم الرجعية وإطلاق الحريات الديمقراطية للعمال والفلاحين وجماهير الشعب.

٤- إلغاء مجلس الأعيان وإيجاد نظام ديمقراطي للانتخاب المباشر وعدم

إلزام المرشح بتأمينات نقدية أو بلوغ سن الثلاثين وضمان حق الناخبين في سحب النائب وضمان حرية انتخاب مجالس النواب والإدارة والبلدية والمختارين من قِبَل الشعب (المختار هو العمدة).

٥- تنمية اقتصادنا الوطني.

٦- توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين دون تمييز وإلزامية التعليم الابتدائي.

٧- العناية بصحة الشعب.

٨- الدفاع عن مصالح العمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٩- أ - مصادرة أراضي الإقطاعيين وكبار الملاكين وتوزيعها مع كافة الأراضي الأميرية بقطع صغيرة وبدون بدل على الفلاحين.

ب - مصادرة وصيانة الملكية الصغيرة للأرض وصيانة وتثبيت ملكيات الملاكين الصغار وإعادة الأراضي المُغتصَبة من قِبَل الإقطاعيين وكبار الملاكين إلى أصحابها الفلاحين.

ج - تخليص الفلاح من نهب السراكيل [ملاّكي الأرض] والمرابين والتجار ومدهم بالقروض والبذور والمكائن والأسمدة.

١٠- العناية بالجندي العراقي، بصحته وتغذيته وملبسه وتعليمه.

١١- تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية.

١٢- تقوية الأخوة والوحدة في النضال بين القوميتين العربية والكردية وسائر الأقليات القومية ضد النعرات الشوفينية لإنهاء الحكم الاستعماري الرجعي في العراق والاعتراف بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي وضمان مساواة حقيقية في الحقوق للجماعات القومية والجنسية الأخرى كالتركمان والأرمن والآثوريين.

١٣- إيجاد وتقوية صلات الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي

مع الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطيات الشعبية والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وتقوية روح الأخوة والاحترام المتبادل بين شعبنا وجميع الشعوب.

١٤- أ - التعاون السياسي بين شعوب البلاد العربية للنضال المشترك ضد المشاريع الاستعمارية الحربية، وضد أساليب الحكم الاستبدادي لتحرير هذه البلاد من قبضة الاستعمار والرجعية ولإقامة دولة ديمقراطية مستقلة في القسم العربي من فلسطين.

ب - التعاون الاجتماعي بين منظمات العمال والفلاحين والجماهير في البلدان العربية وتنسيق جهودها لرفع الشعور الطبقي والوطني وممارسة الحريات الديمقراطية ومحاربة التيارات والمفاهيم الاستعمارية.

ج- التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والمحافظة على ثرواتها وترقية الصناعة والزراعة ورفع الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل النقل والتبادل التجاري ضد الشركات الاستعمارية ومصاريفها[١].

وفي عام ١٩٥٣ في عهد جميل المدفعي ضربت السلطة السجناء الشيوعيين الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم في السجن المركزي في بغداد. وقد ضج الرأي العام العراقي من أجل ذلك، في حين كانت الأحزاب مغلقة. وقدّم كامل جادرجي مذكرات احتجاج من أجل ذلك إلى المدفعي (سيرد ذلك في الفصل الخامس) كما ضربت الوزارة نفسها الشيوعيين في سجن الكوت إذ فتحت عليهم النار وقتلت ثمانية منهم وجرحت أربعة. وأذاعت بياناً اتهمتهم فيه بإثارة الفوضى والشغب. وقد لاحقت الحكومة، بالتعاون مع الاستعمار، الحركة الشيوعية في العراق إذ طار صواب السلطة ومن ورائها الاستعمار البريطاني والأميركي من استمرار نشاط الحزب الشيوعي مع عنف الضربات التي وُجِّهت له من قِبَل السلطات العراقية. وقدّمت الحكومة اقتراحاً للجامعة العربية لعقد

(١) الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي - كراس مخطوط بعشر صفحات في اوائل آذار/ مارس ١٩٥٣. أقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وثائق مديرية الأمن العامة، الشعبة السياسية، سجل رقم ٥ ص٤ إلى ص١٠ من الكراس.

مؤتمر ضباط الأمن للبلدان العربية للتداول حول تنسيق التعاون بين دوائر الأمن في البلدان العربية لمكافحة الشيوعية[١]، ولكن هذا الاقتراح لم يحظَ بالتأييد. وفي شتاء ١٩٥٤ سافر الملك فيصل الثاني إلى الباكستان وصحبه نوري السعيد في هذه السفرة، وكان خارج الحكومة.

وكانت الباكستان قد حصلت آنذاك على مساعدات عسكرية أميركية وكان يبدو أنها متعاونة مع الغرب. وقد انصبت محادثات نوري السعيد في كراتشي على تعاون البلدين ضد الحركة الشيوعية حيث أوضح السعيد ما يعانيه العراق منها، وقد وجد المسؤولين في الباكستان متفهمين لآرائه. ومن هناك سافر نوري السعيد في ٢١/٣/١٩٥٤ إلى دلهي وقابل الباندِيت نهرو وأجرى معه حديثاً حول تعاون العراق مع الهند ضد ما أسماه الخطر الشيوعي. إلا أن نهرو أفهمه أن لا مصلحة لبلاده في مثل هذا التعاون خاصة وأن روسيا محاذية لبلاده من الشمال[٢].

وقال نوري السعيد بعد ذلك إن نهرو قد أشار عليه بأن يتعاون في هذا الأمر مع جيرانه[٣]. وعندما جاء نوري السعيد إلى الحكم في ٢/٨/١٩٥٤ أصدر مرسوماً ينص على إسقاط الجنسية عن كل من يثبت انتماؤه للحزب الشيوعي وطرده خارج العراق. وقد أذاعت وزارة الداخلية بياناً بذلك جاء فيه: «تمشياً مع الخطة التي رسمتها الحكومة لها وأذاعتها، فقد أصدرت المرسوم رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ بإسقاط جنسية من حُكِم عليه بجريمة الشيوعية ونحوها وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨»[٤].

وأجرت الحكومة محادثات مع حكومة لبنان للتعاون مع العراق في عدم

---

(١) جريدة الشعب ٦/٣/١٩٥٣.

(٢) Birdwood - Lord : Nuri As-Said. P226.

(٣) مديرية التوجيه والإذاعة العامة: خطاب السيد نوري السعيد رئيس الوزراء من دار الإذاعة في ١٦/١٢/٥٦ - مطبعة الحكومة - بغداد ص٧.

(٤) جريدة الأخبار ٢/٩/١٩٥٤.

تمكين الشيوعيين من اتخاذ لبنان موطناً لهم بعد هربهم ومتابعة نشاطهم ضد السلطات العراقية[1].

ثم اتجه العراق شرقاً فالتقى سعيد قزاز وزير داخلية العراق مع الجنرال زاهدي رئيس الحكومة الإيرانية لتسوية بعض مشاكل الحدود، وهنأه في هذا اللقاء على النجاح الذي أحرزته الحكومة الإيرانية في التغلب على الشيوعيين. وبحث السيد قزاز مع وزير خارجية إيران في خطة تهدف للقيام بحملة مشتركة ضد الشيوعيين[2].

وقام سفيرا بريطانيا وأميركا بدورٍ بارزٍ في ضرب الحركة الشيوعية والحركة الوطنية في العراق. فقام هذان الدبلوماسيان بزيارة لرجال الدين في الكوفة والنجف، وكانت أحاديث طويلة وُصِفت فيها الحركة الشيوعية بأنها كحشائش الأرض والزرع كلما حصدته تنمو جذوره وتزداد. وقد أبدى رجال الدين استعدادهم للتعاون على «إبادة الشيوعية»، كما أفهم رجال الدين هذين السفيرين بأن الشيوعية وليدة الجهل والفقر والمرض وعليهم مكافحة هذه الأدواء[3]. وكان للسفير الأميركي بخاصة جواسيس في جميع العراق وبخاصة القسم الجنوبي، وقد جمعوا له معلومات أذهلته وكانت تلك المعلومات تتعلق بنشاط الشيوعيين في كثير من المناطق في العراق ومنها البصرة والكوت والحي والسليمانية. وقد أبدى السفير المذكور استعداده لطلب نوري السعيد تسليح الشرطة العراقية بالسيارات المسلحة الخفيفة الحركة والمستعدة لحرب الشوارع وذلك تعاوناً من الولايات المتحدة لضرب الحركة الوطنية والشيوعية في العراق، وبالفعل وصل العراق عددٌ كبيرٌ منها[4]. ومما تجدر الإشارة إليه أن

(١) جريدة الأخبار ٢١/٩/١٩٥٤.

(٢) جريدة الأخبار ٧/١٠/١٩٥٤.

(٣) محاورة الإمام المصلح كاشف الغطاء الشيخ محمد الحسين مع السفيرين البريطاني والأميركي في بغداد بمناسبة زيارتهما لسماحته بمدرسته في النجف ٥/٢/٥٣، المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٥٤ ص٥، ص٢١.

(٤) Gallman: Iraq under General Nuri-my recollections of Nuri AL-Said- 1954-1958. P105.

مفهوم الشيوعية عند نوري السعيد لا يطلق على الشيوعيين وحدهم، بل يشمل كل القوى الوطنية أحياناً وحتى أي نوع من المعارضة لا يتوانى نوري السعيد من اتهامه بالشيوعية. وكثيراً ما اتهم نوري السعيد بالشيوعية عناصر عُرِفت بعدائها الشديد للمبادئ الشيوعية[1].

واتبع نوري السعيد فكرة الضغط على الشيوعيين وإجبارهم على إعطاء البراءة من الحزب الشيوعي، ومن يعطي مثل هذه البراءة ويعلن إخلاصه للحكومة والملك تُخفّف عنه مدة الحكم وربما يُطلق سراحه. وقد وجّه السجناء الشيوعيون في سجن نقرة السلمان نداءً إلى الشعب معبرين فيه عن سخطهم الشديد لما يلاقونه من مآسٍ في السجن (الذي يقع في قلب الصحراء في البادية الجنوبية) واستنكروا الضغط عليهم وإجبارهم على التبرؤ من الحزب. كما طالبوا الشعب بأن يتعاون معهم للمطالبة بإلغاء هذا السجن[2].

وبعد ذلك تعاون الاستعمار مع الحكم في العراق لإقامة حلف بغداد المعروف في عام ١٩٥٥، وكان الهدف الحقيقي منه الوقوف في وجه روسيا وضرب الحركة الوطنية والشيوعية في العراق. وبإيعاز من نوري السعيد ظهرت كتابات تتهجّم على الشيوعية وتشوّه مبادئها وتنعت الشيوعيين العراقيين بأبشع النعوت. ومن ذلك ظهور كراسٍ بعنوان «الشيوعية أعلى مرحلة من مراحل الاستعمار». اتهم الشيوعيين العراقيين بأنهم لا وطنية لهم وأنهم يتظاهرون بالثقافة والنضال، كما اتهمهم بأخذ الأموال من الصهاينة[3]. وفي المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في باندونج عام ١٩٥٥ خطب فاضل الجمالي وزير خارجية العراق منددا بفكرة الحياد، وذكر أن هناك ثلاث قوى تهدد العالم وهي الاستعمار القديم والصهيونية والشيوعية. فوصف الاستعمار القديم بأنه في

---

(١) عبد الرحمن البزاز: صفحات من الأمس القريب: ثورة العراق هل كانت حتمية؟ دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٠ ص٦٩.

(٢) جريدة القاعدة: العدد ٧ - السنة ١٢ - أواسط كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.

(٣) الشيوعية أعلى مرحلة من مراحل الاستعمار، المؤلف مجهول. مطبعة النجاح - بغداد - ص١٢، ص١٣.

طريقه للزوال وأن الدول الواقعة تحت سيطرته قد تحرّرت، كما وصف الصهيونية بأنها الفصل الأخير من كتاب الاستعمار القديم أي أنها في طريقها للزوال أيضاً. ثم قال أخيراً: أما القوة الثالثة التي هي سبب القلق والاضطراب في العالم فهي الشيوعية. ووصف الشيوعيين بأنهم جاؤوا إلى العالم كنوع جديد من الاستعمار أشد فتكاً وألعن أثراً من الاستعمار القديم[١].

وخطب فاضل جمالي أيضاً في مجلس جامعة الدول العربية وكان وزير الخارجية، وذلك في دورتها المنعقدة في ١٩٥٥/١/٢٢ في القاهرة. وقد حذّر الجمالي في خطابه دول الجامعة العربية مما أسماه «الخطر الشيوعي الذي يغزو البلاد من الداخل والخارج». واقترح لذلك إقامة حلف شبهه بالسد الذي يحمي من الفيضان وقال: «فإذا لم يكن هذا السد مُحْكَماً ووُجِدت فيه ثغرة فإنه سينهار وإن العالم الحر سيصبح فريسة للغزو الشيوعي»[٢].

هذه النشاطات الواسعة المحمومة كانت عوامل مباشرة لضرب الشيوعية والحركة الوطنية في العراق في هذه الفترة. لهذا يجد الباحث صعوبة في متابعة تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بشكل دقيق واعطاء صورة واضحة عن القادة الشيوعيين ونشاطاتهم بشكل واضح، وإن كان الباحث يستطيع إعطاء الإطار العام للموضوع والخط الذي كان يسير عليه الحزب. كما إنه لا بد من القول إن الحركة الوطنية في العراق والحزب الشيوعي تابعا مسيرتهما الوطنية على الرغم من الجهود السابقة التي قام بها الاستعمار وحلفاؤه في العراق.

ولنعد لمتابعة تاريخ الحزب الشيوعي في هذه الفترة حين كان أكثر أعضائه البارزين في السجن. ففي عام ١٩٥٤ استطاع حميد عثمان الهرب من السجن للالتحاق بجماعة القاعدة بغية تطعيمها بعناصر جديدة تستطيع الوقوف بوجه جماعة راية الشغيلة له حريتها وإرغامها على التراجع من موقفها الانشقاقي.

---

(١) فاضل جمالي: العراق الحديث - آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، بيروت ١٩٦٩ - ص ١٦٦ إلى ١٦٨.

(٢) فاضل الجمالي: من واقع السياسة العراقية - مطابع دار الكشاف - بيروت ١٩٥٦ - ص٤١ - ٤٢.

انصرف حميد عثمان ومن معه إلى تنظيم شؤون حزبهم وتعزيز مواقعه وتثبيت تنظيماته المختلفة. وتكوّنت اللجنة المحلية في بغداد من المسؤول سامي بغدادي وعضوية كل من حميد الجواهري مسؤولاً عن لجنة الكرخ، ومحي خضير مسؤولاً عن أدبيات الحزب والمراسلة.

وحاول الحزب التعاون مع الأحزاب في عام ١٩٥٤، وانتهز فرصة الانتخابات فأرسل ممثلاً عنه للمشاركة في أعمال اللجان الانتخابية التي شكلتها الأحزاب العلنية والشخصيات الوطنية. ولكن الأحزاب قبلت ممثلين عن العمال والشباب والطلاب والمحامين الذين أرسلهم الحزب وكانوا يمثلونه. وقد عقد الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام والحزب الشيوعي وبعض المستقلين سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاقٍ وطني لخوض الانتخابات. وقد اتُّفق على أن تكون الجبهة الوطنية المنبعثة مقتصرة على الانتخابات، ولم يكن متّفقاً أن تكون دائمة. وذكر الموقعون على الميثاق بأسماء مبهمة لتغطية الشيوعيين اتفاقهم مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

وفيما يلي بنود الميثاق:

١- إطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والإضراب وتأليف الجمعيات وحتى التنظيم السياسي والنقابي.

٢- الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي الباكستاني أو أي نوع من انواع الدفاع المشترك.

٤- رفض المعاهدات العسكرية الأميركية التي يراد بها تقييد سيادة العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥- العمل على إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة

وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

٦- العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفها الفيضان وذلك بإسكان المشرّدين من ضحايا الكارثة.

٧- التضامن مع الشعوب العربية واستقلال البلاد العربية وتحرير فلسطين.

٨- العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب.

بغداد - ٢ مايو سنة ١٩٥٢

تواقيع: ممثل العمال، ممثل حزب الاستقلال، ممثل الحزب الوطني الديمقراطي، ممثل الشباب، ممثل المحامين، ممثل الفلاحين، ممثل الأطباء، ممثل الطلاب[١].

وفي بداية عام ١٩٥٥ ظهرت داخل صفوف الحزب حركة معارضة لبعض المسؤولين الحزبيين وبخاصة مسؤول اللجنة المركزية حميد عثمان. وكان حسين أحمد الرضي في ذلك الحين يسكن النجف فاستلم مسؤولية لجنة منطقة الفرات الأوسط بعد سفر سليم الجلبي خارج العراق. وعلى أثر ذلك انتقل إلى الحلة ليعمل معه كل من صالح كاظم الرازقي وعبد الله حاتم وآخرون، وكانت منطقة الحلة تصدر جريدة «صوت الفرات» واتفق حسين أحمد الرضي مع ناصر عبود على إعفاء حميد عثمان من مسؤولية الحزب، وعقد أعضاء اللجنة المركزية الموجودون آنذاك في بغداد اجتماعاً ليقرروا فيه موقف الحزب من قيادته، وقد وجّهوا بعض الاتهامات ثم طلبوا التصويت على الثقة فجاء التصويت ضد حميد عثمان فأُعفي من مسؤولية الحزب. وقيل إن ناصر عبود أرغمه على الاعتراف بأخطائه شاهراً عليه مسدساً، ثم اعتُقِل في بيت حزبي في مدينة المسيّب، ولما حاول الاتصال بجماعة راية الشغيلة طُرِد من الحزب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. ونشرت مناضل الحزب «وهي نشرة تابعة لجريدة القاعدة تُوزّع على

---

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ - مطبعة الشعب - بغداد ١٩٦٣ - ص ٣٥٢ - ٣٥٤.

الأعضاء فقط» ملخّص قرار اللجنة المركزية حول مسؤولية الرفيق «صامد» المقصود حميد عثمان. وجاء في القرار:

«إن الأعمال الاحتجاجية التي دعا اليها الحزب كانت متميزة على العموم بطابع المغامرة والطيش، وإن أيديولوجية التناحر الفردي وجدت طريقها في أدبيات الحزب خلال سيلٍ من العبارات الثورية الفارغة. إن جميع مواقفنا السياسية الخطيرة منها والبسيطة كانت تُرسم بقرارات فردية، وإن غالبية رفاق اللجنة المركزية كانوا يشعرون بضرورة عقد اجتماع للجنة لدراسة الأوضاع والتغييرات السياسية، ولكن هذه المطالبة كانت تُقمع بمختلف الأساليب من تجميد وإبعاد وترضية إلخ.

«إن قدسية الأسرار الحزبية قد انتُهِكت خلال الفترة الماضية وشيعت بروح عدم الشعور بالمسؤولية. وفي السلوك العملي برزت روح التعالي والغرور تجاه أحزاب شقيقة، وتوسّع نطاق الشكوكية إلى هذا المجال. إن هذا الاتجاه من اللجنة المركزية (ويقصد به إصرار اللجان المركزية على عقد اجتماع تدرس فيه قضايا الحزب دراسة شاملة في حزيران/يونيو ١٩٥٥) جوبه بمعارضة شديدة من الرفيق حميد عثمان عضو اللجنة المركزية والمكلّف بقيادة عملها، وحاول بمختلف السبل الدفاع عن انحراف الحزب وأخطائه والهرب من المسؤولية فاتخذت اللجنة المركزية في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٥٥ الإجراءات التنظيمية المقتضية»[١].

وبعد أن تم إقصاء حميد عثمان طلب الحزب من الكادر الاحتياط فرحان طعمة الذي كان موجوداً في بيروت آنذاك المجيء لاستلام مسؤوليته الحزبية، كما قدم حسين الرضي إلى بغداد ليساهم في أعمال اللجنة المركزية. غير أن فرحان طعمة لم يبقَ في مركز المسؤولية سوى أربعة أشهر حيث قام حسين الرضي بتنحيته، وتقرر أن يكون فرحان طعمة مسؤولاً لمنطقة الفرات الأوسط. وبعد ذلك طلب الحزب من سليم جلبي الذي كان يُعالَج في تشيكوسلوفاكيا

(١) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق، الجزء الأول - بغداد أيار/مايو ١٩٦٦ - ص٢٦-٢٧.

المجيء إلى العراق ليلعب دوره في الوضع الجديد للحزب، فاستجاب سليم جلبي لهذا الطلب وغادر براغ إلى دمشق حيث التقى بشيوعيين من جماعتي «راية الشغيلة»، و«القاعدة». ولما حاول دخول العراق وجد العضو الحزبي (المكلّف بإحضاره متخفياً من الرطبة إلى مركز الحزب) يطلب منه الرجوع فوراً من حيث أتى دون أن يذكر له سبباً لذلك. أما السبب فهو أن سليم الجلبي حينما اشترك في مفاوضات توحيد الكتلتين الشيوعيتين، راية الشغيلة والقاعدة، بحضور جمال الحيدري وجورج تلو وعبد القادر إسماعيل وخالد بكداش، لم يجد في عملية التوحيد هذه ما يغير من وضع الحزب الجديد. وكتب إلى رفيق له في براغ يعلمه بأنه لا يتوقّع حدوث تبدّلات جوهرية في حركة الحزب على يد القيادة الحزبية الجديدة. وقد استطاع جورج تلو أن يطّلع على تلك الرسالة فبعث بصورة منها إلى اللجنة المركزية للحزب في بغداد مما دفعها إلى رفض قبول سليم الجلبي في صفوف قيادة الحزب. وقد تكوّنت بعد إعفاء حميد عثمان لجنة بغداد على الشكل التالي:

المسؤول: هادي هاشم الأعظمي.

الأعضاء: محمد صالح العبلي - محي الدين خضير - حمدي أيوب - عبد الحسين عبد الجليل - سلطان ملّا علي - ثمينة ناجي يوسف.

وبعد إلقاء القبض على هادي هاشم أصبح مسؤول اللجنة محمد صالح العبلي. أما لجنة أطراف بغداد، فكان مسؤولها حاتم زامل الذي أُعفي من الحزب وحل محله المدرّس علي حسين الرشيد ومعه كل من توفيق العبايجي وفاضل محمد.

وفي أوائل عام ١٩٥٦ أُوفد لطيف الحاج إلى الموصل ليكون ضمن اللجنة المحلية وكان معه سعيد يحيى ق. نور وحكمت كوتاني. أما اللجنة المحلية في البصرة فتكونت من حكمان فارس مسؤولاً عن اللجنة ومعه حنا مارين وعسكر العيبي وحميد الجواهري وحميد الناصر، وانضم إليهم بعد ذلك محسن خضير.

وأصدروا في ذلك الوقت جريدة باسم «صوت الكادح» كان المسؤول عن

طباعتها رجاء عبد الرزاق. ولما استُدعي حكمان فارس إلى بغداد حل محله كمسؤول عن اللجنة ناصر عبود.

أما حكمان فارس فقد أُوفد إلى الموصل ليكون مسؤولاً عن لجنتها المحلية.

لقد استطاع حسين الرضي أن يمهِّد طريق استلامه مسؤولية الحزب الشيوعي (جماعة القاعدة) قبل أن تتم عملية إعفاء حميد عثمان بسنة واحدة. ففي أواسط ١٩٥٤ بذل الحزب جهده في سبيل فتح طريق للارتباط بالحركة الشيوعية الأممية والاعتراف به كحزبٍ ماركسي - لينيني. وقد أجرى في سبيل ذلك بعض الاتصالات بالحزب الشيوعي السوري، ولكنه لم يكن موفقاً في ذلك. وقد دُعي حسين أحمد الرضي إلى اجتماع عُقِد في لندن بين الأحزاب الشيوعية للبلدان الخاضعة لبريطانيا (الكومنولث) وقد حضر مؤتمر الحزب الشيوعي البريطاني وألقى تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى المؤتمر. وكان واسطته إلى بريطانيا الشيوعيون العراقيون الذين يدرسون هناك والذين كانوا على اتصال وثيق بالحزب الشيوعي البريطاني وبحزبهم[١].

توحيد الكتل الشيوعية:

واجهت قيادة حسين الرضي للحزب في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ مهمات شاقة وعسيرة، فلم تكن اللجان المحلية للحزب في الألوية ثابتة القواعد (عدا لجنة منطقة الفرات الأوسط) كما أن الانشقاق في صفوف الحركة الشيوعية بشكل عام سبب ضعفاً لتلك الحركة، وضعف انتشارها بين صفوف الجماهير إذ كانت كل كتلة تدّعي الماركسية اللينينية، ولها شعاراتها وخططها وأساليب عملها الخاصة بها، وكانت اتهامات بعضها لبعضها أقرب إلى الشتائم منها إلى النقاش العلمي. وانتقلت الخلافات فيما بينها إلى الحركة الأممية على الرغم من إيجاد اتصال معين بين جماعة القاعدة والأممية الشيوعية عن طريق الحزب الشيوعي

---

[١] زكي خيري: ملاحظات منه، مصدر سابق.

البريطاني. ففي مهرجان الشبيبة العالمي الذي انعقد في وارسو عام ١٩٥٥ وحضره من جماعة القاعدة زكية شاكر الحسيني وموسى الموسوي وآخرون بلغ عددهم أربعين شخصاً، كما حضره من جماعة راية الشغيلة حمزة سليمان. وقد حاول سليمان أن يعرض قضية الخلاف بين الكتلتين، راية الشغيلة والقاعدة، على أحد أعضاء وفد شيوعي عالمي لتسويتها فجوبه بلباقة بأن هذا المهرجان للشباب وليس مؤتمراً عالمياً يمكن التحدث فيه عن مثل هذه الخلافات.

وضع حسين الرضي نصب عينيه أمرين هما:

١- توحيد الكتلتين الشيوعيتين في حزب شيوعي واحد.

٢- تكوين جبهة أحزاب من الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب العراقية الأخرى.

كان حسين الرضي الذي أصبح سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٥٥، من الشيوعيين القدامى، تخرّج من معهد الفنون الجميلة عام ١٩٤٤ واشتغل في النجف، وبسبب نشاطه السياسي فُصل من العمل فأشتغل عاملاً في أحد أفران الخبز. وكان شاباً يتمتع بحيوية ونشاط وله تأثير على محدثيه، فهو يتمتع بجاذبية شخصية وكان يحمل طموحاً كبيراً ويتمتع ببعض القابليات مثل الرسم والشعر وينتمي إلى عائلة متوسطة الحال تسكن النجف.

وفي سبيل توحيد الكتل الشيوعية اصطدم حسين الرضي بعناد وإصرار قادة راية الشغيلة الذين واصلوا هجماتهم على الإنجازيين (جماعة القاعدة). ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ كتبت راية الشغيلة مقالاً بعنوان «كيف رفع الإنتهازيون شعار الديمقراطية الشعبية» جاء فيه.. رفعوا هذا الشعار على صدر الجريدة:

كما أنهم كانوا في مقالات جريدتهم يؤكدون أن الديمقراطية الشعبية مهمة مباشرة.

إننا كما أوضحنا نعتبر الديمقراطية الشعبية الهدف الاستراتيجي النهائي للمرحلة وبالتالي فكل دعوة لاعتبار الديمقراطية الشعبية هدفاً آنياً ومهمة مباشرة

وشعاراً مثل سائر شعارات الميثاق هي دعوة انتهازية وتطرف يساري، الأمر الذي يوجب مكافحته فعلياً. لقد ارتبطت دعوتهم للديمقراطية الشعبية بشعار: «إسقاط الدكتاتورية، دكتاتورية البرجوازية، وبمفهوم خيانة البرجوازية الحرة، وبمفهوم الرفيق فهد مخطئاً وانتهازياً في المسألة الكردية..»[١].

ومع ذلك فقد تحمل حسين الرضي ورفاقه هذه الانتقادات الشديدة الموجهة إليهم من جمال الحيدري ورفاقه، أصحاب راية الشغيلة، لأنهم أي جماعة حسين الرضي استلموا إشعاراً من الأممية الشيوعية في الخارج بقرب حل منظّمة الكومنفورم والمقصود منه «مكتب الأمناء للأحزاب الشيوعية» والتوجّه إلى توحيد الحركة الشيوعية في كل قطر. وقال حسين الرضي بعد ذلك في معرض حديثه عن توحيد الكتل الشيوعية وتعاون الاتحاد السوفياتي في ذلك: «من الضروري الإشارة بهذا الصدد إلى أعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي التي قدمت في ذلك الحين للحزب وللحركة الشيوعية في العراق مساعدة فكرية كبرى في هذا السبيل»[٢].

ونشرت جريدة القاعدة مقالاً في عددها الصادر في أواسط آذار/مارس ١٩٥٦ بعنوان: «ينبغي أن يوضع حد للاتحاد الانشقاقي» كان بمثابة عتاب رفاقي إلى جماعة راية الشغيلة ونداء إليهم للانضمام في كتلة واحدة تضم جميع الشيوعيين في العراق، حيث جاء فيه: «من السهل أن يدركوا بأن التهمة على الحزب والقوى الوطنية والاقتصار على إطلاق النعوت والسباب يميناً وشمالاً دونما تكليف أنفسهم عناء البحث عن المحتوى الثوري والوطني لمختلف الجماعات، وولعهم الشديد للبحث عن الانحرافات وبكشف مواطن الاختلاف مع غيرهم أياً كان وإشغال أنفسهم بإثبات صواب خططهم التي لم تخرج يوماً عن النطاق الورقي، هذا السلوك لا غيره الذي أدى براية الشغيلة إلى الانعزال. إن هؤلاء الذين يتبجّحون بمعجزاتهم ضد اليسارية الانعزالية يسلكون سبيل أكثر

---

[١] مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق ١٩٤٩ - ١٩٥٨ ج١ - ص٣٤.

[٢] حسين الرضي في إجابة عن سؤالين لاتحاد الشعب ٢٦/١/١٩٦٠.

الفئات توغلاً في الانعزال والنظرة العقائدية السطحية للأمور. وليس من باب الصدف أنهم لا يتمتعون بعطف أية من الجماعات الوطنية المتعددة وتذكر أنهم حاولوا بمختلف الوسائل الاستفزازية البعيدة عن المبادئ، وحتى عن الأدب السياسي البرجوازي، عرقلة الخطوات المخلصة التي خطاها حزبنا تجاههم في الآونة الأخيرة بغية إعطائهم فرصة ثمينة لإعادة النظر في وجودهم كمنظمة انشقاقية، ذلك لأنهم لم يتحمّلوا أن تكون لهم علاقة نضالية مع أحد. لقد جاء في العدد الأخير من راية الشغيلة في معرض تعليقهم على أعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بأن جماعة راية الشغيلة يعاهدون على بذل غاية الجهد للتعليم والاسترشاد بإنجازات هذا المؤتمر. إننا نرجو أن يكونوا مخلصين أوفياء لهذا العهد وأن يعيدوا تثقيف أنفسهم لروح الآفاق الجديدة والتي تكشف عنها بجلاء قرارات المؤتمر العشرين». وما أن أعلن رسمياً حل منظّمة الكومنفورم في ٧ نيسان/أبريل ١٩٥٦ حتى بادرت جريدة القاعدة إلى نشره في عددها الصادر في أواسط أيار/مايو ١٩٥٦، وأعلنت عن رأيها في حل هذه المنظمة فقد جاء فيها ما يلي: «اتجه حزبنا بكل قواه للإفادة إلى الحد الأقصى من مضمون قرار مكتب الأمناء وآفاقه والاستنتاجات المبدئية التي قام وعليها سيتجه بعزيمة أكبر لتصفية الوضع الانقسامي في الحركة الثورية في العراق وتوحيد كل المنظمات والعناصر وقد مرت عليها تجارب مريرة في الكفاح في حزبها الشيوعي العراقي على أساس الماركسية اللينينية»[1].

وفي دمشق وبإشراف خالد بكداش اجتمع جمال الحيدري وسليم الجلبي ومحمد صالح العبلي وجورج تلو وعبد القادر إسماعيل لوضع حد لانقسام الحركة الشيوعية في العراق وانتهى هذا الاجتماع بالموافقة على توحيد الكتلتين اللتين أصدرتا بيانين في حزيران/يونيو ١٩٥٦ يعلنان فيهما وحدتهما. وجاء في بيان اللجنة المركزية لجماعة القاعدة المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٦ ما يلي: «إن هذه الأوضاع فرضت على الحزب في تلك السنوات ظروفاً طارئة،

(١) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق، ص٣٦.

فقد سيطرت قيادات جاهلة على أمور الحزب وسيّرته باتجاه بيروقراطي صبياني أدى، ليس فقط إلى أخطاء سياسية وتنظيمية خطيرة ومتكررة، بل أيضاً إلى حرمان الحزب من خبرة ومعرفة رفاقه الطيبين الذين انتقدوا الحزب بإخلاص. وقد فُصلوا خطأً نتيجة القمع المفروض على النقد في الحزب ومنهم الرفاق الذين انضموا بعدئذٍ في راية الشغيلة.

أما بيان المركز القيادي لراية الشغيلة الصادر في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٥٦ فقد جاء فيه ما يلي: «إن خطواتنا تلك التي سميناها الانتشال كانت مخالفة صريحة للمبادئ الماركسية اللينينية. إننا اليوم، وقد أدركنا خطأنا وفداحة النتائج التي ترتبت عليه، نعلن حل منظمتنا، وندعو رفاقنا العاملين فيها إلى العودة لحزبهم دون قيد أو شرط»[١].

ولم يغفل حسين الرضي وجود داود الصائغ كشيوعي يتزعم كتلة تطلق على نفسها اسم «رابطة الشيوعيين العراقيين» فقام بمناقشته نقاشاً ودياً محاولاً ضمه إلى صفوف قيادة الحزب، وانبرى داود الصائغ لكتابة تقرير مطول ضمنه انتقادات القيادة (فهد - حازم - صارم). وقد رد عليه حسين الرضي برسالة خطية موقعة باسم «القيادة المركزية» ومؤرخة في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٥٦:

رفيقنا العزيز، تحية رفاقية حارة

درسنا تقريركم بإمعان وإليكم ملاحظاتنا:

١- بالنسبة للقضايا القومية إننا لا نستطيع أن نبحث كثيراً فيها من أجل إعطاء أحكام معينة ذلك لأنها تمثل وجهة نظركم إليها وحسب وليست لدينا معلومات دقيقة عن وجهة نظر الطرف الآخر في الحزب. وبالطبع إننا لا نتمسّك بصورة عامة بإجراءات الحزب.

٢- أما بالنسبة للقضية الأساسية، قضية كيان تنظيم مستقل (الرابطة) فكان ما ذكرتموه في تخطئتها هو كل ما نطلب. إن ما نريد إضافته في هذا الشأن هو

---

[١] مديرية الأمن العامة - الحركة الشيوعية في العراق ص٣٧.

أنكم وصمتمونا بالخطأ ولكنكم لم تبينوا ماهية هذا الخطأ الذي هو برأينا (انشقاق تخريبي). إننا لا نشك مطلقاً بأنكم ستوافقون على إعطائه هذه السمة لأنها الاستنتاج المنطقي للأوليات المذكورة في تقديركم. فمنظمة الرابطة التي بادرتم إلى تكوينها وقدمتموها كمسؤول أول عنها هي منظمة انشقاقية تخريبية.

٣- على ضوء ما جاء في تقريركم فإن تشكيلكم للجنة الطلاب بتهيئة مسودة منهاج ونظام يمثل خرقاً للضبط الحزبي وتحدياً لقيادة الحزب.

٤- جلب انتباهنا أنه كان ينبغي التحدث في التقرير عن الرفيق صارم بروح رفاقية واعتزاز أعلى، ويشير مثلاً إلى التعبير استيراده لـ«مالك سيف» والمعنى الذي يوحيه.

٥- إننا بالطبع لا نرفض من حيث المبدأ تخطئة أي عمل تريدون أو ترتؤون تخطئته وأن تكون لكم وجهة نظركم الخاصة به، وكذلك نعدكم بأننا سنبحث أي شيء عندما تنضج الظروف لبحثه وتكون لدينا مستلزمات بحثه.

٦- إننا على العموم نشجب جو المهاترة وإطلاق النعوت غير العادلة والخالية من الشعور بالمسؤولية الذي كانت لا تخلو منه حركتنا لأمد طويل والذي ما زالت ذيوله.

٧- إننا نخطّئ مبدئياً مفهوم اعتبار منظمة الرابطة منظمة تروتسكية.

٨- إننا نرى أنكم تعرّضتم حقيقة إلى التشهير اللامبدئي لأمد طويل.

٩- إننا نشجب المواقف السلبية التي تكرّرت تجاهكم عندما كنتم تظهرون رغبتكم للعمل في الحزب.

١٠- نأمل أن يصلنا رأيكم في ملاحظاتنا هذه لنستطيع اتخاذ قرار معين بشأنكم ونحو تعزيز المبادئ نحو الاستفادة من تجربتنا الغزيرة أيها الرفيق.

القيادة المركزية[1].

وفي أواسط عام ١٩٥٦ انعقد ببغداد المؤتمر الحزبي وحضره كل من حسين الرضى وناصر عبود وعامر عبد الله وعبد الرحيم شريف وحكمان فارس وسلام الناصري وبيتر يوسف وجمال الحيدري وحميد حمدي وفرحان طعمه وصالح الحيدري وكاكه أئي فلاح وحميد الناصر وعزيز الشيخ وداود الصائغ وتم فيه انتخاب سكرتير الحزب والمكتب السياسي واللجنة المركزية. واختير بطبيعة الحال حسين الرضى ليكون سكرتير اللجنة المركزية كما اختير لعضوية المكتب السياسي كل من: حسين الرضي وعامر عبد الله وجمال الحيدري وعزيز الشيخ وعبد الرحيم شريف ومحمد صالح العبلي وناصر عبود وصالح الحيدري وفرحات طعمه وداود الصائغ وحكمان فارس. وبعد ذلك أُضيف إلى عضوية اللجنة المركزية كل من هادي هاشم الأعظمي وشريف الشيخ وكريم أحمد الداود وصالح الرازقي وجورج تلو.

أما المهمة الثانية وهي إيجاد تعاون بين الحزب الشيوعي والأحزاب الأخرى فقد عمل الحزب جاهداً من أجل ذلك واستطاع عام ١٩٥٧ إيجاد تعاون بينه وبين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث ليؤلفوا جبهة الاتحاد الوطني (وسيكون لجبهة الاتحاد الوطني فصل خاص).

وفي عام ١٩٥٦ انعقد مؤتمر للحزب وأصدر تقريراً أسماه خطتنا السياسية الوطنية والقومية ضم مسائل مهمة منها التأكيد على أن العراق جزء من الأمة العربية والتعاطف مع القومية العربية ومسألة الجبهة الوطنية واحتمال اتباع العنف في الكفاح محل القضية الوطنية. إلا أنه رجّح عليه الأسلوب السلبي والتأكيد على أهمية القوى الوطنية العسكرية[2]. وكذلك أشار التقرير إلى أن الأكراد لهم حقوقهم القومية الكاملة ولهم حق تقرير مصيرهم بما في ذلك الانفصال[3].

---

(١) الحركة الشيوعية - ج ١ سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٨ - ص ٣٨ - ص٤٠.

(٢) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة. اتحاد الشعب - ١٧ تموز ١٩٦٠.

(٣) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٢/٢٠.

- يوسف سلمان يوسف «فهد»:

وُلد في مطلع القرن العشرين ١٩٠١ وهو من الطائفة الكلدانية من قرية برطلي من قرى الموصل الشرقية. هاجرت عائلته في بداية الحرب الأولى إلى البصرة للارتزاق واشتغل والده نوتياً (ملاحاً) في شركة البواخر الإنجليزية التي كانت تعمل في نهر دجلة وبين البصرة وكراتشي. ودخل في مدرسة التبشير الأمريكانية في البصرة حيث تعلم اللغة الإنكليزية، ثم بعد أن ترك المدرسة اشتغل كاتباً في مديرية العمال وأخذ يزيد معلوماته في اللغة العربية والإنكليزية مما يتيسر له من الكتب. وبعد أن دخل في النضال السياسي أخذ يدرس تاريخ العرب وتاريخ الحركات الوطنية والاقتصاد والفلسفة. ثم انتقل وعائلته إلى الناصرية حيث استطاع مع أخوته أن يديروا معملاً صغيراً للثلج باعته لهم الحامية البريطانية في الناصرية أي حينما تركت المدينة، وقد اشتغل فهد في هذا المعمل يصلح ما يتعطل من آلاته ويشرف على بيع إنتاجه. ثم بيع المعمل إلى جماعة من الكويت واستلم فهد حصته من الثمن ثم سافر متنكراً على هيئة سائح في عام ١٩٣٤ وزار فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ودرس في موسكو (دراسة حزبية) في جامعة (كادحي الشرق) لمدة ثلاث سنوات وعاد للعراق عام ١٩٣٨. أصبح في عام ١٩٤٤ سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي العراقي حيث أصدر الحزب في ذلك العام ميثاقاً وطنياً. يمتاز فهد بأنه كان مناضلاً صلباً لا يلين، شديد الإيمان بعقيدته، لا يتزعزع عن مبادئه. وقد شهد له بذلك كل الذين عاصروه وزاملوه كما شهد له بذلك أعداء الحركة الشيوعية في العراق[1]. وكان يتمتع بشخصية قوية مؤثرة لها قابلية الإقناع وفرض الاحترام على الآخرين.. كان مؤمناً بالجماهير وكان يثق وهو في عام ١٩٤٨، في أن الشعب «سيحطم هذا الحكم في مدة قد لا تتجاوز العشر سنوات» وهذا التقدير للأمور ميزة يمتاز بها كثير من القادة الذين يدركون الأمور ويتوقعونها.

كان فهد يحاول أن يسيّر الحزب الشيوعي متعاوناً مع الأحزاب الأخرى في

(١) عبد الجبار أيوب: مع الشيوعيين في سجونهم، مطبعة المعارف - بغداد، ١٩٥٨ - ص٤٠.

الحركة الوطنية وكان يحاول التعاون حتى مع حزب الأحرار. ولكنه من جهة أخرى كان يكره جماعة الاستقلال كرهاً شديداً وكان الاستقلاليون يبادلونه وحزبه المشاعر نفسها.

ومع رغبة فهد في التعاون مع الأحزاب الوطنية إلا أن هذه كانت تتحاشى التعاون مع الشيوعيين خوفاً من بطش السلطة ومن ورائها الاستعمار البريطاني[1].

وفي وزارة صالح جبر عام ١٩٤٧ أُلقى القبض على فهد وجماعة من اللجنة المركزية في ١٨/١/١٩٤٧ وأُحيل إلى محكمة الجزاء وقد وجّه لهم المدعي العام تهمة:

«العمل ضد نظام الحكم والقوانين المرعية» وكذلك تهمة بث المبادئ الشيوعية بين العسكريين والطلاب والعمال ودفع العمال والطلاب إلى القيام بالإضرابات وبخاصة إضراب عمال نفط كركوك ١٩٤٦. ولكن هذه المحكمة وجدت أن القضية ليست من اختصاصها فأحالتهم إلى المحكمة الكبرى، وقد وجهت المحكمة الأخيرة لهم التهمة نفسها بالطبع.

ومن خلال دفاع فهد عن نفسه أمام المحكمة نستطيع أن نتلمّس بعض جوانب شخصيته ومدى صلابته.

قال فهد في دفاعه: «أريد أن أوضح للمحكمة أنني شخص مسؤول أقدر مسؤوليتي وأدرك ما أقول، ولذا يتحتم أخذ إفادتي كوحدة واحدة لا تتجزأ وكحقائق لا تقبل المخالطة»[2]. وقال أيضاً: «نسب الادعاء العام إلى حزبنا الشيوعي جميع الأعمال والأنشطة السياسية الوطنية والعمالية التي حدثت في العراق في السنوات القليلة الماضية كإضرابات عمال السكك وإضرابات الطلاب والمظاهرات التي حدثت في بغداد والقادسية وإضرابات عمال النفط في

---

(١) كامل الجادرجي: مذكرات الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص١٩٣ - ٢٣٥، فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص١٣٣ - ٢٠٤.

(٢) فهد من محاكمته: جريدة الرائد ٢٥/٦/١٩٤٧.

كركوك، وتلقين جماهير الشعب الشعارات الوطنية كالجلاء وإلغاء المعاهدة. أننا فخورون أن تنسب إلينا مثل هذه الأعمال الوطنية، ولكن الحقيقة التي يجب أن تُقال هي أن حزبنا لم يخلق الحركة الوطنية في العراق وليس هو الوحيد في حقل النضال الوطني فهناك عناصر وطنية عملت وتعمل».

ولم يبد فهد أمام المحكمة ليناً أو ضعفاً أو تخاذلاً، وقد قال مخاطباً أعضاء المحكمة الكبرى قائلاً: «إننا نقف أمام محكمتكم الموقرة ونحن لا نطلب الرحمة إذ أن الرحمة للمذنب ولأننا لا نريد حماية أنفسنا ومصلحة أشخاصنا، وإنما نريد العدل لأننا نريد حماية سمعة القضاء العراقي الذي نثق به ونحرص على سمعته».

وعندما ضغط عليه أعضاء المحكمة بالتهديد والوعيد بالكشف عن أعضاء الحزب الشيوعي الذين لم تستطع السلطة إلقاء القبض عليهم أجاب فهد: إن الحزب الشيوعي العراقي رشّحني سكرتيراً للحزب ولم يرشحني لأن أبوح بأسماء أعضائه يوماً ما وفي مثل هذا الموقف[١]. وقد حكمت المحكمة عليه بالإعدام هو ومعه زكي محمد بسيم وإبراهيم ناجي شميل وبعد أن أُحيل إلى محكمة التمييز أُبدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لفهد وبالحبس الشديد لمدة خمس عشرة سنة على الاثنين الآخرين.

استمر فهد يدير الحزب وهو داخل السجن وقد كان يرسل الرسائل إلى الحزب بطريقة يصعب معرفتها على رقابة السجن، وكان الحزب يسير وفق خطط فهد وآرائه. كما كان فهد يرسل المقالات التي تتضمن الدفاع عن الحريات ومهاجمة الاستعمار... إلخ. لكي تُنشر في جريدة الحزب السرية (القاعدة)[٢]. وعند مجيء نوري السعيد للحكم في ١٩٤٩/١/٦ قُدِّم فهد وجماعته مرة أخرى للمحاكمة بتهمة إدارة الحزب من الداخل ومسؤولية الأعمال التي قام بها الحزب خلال تلك الفترة. واتُّهِم الحزب بالقيام بالأعمال المخلّة

---

(١) جريدة الشعب ١٩٤٧/٥/١٩.

(٢) سيرد تفصيل ذلك في القسم الثاني من تاريخ الحزب.

بالأمن والسلامة العامة، وحُكِم على فهد وعلى حسين محمد الشبيبي وزكي بسيم بالإعدام. وفي ١٩٤٩/٢/٢٨ نُفِّذ فيهم حكم الإعدام، وحرص نوري السعيد على تعليق جثثهم في أماكن بارزة في بغداد.

القسم الثاني: كفاح الحزب الشيوعي العراقي في سبيل القضايا العراقية والعربية والدولية

أ - الحزب الشيوعي والقضايا العراقية:

١- الحزب وعلاقات العراق مع بريطانيا

اعتبر الحزب الاستعمار البريطاني أساس المشاكل في العراق، وأوضح في كتاباته تغلغل الاستعمار في مرافق البلاد الحيوية واستغلاله لاقتصاديات البلاد، وعزى مجيء الوزارات الرجعية التي لا تخدم الشعب إلى تدخل الاستعمار نفسه. ففي وزارة حمدي الباجه جي (٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤) التي جاءت بعد الحرب، ندّد الحزب بهذه الوزارة، وذلك بعد أن انتظر الرأي العام تطورات ما بعد الحرب وكان يأمل التخلص من الظروف الاستثنائية والحصول على الحريات الديمقراطية في حين لم تحرك هذه الوزارة ساكناً. فقدم الحزب مذكّرة مطبوعة إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة ورؤساء الدول الكبرى (بريطانيا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي) ومصر وسورية ولبنان. وجاء في المذكرة «يتشرف حزبنا برفع هذه المذكرة الاحتجاجية ضد الحكومة العراقية وضد حليفتها بريطانيا العظمى لسلوكها المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية. إن هذه الحكومة شذّت عن النظام الديمقراطي الذي أقره دستور البلاد والذي ناضلت وتناضل شعوب العالم وأمتنا العربية من أجل

تثبيته، وضربت بالدستور العراقي عرض الحائط فسمحت لنفسها أن تتصرف في الحكم تصرفاً كيفياً».[1] ثم سقطت وزارة الباجه جي الثانية وجاءت بعدها وزارة توفيق السويدي (٣ شباط ١٩٤٦)، وقد أيدها الحزب لإعطائها الحريات الديمقراطية واستقالت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٦. وجاءت بعدها وزارة أرشد العمري، وقد اعتبر الحزب هذه الوزارة جاءت بمشيئة الاستعمار البريطاني وأنه قد اختط لها خطة وهي شل الحركة الوطنية التحررية وشل المنظمات الوطنية والأحزاب والانتخابات السياسية والعمالية ثم الاتيان بمجلس نيابي مطواع[2]. وقد كتب الحزب أيضاً عن وزارة نوري السعيد التي جاءت بعد الوزارة الأرشدية وذلك في ٢١/١١/١٩٤٦، واعتبر السفارة البريطانية هي التي أوحت بمجيئها[3]. وندّد القادة الشيوعيون بتغلغل النفوذ البريطاني في مرافق البلاد الاقتصادية وبينوا الوسائل التي يلجأ إليها لامتصاص خيرات البلاد. فوصف السيد حسين محمد الشبيبي كيف أن التاجر العراقي يخضع إلى تعريفة السكك الحديد وشركات الشحن الأجنبية والأثمان الاحتكارية على التمر والشعير. وكذلك أشار إلى منح الامتيازات للشركات الأجنبية في بناء المشاريع الإعمارية كبناء الجسور والنواظم والخزانات، وهيمنة النفوذ الأجنبي على المرافق الحيوية كالسكك والميناء وسيطرة الشركات الاحتكارية على البضائع[4].

وأشار الشبيبي أيضاً إلى وجود جيش أجنبي وقواعد عسكرية ومطارات، وإلى المعاهدة التي تربط العراق مع بريطانيا، ووجود مستشارين ومشاورين وإشراف فني على الجمارك والري والأشغال والمواصلات[5].

---

(١) فهد - مذكرة مطبوعة بأربع صفحات بتاريخ ٢١/١١/١٩٤٥ وثائق مديرية الأمن العامة - الشعبة السياسية سجل رقم (٢).

(٢) فهد - منشور مطبوع بعنوان «موقف الحزب الشيوعي من الوزارة السعيدية ٢٦/١١/١٩٤٦، وثائق مديرية الأمن العامة، الشعبة السياسية، سجل رقم (٣).

(٣) فهد - الأقعدة - العدد الثاني - السنة الخامسة ٢٤ /١٢/١٩٤٦.

(٤) حسين محمد الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحدة - طريقنا وواجبنا التاريخي - ١٩٤٦ - طبع الكتاب في ١٩٥٩ مطبعة شفيق - بغداد - ص٣٣، ص٤٠.

(٥) الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحدة - المصدر نفسه، ص٤٠.

وكتبت كتلة (رابطة الشيوعيين العراقيين) وهي الكتلة التي انشقت عن الحزب برئاسة داود الصائغ عن تغلغل الموظفين البريطانيين في دوائر الدولة، وشجبت مسألة تسليم إدارة التموين إلى أيدٍ أجنبية، وذلك في زمن وزارة نوري السعيد (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣)[١].

وكتب فهد مستعرضاً أوضاع العراق السياسية بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، وذكر أن النفوذ البريطاني قد تغلغل في العراق أكثر من السابق، بعد أن أتى بالفارين من العراق فأملى عليهم سياسته. وأشار إلى أن بريطانيا ركزت نفوذها في العراق في ثلاثة أساليب:

١- زيادة الموظفين البريطانيين في العراق.

٢- تعزيز مكانتها الأدبية بواسطة النوادي والمعاهد.

٣- سياسة حكومة نوري السعيد التي جاءت وفقاً لمصالح بريطانيا.

ففي النقطة الأولى ذكر أن بريطانيا زادت موظفيها في العراق، فسيطر هؤلاء على إدارات الدولة ومنها التموين. بالإضافة إلى الضباط السياسيين في الألوية، ولهم عملاؤهم المنتشرون في كل أنحاء العراق.

وفي النقطة الثانية ذكر نوادي أخوان الحرية، حيث جمعوا فيها أناساً لا هم لهم سوى منافعهم وخدمة الأجنبي والدعاية للاستعمار البريطاني.

وفي النقطة الثالثة أشار إلى سياسة نوري السعيد وكيف أنها عدّلت الدستور وسلّمت ادارة التموين إلى الموظفين البريطانيين، وسمحت لضباط الإنكليز ولموظفي السفارة وممثليها في الألوية بالتدخّل بشكل مباشر في شؤون الدولة[٢].

وكتب فهد مقالات متسلسلة في جريدة العصبة «لسان حال العصبة مكافحة

(١) الرفيق حمدون: سياسة الحكومة الأخيرة في التموين - العمل - العدد الأول - السنة الأولى - نيسان/أبريل ١٩٤٤، ص٨.

(٢) يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية (١٩٤٥) - مطبعة الجامعة - بغداد ١٩٥٩ - ص٢٦، ص٤١.

الصهيونية». وطُبعت هذه المقالات بعد ذلك بكراس عنوانه «مستلزمات كفاحنا الوطني» رسم فيه طريق الكفاح واعتبره يبدأ بتعيين العدو الرئيسي الذي يجب أن تُوجّه القوى الرئيسية ضده، وهو الاستعمار. وأوضح فهد أن للاستعمار حلفاء طبيعيين هم العملاء المعروفون بالطابور الخامس. ثم ذكر ضرورة توحيد النضال للخروج من كماشة المنطقة الإسترلينية التي تسبب صعوبة بناء صناعة وطنية حديثة، ودعا إلى الكفاح ضد مزاحمة البضائع الأجنبية للصناعة الوطنية، واعتبر نضال العمال النقابي ضد الاحتكارات الأجنبية الاستعمارية يكسب الحركة الوطنية قوة عظيمة. وحدد فهد قوى النضال الوطني الرئيسية ضد التغلغل الاستعماري الاقتصادي بأربع هي:

النضال النقابي التشريعي - نضال المنتجين والوسطاء - نضال المستهلكين. وأكد على ضرورة توحيد جهود هذه القوى. وأشار أخيراً إلى النضال الفكري وضرورة تخليص الأفكار من المفاهيم الخاطئة مثل (بريطانيا دولة معظّمة - ولها أسطول حربي - وأنها فتحت البلاد بالسيف)[١].

وعندما بدأ صالح جبر بالتهيؤ لعقد معاهدة بورتسموث، هاجم الحزب هذه الوزارة وحذّر من الخطط التي تهيئها للعراق. وقد أوصى فهد في إحدى رسائله إلى مالك سيف المسؤول الأول في المركز حاثاً على «القيام بنشاط فوق العادة عند نشر بنود معاهدة بورتسموث كإصدار بيان والقيام بالمظاهرات وغيرها»[٢]. وحاول الحزب أن يتضامن مع بقية الأحزاب لمواجهة حكومة صالح جبر، واستطاع أن يكوّن لجنة سُميت «لجنة التعاون» تتكون منه ومن الجناح التقدمي من الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل قزانجي وجماعة عزيز شريف والحزب الكردي (رزكاري).

وأخذت هذه اللجنة على عاتقها القيام بالمظاهرات ولعبت دوراً كبيراً في

(١) يوسف سلمان يوسف: مستلزمات كفاحنا الوطني (١٩٤٦)، طبع في ١٩٥٩ بغداد - مطبعة الوفاء، ص١٣ - ص١٧.

(٢) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج ١، سنة ١٩٤٩، ص٦٧.

النضال الوطني وفي تحريك جماهير الشعب بالتعاون التلقائي مع القوى الأخرى في المواجهة المباشرة لحكومة صالح جبر. وقد ورد في رسالة لفهد من سجنه في الكوت إلى مالك سيف في ١٩٤٧/١١/٢٧ عن هذه اللجنة ما يلي: «لقد فعلتم حسناً بتأليف لجنة للتعاون فقودوها ووسّعوا نشاطها إلى الخير والحريات الديمقراطية»[١].

وعند نشر بنود معاهدة بورتسموث دعا الحزب أعضاءه في بغداد والألوية الرئيسية مثل كركوك والبصرة إلى القيام بمظاهرات احتجاجاً على هذه المعاهدة، والمطالبة بإلغائها. وقد أبدى الحزب اهتمامه الكبير بهذه الفعاليات الوطنية والسيطرة على الجماهير في الشارع. وقد استمرت المظاهرات عدة أيام اشتركت فيها كل القوى الوطنية، وانتهت بسقوط وزارة صالح جبر. وأصدر الوصي بياناً أكد فيه أنه: «لا يمكن أن تُعقد معاهدة دون موافقة الشعب» - كان فهد ولجنته المركزية آنذاك في السجن - حيث أُعدم بعد أن اتُّهم من قِبَل الحكومة بأنه وحزبه مسؤول عن هذه المظاهرات والأحداث التي اعتبرتها الحكومة مخلّة بأمن الدولة (وقد فصلتُ ذلك في القسم الأول). وأُلقي القبض على عدد كبير من الشيوعيين، كما استُشهد منهم عدد آخر. وشارك العمال بقيادة نقاباتهم التي كان يسيطر عليها الحزب في المظاهرات التي سبقت يوم الوثبة (٢٧ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٨)، إذ أصدرت النقابات بياناً في ٢٠ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٨ طلبت فيه من العمال تشديد النضال من أجل تحقيق المطالب والشعارات التي كانت تهدف إليها الحركة الوطنية وفي مقدمتها إسقاط معاهدة بورتسموث. وقد استجاب كل العمال في بغداد ونزلوا في يومي ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير في مظاهرات صاخبة مع جماهير الشعب[٢].

وبعد سقوط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٨) طالب الحزب بإلغاء معاهدتي (١٩٣٠) وبورتسموث

(١) الشرطة العامة - موسوعة سرية - ج٢، ١٩٤٩ - ص٢٣٣.

(٢) صادق جعفر الفلاحي - جوانب في كفاح الطبقة العاملة العراقية في وثبة كانون المجيدة - اتحاد الشعب ٢٨ / ٢ / ١٩٦٠.

وجلاء الجيوش الأجنبية والاقتصاص من وزارة صالح جبر وبخاصة مدير الشرطة فيها لإجرامهم، وحل المجلس النيابي وتشكيل حكومة مؤلفة من حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي[١].

وبقي الحزب يندد بموقف بريطانيا في العراق وأشار في نهاية العام ١٩٤٩ إلى تنقلات نوري السعيد والملك عبدالله ملك الأردن والدكتور فاضل الجمالي في أسبانيا ولندن، واعتبر ذلك دليل الإفلاس للطبقات الحاكمة العربية وشعور هذه الطبقات بالخطر المحدق بامتيازاتها[٢].

ومن سجن بعقوبة حيث التقى حوالي ٢٠٠ شيوعي، استمر الشيوعيون في محاربتهم للاستعمار البريطاني والتنديد به وعدّوه مسؤولاً عن الزجّ بهم في السجن وعن المحن التي تعرّض لها كل الأحرار الآخرين[٣].

٢- الحزب وقضايا العمال

أكد الحزب أكثر من مرة بأنه حزب الطبقة العاملة وأن هذه الطبقة هي أساس المجتمع. وقد استطاع الحزب أن يتغلغل في صفوف العمال أكثر من أي حزب آخر وشكل نقابات في كثير من المعامل وبخاصة في السكك الحديد وفي الميناء وفي شركات النفط. وأصدر الحزب جرائد خاصة بالعمال مثل: صوت العمال وصوت الكادح والصراع ولم يطالب الحزب بتأميم الشركات والمصانع إلا في أواخر الفترة التي نحن بصدد بحثها (١٩٥٣)، لكنه طالب منذ بداية تأسيسه بزيادة أجور العمال وتقليل ساعات العمل، كما طالب بالضمان

(١) الشرطة العامة - موسوعة سرية: رسالة من فهد إلى مالك سيف ص٢٣٧.

(٢) منشور مخطوط بعنوان: «أعداء العمال والفلاحين يعقدون مؤتمرات تحت حراب الاستعمار الإنكليزي» تاريخ ٤/٩/١٩٤٩، وكذلك نشرة خطية بعنوان «نوري السعيد ينشغل في خدمة أسياده بلندن وشرطة بغداد تمضي في جرائمها» ١٨/٨/١٩٤٩، وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (٣) ورقم (٥) على التوالي.

(٣) كفاح السجين الثوري - جريدة خطية سرية - العدد الأول، السنة الأولى ٧/١١/١٩٥٣.

والعناية الصحية، وهي دعوة شاركه فيها كل الأحزاب تقريباً. وأكثر الذين وصلوا إلى مراكز قيادية في الحزب انحدروا من عائلات برجوازية عدا فهد الذي بدأ حياته عاملاً في شركات النقل البحرية ثم اشتغل في ماكينة للثلج. وكان الحزب يطالب دائماً بتشكيل نقابات العمال، ويحث العمال على المطالبة بهذه النقابات وعلى تشكيل اتحاد لهم.

عالج الحزب في قضايا العمال:

١- مشكلة البطالة - أسبابها وعلاجها.

٢- أجور العمال - أوقات عملهم - الضمان الاجتماعي لهم.

٣- التنظيم النقابي - مضايقة الحكومة للنقابات.

٤- تنظيم العمال في الحزب - تنظيم نشاط العمال وتوجيهه.

٥- دفع العمال للإسهام في الحركة الوطنية واعتبارهم عنصراً أساسياً لها.

والواقع أن ما كتبه الحزب في العمال كان أكثر مما كتب في أي موضوع آخر.

ومنذ عام ١٩٤٥ كتب فهد عن العمال مستعرضاً أحوالهم المعيشية في أثناء الحرب وكيف أن الطبقة العاملة قد تضخّمت بسبب وفرة الأعمال أثناء الحرب وانحدار جماعات من الريف إلى المدن، ثم يتطرق إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما جعل العمال يتعرضون لضائقة اقتصادية بالاضافة إلى عدم وجود ضمان اجتماعي وقلة الأجور. ثم يتوقع فهد للعمال مواجهة ظروف صعبة في نهاية الحرب يتعرّضون فيها للبطالة وذلك لأن الأعمال ستقل في نهاية الحرب، وأخيراً حث العمال على التكتل في نقابات لكي يدافعوا عن مصالحهم المهدّدة بالخطر[١].

وعالجت رسائل التحرّر (الرسائل التي أصدرتها الهيئة المؤسسة لحزب

---

[١] يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية (١٩٤٥)، مطبعة الجامعة - بغداد ١٩٥٩ - ص ٣٢.

التحرر) مشكلة البطالة، فشخصت إحدى هذه الرسائل العلة الرئيسية لمشكلة البطالة، وأكدت على أنها السيطرة الأجنبية التي تحتكر نفط العراق والتي يهمها أن تجعل من النفط العراقي احتياطياً في حين تستثمر النفط الإيراني أكثر. وأشارت الرسائل إلى السيطرة الأجنبية على السكك الحديدية والميناء والطيران[١].

وسعى الحزب بنشاط دائب لا يعرف الكلل من أجل تأليف نقابات العمال. ومن البديهي فأنه كان يأخذ زمام المبادرة لتأليف النقابات من أعضائه ومؤيديه ويرسل بتعليمات للنقابات من أجل تنظيمها أو تقديمها مطالب للحكومة.

وعندما ضايقت وزارة حمدي الباجه جي (٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٤) على العمال وأغلقت نقابة عمال السكك الحديد التي كان يسيطر عليها الحزب، قدّم فهد مذكرة إلى حكومة الباجه جي وصف فيها الأعمال التي يقوم بها رجال الوزارة حيث أغلقوا نقابة السكك، وانتهكوا بيوت العملاء وأكد على أن العمال يطالبون بفتح نقاباتهم[٢].

وبعد سقوط حكومة الباجه جي في ١٩٤٦/١/٣١ طالب فهد بمجيء حكومة لا تعادي الطبقة العاملة وتقف حجر عثرة أمام نقابات العمال واختتم مطالبته بالقول: «نريد حكومة تدافع عن حق العامل وتعمل على رفع مستواه»[٣].

وفي رسالة أرسلها فهد من سجنه في الكوت إلى المسؤول الأول في المركز مالك سيف في ١٩٤٧/١١/٢٧ جاء فيها «اعملوا في الحقل النقابي بهدوءٍ وتكتّم»[٤].

---

(١) رسائل التحرر - البطالة أسبابها وعلاجها - بغداد - مطبعة دار الحكمة ١٩٤٦ - ص١٥ - ص١٨.

(٢) فهد - مذكرة مطبوعة تاريخ ١٩٤٥/١١/٢١ - بغداد ، وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (٦).

(٣) فهد - منشور مطبوع ١٩٤٦/٢/٢٤، وثائق مديرية الأمن العامة سجل رقم (٦).

(٤) الشرطة العامة - موسوعة سرية، ج٢ - ١٩٤٩ - ص٢٣٢.

وكتب فهد مقالاً في جريدة القاعدة بعنوان «النضال الثوري سبيل الطبقة العاملة إلى أهدافها» قال فيه: «لقد تعلَّمَ عمالنا خلال هذه الفترة كيف يوحدون صفوفهم ويقومون بحملة إجمالية مركزة، وانتزعوا من الحكومة حق تأليف النقابات، وقد أعطتهم ذلك وهي مرغمة». ثم دعا العمال إلى تأييد عمال السكك في نضالهم من أجل استرجاع نقابتهم، وأشار إلى تأييد الحزب للعمال في جميع إضراباتهم من أجل الفوز بحقوقهم وتحسين ظروفهم»[١].

واستمر الحزب في تأييد نقابة عمال السكك والمطالبة بفتحها بعد أن أُغلقت على إثر إضراب عمالها والمطالبة بزيادة الأجور. وقد أشار الحزب إلى أن مشكلة عمال السكك مع الإدارة البريطانية المسيطرة على السكك يظهر عمق وفظاعة التدخل البريطاني في شؤون الدولة وعجز السلطات الحكومية تجاه هذا التدخل[٢].

وأيد الحزب نقابة عمال ميناء البصرة في مطالبتهم بتطبيق القوانين العراقية بحقهم. وقد كتب فهد عن ذلك مقالاً في جريدة القاعدة بعنوان «إنكليز الميناء يعتقلون قادة النقابة» أشار إلى موقف الإدارة البريطانية في الميناء من العمال وكيف أنها لم تلب طلبهم وكيف أنهم رفعوا عريضة إلى وزير الشؤون الاجتماعية بهذا الخصوص وأن إدارة الميناء طردت جماعة منهم بعد هذه العريضة.... واختتم فهد مقاله بالقول: «إن ذلك يدل على أن الحكم الاستعماري المستتر في العالم أخذ يكشف نفسه ويظهر بمظهره الاعتباطي الإرهابي»[٣].

وعندما اشتد الضغط على الحركة النقابية حاول الحزب الاتصال باتحاد العمال العالمي لرفع شكوى عمال العراق. إذ كتب فهد من سجنه في الكوت إلى المسؤول الأول في المركز مالك سيف رسالة يقول فيها: «نظّموا مذكّرة إلى

---

(١) فهد - القاعدة - العدد (٤) السنة (٤) ١٨/ ١/ ١٩٤٦ .

(٢) فهد - نداء الحزب الشيوعي العراقي إلى عمال العراق وإلى الشعب العراقي منشور مطبوع - تاريخ ١/ ٣/ ١٩٤٦ - وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٥).

(٣) القاعدة - العدد (١٢) السنة (٤)، ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ .

اتحاد العمال العالمي وقدّموها إليه عن طريق مصطفى العريس[١]. وضمّنوها الاضطهاد الذي لحق بالنقابات على يد الحكومة العراقية الرجعية، واذكروا أسماء القادة النقابيين المسجونين والمطارَدين والموقوفين»[٢].

ولم أعثر على ما يؤكد لي أو ينفي ما إذا كان الحزب قد أرسل مثل هذه المذكّرة أم لا؟ ولما كان الحزب يتقيد بأوامر زعيمه فهد فأغلب الظن أنه فعل ذلك، إلا إذا كانت هناك ظروف حالت دون تحقيق هذه الغاية. كما دافع الحزب عن حقوق العمال بشكل عام في الحقوق النقابية وتبني المطالبة بحقوق العمال كافة. وأكد حسين محمد الشبيبي أن الحزب «يهدف إلى مساعدة العمال في سعيهم من أجل تطبيق القوانين العراقية التي تتضمن حقوقهم كقانون العمال وملحقاته، وفي سعيهم من أجل توسيع الحقوق التي تتضمنها هذه القوانين من أجل تحسين شروط عملهم الحالية، ورفع مستوى معاشهم، وضمان يكفل لهم المساعدة المادية وغير المادية عند البطالة والعجز والشيخوخة»[٣]. وأشار إلى الآمال الكبيرة المعقودة على الطبقة العاملة العراقية في نهضة القطر اقتصادياً وسياسياً. وحينما لاحقت وزارة نوري السعيد (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩) العناصر الوطنية وبخاصة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، أصدر حميد عثمان مسؤول اللجنة الخامسة نشرة بعنوان: «غارات شرطة الجزّار نوري السعيد» جاء فيها: «إن وزارة الجزّار نوري السعيد بعد أن نصبت المشانق ورمت بالألوف من العمال والفلاحين فريسة الجوع والمرض وملأت السجون بالمناضلين... إن هذا (السعيد الحقير) يدرك جيداً أن هؤلاء العمال الذين يتسكّعون في الطرقات ليسوا من ذوي السوابق بل من ذوي المستقبل والذين لم يتسكّعوا إلا نتيجة خيانة الطبقة الحاكمة... فليعلم هذا السعيد الحقير أن الشعب الذي

(١) مصطفى العريس: هو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، وممثل عمال الشرق الأوسط في اتحاد العمال العالمي آنذاك (١٩٤٧).

(٢) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٢ - ١٩٤٩، ص٢٣٥.

(٣) حسين محمد الشبيبي - الاستقلال والسيادة الوطنية ١٩٤٥ - تاريخ الطبع ١٩٥٩ - بغداد - مطبعة شفيق - ص٣٥.

استطاع أن يدك قلاع جان كيجك إلى فرموزه حيث المقبرة الأبدية في الصين، سيدك قلاعه المحطمة إلى بورتسموث حيث جهنم وبئس المصير في بريطانيا العجوزه»[١].

وحينما عملت الإدارة الإنكليزية في السكك الحديدية على مقاومة نقابة السكك بأن شكلت ما أسمته «لجان عمل» تحل مشاكل العمال - وهي لجان تؤلفها الإدارة وتجتمع بأمرها - اعتبر الحزب هذه البادرة محاولة للقضاء على الحركة النقابية فشن فهد هجوماً عنيفاً على إدارة السكك وعلى مديرها الميجر جنرال سميث في بيان أصدره الحزب بهذا الخصوص في أوائل عام ١٩٤٦ وجاء في البيان: «إن الإدارة الاستعمارية في السكك قامت بأعمال تتنافى والاتفاقيات المعقودة بين العراق وبريطانيا:

١- عدم تقيدها بقوانين القطر ورفضها تطبيق قانون العمال.

٢- رفضها الاعتراف بنقابة عمال السكك الحديد الشرعية المؤسسة بتصريح من وزير الشؤون الاجتماعية وفق بنود قانون العمال.

٣- عدم امتثالها لمنشور وزارة المالية القاضي برفع أجور العمال.

٤- حملها الشرطة على شن حملات إرهاب ضد العمال المضربين والهجوم على مساكنهم.

ثم حث البيان العمال على توحيد كلمتهم والنضال من أجل:

١- إحباط مساعي الجنرال سميث (مدير السكك) لتأليف «لجان العمال».

٢- تسليم مفاتيح نقابة عمال السكك إلى الهيئة الإدارية المشروعة.

٣- إجبار الإدارة الأجنبية في السكك على احترام قوانين العراق والسلطات المحلية.

---

(١) الشرطة العامة - موسوعة سرية خاصة - ج٥ - ١٩٤٩، ص١٠٩.

٤- تقديم مدير السكك العام ليجيب أمام المحاكم العراقية عن إخلاله بالقوانين العراقية وعن حملات الإرهاب التي أثارها ضد العمال[١].

ومن الرسائل المتبادلة بين زكي وطبان مسؤول البصرة (في عهد اللجنة المركزية الخامسة) والمركز في بغداد وكذلك بين فؤاد بهجت مسؤول اللجنة الثالثة في كركوك والمركز أيضاً، يتضح أن للحزب تنظيمات واسعة بين عمال البصرة في الميناء وفي معامل البصرة الأهلية والحكومية، وكذلك في شركات النفط في البصرة وكركوك[٢].

فقد جاء في هذه الرسائل ما يشير إلى تنظيمات واسعة في هذه الأماكن، وأن الحزب استطاع أن ينظم أكبر نسبة من العمال في هذه المراكز، وأنه كان يحاول السيطرة على هذه التنظيمات سيطرة كاملة، ودفعها للحركة الوطنية وتطهيرها من العناصر غير المخلصة وغير الشجاعة، ووضع قيادات حكيمة في هذه المراكز، وتثقيف المنظمات العمالية وبث الوعي بينها، وتدريبها على تحمل الظروف غير الطبيعية والاستعداد لتحمل الضغط والإرهاب، مما يشعر الباحث بأن هذه المناطق يعتمد عليها الحزب في قواه وفي نشاطه السياسي، ومجابهة السلطة. وقد كتب الحزب أكثر من مرة عن مشاكل العمال في البصرة وكركوك.

ففي ١٩٤٦/١/١٨ كتبت جريدة القاعدة عن مشاكل العمال في شركة النفط العراقية في كركوك وعمال الميناء في البصرة، فذكرت أن تأخر رواتب العمال وزيادة أوقات عملهم وطعامهم الرديء أمور تسيء إلى أحوالهم وتهبط بمستواهم[٣].

وعمل الحزب جاهداً لدفع العمال إلى الحركة الوطنية وإلى الإسهام فيها بشكل فاعل، بالإضافة إلى كفاحهم من أجل مطالبهم، وجعل الأمرين متلازمين. فاعتبر المطالبة بحقوقهم وتحسين أحوالهم والحصول على حقوقهم

(١) فهد - منشور مطبوع - ص ٢ - ص ٤، وثائق مديرية الأمن العامة/الشعبة السياسية - سجل رقم (٤).
(٢) الشرطة العامة - موسوعة سرية، ج٣ - ١٩٤٩ - ص٥١٥، ٥٧٨، ٥٨١.
(٣) القاعدة - السنة الرابعة - العدد الرابع ١٩٤٦/١/١٨ ص١٠.

النقابية تحسيناً للاقتصاد الوطني وتصعيداً للحركة الوطنية بتفاعل العمال معها بعد أن يحصلوا على الوعي السياسي. فقد ذكر فهد في رسالة بعث بها من سجنه إلى مالك سيف في عام ١٩٤٨ جاء فيها:

«من الضروري تنشيط الحركة بين العمال وربط حركتهم بحركة الطلاب وبالحركة الوطنية بصورة عامة، وبالإمكان دفعهم الآن من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية إلى جانب نضالهم من أجل القضايا الوطنية العامة».[1]

ولم تفتر عزيمة الحزب عن تنظيم العمال ودفعهم للحركة الوطنية حتى في الظروف الحرجة التي مر بها الحزب. فعندما أعلن قادة الحزب، في زمن ساسون دلال، عن خطة التراجع المنظّم (كما مرّ) لم ينسَ الحزب ومسؤوله الأول دلال استمرارية توجيه المسؤولين في كل المناطق إلى عدم التهاون في مسألة تنظيم العمال. فقد أشار ساسون دلال في رسالة إلى زكي وطبان مسؤول البصرة في ١٩٤٨/٢/١٥ جاء فيها:

«إن التراجع المنظّم لا يعني أن ننفصل عن الجماهير وعن الطبقة العاملة وعن دراسة مشاكلها وتنظيمها طبقياً ووطنياً... إذ لو فعلنا ذلك لأصبحنا منفردين عن الطبقة العاملة وعن الجماهير عامة». واتخذ ساسون الموقف نفسه مع مسؤول منطقة كركوك فؤاد بهجت حينما كتب له الأخير رسالة يذكر له: «إننا سنقوم بمحاولة تنظيم العمال نقابياً وحزبياً بعد انتهاء الظروف التي يمر بها حزبياً».

وبيّن له أن الحزب قد أصابه الضعف نتيجة لمثل هذه الآراء البرجوازية، وأكد له كما أكد لزميله زكي وطبان بأن «التراجع المنظّم لا يعني الانفصال عن الجماهير»[2].

وكان الحزب يبيّن للعمال دائماً أن عدوهم الأول وعدو الشعب هو الاستعمار وأنه أكبر العوائق التي تعترض نضالهم، من أجل حقوقهم وحرياتهم.

---

[1] الشرطة العامة - موسوعة سرية، ج٢ - ص٢٣٧.

[2] الشرطة العامة - مديرية التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٢ - ص٥١٧، ٥١٨.

وأشار إلى أن الاستعمار إذ يكافح الصناعة الوطنية فإنه بذلك يقدم الآلاف منهم ضحية البطالة والجوع والمرض، ولهذا فلا بد للعمال من مكافحة الاستعمار»[١].

كما وجهت اللجنة المحلية في البصرة نداءً إلى العمال بهذا المعنى أكدت فيه على: «أن الاستعمار يركز سياسته بتثبيت مصالح الشركات الاحتكارية في سبيل استغلال جهود عمالنا واستنزاف خيرات شعبنا»[٢].

وكتبت جريدة «الصراع» عن نضال العمال فوصفت حالتهم وكيف يعملون ويكدون لراحة الآخرين، وكيف يبنون القصور الشاهقة لينعم بها المترفون. وأشارت إلى أنه لا يمكن أن تتحق أهداف العمال ما لم يسحقوا البرجوازية. وتطرّقت الجريدة إلى الضرائب وكيف تُجبى من العمال وتُصرف على مشاريع لا تخدم أهداف العمال ولا ترفه عنهم وتصرف على الجاسوسية وتشييد السجون والمعتقلات لزج الأحرار فيها. وأشارت الجريدة أخيراً إلى أن الاستعمار يخاف للغاية من تنامي الوعي السياسي والثقافي بين أفراد الطبقة العاملة التي لا تخضع له[٣].

وإذا تتبعنا نشاط الشيوعيين عندما اجتمعوا في سجن بعقوبة عام ١٩٥٣ نجدهم قد كرّسوا في جريدتهم كثيراً من الجهود للطبقة العاملة. فقد هاجمت الجريدة السياسة التعسفية التي تُتَّبع مع عمال الميناء. ووصفت الجريدة في أحد أعدادها هذه السياسة بأنها في صالح الاستعمار وفي خدمته[٤].

وأكدوا في جريدتهم أنهم يعاهدون الطبقة العاملة والشعب بأنهم لا

---

(١) صوت الفلاحين - جريدة خطية سرية - العدد (١)، شباط/فبراير ١٩٤٩ ص٥ - ص٦.

(٢) منشور مخطوط - اللجنة المحلية في البصرة - ٣ حزيران/يونيو ١٩٤٩، وثائق مديرية الأمن العامة، الشعبة السياسية، (مجلد ٥).

(٣) الصراع - جريدة سرية - السنة ١ - العدد ٢ - تموز/يوليو ١٩٤٩، ص٤ - ١٢.

(٤) كفاح السجين الثوري - العدد (٦) ١٦/١٢/١٩٥٣ - ص١٢.

يسلكون سوى الطريق الذي سلكته طبقة العمال في النضال من أجل مطالبها[١].

وكرست الجريدة عدداً خاصاً للعمال فيه نشاط الطبقة العاملة من بداية الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٨ وخصّصت مقالاً في هذا العدد لعمال السكك الحديد بيّنت المشاكل (التي أشار لها فهد كما مرّ)[٢].

وأشارت الجريدة إلى سيطرة الاستعمار الذي يحاول إفقار الفلاح وبالتالي عدم تصريف البضائع الوطنية حيث يؤدي ذلك إلى إغلاق المشاريع الصناعية وتشريد العمال. ووصفت العمال جميعهم بأنهم يعانون نفس المشكلة على اختلاف قومياتهم ولذلك فإن نضالهم واحد[٣].

وبمناسبة عيد أول أيار/مايو في ١/ ٥/ ١٩٥٤ كرّست الجريدة عدداً خاصاً للعمال جاء فيه: «إن الطبقة العاملة تعلّمت في مجرى كفاحها أن سبب بؤسها هو الاستعمار». وانتقدت الحكومة على سنها لائحة قانون جديد للعمال دون إشراك العمال أنفسهم وأخذ آرائهم. ودعت إلى وحدة العمال في كل أنحاء القطر ومع جميع الاقطار[٤].

ويظهر أن الحزب قد تغلغل في كثير من الأوساط العمالية. فقد دفع الشيوعيون بعمال التبغ في بغداد إلى الإضراب من أجل إعادة فتح نقابتهم وذلك في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي تكرّر مرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة[٥].

---

(١) كفاح السجين الثوري، العدد (٥) ٨/ ١٢/ ١٩٥٣ - ص٩.

(٢) كفاح السجين الثوري، العدد (٦) السنة الأولى ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ - ص١ - ص٦.

(٣) كفاح السجين الثوري، العدد (٧) السنة الأولى، ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٣ ص٢.

(٤) كفاح السجين الثوري، العدد (٢٠) السنة الأولى ١/ ٥/ ١٩٥٤ ص٢ - ص١٦.

(٥) Laquear - Communism and nationalism in the middle east p. 201

٣- الحزب والأرض والفلاح:

عالج الحزب قضايا الفلاحين وركز على النقاط التالية:

١- الأحوال المعيشية للفلاح - دخل الفلاح - الضرائب - الأحوال الصحية - السكن.

٢- مهاجمة النظام الإقطاعي الذي يحيا الفلاح تحت ظلّه.

٣- وسائل الفلاح القديمة في الزراعة.

٤- مدى تنظيم الحزب للفلاحين ودمجهم بالحركة الوطنية.

٥- ربط كفاح الفلاح بالطبقة العاملة.

اعتبر الحزب مشكلة الفلاحين مشكلة جوهرية يجب الاهتمام بها واعتبرها على رأس المشاكل الأخرى. فقد أكد حسين محمد الشبيبي في كتابه «إنه لا يمكن أن يعتبر استقلالنا تاماً صحيحاً، ما لم تحل المشكلة الجوهرية، وهي مشكلة الفلاحين والإصلاح الزراعي... إن بإمكاننا أن نجزم بأن عدم حل قضية الأرض في بلادنا كان سبباً رئيسياً من أسباب عدم استكمال استقلالنا». ثم يقول الشبيبي أخيراً: «إن من المهم جداً أن نأخذ بالقاعدة القائلة إن القضية الوطنية في جوهرها قضية فلاحية»[١].

وانطلاقاً من هذه القاعدة يتحدث فهد عن مساوئ الإقطاع ومشاكل الفلاح. فيشير إلى فرض السوم على الفلاحين، إذ هو يدفع ضرائب للشيوخ والسراكيل (ملاكي الأرض) قد تبلغ نصف حصته من المنتوج. وأشار أيضاً إلى استغلال التجار للفلاح وذلك بشراء حاصل الفلاح مقدماً وهو ما يُسمى (على الأخضر) ثم تطرّق إلى استيلاء الإقطاعيين على الأراضي الصغيرة التي يملكها بعض الملاكين الصغار محاباة من الحكومة لهؤلاء الإقطاعيين وتوسيعاً

(١) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية (١٩٥٤)، مطبعة شفيق، ١٩٥٩، ص٣٠.

لإقطاعياتهم. وكذلك السماح للإقطاعيين بالاستيلاء على أراضٍ أميرية كان من الأصح أن توزّع على الفلاحين[1].

وفي معرض وصف الحزب لحالة الفلاح تحدث عن دخله السنوي فذكر أنه دخل منخفض لا يتجاوز (٥) دنانير قبل الحرب و(٣٠) ديناراً أثناءها، وهذا ما ينطبق على العامل الزراعي خاصة في لواء البصرة. ثم يعقد مقارنة بين هذا الدخل المنخفض وبين دخل الشيوخ السنوي الذي يبلغ في غلّة واحدة فقط ١٠٠ ألف دينار. ولم يغفل الحزب الوسائل القديمة التي يستعملها الفلاح والتي تتعبه وتنزل بمستواه وكرامته وتهد من جسمه[2].

وإذ يصف الحزب حالة الفلاح ووسائل عمله القديمة، فهو في الوقت نفسه يقارن بينه وبين الإقطاعي الذي يبذر المال على الحانات وعلى وسائل اللهو، ويصفه بأنه تطوّر وجارى الأوروبيين، لا من ناحية الأفكار بل من ناحية وسائل العبث والترف[3].

وقد أسهمت الهيئة المؤسسة لحزب التحرُّر بالدفاع عن الفلاح ووصف حالته وقد كتبت عن ذلك في الرسائل التي أصدرتها باسم رسائل التحرر، فحملت الإقطاع في الريف مسؤولية تأخر الصناعة وذلك باستغلالهم الفلاح وإفقاره، فأضعف ذلك القوة الشرائية ولم يعد بالإمكان تصريف البضاعة الوطنية وبذلك ربط الحزب بين فقر العامل في المدينة والأحوال في الريف، فعزا فقر العامل إلى ضعف القوة الشرائية عند الفلاح[4].

وفي تأكيدات الحزب على هذه النقطة نجده يشير إلى أن الإقطاع يمنع الفلاح من الهجرة إلى المدينة ويضعف من قوة شرائه، وأن الاستعمار يرغب

---

[1] يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية ١٩٤٥ - مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٥٩، ص٢٨.

[2] حسين محمد الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحّدة طريقنا وواجبنا التاريخي ١٩٤٦ - مطبعة شفيق - بغداد ١٩٥٩ - ص٣٨ - ص٣٩.

[3] يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية - مصدر سابق، ص٢٩ - ٣٠.

[4] رسائل التحرر: البطالة، أسبابها وعلاجها - مطبعة دار الحكمة، ١٩٤٦، ص٣١.

في إضعاف الصناعة الوطنية، ولهذا يتعاون الطرفان على إبقاء الفلاح في أرضه وعلى عدم وجود صناعة في البلاد[١].

وكتب الحزب كثيراً عن نقطة التقاء الإقطاع بالاستعمار وركّز عليها، فظهرت كتابات من مركز الحزب أو من الفروع في الألوية بهذا المعنى. وأكد فرع الحزب في الحلّة على هذه المسالة في منشور وزّعه في أنحاء العراق، وتطرّق فيه إلى حالة الفلاح فعزا سبب هجرة الفلاح إلى فقره وإلى دخله المنخفض، وأن الإقطاع يمنعه من ذلك (من الهجرة إلى المدينة) فالتقى الاستعمار مع الإقطاع، فالأول لا يرغب بالصناعة الوطنية لأنها تزاحم إنتاجه والإقطاع لا يرغب بترك الفلاح للمزرعة[٢].

ولم يكتفِ الحزب بوصف حالة الفلاح هذه، بل شجّعه وحثّه على الاندفاع لتحسين أحواله ومقاومة مستعبديه، وشخّص له أعداءه الحقيقيين وحثّه على المشاركة في الحركة الوطنية فوجّه فهد نداءً للفلاح بعنوان: «إلى النضال أيها الفلاح»..... ووصف في النداء ما كابده الفلاح من بؤس وعوز وشقاء وكيف كدح وزرع ليجني الربح لغيره، وحدّثه عن الشيوخ والملاكين الذين يسلبونه ما يملك من قطعة ارض، وينتهي فهد من ذلك إلى القول:

«لذلك فنحن نناضل وندعوك إلى النضال معنا من أجل توزيع الأراضي على الفلاحين»[٣].

وحدّد فهد مطالب الحزب في هذا النداء فأكّد على هدف الحزب بمجيء حكومة تُعنى بالفلاح العراقي وتعمل على رفاهيته وتخليصه من استغلال الشيوخ والملاكين والمُرابين، حكومة تقف إلى جانب الفلاح فتضمن له حقه في

---

(١) صوت الفلاحين: جريدة سرية خطية - العدد (١) شباط/فبراير ١٩٤٩ ص١٤.

(٢) هادي كاظم (مسؤول الحزب في الحلّة): دور الفلاحين في قضيتنا الوطنية، ص ٢ - منشور مخطوط - وثائق الأمن العامة سجل رقم (٤).

(٣) فهد: جريدة القاعدة (١٩٤٥)، اتحاد الشعب، ٢٠/٢/١٩٥٩.

الأراضي التي عمّرها وزرعها هو وأجداده، وتخلّصه من ضرائب الإقطاعيين (خوّات - أتاوات) غير المشروعة[1].

ووعد الحزب الفلاحين بإدخال الأسلوب الصناعي العلمي في الزراعة، ومحاربة العوامل التي تعوق تطوّرها ورقيّها، والقيام بمشاريع الري والاستفادة من مياه الأنهار ودرء خطر الفيضان وإقامة السدود والخزانات. وكذلك رفع مستوى الفلاح السياسي والاقتصادي والثقافي، والوقوف دون تحويل الأرض التي يملكها الفلاحون إلى ملكية الشيوخ، وكذلك وعد الحزب بتوزيع الأرض على الفلاحين دون مقابل وبتزويد الفلاح بالمكائن[2].

وانتهز الحزب حدوث مشاكل في الريف ومنها المصادمات بين الفلاحين فشخّص السبب بوجود الإقطاع، فهاجم الإقطاعيين وعزا سبب الأحداث إليهم، من ذلك اصطدام الإقطاعي موحان الخير لله في منطق الغراف مع إقطاعي آخر من نفس المنطقة هو فالح الغلام (في الجنوب)، أو اضطهاد نايف الجريان في الحلّة (جنوب بغداد) لأحد فلاحي النخيل. ومع أن هذه الأحداث قد تكون لها دوافع شخصية، إلا أن الحزب يجد فيها منطلقاً لتأكيده على مشاكل الإقطاع، وعلى تعسف الإقطاعي وكيف أن الحكومة تساند الإقطاعيين هؤلاء ضد الفلاح الضعيف[3].

والواقع أن الحزب كتب كثيراً عن الفلاح، وهاجم الإقطاع، وأرسل الكثير من أعضائه للتغلغل بين الفلاحين. ولكن جهل الفلاح وانعدام الوعي السياسي عنده وارتباطه مع شيخ القبيلة برابطة القرابة والرابطة القبلية التي يقيم لها الفلاح

(١) فهد - بيان الحزب الشيوعي العراقي - ٢٤/ ٢/ ١٩٤٦ - منشور مطبوع - وثائق مديرية الأمن العامة - الشعبة السياسية - سجل رقم (٥).

(٢) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية ص٣٣، ٣٤، هادي كاظم: دور الفلاحين في قضيتنا الوطنية، ص٤ - وثائق الأمن سجل ٤.

(٣) صوت الفلاحين - جريدة سرية خطية - العدد (١) شباط/ فبراير ١٩٤٩ ص١٠، ١٢، منشور أصدرته جماعة النجمة - منظمة الحلّة - بعنوان «حكومة السجون والمشانق في خدمة جلادي الفلاحين»، ص١ - وثائق مديرية الأمن، سجل (٦).

اعتباراً، والوزاع الديني لديه الذي يجعله يؤمن بالقضاء والقدر.. كلها أمور جعلت الحزب الشيوعي يجد التغلغل في الوسط الفلاحي صعباً، وإذا استطاع أن يضم فلاحين إلى صفوفه فلا يمكن السيطرة على هؤلاء الأعضاء إذ لا يمكن ضمان استمرار انتمائهم للحزب والتقيد بتعليماته، وذلك لعدم تغلغل الفكرة لديهم وتقلّبهم بسرعة. ونجد ذلك واضحاً في عدم وصول فلاحين إلى قيادات في الحزب ولا مراكز مهمة باستثناء أحد الفلاحين وهو (فعل ضمد) الذي استطاع أن يصل إلى عضوية اللجنة المحلية في لواء العمارة منذ (١٩٤٤) وكان من بين (٢٥) قطباً شيوعياً حضروا مؤتمر الحزب في بغداد عام ١٩٤٤[١].

ولم يتعرّض الفلاحون لاضطهاد الحكومة المباشر أو ملاحقتها بسبب نشاط سياسي، لعدم وجود مثل هذا النشاط. مع أن الحزب الشيوعي كتب وحاول بشتى الوسائل أن يقرب الفلاح إلى الحزب وأن يشجعه على أن يلعب دوراً رئيسياً بعد العمال في الحركة الوطنية.

وقد عبّر الحزب عن فشله في تنظيم الفلاحين في الكرّاس الذي أصدره الحزب بعنوان «تطوّر الوضع السياسي بعد انتفاضة تشرين التحررية ومهمات حزبنا الشيوعي» جاء فيها:

«إن أخطر مشكلة تجابه حزبنا اليوم هي مشكلة ضعف صلاتنا بجماهير الفلاحين، وإن مشكلة ضعف صلات حزبنا بالفلاحين جماهير الأرياف - مشكلة ضعف الوعي والتنظيم الثوريين بين الفلاحين - تأتي في المرتبة الأولى من بين جميع مشاكل حزبنا. إنها أخطر مشاكلنا من حيث نتائجها على مصير حزبنا وحركتنا الوطنية»[٢].

وهناك ملاحظة جديرة بالاعتبار، وهي أن الحزب مع مهاجمته للإقطاع فأنه لم يطالب بإلغاء هذا النظام والقضاء على الإقطاعيين وتوزيع أراضيهم إلا بعد

---

(١) الشرطة العامة - التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٢ - ص٢٧٠.

(٢) باسم: تطور الوضع السياسي بعد انتفاضة تشرين التحررية ومهمات حزبنا الشيوعي لتطور النضال الشعبي وتحقيق أهدافه - بغداد - أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ - ص١٥.

سنة ١٩٥٣ حينما عُدِّل الميثاق. (وهي نقطة أشرت لها في القسم الأول من تاريخ الحزب).

٤- الحزب والحياة الديمقراطية في العراق

يضم الحزب بين صفوفه جماهير كبيرة من أعضاء ومؤيدين وأصدقاء وهو يستطيع توجيههم وفق الخطة التي يرتئيها. ولمّا كان الحزب سرياً، فلا يمكن أن نتوقع منه ترشيح أعضاءٍ عنه للانتخابات، خاصة وأن أعضاءه الكبار الذين يُعتمد عليهم مُطارَدون في معظم الفترات. ولكنه كان يدفع بمؤيديه، إما إلى مقاطعة الانتخابات لمحاولة إظهار المجلس المنبثق عنها بأنه مجلس غير شرعي، وإما أن يشترك في الانتخابات معطياً أصوات أعضائه لأقرب المرشحين إليه من الحزب الوطني الديمقراطي أو حزب الأحرار أو لمرشح مستقل من العناصر ذات الميول اليسارية. وعلى العموم كان الحزب يعبر عن عدم رضاه من الانتخابات في كل الفترات التي جرت فيها الانتخابات، وكان يطعن في المجالس التي تنبثق عن هذه الانتخابات.

نلاحظ هذه السياسة منذ تأسيس الحزب عام ١٩٣٥، حيث اعتبر الانتخابات مهازل ومناسبات تُهدر فيها الدماء وتُزهق فيها الأرواح ولا مصلحة للشعب فيها، واستنكر قول الحكومة إن المجلس يمثل الأمة في حين لا يوجد «للعمال والفلاحين ممثلون فيها»[١].

وقدّم فهد مذكرة إلى وزارة حمدي الباجه جي (٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤) استنكر موقفها من مطالبة الشعب في تأليف الأحزاب وحقهم في أن يكون لهم صحافة[٢].

وكتب الحزب عن الحياة الديمقراطية في العراق واصفاً إياها بأنها منعدمة

---

(١) كفاح الشعب، جريدة سرية مطبوعة - السنة الأولى، العددان الأول والثالث، تموز/يوليو آب/أغسطس ١٩٣٥.

(٢) فهد - مذكرة مطبوعة بتاريخ ٢١/١١/١٩٤٥- وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (٢).

مشيراً إلى القيود الثقيلة على الصحافة، وعدم السماح بالاجتماعات وانعدام الحياة الحزبية، والوضع الشاذ الذي تلاقيه منظمات العمال، ووجود المجالس العرفية، وتنصيب رؤساء البلديات بالتعيين، وانعدام الحياة البرلمانية. وأن هذه كلها أمثلة على صحة هذا القول «انعدام الحياة الديمقراطية»[١].

وعندما وجه نوري السعيد في وزارته التاسعة (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧) ضربة إلى القوى الوطنية ومنها الحزب الشيوعي حيث اعتقل فهد وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي وجماعة من الحزب آخرين، أرسل فهد من معتقله في أبي غريب مقالاً بعنوان: «مغزى الهجوم الرجعي ضد العناصر الديمقراطية في العراق» وصف هذا الوضع بأنه دليل على رغبة الحكومة في تمرير المشاريع الاستعمارية ومنها معاهدة العراق وشرق الأردن (والمعاهدة التركية - العراقية)[٢].

وفي زمن وزارة نوري السعيد (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦) قاطع الحزب الانتخابات كما قاطع هذه الانتخابات أحزاب مثل: «حزب الشعب - الاتحاد الوطني- الأحرار» وانسحب منها حزب الاستقلال أثناء الانتخابات واشترك فيها الحزب الوطني الديمقراطي. وبعد ذلك سحب نوابه إلا الذين استقالوا من الحزب.

ثم جاءت حكومة صالح جبر وأُقيلت على أثر الوثبة. وعند مجيء حكومة محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨)، حيث أعطت هذه الحكومة وعداً بإجراء انتخابات حرّة فأرسل فهد بتعليماته من السجن إلى المسؤول الأول في المركز (مالك سيف) مبيناً موقف الحزب من هذه الانتخابات. وجاء في هذه التعليمات ضرورة رفع شعار: «لا انتخابات حرة والأحرار في السجون» وشعارات أخرى منها «إطلاق الحريات الديمقراطية»، «تنظيف الجهاز الإداري» وبخاصة ذلك الذي له صلة بالانتخابات. وأكد فهد للحزب أنه من الخطأ

---

(١) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية، ص٤١

(٢) فهد - القاعدة - العدد (٣) السنة (٥)، حزيران/يونيو ١٩٤٧.

الوقوف موقفاً سلبياً من الانتخابات. ثم أشار إلى أن المسألة تتوقف على مدى تصميم الجماهير واستعدادها للنضال. فإذا استطاعت أن تحصل على مطالب في نضالها في الشوارع فلا داعٍ لخداعها بانتخابات مزورة... واستمر فهد يقول: أما إذا كانت الجماهير قد تعبت من النضال فمن الخطأ زجها في نضال ثوري يخسرها فائدة الربح البرلماني وإن كان جزئياً. وتطرق فهد إلى مسألة التعاون مع الأحزاب فأشار إلى ضرورة التعاون مع كل الأحزاب، عدا حزب الاستقلال، على أساس جبهة انتخابية على أن يسمحوا للحزب الشيوعي أن يرشح من يريد ترشيحه في المناطق التي له فيها أكثرية. ثم أوصى فهد أخيراً بعقد اجتماعات شعبية واسعة في الحدائق والشوارع والساحات وتسيير مظاهرات: «ضد الخونة وضد المجلس» ذاكرين أعماله. وأشار في الختام إلى أنه في حالة عدم التعاون مع الأحزاب في جبهة واحدة فبالإمكان التعاون مع العناصر اللاحزبية لترشيحها بشروط يُتّفق عليها[١].

وبعد فشل الصدر في تحقيق ما وعد به الأحزاب والشعب من مطالب تطبيق الحريات في الانتخابات ومعاقبة المسؤولين الذين تسببوا في قتل وجرح المتظاهرين في وثبة (كانون)، عند ذلك قاطعت الأحزاب هذه الانتخابات، وانسحب حزب الاستقلال من حكومة الصدر، وقاطع الحزب الشيوعي الانتخابات أيضاً وأصدر بياناً عدّد فيه الأسباب التي حملته على مقاطعة الانتخابات ومن هذه الأسباب:

١- عدم تلبية حكومة الصدر مطالب الشعب الأساسية التي انتفض من أجلها.

٢- لم تنظف الجهاز الحكومي من أعوان نوري السعيد.

٣- عدم تنحية المختارين من مراكزهم وفرض الهيئة التفتيشية رغم إرادة الشعب.

---

[١] الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٢ - ص٢٣٩ - ٢٤٠.

٤- توقيف وسجن الوطنيين في بداية الحملة الانتخابية.

٥- دخول العشائر إلى المدن لإرهاب الناس «أثناء الانتخابات».

٦- إفساح المجال لتجوّل (كرملي - بركلي - جيجان - كلايتون) جواسيس إنكلترا.

٧- إعلان الأحكام العرفية باسم الدفاع عن فلسطين[١].

واستطاع الحزب عام ١٩٥٤ أن يكوّن جبهة انتخابية مع بقية الأحزاب وكان ذلك انتصاراً للحزب إذ استطاع أن يرسل عنه أكثر من مندوب ليمثله في الجبهة. ورفضت الأحزاب أن تذكر «ممثل عن الحزب الشيوعي» فقبلت ممثلين عنه باسم: «ممثل الشباب، النساء... إلخ»، (وقد فصّلت ذلك في القسم الأول من تاريخ الحزب). وذلك بعد أن مثّلت الأحزاب جبهة انتخابية وقدمت مطالب أكثرها مطالب عامة.

ويظهر أن الحزب لم يكن مطمئناً إلى سلامة هذه الانتخابات لعدم ثقته بالحكومة فاعتبر السفارتين الأميركية والإنكليزية والنقطة الرابعة والبلاط يدبرون مؤامرة لتزييف إرادة الشعب في هذه الانتخابات. وأكد الحزب بأنه قد حصل على معلومات مؤكدة تفيد بأن اجتماعاً قد حصل في البلاط حضره الملك ونوري السعيد وصالح جبر والسفيران الأميركي والإنكليزي وممثل عن النقطة الرابعة، وأنهم اتفقوا على تصنيف كراسي البرلمان كالآتي:

٥٠ مقعداً لنوري السعيد

٢٥ مقعداً لصالح جبر

٢٥ مقعداً للبلاط

٢٥ مقعداً متفرقات (كما يسمون مرشحي الجبهة الوطنية)

---

(١) نشرة خطية عُثر عليها في المقر السري لجريدة القاعدة بعنوان (لماذا قاطعنا الانتخابات) ص٢، وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم ٥.

ودعا الحزب في ختام بيانه للشعب أن يبرهن على قوته ويلتف حول الجبهة الوطنية لفرض إرادته على المستعمرين وخونة الشعب[1].

٥- الحزب والأكراد

دافع الحزب عن الأكراد منذ تأسيسه، واستنكر الحرب المستمرة معهم (في الشمال)، وأشار إلى أن الأكراد شعب يريد أن يعيش حراً مستقلاً كما هي أمنية جميع الشعوب[2].

ولا بد من الإشارة - ونحن في البداية - إلى أن الحزب ضم بين صفوفه عدداً كبيراً من الأكراد أكثر مما ضم أي حزب آخر، ووصل من الأكراد إلى مراكز قيادية في الحزب كثيرون منهم: حميد عثمان الذي مر ذكره، والذي لعب دوراً مهماً في تاريخ الحزب، وبهاء الدين نوري وجمال الحيدري وأكرم ياملكي... إلخ.

وفي أثناء حرب الجيش العراقي مع البرزانيين (الأكراد) زمن حكومة حمدي الباجه جي (٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٤) أصدر الحزب الشيوعي بياناً مطولاً وجهه إلى الشعب، أعلن فيه استنكاره هجوم الحكومة على العشائر البرزانية وعلى القرى الكردية وطالب بما يأتي:

١- إيقاف الحركات العسكرية ضد العشائر البرزانية والقرى الكردية.

٢- إلغاء الأحكام العرفية.

٣- إطلاق سراح الذين اعتُقِلوا بسبب هذه الحوادث.

٤- إجراء تحقيق نزيه في أسباب الفتنة ومحاكمة المتسببين أمام المحاكم المدنية بصورة علنية.

---

(١) القاعدة - جريدة سرية مطبوعة - العدد الرابع - السنة (١٢) أواخر أيار/مايو ١٩٥٤ - مركز الحزب.

(٢) كفاح الشعب، جريدة سرية مطبوعة - مقال بعنوان: ضريبة الدم - العدد(٢) آب/أغسطس ١٩٣٥.

٥- إلغاء القوانين الاستثنائية.

٦- الضرب على أيدي المروّجين للشائعات الكاذبة.

وأكد الحزب في نهاية بيانه أن على الشعب النضال من أجل تحقيق هذه المطالب[١]. وكذلك رفع الحزب مذكرة إلى الحكومة والى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية في العراق طالب فيها بإعطاء الشعب الكردي حقوقه الدستورية وتثقيفه وعدم تشجيع الروح الشوفينية بين العرب والأكراد[٢].

وحذّر الحزب من إشاعة روح التفرقة بين القوميات في العراق باعتبار أن ذلك مما يضعف الرابطة الوطنية، وأكد على أن الاستقلال التام يتطلب تثبيت الوحدة الوطنية، وان حجر الزاوية في بناء هذه الوحدة «الصداقة والأخوة بين القوميتين اللتين يتألف منهما الشعب العراقي: العرب والأكراد»[٣].

وطبقاً لدعوة الحزب بعدم التفرقة بين العرب والأكراد واعتبارهم أبناء وطن واحد، فقد هاجم الحزب من أسماهم بدعاة التفرقة بين الأكراد، الذين دعوا لتأليف «حزب شيوعي كردي» وقال في ذلك: «إن الأحزاب الشيوعية يؤلفها الشيوعيون. وشيوعيو الأكراد الذين تتوفر فيهم الشروط ولديهم الرغبة في العمل هم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، ويؤلفون فرعاً كردياً خاصاً له تنظيماته». وقد عزا الحزب رأي هؤلاء الأكراد إلى نقص في ثقافتهم الماركسية[٤].

وبعد انتهاء حركات الأكراد سلّم أربعة من الضباط العراقيين الأكراد الذين التحقوا بالثوار أنفسهم إلى الحكومة بعد أن أعطتهم الأمان. ولكن الحكومة قدّمتهم للمحاكمة وأصدرت بحقهم حكم الإعدام ونفّذته فيهم. فندّد الحزب

(١) فهد - عام ١٩٤٥ - اتحاد الشعب ١٩٥٩/٢/٢٠.

(٢) مذكرة الحزب الشيوعي العراقي بتوقيع فهد، تاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٤٥، مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٤).

(٣) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية، ص٢٨.

(٤) القاعدة - العدد (٤) السنة الرابعة ١٨/ ١/ ١٩٤٦.

بالحكومة واصفاً إياها بأنها تضطهد الأكراد وباقي القوميات الأخرى في العراق، واعتبر هؤلاء الضباط من الشهداء[١].

وكوّن الحزب الشيوعي «لجنة التعاون» ضمّت حزب «رزكاري» الكردي وذلك عام ١٩٤٨ لمواجهة حكومة صالح جبر (جاء تفصيل ذلك في القسم الخاص عن الحزب والعلاقات مع بريطانيا).

وفي عام ١٩٥٣ عندما عدّل الحزب ميثاقه اعترف بالحقيقة القومية الكاملة للأكراد بما في ذلك حق تقرير المصير وتكوين دولة في كردستان منفصلة (ذكرت الميثاق في القسم الأول من تاريخ الحزب). والجدير بالذكر أن الجناح المنشق عن الحزب وهو جماعة «راية الشغيلة» اعتبر «تكوين دولة في كردستان منفصلة» ما هي إلا دعوة تروجها الدعاية الاستعمارية لشق وحدة نضال الشعبين العربي والكردي وأنها تدل على «انحراف يساري يكرس شوفينية وانتهازية دعاتها» وأشارت هذه الجماعة أخيراً إلى أن مسألة تحرّر الأكراد هي جزء من مسألة تحرر العراق برمّته من نير الاستعمار[٢].

وفي عام ١٩٥٦ عندما عقد الحزب المؤتمر الثاني له أبدى تفهماً كبيراً لمشكلة الأكراد وأصدر بياناً بعنوان: «خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي لعام ١٩٥٦» تراجع فيه الحزب عن فكرة انفصال الأكراد وتكوين دولة خاصة بهم. بل اعتبر أن الأكراد جزء من العراق وأن كفاحهم جزء من كفاح الأمة العربية وأنهم يستطيعون تكوين دولة ضمن الوحدة العراقية[٣].

وفي عام ١٩٥٧ عندما استطاعت الأحزاب أن تكوّن جبهة الاتحاد الوطني، والتي عمل الحزب الشيوعي من أجل تكوينها، حاول الحزب إشراك

---

(١) القاعدة - العدد (٥) السنة الخامسة - آب/أغسطس ١٩٤٧.

(٢) «سيروا بدربكم وسنسير بدربنا - إيضاح لمرحلة التحرر الوطني في العراق» من منشورات الحزب الشيوعي، راية الشغيلة - مطبعة راية الشغيلة، كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ ص١٢.

(٣) تقرير اللجنة المركزية في المؤتمر الثاني عام ١٩٥٦ المعنون «خطتنا السياسية في التحرر الوطني والقومي» - اتحاد الشعب، ٣/١/١٩٥٩.

الحزب الديمقراطي الكردي فرفض حزبا الاستقلال والبعث ذلك. ولكن الحزب الشيوعي عقد معه تعاوناً ثنائياً. (وسأبحث هذه النقطة في الفصل الخاص بالجبهة الوطنية).

٦- الحزب وقضايا الطلاب والمرأة

استطاع الحزب في زمن وزارة الباجه جي (٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٤) قُبَيْلَ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن يدفع بالطلاب إلى الحركة الوطنية، فتظاهروا واحتجوا ضد الإجراءات التعسفية التي اتُّبعت بحق عمال سكك الحديد، وقد حيا فهد ببيان مطبوع الطلاب على نشاطهم الوطني وبخاصة طلاب مدرسة الصناعة[١].

وعندما دعت الحكومة إلى عدم تدخل الطلاب بالسياسة في زمن وزارة أرشد العمري (١ حزيران/ يونيو ١٩٤٦) كرّست جريدة القاعدة عدداً خاصاً للطلاب كتب فيه فهد مقالاً بعنوان: «عدم التدخل بالسياسة» قال فيه: «إن مبدأ عدم التدخل بالسياسة عرفته جميع المجتمعات الطبقية فناضلت الشعوب والطبقات ولا تزال تناضل للقضاء على جميع التحديات التي تفرضها الطبقات الحاكمة».

وتساءل في نهاية المقال قائلاً: «ماذا يعني مبدأ عدم التدخل في السياسة» وأجاب على ذلك بقوله «معناه قبول الوضع القائم والاعتراف به كوضع ثابت، ومعناه المحافظة والدفاع عن الوضع القائم»[٢].

وتناول الحزب مشاكل الطلاب بشكل عام، فأشار إلى مشكلة القبول في المدارس والكليات، ومشاكل المناهج، وقلة كفاءة الجهاز التعليمي. وأشار بخاصة إلى صعوبة التدريس في كلية الهندسة، ومشاكل الأقسام الداخلية، ومشاكل طلاب الحقوق[٣].

---

(١) فهد - بيان الحزب الشيوعي العراقي - مطبوع ١٥/ ٥/ ١٩٤٥ - وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (٣).

(٢) القاعدة - العدد (١٣) السنة الرابعة - ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٦.

(٣) القاعدة - العدد (١٣) ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٦.

وعالج الحزب مشاكل المرأة العراقية معالجة واقعية، ودرس ظروفها دراسة مستمدة من الوضع الذي تعيش فيه. وكتبت الدكتورة نزيهة الدليمي عام ١٩٤٨ عن ذلك مقالات أرسلتها إلى جريدة القاعدة، ولم تنشر لعثور الشرطة عليها، فأشارت إلى أن الرجعية المحلية توجه اضطهادها المتواصل ضد النساء المتحررات وتزج بهن في السجون.

ووصفت حالة فتاة الريف وكيف يزوجها أهلها وهي لا تزال صغيرة لأنهم بحاجة إلى مهرها.

وذكرت الدكتورة الدليمي مشاكل الطفولة وعدم العناية بالأم الحامل وعدم وجود مستشفيات للولادة[١].

ووصفت حالة المرأة في الريف وكيف أنها تشتغل وهي صغيرة في الحقل ويعاملها زوجها كما يعامل الحيوانات وتحيا في كوخ بسيط.

وتطرقت إلى مشكلة البغاء في العراق وأكدت على أن نسبة ٦٠ بالمئة من هذه الحالات تعود إلى أسباب اقتصادية، وذلك بعد دراسة إحصائية علمية. كما أشارت الدكتورة الدليمي إلى مشكلة الزواج المبكر والذي يقوم بدون رضا الفتاة.

ثم بحثت في مشاكل المرأة داخل الطبقة البرجوازية (الكبيرة والصغيرة) وأشارت إلى تمتعها بالترف والبذخ والرفاهة وكذلك تمتع طبقتها بذلك. ولكنها ليست مثقفة ثقافة تقدمية بل ثقافة مبنية على استغلال الطبقات الأخرى.

أما عن المرأة في طبقة الإقطاعيين فأشارت إلى أن المرأة غير متحررة وهي مع كونها تعيش في بذخ وترف إلا أنها جاهلة. وهذا عامل يجعلها لا تعتني حتى بصحتها وبالتالي فهي غير متحررة، إذ أن زوجها هو الذي يتحكم في ظروفها[٢].

---

(١) الدكتورة نزيهة الدليمي: الحركة النسائية في العراق - مخطوط بخمس صفحات عُثر عليه في المقر السري لجريدة القاعدة، اللجنة المركزية الثانية، وثاق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (٣) - ١٩٤٨.

(٢) الدكتورة نزيهة الدليمي: المرأة العراقية - مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥٢ ص٩، ١٠ ، ص١٦، ص٢٠، ٤٤.

ب- موقف الحزب الشيوعي من القضايا العربية

١- موقف الحزب من قضية فلسطين

عالج الحزب مشكلة فلسطين منذ بداية تأسيسه، وقد تميز علاجه هذا بنهج خاص انفرد به على بقية الأحزاب، وبقي متمسكاً به منذ نشأته حتى نهاية الفترة التي نحن بصدد بحثها. وتميزت هذه المعالجة بالفصل بين الصهيونية واليهودية فاعتبرت الصهيونية أصل البلاء، ومطية الاستعمار، بينما اليهود قومية خاصة مُضطهَدة من الاستعمار والصهيونية. واعتبرت الحل لعلاج المشكلة هو تكوين دولة ديمقراطية من العرب واليهود. وتميز علاج الشيوعيين بالاسترشاد بساسة الاتحاد السوفياتي بشكل بدا أحياناً تقليداً بدون نقاش.

«إن التأكيد على قومية اليهود جاء بعد إعدام فهد».

كتبت جريدة «كفاح الشعب» مقالاً عنوانه «تضامناً مع رفاقنا في فلسطين» قالت فيه: «نحتج بقوة سواعد عشرات الألوف من عمال وفلاحي العراق ضد سياسة الفاشية والطرق الإجرامية التي تتبعها السلطات الاستعمارية البريطانية ضد رفاقنا شيوعيي فلسطين والأحرار الثائرين»[١]. وهاجم حسين محمد الشبيبي الصهيونية وأكد على أنها خطر، لا يهدد فلسطين وحدها بل البلاد العربية بأسرها. وأشار إلى أن الصهيونية حركة استعمارية فاشية وأنها أداة رجعية بأيدي الدول الاستعمارية ضد الحركة التحررية العربية[٢]. وندد فهد بحكومة نوري السعيد (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦) واتهمها بأنها لا تحارب الصهيونية. وأكد على أن القضاء على الصهيونية لا يتم إلا بالقضاء على الإرهاب، وإعطاء الحريات الديمقراطية، وتأليف الجمعيات السياسية، ورفع النفوذ الأجنبي عن البلاد[٣].

---

(١) كفاح الشعب - جريدة سرية مطبوعة - السنة الأولى - العدد الثاني آب/أغسطس ١٩٥٣.

(٢) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية ١٩٤٥، ص٢٩.

(٣) القاعدة - ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

وجاء في رسالة أرسلها فهد من سجنه في الكوت إلى المسؤول الأول مالك سيف «ذكركم لقومية يهودية في فلسطين فهذا ربما غير صحيح. فكل ما في الأمر أن الاتحاد (يقصد به الاتحاد السوفياتي) قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بصفة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين. فهذا لا يعني أنهم قومية، ولا يعني عدم الاهتمام بهم». ثم دعا في رسالته إلى وجوب المطالبة بإلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح[١].

وعندما ظهر في هيئة الأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين، أيد الحزب الشيوعي العراقي هذا المشروع. ففي رسالة من فهد وهو في السجن إلى المسؤول الأول مالك سيف حول نشاط الحزب في ظروف الحرب في فلسطين والشعارات التي يجب أن يرفعها أكد فهد برسالته على إعلان «تأييد تقسيم فلسطين»[٢].

وطالب الحزب بتأليف دولة عربية في القسم العربي المُقتَرح فصله عن فلسطين، وأعلن أنه يقف موقف التأييد للديمقراطيين العرب واليهود في سبيل استقلال فلسطين، والعمل على إحلال التفاهم بينهما لتوحيد دولتيهما[٣].

وكان الحزب ضد فكرة الحرب في فلسطين واعتبرها فهد في إحدى رسائله إلى مالك سيف بأنها «مهزلة ووسيلة لتنفيذ أغراض استعمارية مفضوحة»[٤].

وقد أصدر الحزب نشرة بعنوان «مغزى الحملة العسكرية في فلسطين» جاء فيها:

أ- إن الحكومات العربية وعلى رأسها ساسة رجعيون قد لبت نداء بيفن ورجال الاستعمار الآخرين في إثارة حملة عسكرية لتنفيذ مآرب المستعمرين

(١) الشرطة العامة، التحقيقات، موسوعة سرية ج٢ - بغداد ١٩٤٩، ص٢٣٢.

(٢) الشرطة العامة، التحقيقات، موسوعة سرية، ج١ - ١٩٤٩ - ص٦٧.

(٣) القاعدة/ يوليو/تموز ١٩٤٨ - عبدالله أمين: الشيوعية على السفود ص٢١٤.

(٤) الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية، ج٢ - ١٩٤٩ - ص٢٣٥.

باقتطاع القسم العربي من فلسطين ومنحه إلى المستعمرة البريطانية (شرق الأردن).

ب- إن البرجوازية اليهودية تريد تقوية نفسها وتريد أن تبرهن لواشنطن ولندن أن باستطاعتهما الاعتماد عليها لمنفعة كل مشاريعهما.

ج- تغذية العداء العنصري بين العرب واليهود في الأقطار العربية واتخاذ وجود الدولة اليهودية حجة لإثارة حملات عدائية، لا ضد اليهود فحسب بل ضد الديمقراطيين، بحجج مختلفة[1].

وأشار حميد عثمان مسؤول اللجنة المركزية الخامسة للحزب الشيوعي العراقي في إحدى رسائله إلى أحد مسؤولي الألوية منتقداً اللجان المركزية للحزب التي سبقته بأنها لم تشن حرباً منظمة فور إعلان الحرب كما هو الواجب، وأنه من الضروري تهيئة جو ملائم للإقدام على هجوم منظّم على الحرب، ورفع شعار «لتسقط الحرب»[2].

وقد أصدر الحزب تعليماته موضحاً الشعارات التي يجب رفعها من قِبَل جماهير الحزب في المظاهرة المنوي أقامتها ضد الحرب في فلسطين، وذلك في زمن حكومة مزاحم الباجه جي (٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٨) وجاء في هذه الشعارات: «ناضلي ياجماهير شعبنا في سبيل إنهاء الحرب الفلسطينية وسحب الجيوش العربية حالاً»... «عاشت الصداقة العربية اليهودية ضد الحروب والمذابح الاستعمارية»... «يسقط الاستعمار الأنكلو - أميركي وربيبته الصهيونية والرجعية العربية»[3].

ودافع الحزب عن فكرة القومية اليهودية، وناقش في ذلك عزيز شريف

---

(١) نشرة خطية: مغزى الحملة العسكرية في فلسطين - عُثر عليها في المقر السري لعزيز الحاج - وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (١) ص١٢ - ص١٣ من النشرة.

(٢) الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٥ - ص١٠١٤.

(٣) منشور مخطوط «تعليمات للأعضاء» اللجنة المركزية الثالثة، وثائق مديرية الأمن العامة، الشعبة السياسية، سجل رقم (٣).

رئيس حزب الشعب. إذ يرى شريف أن يهود فلسطين عرب كما أن يهود فرنسا فرنسيون، ورد الحزب عليه بمنشور عنوانه «هل يؤلف شعب إسرائيل أمة واحدة يسهل تمييزها» جاء فيه: «لا شك أن أكثر المهاجرين اليهود جاؤوا فلسطين ملمين بمبادئ اللغة العبرية أذ كانت لغة العبادة الدينية لهم. وبفضل الصحافة العبرية والراديو العبري.... إلخ، تصبح لغة المخاطبة الأولى لهم في الوسط الجديد الذي يؤلفون فيه قومية...»[1].

وحين انتقد عزيز شريف الاتحاد السوفياتي عند اعترافه بإسرائيل، رد الحزب على هذا الانتقاد واعتبر الاتحاد السوفياتي قد اعترف بدولة أقامتها «قومية متمركزة في بقعة معينة» وألقى الحزب الذنب على «الذين جاؤوا بعناصر تلك القومية وسهّلوا لها التمركز في هذه البقعة وساعدوها على استيفاء شروط القومية»[2].

وعقد الحزب مقارنة بين موقف الاتحاد السوفياتي وموقف الغرب من قضية فلسطين فقال: «إن سياسة الاتحاد السوفياتي تتلخّص بوجوب إعلان استقلال فلسطين وتمتع الشعبين العربي واليهودي بحق تقرير المصير المطلق... ولم يحد الاتحاد السوفياتي عن هذا الموقف بخلاف التذبذب الأميركي والتضليل البريطاني»[3].

ويرى الحزب في تكوين الدولة في فلسطين بأن تكون تحت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي اليهودي. فقد أكّد في نشرة أصدرها على أن الحل لمشكلة فلسطين لا يكون بغير الحل الاشتراكي، ثم أوضح ذلك بالقول: «يجب توحيد قوى حزبي التحرر الوطني في كلتا القوميتين لفضح

---

(1) مخطوط بعنوان: (هل يؤلف شعب إسرائيل أمة واحدة يسهل تمييزها) عثر عليه في المقر السري لمطبعة القاعدة، وثائق مديرية الأمن العامة، سجل (٧).

(2) مخطوطة (نشرة) عُثر عليها في البيت السري الذي كان يسكنه عزيز الحاج، وثائق مديرية الأمن العامة - سجل رقم (١).

(3) نشرة مخطوطة - ص٦ - وثائق الأمن-- سجل رقم (٣).

شوفينية البرجوازية اليهودية والإقطاعية العربية المسيطرة الآن على أغلب القوميتين».

وأشار أخيراً إلى ضرورة تكوين دولة اشتراكية اتحادية[1].

وبقي الحزب عند رأيه في ضرورة إحلال الوئام بين العرب واليهود، والحيلولة دون الاصطدام المسلح بين إسرائيل وجاراتها الدول العربية.

فقد جاء في جريدة القاعدة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣: إن العرب يجب أن يقيموا سلماً مع إسرائيل على شرط أن يطبق اليهود قرارات الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ وهو إعطاء حوالي نصف المقاطعات إلى السكان العرب[2].

وكتب الشيوعيون في سجن بعقوبة (الذي كان يضم القادة الكبار للحزب) في الجريدة التي كانوا يصدرونها «كفاح السجين الثوري» مقالاً بعنوان: «الموقف الوحيد الصحيح في حل قضية فلسطين» وتضمن ذلك الحل ما يلي:

١- الإقرار بالتقسيم.

٢- حق تقرير المصير للشعب العربي في فلسطين. أي تنفيذ الخطوة الثانية من قرار التقسيم بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة محبة للسلم في القسم العربي من فلسطين.

٣- التفاوض السلمي بين حكومة إسرائيل والحكومة العربية في فلسطين لحل مشاكل الحدود، وطرد جيوش كلوب من القسم العربي من فلسطين وإقامة علاقات اقتصادية بين الحكومتين على أساس المنفعة المتبادلة.

٤- إرجاع اللاجئين إلى ديارهم.

٥- إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وحكومة إسرائيل بإقامة صلح

---

(١) نشرة خطية بالقلم الحبر - عُثر عليها في المقر السري لمطبعة القاعدة، اللجنة المركزية الثانية، وثائق مديرية الأمن العامة، سجل (٣) ١٩٤٨.

(٢) Laquear- Communism and nationalism P 338.

ديمقراطي وبدون الاشتراط في الدخول في مشاريع استعمارية حربية ضد الاتحاد السوفياتي وانهاء حالة التوتر بين الحكومات العربية وحكومة إسرائيل التي خلقها الاستعماريون الأمريكان والإنكليز[١].

٢- موقف الحزب من قضايا سورية ولبنان

كتب الحزب عن الأوضاع في سورية ولبنان، وتتبّع الأحداث فيها وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فعندما اعتدت فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية على سورية ولبنان، أعلن الحزب على لسان زعيمه فهد تضامنه مع شعبي سورية ولبنان، وقد اعتبر هذا الاعتداء جس نبض للحركة الوطنية العربية. جاء ذلك في مقال كتبه فهد لجريدة القاعدة قال فيه:

«الاستعماريون البريطانيون والفرنسيون ينهجون سياسة موحدة في بلادنا، اليوم في دمشق وغداً في بغداد والقاهرة، والجامعة العربية لم تجتمع بعد والموقعون على ميثاقها ينتظرون من بريطانيا وأميركا إيجاد حل يوفق بين استقلال سورية وبقاء المصالح الاستعمارية الفرنسية - البريطانية ضمن ذلك الاستقلال».

وأهاب في المقال بالحكومة العراقية والشعب أن يهبوا لنجدة سورية ولبنان[٢].

وعلق الحزب على الانقلاب في سورية، انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، واعتبر ذلك مظهراً للنزاع بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وأميركا. وأشار إلى أن هناك تناقضاً واضحاً بين هذين الاستعمارين في الشرق الأوسط، فاعتبر انقلاب حسني الزعيم تنفيذاً لرغبة الأميركيين، وخدمة لمصالحهم، وأن الاستعمار البريطاني لم يقف مكتوف الأيدي بل أسرع بانقلاب لصالحه وهو انقلاب سامي الحناوي[٣].

(١) كفاح السجين الثوري - جريدة سرية مخطوطة - السنة الثانية - العدد الثالث - ٣٠ أيار/مايو ١٩٥٤.

(٢) اتحاد الشعب، ٢٠/ ٢/ ١٩٥٩.

(٣) حول الانقلابات في سورية - كراس مخطوط ص٤ - وثائق الأمن، سجل رقم (٤).

وعندما قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابه، كان يراه الحزب بمثابة مساومة أنكلو - أميركية في شؤون الشركات الاحتكارية التي تضاربت مصالحها، وهي خطة تمهيدية للمحاولات الأنكلو - أميركية لتصدير رؤوس الأموال الأميركية إلى كل البلدان العربية وبالأخص سورية والعراق. وبيّن الحزب موقفه من هذه الانقلابات والتكتلات وأعلن أنه «يناضل ضد الانقلاب السوري، ويناضل لجلاء الجيوش الأجنبية»[1]. وعندما حدثت إضرابات العمال في معامل النسيج في سورية كتبت جريدة «كفاح السجين الثوري» مؤيدةً العمال السوريين المضربين، وأشارت إلى أن مطالبهم هي:

١- ضمان حرية نشاط النقابات والإضرابات.

٢- إصدار قانون بشأن الضمان الاجتماعي[2].

وأيدت الجريدة نفسها في عدد آخر عمال سورية الذين أضربوا دفاعاً عن حقوقهم النقابية والمعيشية[3].

وحينما تذمّر الشعب اللبناني من النفوذ الأميركي في لبنان ومن زيارات الأسطول الأميركي للمياه اللبنانية، حيّا شيوعيو سجن بعقوبة الشعب اللبناني، وكتبوا في جريدتهم مقالاً جاء فيه: «باسم أكثر من مئتي سجين وطني من سجن بعقوبة السياسي نبعث من صميم قلوبنا تمنيات النجاح للقوى التقدمية وفي طليعتها الطبقة العاملة المناضلة، ضد محاولات الولايات المتحدة الأميركية الساعية إلى جعل لبنان قاعدة عسكرية»[4].

---

(١) مخطوط بعنوان: «حول الانقلاب السوري» اللجنة السادسة - بتوقيع المركز تاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٩، وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٥).

(٢) كفاح السجين الثوري - العدد (١٨)، السنة الأولى، ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٣، ص٩.

(٣) كفاح السجين الثوري - العدد (٥)، السنة الثانية - ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٤.

(٤) كفاح السجين الثوري - العدد (١)، السنة الثانية - ٩ أيار/مايو ١٩٥٤ ص٢.

٣- موقف الحزب من قضايا مصر السياسية

تتبع الحزب الأحداث السياسية في مصر وعلّق عليها بما يتراءى له، وكان يقف بصورة عامة موقف المؤيد لمصر في علاقاتها مع بريطانيا، أي في نضالها من أجل الحصول على حقوقها في الحرية والتخلّص من معاهدة ١٩٣٦.

أيّد الحزب موقف الشعب المصري أثناء المفاوضات عام ١٩٤٦، تلك المفاوضات التي دارت بين الحكومة المصرية وبريطانيا، وانتقد الحكومة المصرية لعدم وقوفها موقفاً صلباً لاسترداد حقوق الشعب المصري. فقد كتبت جريدة القاعدة مقالاً بعنوان «طلاب بغداد يتظاهرون احتجاجاً ضد اعتداء بريطانيا على الشعب المصري» قالت فيه «إن النضال لأخواننا المصريين قد كشف عن مدى تمثيل حكومات البلاد العربية للشعوب العربية ولأنهم بحركتهم هذه أظهروا حرص وفودنا على أمانينا الوطنية»[1].

وحينما حصلت اضطرابات سياسية في مصر قام بها الأخوان المسلمون واغتيل في أثنائها النقراشي باشا، اعتبر الحزب ذلك «مقاومة إنكليزية لاتجاه الحكومة المصرية نحو الاستعمار الأميركي»[2].

وفي مطلع عام ١٩٥٢ أصدر الحزب منشوراً مطبوعاً بعنوان: «ماذا يجري في مصر؟» نشر فيه مقال جريدة البرافدا في ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢ الذي أشار إلى الغارة التي شنتها القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. وجاء في كراس الحزب أيضاً «إن حكومة النحاس باشا منعت المظاهرات والاجتماعات الوطنية المعادية للإنكليز في البلاد مصرّحة بأن هذه الأعمال تفسد النظام والأمن». ثم أشار أخيراً إلى «أن الوقائع تشهد على أن الأوساط القائدة في البلاد تستعد الآن لإدخال مصر في كتلة الشرق الأوسط العدوانية التي يجري أنشاؤها بأمر الولايات المتحدة وإنكلترا»[3].

---

(١) القاعدة - نيسان/أبريل ١٩٤٦.

(٢) مخطوطة بالقلم القوبيا - أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٤).

(٣) منشور مطبوع - ماذا يجري في مصر؟ مطبعة القاعدة - أوائل أيار/مايو ١٩٥٢، بغداد، ص٣ - ص٩.

وقد أبدى الحزب اتجاه ثورة ٢٣ تموز/يوليو سنة ١٩٥٢ موقف الريبة والشك ولم يؤيدها، وهذا هو الموقف نفسه الذي وقفته الأحزاب الأخرى كالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، حيث أبدوا حذراً من الانقلابات العسكرية.

وعندما سارت مصر في سياسة خارجية تقدمية، أقامت علاقات وطيدة مع المعسكر الاشتراكي، ثم أقدمت على شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وهو الحدث الذي اعتبره الكثيرون فاتحة عهد جديد في تاريخ مصر والبلاد العربية. بعد هذا الحدث أيد الحزب الشيوعي العراقي حكومة مصر وبارك هذه الخطوة[١].

وفي محادثات الصاغ صلاح سالم مع نوري السعيد في العراق عام ١٩٥٤ هاجم الحزب الحكومة المصرية واعتبرها تساوم مع نوري السعيد على زعامة العرب وعلى دخول حلف بغداد. واعتبر ذلك موقفاً رجعياً ينزل بمستوى الحكومة المصرية إلى مستوى الحكومات العميلة[٢].

وفي عام ١٩٥٦ بدأ الحزب الشيوعي العراقي يقف مواقف مؤيدة للقومية العربية، وذلك بعد أن طور الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة علاقته مع الدول العربية وبشكل خاص مع مصر بعد أن أيد مصر في كفاحها من أجل استرداد حقها في قناة السويس، ووقف بجانبها عند ضغط الدول الكبرى الغربية الثلاث عليها وعقدهم مؤتمراً لبحث أزمة السويس. وساند الاتحاد السوفياتي مصر في هيئة الأمم المتحدة وأيدها قبل ذلك عام ١٩٥٥ عند عقدها صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا[٣].

---

(١) حسين الوردي - عضو لجنة بغداد في الحزب واعترافاته - وزارة الإرشاد - الكتاب الأسود - بغداد ١٩٦٣، ص٦١.

(٢) كفاح السجين الثوري - العدد (٨)، السنة الثانية ٢٧/٨/١٩٥٤.

(٣) واي بوجوش وآخرون من الكتاب السوفيات: السياسة الخارجية السوفياتية ١٩٥٥، ١٩٦٥ - تعريب خيري حماد - دار الكتاب العربي للطباعة - القاهرة، ص١٢٤ - ص١٢٨.

هذا بالإضافة إلى الشعبية والسمعة الدولية التي أحاطت بالرئيس جمال عبد الناصر نظراً لمواقفه الصلبة من الاستعمار، وموقف التأييد من قضايا التحرر في البلاد العربية وفي أفريقيا، وما تبثه وسائل الإعلام في مصر وخاصة صوت العرب من أفكار تحررية ومطالبة بحقوق العرب المُغتصَبة من قبل الاستعمار. وذكر القادة الشيوعيون العراقيون في وقت متأخر أن سنة ١٩٥٥-١٩٥٦ شهدت نهضة كاسحة وجماهيرية في مختلف أقطار الوطن العربي، وتجاه هذا الواقع الثوري العربي اضطر الحزب الشيوعي العراقي أن يساند حركة القومية العربية خوفاً من أن يُعزل عن الجماهير[١].

وقد أيّد الحزب بكل قواه موقف مصر أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وحشد كل ما يستطيع من أعضائه ومؤيديه، وخرجت مظاهرات كبيرة في بغداد وباقي المدن العراقية مؤيدة مصر. وكانت المظاهرات تنادي بسقوط الاستعمار وتأييد مصر، وسقوط حكومة نوري السعيد. وشجب الحزب موقف نوري السعيد وسماح حكومته للطائرات البريطانية الطيران من معسكر الحبّانية إلى منطقة القتال في قناة السويس.

وعندما تمت الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، رحب الشيوعيون بالوحدة كفكرة ولكنهم انتقدوا الشكل الذي أخذته تلك الوحدة واعتبروه شكلاً لا ديمقراطياً[٢].

وقبيل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق بيومين أصدر الحزب الشيوعي العراقي منشوراً وُزِّع على أعضاء الحزب أوضح لهم خطة الحزب في حالة قيام الثورة في العراق. ومما جاء في هذا المنشور «الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة»[٣].

(١) شريف الحاج (عضو اللجنة المركزية)، عصام القاضي (مسؤول لجنة بغداد): من اعترافاتهما، الكتاب الأسود - وزارة الإرشاد - بغداد ١٩٦٣ - ص٥٢ - ص٨٠.

(٢) عزيز الحاج: أين يقفون؟ وأين يقف العراق؟ ط١، بيروت ١٩٥٩، ص٩.

(٣) منشور مطبوع - تاريخ ١٢/٧/١٩٥٨ - اتحاد الشعب، ٢٠/٢/١٩٦٠.

٤- موقف الحزب من فكرة اتحاد العراق مع الأردن

هاجم الحزب مشاريع الحكومة العراقية للاتحاد مع الأردن، وكتب الرفيق فهد مقالاً ظهر بشكل منشور مطبوع بعنوان: «مشاريع وخطط الاستعمار البريطاني» وتساءل في مقدمة المقال عن السبب الذي يدعو الإنكليز لدمج العراق أو اتحاده مع شرق الأردن؟ وأجاب بالقول: «يريدون ذلك لكي لا تبقى قيمة للمطالبة بإلغاء المعاهدة العراقية - الإنكليزية إذ سنجد أنفسنا مرتبطين بمعاهدة أشد وطأة منها، وأعني بها المعاهدة الأردنية - الإنكليزية، إذ سيصبح للإنكليز بحكم هذه المعاهدة حق اعتبارهم حلفاء لهم حتى ولو لم تكن بيننا وبينهم معاهدة. كما أنهم يريدون ذلك لدعم مركز الرجعية الموالية لبريطانيا في العراق وشرق الأردن وسورية والبلاد العربية الأخرى وربط بعضها ببعض، لكي يُضرب نطاق حول سورية لإرغامها على قبول مشروع سورية الكبرى ومشاريع الاستعمار البريطاني التي تستهدف بسط النفوذ السياسي والاقتصادي على سورية ولبنان لكي يسهل ضم الجزء العربي من فلسطين بعد تقسيمها إلى شرق الأردن (المستقل) وتبقى الأجزاء الثلاثة الأخرى خارج حظيرة (الاستقلال) لكي يسهل خلق تكتل عربي - تركي، كي يضمن استمرار رجحان كفة الاستعمار البريطاني في الجامعة العربية»[١].

وفي وقت متأخر في بداية الخمسينيات كتب الشيوعيون في سجن بعقوبة عن مراكش باعثين بتحياتهم إلى الشعب المراكشي على جهاده ضد الفرنسيين، وحيّوا قيادة الحزب الشيوعي المراكشي والرفيق علي باطه[٢].

وعادت الصحيفة إلى الموضوع نفسه بعد حوالي تسعة أشهر وكتبت مقالاً بعنوان: «الشعب المراكشي في جهاده الوطني» ومما جاء في المقال: «وقفت نضالات شعب مراكش وتونس والجزائر في سبيل الاستقلال الوطني والسلم، وضد الاضطهادات الاستعمارية الفاشية»[٣].

---

(١) فهد - منشور مطبوع - تاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦ - وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٤).

(٢) كفاح السجين الثوري - العدد(٢)، السنة الأولى، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٣.

(٣) كفاح السجين الثوري - العدد (٧)، السنة الثانية، ٤ آب/ أغسطس ١٩٥٤.

٥- الحزب وفكرة الوحدة العربية

لم يدعُ الحزب لفكرة الوحدة، ولم يحبّذها طيلة تاريخه، بل دعا إلى فكرة الاتحاد والتعاون بين العرب، وبقيت تلك سياسة الحزب التي سار عليها. وحينما يدعو الحزب للتعاون العربي كان يرى أن التعاون يجب أن يكون بين الهيئات الشعبية في البلاد العربية وكذلك بين الأحزاب وبخاصة الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، لعدم ثقة الحزب بالحكومات العربية التي اعتبرها حكومات تسير في ركاب الاستعمار. ويروي فهد كيف اجتمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرسوا قضية الوحدة العربية أو الاتحاد العربي، وأنه تبيّن للمجتمعين أن شعار الوحدة غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم، وأرتأى المجتمعون استبداله بشعار «الاتحاد العربي».[١]

وأشار حسين محمد الشبيبي إلى ضرورة التعاون بين الشعوب العربية تعاوناً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لتوحيد الجهود من أجل رفع نير الحكم الأجنبي عن الأقطار العربية المستقلة، ولغرض رفع الامتيازات العسكرية والسياسية والاقتصادية من الأقطار العربية المرتبطة بمعاهدات مع الدول الاستعمارية الكبرى[٢].

وفي عام ١٩٤٥ هاجم فهد فكرة الجامعة العربية وأبدى تشكّكه في أن يكون هذا الاتحاد بين البلاد العربية لمصلحة الشعوب العربية. وأكد على أن غاية هذا الاتحاد ضم أقطار عربية جديدة إلى الأقطار العربية المرتبطة ببريطانيا. ثم دعا الشعب لئلا يقف موقف المتفرج من هذه الأمور[٣].

وفي عام ١٩٤٧ سعى فهد لتأليف لجنة من الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية تُسمى لجنة الدفاع التي تأخذ على عاتقها الدفاع عن الشيوعيين الذين يُحالون إلى المحاكم وتوحيد مساعي الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية

---

(١) القاعدة - حزيران/يونيو ١٩٤٣.

(٢) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية ١٩٤٥ - بغداد ص٢٨.

(٣) يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية ١٩٤٥ - بغداد - ص٤١.

للوقوف موقفاً واحداً من القضايا الوطنية. وقد بعث فهد برسالة، وهو في سجن الكوت، إلى المسؤول الأول في المركز مالك سيف بتاريخ ١٩٤٧/١١/١ يحبذ هذه الفكرة ويشجعه على الاتصال بشيوعيي سورية وفلسطين[١].

وفي عام ١٩٥٦ عقد الحزب المؤتمر الثاني، وفي هذا الاجتماع أبدى الحزب انعطافاً كبيراً نحو الأمة العربية واعتبار العراق جزءاً من الأمة العربية وأن الشعب العربي هو شعب واحد في كل الأقطار العربية[٢].

وقد أشرت إلى موقف الحزب من الاتحاد بين مصر وسورية، وكذلك رأي الحزب في موقف العراق من الجمورية العربية المتحدة إذا حدثت ثورة في العراق قبل الثورة المصرية. (مر ذكر هاتين النقطتين في موضوع موقف الحزب من قضايا مصر).

ج- الحزب الشيوعي والقضايا الدولية:

نلاحظ في موقف الحزب من القضايا الدولية ما يلي:

١- يناصر الحزب الدولة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي، ويعلق على كل مناسبة تحدث في هذا المعسكر، ويحتفل في المناسبات التي تتطلب الاحتفال في المعسكر الشرقي، ويضع رأيه بجانب هذا المعسكر في أي خلاف بينه وبين المعسكر الآخر.

٢- مناصرة الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار أو التي يقع عليها أي عدوان استعماري.

٣- مناصرة الأحزاب اليسارية وبالأخص الشيوعية في كل الدول، ومناصرة العمال الذين يقع عليهم أي اعتداء في أية دولة أخرى.

---

(١) الشرطة العامة، التحقيقات، موسوعة سرية، ج٢ - ١٩٤٩ - بغداد - ص٢٣١.

(٢) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي - تقرير المؤتمر الثاني المعنون: «خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي».

٤- لا يرى الحزب في مسألة الحياد رأياً صائباً بل يعتقد أن الصواب هو مناصرة المعسكر الاشتراكي، وأن الوقوف على الحياد معناه «وضع المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي على حد سواء، مع أن الأول على حق ويناصر الشعوب، بينما الآخر يضطهد الشعوب ويحاول استعمارها.

٥- وعندما انضم الاتحاد السوفياتي إلى الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا أيد الحزب الشيوعي العراقي المعسكر الديمقراطي الذي يضم بريطانيا وضد ألمانيا.

وعند اعتداء إيطاليا على الحبشة عام ١٩٣٥ احتج الحزب على هذا الاعتداء ووصف إيطاليا بالفاشية، وأعلن شجبه للسياسة الفاشية في كل مكان وعلى سياسة الاستعمار المضطهِد للشعوب[١].

وأشارت رابطة الشيوعيين العراقيين إلى موقف الشيوعيين في ظروف الحرب وانقسام العالم إلى معسكرين (الديمقراطي - والنازي) وأن هذا الموقف يجب أن يكون بجانب المعسكر الديمقراطي (ضد عدوة الحرية والبشرية وضد طابورها الخامس) وأكد على أن يكون هذا الموقف الذي يجب أن يقفه الديمقراطيون[٢].

وأيّد الحزب إعلان الحكومة العراقية انضمامها إلى جبهة الأمم الديمقراطية وأعلانها الحرب على النازية. وطالب بأن يدعم هذا الانضمام بمكافحة النازية كنظرية فلسفية سياسية اجتماعية، وضرب الجذور الاجتماعية التي سهلت لجواسيس المحور تسميم أفكار جمهرة كبيرة من هذا الشعب. ومن هذه الجذور الكائنة في التذمر العام الشامل لدى طبقات الشعب العراقي تذمرهم من فقدان حقوقهم الدستورية ومن ظروفهم المعيشية[٣].

ثم أشاد بالجيوش الروسية المحاربة في الجبهة وتنبأ لها بانتصارات باهرة

---

(١) كفاح الشعب: العدد الثالث - السنة الأولى، آب/أغسطس ١٩٣٥.

(٢) العمل: العدد الأول - السنة الأولى - نيسان/أبريل ١٩٤٤، (جريدة مطبوعة).

(٣) يوسف سلمان يوسف: قضيتنا الوطنية ١٩٤٥ - ص٤٢.

وتحطيم الجيش الألماني، وما يجر ذلك من تحطيم لسمعة ألمانيا في العالم وفي العراق بخاصة وذكر أن أنصار ألمانيا في العراق هم إما من أعداء بريطانيا، وإما من العرب المتعصّبين (الشبان المتحمّسين)[1].

وأشاد فهد بمؤتمريْ موسكو وطهران المنعقديْن قبيل نهاية الحرب من قبل ممثلي المعسكر الديمقراطي (بضمنه الاتحاد السوفياتي)، واللذين أشارا إلى حرب ضد النازية وقررا الاعتراف للشعوب بحقها وتقرير مصيرها. وذكر فهد أن شعوب العالم تريد الإسراع في إنهاء الحرب بالنصر على الهتلرية التي أوقفت العمل وبناء المدنية.

وأشار فهد إلى ضرورة اعتماد الشعب العراقي على نفسه لا على الوعود الدولية، لتنظيم الجبهة الداخلية والتنظيم الحزبي، وأن على الطليعة الواعية أن تدرك ضرورة هذا التنظيم وتعمل له[2].

ويرى الحزب أن الاستقلال يتطلب السعي للتعاون مع الشعوب الديمقراطية وللتقارب والتعاون الثقافي بين الأحزاب والجماعات السياسية والاعتراف للشعوب بحقها في الحرية والاستقلال في سبيل السلم العالمي[3].

وعندما حدثت في منطقة عربستان اضطرابات أيدها حزب الاستقلال بكل حماس، نظر لها الحزب الشيوعي العراقي من وجهة نظر أخرى، واعتبرها مؤامرة إنكليزية لتقطيع إيران إلى أقسام خدمة للأمبراطورية، وأن القائمين بهذه الحركة، وهم من أحفاد الشيخ خزعل، ما هم إلا عملاء لبريطانيا[4].

وشجب الحزب السياسة الأميركية القائمة على زيادة برنامج التسلح ووضع المشاريع التوسعية لغزو العالم حيث تريد تحقيق مأملها بتكوين أمبراطورية[5].

---

(١) يوسف سلمان يوسف: المصدر السابق ص٣٤.

(٢) يوسف سلمان يوسف: المصدر السابق ص٢٤ - ٢٥.

(٣) حسين محمد الشبيبي: الاستقلال والسيادة الوطنية ١٩٤٥ - ص٢١٩.

(٤) القاعدة: العدد (٤)، السنة الرابعة، ١٨/١/١٩٤٦. القاعدة: العدد (٢) السنة الخامسة، ٢٤/١٢/١٩٤٦.

(٥) صوت الكادح: جريدة خطية سرية - العدد (١)، السنة (١)، أيلول/سبتمبر ١٩٤٩.

وبحث الحزب في سياسة الاستعمار في الشرق الأوسط، ووصف الاستعمار بأنه يمر بأزمة عنيفة سياسية واقتصادية وعسكرية، وأن هذه الأزمة تختلف عن الأزمات السابقة بما يلي:

١- أنها حدثت في ظروف تفوق عليها قوى المعسكر الديمقراطي.

٢- أنها حدثت بعد الحرب العالمية الثانية التي قلّلت الدول البرجوازية وأضعفت بقاياها.

ثم اختتم الحزب رأيه هذا بالقول إن الاستعمار يحاول خلق الكتل ولكنه يجد معوّقات منها:

١- مقاومة الشعوب.

٢- التناقضات الاستعمارية[1].

وعند البحث في الكتابات التي كتبها الشيوعيون في سجن بعقوبة، نجد أن القضايا الدولية قد أخذت الجانب الأكبر من هذه الكتابات. وقد ركزت هذه الجماعة (التي تضم كبار القادة الشيوعيين) كتاباتها على قضايا المعسكر الاشتراكي. فقد تضمّنت الأعداد التي صدرت من جريدتهم (كفاح السجين الثوري) والتي صدر منها حوالي ٢٠ عدداً تضمنت المواضيع التالية (أذكرها على سبيل الإيجاز):

* يوم أرمينية - شعب أرمينية السوفياتية يحتفل بذكرى ميلاد دولة الاشتراكية.

* معلومات عن جمهورية البانيا الديمقراطية.

* موجز خطاب جورجي مالينكوف في منطقة لينينغراد.

* المعاهدة البلغارية - السوفياتية.

* الذكرة ٧١ لوفاة كارل ماركس.

---

[1] الصراع: جريدة سرية خطية - العدد الثاني - السنة الأولى - تموز/يوليو ١٩٤٩ ص١-٤.

* من الأدب الصيني - قصيدة للرفيق ماوتسي تونج.

* خطاب ستالين في المؤتمر التاسع عشر.

* ستالين والقضية القومية.

* لتنتصرْ اللينينية أبداً - اللينينية سلاح قهار ضد الانتهازية.

* آيات ستالين - بعض الكلمات في كتاب (القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي).

* حول منهاج الحزب الشيوعي في الهند.

* حول منهاج الحزب الشيوعي في الملايو - حول مؤتمر الحزب الشيوعي في الهند عام ١٩٥١.

* المرحلة الجديدة للنظام الديمقراطي الشعبي في الصين.

* رسالة اللجنة المركزية لحزب توده الإيراني إلى السجناء السياسيين في جميع أنحاء البلاد، «حزب توده المجاهد في المؤتمر الثالث لحزب الكادحين الهنغاري»، «الشعب الروماني يحتفل بعيده الوطني الأكبر».

* الشيوعيون هم من أشد وأخلص محبي الاتحاد السوفياتي ويعتبرونه بحق وطنهم الأول[١].

* وقد كتب السجناء الشيوعيون في قضايا دولية أخرى فبعثوا بتحية إلى العمال المضربين في أسبانيا وأيدوهم في نضالهم[٢].

وطالبت الجريدة بالحرية للسجناء السياسيين في إيران واستنكرت المجزرة التي قامت بها الحكومة في سجن (رشت الإيراني). وعند عقد الهدنة في الهند الصينية اعتبرت الجريدة هذه السياسة دليلاً على فشل سياسة القوة الأميركية وأن

(١) كفاح السجين الثوري: جريدة سرية خطية: العدد (٤) لعام ١٩٥٣ والأعداد ١٢، ١٧، ١٨، السنة الأولى ١٩٥٤ - والأعداد ٦، ٨، ٩، السنة الثانية ١٩٥٤ .

(٢) كفاح السجين الثوري: العدد (٦)، السنة الأولى، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣.

الشعوب بإمكانها دحر دعاة هذه السياسة دحراً تاماً إذا رصت صفوفها والتفت حول سياسة الاتحاد السوفياتي[1].

وبمناسبة أول أيار/مايو ١٩٥٤ اعتبرت الجريدة أن هذا اليوم ما هو إلا رمز لنضال الطبقة العاملة في سبيل تقدم المجتمعات البشرية وفي سبيل السلام والأمن بين كل الشعوب[2]. وحيت الجريدة الشعب الفرنسي لمناسبة ذكرى ١٤ تموز/يوليو وأشارت إلى النضال الذي يخوضه الشعب الفرنسي ضد سياسة الحرب والعبودية التي تمارسها الولايات المتحدة وأهابت بالشعب الفرنسي أن يهب للكفاح من أجل إقرار السلام في الهند الصينية[3]. وعادت الجريدة إلى قضية السجناء الإيرانيين في جنوب إيران وقد وصفتهم بأنهم يلاقون آلام الأمراض الفتّاكة وقد أصبحت حياة قسم منهم مهدّدة بالخطر[4].

- الحزب الشيوعي العراقي وحلف بغداد:

عندما بدأ التخطيط لحلف بغداد كانت نواته الأولى حلفاً بين العراق وتركيا، وقد عمل نوري السعيد بنشاط من أجل ذلك. وفي سلسلة اللقاءات بينه وبين الساسة الأتراك على عهد الرئيس التركي عدنان مندرس، تم الاتفاق على حلف بين العراق وتركيا تم التوقيع عليه في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥ وعرض على المجلس النيابي وصادق عليه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٥٥. أصدر الحزب كراساً بعنوان «الحقيقة نبراس نضال الشعب. حلف نوري - مندرس) اعتبر فيه هذا الحلف حلقة مكملة لحلف باكستان وتركيا، وأن أميركا هي التي عملت لهذا الحلف بعد أن سلمت بريطانيا لها زمام القيادة في الشؤون السياسية.

وبعد أن شعرت بريطانيا أن لها عدواً عالمياً متمثلاً في المعسكر الاشتراكي

---

(١) كفاح السجين الثوري - العدد (٧)، السنة الثانية، ١٤ آب/أغسطس ١٩٥٤.
(٢) كفاح السجين الثوري - العدد (١٩)، السنة الأولى، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٥٤.
(٣) كفاح السجين الثوري - الأعداد ٤،٥ السنة الثانية، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٤.
(٤) كفاح السجين الثوري - العدد (١٩)، السنة الأولى، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٥٤.

وعدواً إقليمياً متمثلاً في حركات التحرّر الوطني والقومي ومنافساً مخيفاً في التغلغل الاستعماري الأميركي... أشار الحزب إلى أن هذا الحلف دليل على ارتماء الطبقة الحاكمة في العراق في أحضان الاستعمار. وأكد الحزب على أن المشروع الاستعماري لا ستار يستره وقد أوضح ذلك بما يلي:

١- إنه مشروع استعماري أميركي من مشاريع الولايات المتحدة في خطتها التوسعية العالمية غرضه تطويق الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية.

٢- السيطرة الآنية على أقطار الشرق الأوسط ومضاعفة استغلالها.

٣- يمثل تسوية من التسويات الآنية بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الأميركي.

٤- تنعكس في الحلف مصالح الطبقة الحاكمة لقلقها من الحركة الوطنية.

٥- إحكام السيطرة على البلاد العربية.

وأخيراً دعا الحزب إلى الجبهة الموحّدة للكفاح في سبيل تحطيم هذا الحلف، بحيث تضم جميع الذين تتطلب مصالحهم النضال ضد الاستعمار ومتعلقاته. وعن مصادقة المجلس النيابي على الحلف أشار الحزب إلى أن هذا لا يعني أن المعركة قد خسرها الشعب العراقي، لأن النضال بين الشعب والاستعمار لم يكن يوماً ما برلمانياً[١].

وحذر الحزب من المطامع الأميركية في العراق وأشار إلى أن تنافساً استعمارياً بين الاستعمارين الأميركي والبريطاني قد ظهرت بوادره في العراق. ودعا الشعب، عرباً وأكراداً، للنضال[٢] وشجب المساعدات العسكرية الأميركية للعراق واعتبرها دليلاً على تغلغل نفوذ أميركا في العراق[٣].

(١) نصير - حلف نوري - مندرس - مطبعة النضال، بغداد، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، ص٤، ١١، ١٧، ١٨، ٤٥.

(٢) اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في أربيل - منشور مطبوع بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٥٠ - وثائق مديرية الأمن العامة، سجل رقم (٤).

(٣) كفاح السجين الثوري: العدد (٨) - السنة الثانية، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٤.

د- ملخص النظام الداخلي للحزب

أعلن فهد في تقريره أمام المؤتمر أن الحزب الشيوعي العراقي يتصف بما يلي:

١- الحزب الشيوعي العراقي حزب الطبقة العاملة.

٢- الحزب الشيوعي العراقي حزب سري مجاهد ذو ضبط حديدي، يسري مفعوله على جميع هيئاته وأفراده دون استثناء، ويدين بمبدأ الانتقاد الذاتي، ويأخذ بقاعدة المركزية الديمقراطية ويطبقها بالشكل الذي لا يتعارض وطبيعة عمله السري، وتخضع هيئاته السفلى لقرارات الهيئات العليا، وتخضع الأقلية لقرارات الأكثرية.

- **العضو الحزبي:**

يُطلب من طالب العضوية في الحزب أن يقر القواعد الأساسية الثلاث لعضوية الحزب الشيوعي العراقي:

١- الاعتراف بمنهاج الحزب والتقيّد بنظامه الداخلي.

٢- مساعدة الحزب مادياً.

٣- العمل في إحدى منظمات الحزب.

ويجب أن يعرف العضو أن الحزب الشيوعي العراقي حزب يدين بالتعاليم الماركسية اللينينية وأهدافه البعيدة هي عين أهداف الأحزاب الشيوعية العالمية كما بينها معلمو الاشتراكية العالمية: ماركس - أنجلز - لينين - ستالين. وأن نظرته إلى الكون وإلى جميع القضايا الاجتماعية مادية - ديالكتيكية مستقاة من تلك التعاليم الثورية التي برهنت الحياة على صوابها.

وعلى العضو الحزبي دفع اشتراك معيّن يتناسب ودخله، وفق القاعدة التي تعينها اللجنة المركزية.

وعلى العضو الحزبي اتباع القواعد الحزبية التالية:

أ- لا يجوز للعضو الحزبي التوظّف في إحدى دوائر الشرطة والاستخبارات المحلية، ولا يجوز له إيجاد صلة وعلاقة برجال الدولة المتنفذين دون علم الحزب.

ب- لا يجوز للعضو الحزبي الانتماء إلى أي حزب أو أي جماعة سياسية كانت أم غير سياسية دون موافقة الحزب، ولا يجوز له البقاء فيها إذا ما طُلب إليه تركها.

ج- على العضو الحزبي أن يتجنّب وكلاء الشرطة وعملاء الدول الأجنبية وأعداء الحزب من الرجعيين والتروتسكيين وغيرهم.

إن الحزب الشيوعي العراقي يتكون من المنظمات الشيوعية التالية:

- فرع الحزب الشيوعي العراقي الكردي.
- فرع الحزب الشيوعي العراقي الأرمني.
- لجنة بغداد المحلية وملحقاتها.
- لجنة المنطقة الجنوبية المؤلفة من ثلاث لجان محلية في ثلاثة ألوية.
- اللجان التابعة مباشرة للجنة المركزية.
- اللجان المحلية ومنظمات المدن الممثلة في مؤتمر الحزب الوطني الأول.
- الأعضاء الحزبيين في الأماكن التي لا توجد فيها منظمات حزبية.

هيئات الحزب العليا:

أ- المؤتمر الوطني للحزب.

ب- مؤتمر الحزب

ج- اللجنة المركزية.

د- المكتب السياسي والسكرتير العام للحزب

- المؤتمر الوطني للحزب:

يتألف من أعضاء اللجنة المركزية ومن مندوبي الفروع واللجان المحلية ومن مندوبي المنظّمات غير المتصلة بلجان محلية وبالفرع.

تكون نسبة التمثيل في المؤتمر تبعاً للظروف السائدة وقتئذ، ولنشاط المنظمات ولضمان نسبة تمثيل عالية للعمال والفلاحين.

يُدعى ويهيأ لاجتماع المؤتمر الوطني للحزب من قِبَل اللجنة المركزية مرة كل سنة.

ويُدعى لاجتماعات استثنائية عند حدوث ما يدعو إلى ذلك كتبدل جوهري في الوضع السياسي يقتضي تبدل برامج الحزب ونظامه الداخلي وخططه الاستراتيجية.

يمثل المؤتمر الوطني للحزب السلطة العليا للحزب وقراراته نافذة المفعول على جميع هيئات الحزب ومطابعه في جميع هيئاته دون استثناء. وتشتمل صلاحياته على الأمور التالية:

أ- تعيين أهداف الحزب بشتى مراحل تطور الحركة التحررية والعمالية، وتعيين الخطة لكل مرحلة من هذه المراحل مع تبيان الوضع السياسي العالمي والوطني وظروف الطبقات الوطنية وموقعها.

ب- وضع برامج الحزب ونظامه الداخلي، وتبديلها وتعديلها عند الاقتضاء.

ج- تعيين سياسة الحزب العامة بكل ميدان من ميادين نشاطه: النضال السياسي الوطني، حركة الطبقة العاملة - العمل بين الفلاحين.

د- إقرار صفة الفرع ونظامه الداخلي وصفة لجنة المنطقة واللجنة المحلية

للفروع والمناطق واللجان المحلية الجديدة وإقرار تبني المنظمات اللّاحزبية التي تتطلب تبني الحزب لها وقبول الكتب التي تريد الاندماج في الحزب.

هـ- يدرس أعمال اللجنة المركزية ويدقق حساباتها عدا تلك التي لا تسمح ظروف الحزب السري بكشفها.

و- ينظر في الخلافات التي تنشأ بين اللجنة المركزية والمنظمات الحزبية الأخرى وفي قضايا اللجان المحلية، ولجان الفروع ومنظميها الذين أزاحتهم اللجنة المركزية عن مسؤولياتهم مؤقتاً ولم يبت نهائياً في أمرهم، وفي الطلبات المقدمة إليه من المطرودين من الحزب والحكم نهائياً بأمرهم.

ز- تنتخب اللجنة المركزية وفق الأصول المتّبعة في الأحزاب السرية.

- مؤتمر الحزب:

عند حدوث تطورات سياسية خطيرة أو مشاكل اجتماعية تتطلّب تعيين موقف الحزب منها، ويتعذّر على اللجنة المركزية دعوة المؤتمر الوطني للحزب ولا تريد هي تحمل مسؤولية نتائج تلك التطورات، تدعو اللجنة المركزية إلى اجتماع حزبي لبحث تلك الحالة وتبيان موقف الحزب منها. ويتألف هذا المؤتمر من أعضاء اللجنة المركزية ومن يتيسر حضورهم من ممثلي اللجان المحلية ولجان الفروع ومن كادر الحزب الفعّال.

- اللجنة المركزية

تمثل اللجنة المركزية سلطة الحزب العليا خلال الفترات ما بين مؤتمرين عامين في جميع ميادين النشاط الحزبي النظرية والخططية، عدا التي من اختصاص المؤتمر الوطني للحزب. وتشتمل واجبات اللجنة المركزية وصلاحياتها على الأعمال التالية:

تضع موضع التطبيق مبادئ الحزب وأهدافه، وتراقب تنفيذ برامجه ونظمه ومقررات مؤتمراته ومقرراتها هي، ومقررات الهيئات المسؤولة كافة من قبل

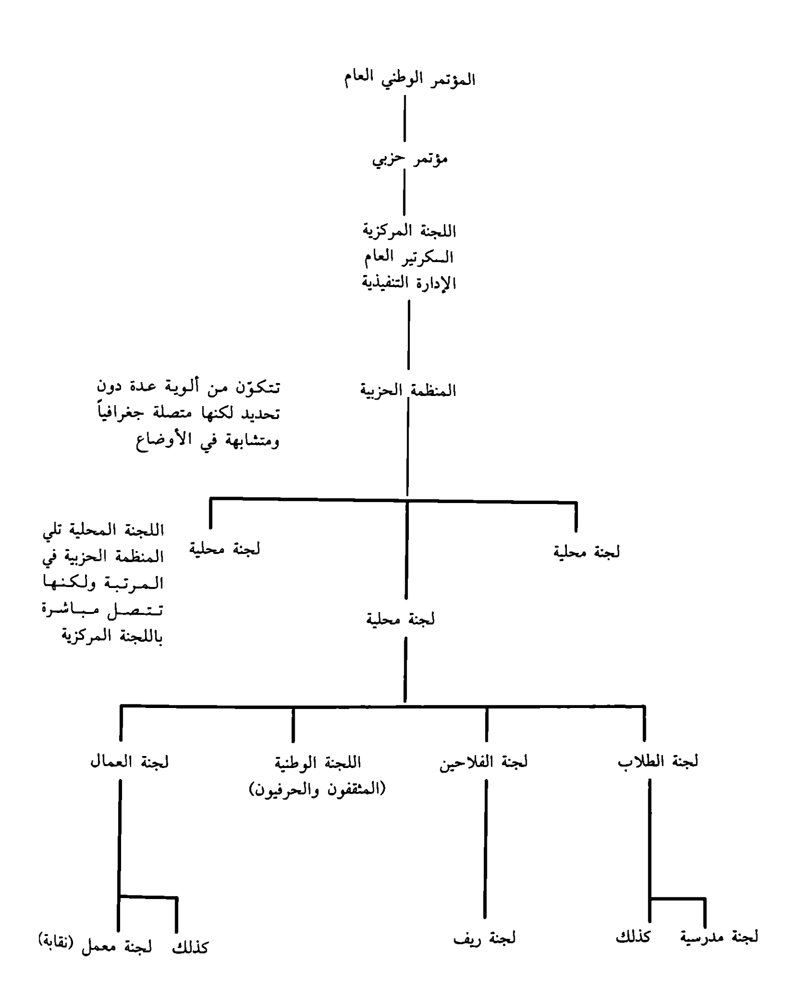
منظمات الحزب وأجهزته كافة، وتسهر على صيانة المبادئ من عبث المنحرفين والأعداء الداخليين والخارجيين، وتسهر على سلامة الحزب وتنظيماته وأجهزته وجميع ممتلكاته

- المكتب السياسي والسكرتير العام:

المكتب السياسي هو مكتب اللجنة المركزية، ينوب عنها عندما لا تكون مجتمعة، ويقوم بإنجاز أعمالها وممارسة صلاحياتها، وهو مسؤول عن نشاطه تجاهها مباشرة.

يمثل السكرتير العام للحزب لجنته المركزية ومكتبها السياسي أمام جميع المنظّمات الحزبية والهيئات الخارجية والرأي العام، وهو أداتها التنفيذية العليا المسؤولة عن تسيير أعمالها الإدارية والتنظيمية وعن تطبيق مقرراتها. وهو مسؤول مباشرة عن نشاطه تجاه اللجنة المركزية.

على السكرتير العام للحزب تقع بالدرجة الأولى المسؤولية الأدبية، من ثم الحزبية في تبيان الخطط العملية والنظرية المؤدية إلى تقوية الحزب وتوسيع منظماته ونشاطه، وإلى تقوية الحركة الثورية في القطر بشكل خاص.


المؤتمر الوطني العام
مؤتمر حزبي
اللجنة المركزية
السكرتير العام
الإدارة التنفيذية
المنظمة الحزبية
تتكوّن من ألوية عدة دون
تحديد لكنها متصلة جغرافياً
ومتشابهة في الأوضاع
لجنة محلية
لجنة محلية
اللجنة المحلية تلي
المنظمة الحزبية في
المرتبة ولكنها
تتصل مباشرة
باللجنة المركزية
لجنة محلية
لجنة الطلاب
لجنة الفلاحين
اللجنة الوطنية
(المثقفون والحرفيون)
لجنة العمال
لجنة مدرسية
كذلك
لجنة ريف
كذلك
لجنة معمل (نقابة)

الفصل الثالث

الأحزاب الصغرى: الاتحاد الوطني والشعب والأحرار

نظرة مختصرة في هذه الأحزاب

أُسِّست هذه الأحزاب عام ١٩٤٦، وأُغلِق الاثنان الأولان في سنة واحدة، وتبعهما الثالث بأن جمّد نشاطه.

يتشابه الحزبان الأولان تشابهاً كبيراً في الأفكار والسياسة التي ينتهجها كل حزب، وفي الانحدار الطبقي للجماهير التي تشكل قواعد وقيادة الحزبين، ولهذا فالتحدث عنهما في فصل واحد يبدو أمراً مناسباً وضرورياً. أما حزب الأحرار فيختلف عنهما من الناحية الفكرية، وفي القواعد والقيادة. ولا بد من القول إن البحث فيه معهما في فصل واحد هو ضرورة تنظيمية في البحث. إذ أنه عاش في الفترة نفسها لمدة قصيرة، ولم يكن له أهمية كبيرة بحيث نفرد له فصلاً خاصاً.

هذه الأحزاب الثلاثة تتشابه في مسألة واحدة، وهي تأليف كل منها من جماعة تلتف حول زعامة فردية تكاد تكون هي العمود الفقري للحزب، وغالباً ما تكون قيادة كل حزب والمسيِّرون له هم الأصدقاء أو المعجبين برئيسه. وفي مسيرة الحزب نجد شخصية الرئيس هي الواضحة البارزة والتي تدير كل الأمور حيث يتبع بقية أفراد الحزب نصائحه وإرشاداته تقديراً له واحتراماً، وربما إعجاباً بشخصه. ولهذا نجد أن التحدث عن رئيس كل حزب وعن تاريخ حياته

السياسية يكاد يكون هو تاريخ الحزب. ولهذا سأعطي نبذة عن تاريخ كل حزب من خلال شخصية رئيسه وتاريخه السياسي مع عدم إغفال جماهير الحزب ولجنته المركزية.

١- حزب الاتحاد الوطني

يمثل الحزب جماعة من اليساريين الماركسيين التفوا حول عبد الفتاح إبراهيم. درس عبد الفتاح الابتدائية في البصرة والثانوية في بغداد، ثم ذهب إلى بيروت حيث دخل الجامعة الأميركية في فرع الاقتصاد السياسي. وفي الجامعة الأميركية كان هناك أستاذ أميركي يلقي عليهم محاضرات عن تاريخ أوروبا (١٨٧٠ - ١٩٢٠) وقد طلب الأستاذ أن يختار كل طالب منهم موضوعاً يقدم فيه بحثاً. فاختار عبد الفتاح (الثورة الروسية لعام ١٩١٧) ويظهر أن الاختيار كان عفوياً. فدرسها وتأثر بناحيتين: الطابع الإنساني فيها ونزعة معاونتها للشعوب الضعيفة ومناهضتها للاستعمار، وبخاصة نداءات ستالين. وفي هذه الفترة، على ما يبدو، تأثر بالأفكار الماركسية حيث بقي يتابع الموضوع.

وفي بيروت أسس جمعية للشباب العراقي هناك، وكانت تضم محمد حديد وعلي حيدر سليمان، ولها نادٍ، وكان عبد الفتاح رئيساً للجمعية ورئيساً للنادي. وكانت الجمعية تعقد اجتماعات تُلقى فيها خطب عن قضايا قومية ووطنية عامة. وقد أصبحت هذه الجمعية نواة لجماعة الأهالي في بغداد بعد ذلك. وتخرّج من الجامعة عام ١٩٢٨ وحين عاد عُيِّن مدرساً في الموصل، ثم نُقِل إلى البصرة ثم استقال وذهب إلى أميركا عام ١٩٣٠.

كان والده مديراً للناحية، أي ما يعادل «مأمور»، وهو موظف من درجة لا بأس بها. وقبل ذهابه إلى أميركا كان معجباً بكتاب لمؤلفه البروفسور (مون) الأستاذ في جامعة كولومبيا، وكان الكتاب يبحث في العلاقات الدولية والتنافس بين الدول الكبيرة على الأخرى الأضعف. درس السيد عبد الفتاح في الجامعة

المذكورة العلاقات الدولية، ولكنه لم يجد في محاضرات الأستاذ معلومات أكثر مما وجد في الكتاب كما كان يتوقع، فشكا للأستاذ ذلك ثم اقترح عليه دراسة بحث عن العلاقات العراقية - البريطانية. وعلى أثر هذا البحث ألّف السيد عبد الفتاح كتاب «على طريق الهند» وهو يبحث في تنافس الدول على الهند وعلى منطقة الخليج العربي وعلى سلامة الطريق المؤدي إلى الهند - وهي أطروحة ولكنها لم تُقدم - ثم انقطع عن الدراسة وعاد إلى العراق، وعند عودته اتصل بحسين جميل وخليل كنه وعبد القادر إسماعيل، وبحثوا تأسيس جريدة على أساس المبدأ الشعبي، حيث كوّنوا جماعة الأهالي. وعند صدور الجريدة عام ١٩٣١ وجد فيها الجادرجي ما يتفق مع آرائه فانضم لجماعة الأهالي[1].

والجدير بالذكر أن عبد الفتاح عند عودته من أميركا جلب معه مؤلفات لينين وكتاب رأس المال وكتاباً عن حياة لينين. وبقي في العراق يتراسل مع مكتبات في إنكلترا، فبدأ بدرس الموضوع عن الماركسية بشيء من التفصيل، وساعده اتقانه للغة الإنكليزية على ذلك.

ثم اشتغل عبد الفتاح في الميناء، ثم في المعارف في بغداد ١٩٣٦ - ١٩٣٧، وفي هذه الفترة أصدر كتاب «مقدمة في الاجتماع» بحث فيه الديمقراطية ودور الفرد فيها وحقوقه، وعلى أساس هذا الكتاب نقل إلى مدينة (عنه) ثم إلى البصرة حيث قدم استقالته. ولم يستمر عبد الفتاح مع جماعة الأهالي، حيث انفصل عنهم، والسبب في ذلك هو أن هذه الجماعة كان يُراد منها أول الأمر أن يكون رائدها نشر الأفكار الحرة عن الديمقراطية وعن العدالة الاجتماعية، وحينما دخل الجمعية كامل الجادرجي وحكمت سليمان حملا معهما للحركة خلافاتهما السابقة حينما كانا أعضاء في حزب الإخاء الوطني الذي يرأسه المرحوم جعفر أبو التمن، وبذلك أصبح محور الحركة ذا طابع شخصي بينما كانت رغبة السيد عبد الفتاح أن يكون نشاط الحركة ذا طابع فكري. والسبب الثاني هو دخول عبد القادر إسماعيل الذي حمل للجمعية

---

(1) كامل الجادرجي: مذكراته - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠، ص٢٦.

تأثيرات شيوعية في حين أن الحركة كانت تمثل الطبقة الوسطى. أما السبب الثالث فهو دخول بكر صدقي للجماعة ولم تكن جماعة الأهالي تعرف شيئاً عن بكر، ولكن حكمت سليمان عرّفه بهم، ويظهر أن حكمت أراد مع بكر صدقي استغلال هذه الحركة. وحينما دخل بكر صدقي الجمعية لم يقرأ المنهاج ويوافق عليه كما كان الاتفاق، ولم يتحدث مع أحد، واكتفى بأن تحدث باللغة التركية مع حكمت سليمان ثم خرج. ولكن حكمت أقنع الجماعة بأن بكر صدقي قرأ المنهاج واقتنع به، أما عبد الفتاح إبراهيم فقد اقتنع بأن دخول بكر صدقي لا يخدم الجمعية بل سيكون سبباً في تخريبها، وشعر بأن عناصر ذات مطامع شخصية تدخل الجمعية، وهي ليست ذات أفكار سياسية أو آراء تنسجم مع سياسة الجمعية. هذه الأسباب حملته على الانسحاب من الجماعة وإن ظل صديقاً للجميع[1].

وفي عام ١٩٤١ عاد الأستاذ الجادرجي واتصل بعبد الفتاح واشترك بإصدار جريدة الأهالي، وكان يكتب المقالات الافتتاحية فيها. وألّف في هذه الفترة كتاب «حقيقة الفاشية» تحدث فيه عن دكتاتورية واضطهاد الفرد وعدم الاعتراف بحقوقه وآدميته، وإنها بالتالي عدوة الشعوب وعدوة الديمقراطية[2].

ويظهر أن الأستاذ عبد الفتاح وعزيز شريف أرادا تحويل هيئة الجريدة إلى جمعية أدبية سياسية أو منظمة سياسية تضم كل الذين يؤمنون بفكرتها ويتعاونون في تحريرها وفي النشاطات السياسية والوطنية الأخرى التي تقررها هيأتها، وتدافع عن الأفكار اليسارية وتسير في هذا الخط. وقد قدم عبد الفتاح في ١٢/ ١/ ١٩٤٣ مقترحات تحريرية تتضمن النقاط التالية:

١- تتولى إدارة شؤون الجريدة وتوجيه سياستها والبت في كل ما يقتضيه العمل على تحقيق أهدافها، هيئةٌ ينتخبها المساهمون في اجتماع يحضرونه

(١) عبد الفتاح إبراهيم - حديث معه في بغداد، ١/ ١/ ١٩٧٠.

(٢) من منشورات الأهالي - حقيقة الفاشية، عبد الفتاح إبراهيم، ص١٢.

بأنفسهم أو يحضره من يمثّلهم، على أن يمثّل الحاضرون ثلاثة أخماس المساهمين على الأقل.

٢- تبقى هيئة الجريدة تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها إلى أن يتبين أنها لم تعد متمتعة بثقة أكثرية المساهمين، وعندئذ يُعقد اجتماع على الوجه الذي ذُكر في الفقرة الأولى تُنتخب فيه هيئة جديدة.

٣- تُعيّن هيئة أخرى قوامها خمسة مساهمين تشترك مع هيئة الجريدة في البت في الأمور التي يحصل حولها خلاف بين أعضاء هيئة الجريدة يعسر حله من قِبَل الهيئة وحدها، أو عندما تريد الهيئة أن تقر أمراً ترى أن تشرك فيه أعضاء آخرين من المساهمين.

٤- تُعتبر هيئة الجريدة، عندما تكون مجتمعة مع الهيئة الاحتياطية، هيئة عامة.

٥- يعتبر مساهماً في مشروع الجريدة كل من توافق على إشراكه الهيئة العامة ويدفع مبدئياً مبلغاً لايقل عن عشرين ديناراً، ويتعهّد بأن يدفع شهرياً مبلغاً لا يقل عن دينار واحد.

٦- لهيئة الجريدة أن تعهد بأعمال المراسلة والتحرير إلى المساهمين حسبما تراه مناسباً.

٧- تُقرّر كل الأمور بالأكثرية.

٨- يُعتبر الموقّعون على هذا الاقتراح مؤسسين يقومون بأعمال الهيئة العامة التي يتم تأليفها.

٩- يكون للجريدة أنصار يتعهّدون بأن يدفعوا شهرياً مبلغاً لا يقل عن ربع دينار، ولهم أن يقدموا اقتراحات مما يرون أنها تساعد على تحقيق أهدافها، وتدرس الهيئة هذه الاقتراحات.

ولم يؤخذ بهذه الاقتراحات، فانسحب عبد الفتاح تدريجياً من هيئة تحرير الجريدة[1].

وفي عام ١٩٤٤ أسس جمعية الرابطة وكانت تضم السادة: محمد مهدي الجواهري - عبد الله مسعود القريني - جمال عمر نظمي - عبد الملك نوري - عزيز شريف - ناظم الزهاوي - يوسف زلخة - خدوري خدوري - كامل قزانجي - وأصدرت هذه الجمعية مجلة بنفس الاسم. وكانت خطة الجمعية كما ورد في أول عدد من مجلتها هي «مكافحة النزعات الرجعية وبث الثقافة القومية الديمقراطية والبحث في شؤون العراق الاجتماعية والاقتصادية».

ويُلاحظ أن أغلب أعضاء هذه الجمعية قد أصبحوا بعد ذلك أعضاء في حزب الاتحاد الوطني. وإلقاء ضوء على أفكار هذه المجلة يعتبر أمراً «ضرورياً».

كتب الأستاذ عبد الفتاح في أول عدد من المجلة مقالاً عنوانه «اتجاهات الديمقراطية وأهدافها» أوضح فيه أهمية التعاون الدولي والاعتراف بحرية القوميات الأخرى. وكتب في العدد الثاني مقالاً عن الحرية ومقامها في الحياة العامة[2].

وكتب يوسف زلخة مقالاً عنوانه «أهمية النظرية العلمية في الحركات الوطنية»[3]. ثم أوضح عبد الفتاح أهداف جمعية الرابطة فأكد على أن الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الجمعية هو بث الثقافة والروح الديمقراطية وتكوين الوعي الديمقراطي ثم بين مستلزمات الديمقراطية قائلاً إنها:

١- تحقيق الحرية القومية.

٢- تحول النظام الاقتصادي في الإنتاج الزراعي واليدوي إلى الإنتاج الآلي الصناعي.

---

(١) كامل الجادرجي - مذكراته، ص٦٣-٦٤.

(٢) مجلة الرابطة: العدد (١) ١٦/٣/١٩٤٤، العدد (٢) ١/٤/١٩٤٤.

(٣) مجلة الرابطة: العدد (٤) ١/٥/١٩٤٤.

٣- التحول من غمرة الأمية والجهل إلى نهضة فكرية وعلمية.

٤- الإقرار بحرية الاعتقاد والكلام وحرية الاجتماع.

كما كتبت المجلة عن ثورة أكتوبر في روسيا، وعن النقابات العمالية، ودافعت عن الديمقراطية السوفياتية. كما دافعت المجلة في مقال لها عن الاتحاد السوفياتي واعتبرت التهجم عليه دليلاً على رغبة الاستعمار الغربي في ألّا يطالب الغرب بجلاء جيوشه من البلاد العربية[١].

وعندما بدأت القوى الوطنية في العراق تستعد لتأليف الأحزاب نهاية الحرب، حضر الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم اجتماعاً في دار الجادرجي في ٢٤/ ٨/ ١٩٤٥ مع السادة: الجادرجي - ناصر الكيلاني - ذنون أيوب - محمد حديد - هاشم جواد - خدوري خدوري - يحيى قاسم - جميل كنه - حسين جميل - ناظم الزهاوي - محمد صالح بحر العلوم - زكي عبد الوهاب. ودارت في هذا الاجتماع محادثات حول تأليف حزب. وكان الجادرجي يرى أن هذه الجماعة غير متجانسة ففيها اليسار وفيها اليمين، وأنه يرى ضرورة الانسجام وضرورة شعور جماعة الحزب بان لها منهاجاً واضحاً تلتزم به. وأوضح للجماعة في الاجتماع الأخير بأنهم إذا رغبوا في تأليف حزب فانه سيكون خارج هذا الحزب[٢].

وردّ عليه عبد الفتاح إبراهيم قائلاً «مع اعتقادي بعدم إمكان القيام بعمل فردي مع كامل بك، إلا أنه يمكن العمل معه في حزب، لأن وجود الخلاف ضروري. إننا نبذل الجهود لتكوين حزب من أكبر عدد من التقدميين، ونحن نريد حزباً واحداً وطنياً لا ماركسياً ولا شيوعياً ولا اشتراكياً ولا نطلب أكثر من حزب وطني»[٣].

---

[١] مجلة الرابطة: الأعداد (٤)، (١٥)، (١٧)، (٢٦) بتواريخ ١/٨/١٩٤٤، ٢١/١١/١٩٤٤، ٩/١/١٩٤٥، ١٠/٤/١٩٤٦ على التوالي.

[٢] كامل الجادرجي - مذكراته - دار الطليعة، ص٧٣.

[٣] كامل الجادرجي - نفس المصدر، ص٧٤.

وكان عبد الفتاح يعتقد أن الخلافات ليست جوهرية وليست موضوعية وأنه من الممكن للحركة الديمقراطية أن تحمل أجنحة، بل من الضروري أن يكون فيها الآراء المختلفة حتى تتضح الحقيقة بعد ذلك، وأن اجتماع العناصر الديمقراطية يؤدي إلى تقوية الحركة الديمقراطية[١].

ولما لم يجد عبد الفتاح مجالاً للتعاون مع الجادرجي في هذا المضمار فكّر بتأليف حزب خاص به وبالجماعة الذين ينسجمون معه في آرائه. فكوّن هيئة مؤسِّسة تتكوّن منه ومن السادة: محمد مهدي الجواهري، جميل كنه، موسى الشيخ راضي، أدور قلبان، موسى صبار، عطا البكري. وقبل أن تتقدم الهيئة المؤسسة لوزارة الداخلية لإجازة الحزب عاود عبد الفتاح المحاولة لتشكيل حزب واحد للديمقراطيين ولم ييأس من التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك أراد التعاون مع حزب الشعب. ويظهر أن فكرة حزب واحد اهتم بها عبد الفتاح كثيراً وأخلص في الدعوة لها، وأصبحت الفكرة تمثل إحدى النقاط التي يهدف الحزب إلى تحقيقها[٢]، فدعا في جريدة الرأي العام لصاحبها الجواهري إلى فكرة تأسيس حزب واحد للديمقراطيين، وأشار إلى أن الخلافات بين أفراد الحزب هي وراء الستار في حين يظهر الحزب أمام الرأي العام كتلة واحدة، ويرى أن يجتمع الديمقراطيون على شكل هيئة وأن تُناط رئاسة الحزب بجماعة لا بنفرٍ واحد، وأن يقبل الحزب في عضويته كل ديمقراطي يقر منهاج الحزب ويتعهد باتباع نظامه وتنفيذ مقرراته[٣]. واستمر عبد الفتاح موالياً دعوته لتكوين حزب واحد للديمقراطيين، حتى بعد أن يئس من تحقيق الفكرة حيث أشار حينئذ إلى أن عدم استطاعته توحيد الديمقراطيين في حزب واحد، دفعه هو وجماعة ممن يحرصون على وحدة الحركة الديمقراطية ويعتقدون بلزوم اجتماعها في حزب واحد، إلى تأسيس حزب الاتحاد الوطني

(١) عبد الفتاح إبراهيم - حديث معه في بغداد، ١/١/١٩٧٠.

(٢) برنامج حزب الاتحاد الوطني - مادة (١٧).

(٣) جريدة الرأي العام (١٩) ٢٢/٣/١٩٤٦.

لمجابهة خطر الانقسام بشكل إجماعي، على أن يستمر البحث في قضية التوحيد[١].

واعتقد عبد الفتاح بأن أغلبية الديمقراطيين الواعين تستطيع التغلب على خلافاتها الفردية التي هي السبب في عدم التعاون. كما بيّن الأسس التي تقوم عليها وحدة الحركة الديمقراطية وأوضح أنها ثلاثة أسس هي:

١- وحدة تاريخ الحركة في منشئها ونموها وتطورها.

٢- وحدة المبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي ترمى إليها.

٣- اشتراك جميع العناصر الديمقراطية في النضال من أجل تحقيق هذه المبادئ والأهداف في مختلف أدوار تاريخ الحركة[٢].

ثم دعا عبد الفتاح باسم الهيئة المؤسِّسة للحزب إلى تكوين جبهة من الأحزاب الديمقراطية إذا لم يمكن توحيد الأحزاب في حزب واحد. وقال إن هذه الجبهة قائمة فعلاً باتفاق هذه الأحزاب وتشابهها في برامجها[٣]. وقد حاولت الهيئة المؤسِّسة أن تتعاون مع حزب الشعب على الأقل باعتباره أقرب الأحزاب إليها، والتقت الهيئتان المؤسستان وكاد الاتفاق بينهما يتم ولكن بدأت تُثار نقاط خلاف ليست جوهرية، من ذلك اسم الحزب الجديد. فقد اقترح عبد الفتاح أن يكون اسم الحزب «حزب الاتحاد الشعبي» بينما رأت جماعة عزيز شريف أن يكون اسم الحزب «الشعب المتحد»[٤]. ورأت جماعة عزيز شريف أن حزبهم موجود منذ عام ١٩٤٣، ويشتغل بصورة سرية وله كيانه وقواعده، ولهذا فإن التعاون يجب أن يكون على أساس اندماج جماعة عبد الفتاح في حزب الشعب الموجود أصلاً[٥]. في حين أن عبد الفتاح لا يعترف بهذا التنظيم

---

(١) عبد الفتاح إبراهيم: وحدة الحركة الديمقراطية - مطبعة الخيرية - بغداد ١٩٤٦ - ص٢.

(٢) عبد الفتاح إبراهيم: نفس المصدر، ص٥ - ص٩.

(٣) عبد الفتاح إبراهيم - نفس المصدر، ص٤١.

(٤) عبد الفتاح إبراهيم - حديث معه في بغداد، ١/ ١/ ١٩٧٠.

(٥) غانم الزرري - حديث معه في بغداد، ٢/ ١/ ١٩٧٠.

السري ولا يقر العمل السري أساساً. ويعتبر النقاش والحديث على أساس إجازة الأحزاب في عام ١٩٤٦ والعمل العلني، وبالتالي فإن عبد الفتاح يعتقد أن الطبقة التي يمثلونها لا تتحمل العمل السري وغير مستعدة له[١].

وقد مُنح عبد الفتاح إجازة من وزارة الداخلية بالسماح لحزبه بالعمل، واتّخذ الحزب من جريدة «الرأي العام» لصاحبها محمد مهدي الجواهري لسان حال له. ثم أصدر جريدة خاصة للحزب هي صوت السياسة، استمرت لأربعة أشهر ثم أُغلقت ثم أصدر الحزب بعد ذلك جريدة (السياسة).

يضم الحزب فئات من الطبقة الوسطى - تجار صغار - باعة مفرد - مثقفين - وقلّة من العمال. وبلغ عدد المنتمين له في بداية تشكيله حوالي ثلاثة آلاف شخص ولكن أغلبهم لم يكونوا ملتزمين ببرنامج الحزب، بل هم يدخلون لعلاقات شخصية أو صداقات مع أفراد آخرين أعضاء بالحزب. والظاهر أن قسماً كبيراً من هؤلاء لايفهمون إلا الشيء القليل عن أهداف الحزب. ولم تكن هناك سيطرة من القيادة على الأعضاء، ففي أول مضايقة ومطاردة تعرض لها أعضاء الحزب في زمن حكومة أرشد العمري (١/٦/١٩٤٦- ١٤/١١/١٩٤٦) انسحب كثير من الأعضاء، حتى أنه لم يبقَ من أعضائه عندما أغلق إلا الأعضاء الموجودون في بغداد[٢].

وكانت أهم مراكز الحزب الرئيسية - وإن لم يكن هناك فروع مجازة الحلّة ثم النجف ثم البصرة. هذا وقد جاء قسم من جماعة الأهالي مع عبد الفتاح.

وكانت لجنة الحزب المركزية تتكون من ٢٥ عضواً، وله مكتب سياسي يتكون من ٥ أفراد وهم أعضاء في اللجنة المركزية.

لم تحدث انشقاقات أو خلافات بين أعضائه، فقد كان هناك انسجام بين الأعضاء. وعقد الحزب مؤتمراً واحداً كان منصباً على توحيد الحركة الديمقراطية.

---

(١) عبد الفتاح إبراهيم: حديث معه في بغداد، ١/١/١٩٧٠.

(٢) عبد الفتاح إبراهيم: المصدر نفسه.

وفي عهد حكومة أرشد العمري المذكورة والتي حاربت الحركة الحزبية[١] تعرض قادة الحزب للمطاردة بتهمة الإخلال بالأمن العام. وقد أوقف كل من عبد الفتاح إبراهيم وناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضي، وأُطلق سراح عبد الفتاح وراضي في حين حوكم الزهاوي وسجن لمدة ستة أشهر.

وحين جاءت حكومة صالح جبر، أصدرت أمراً في ١٩٤٧/٩/٢٩ بإغلاق الحزب مع حزب الشعب، وأذاعت بياناً اعتبرت فيه هذين الحزبين من الأحزاب الهدّامة، وأنهما يسدّدان نفقاتهما من جهات مجهولة، بالإضافة إلى تشكيلهما (نظام الخلايا الخطر)[٢].

ولم يشتغل الحزب بصورة سرية، بل تفرق الأعضاء وبقيت بينهم صلات شخصية فردية[٣].

٢- حزب الشعب

وهو جناح آخر من أجنحة الحركة اليسارية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية والتي تتكون من الحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب. ولا يصح القول إن حزب الشعب كان يمثل جناحاً للحركة الشيوعية في العراق، وإن الاختلاف بين عزيز شريف و«فهد» كان خلافاً شخصياً[٤]، بل إن المتتبع لنشاط حزب الشعب يجد اختلافاً كبيراً في الفكر السياسي وفي أسلوب المعالجة لكثير من القضايا الوطنية والعالمية بين الحزبين، ويجد اختلافاً في الانحدار الطبقي لقواعد الحزبين، وفي الاتجاهات السياسية لأعضاء كلا الحزبين. فيضم حزب الشعب كثيراً من الاتجاهات، ويشير الجادرجي إلى هذه

[١] توفيق السويدي: مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق.

[٢] عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٨ - صيدا - ١٩٦٠، ص٢٣٥.

[٣] عبد الفتاح إبراهيم: حديث معه في بغداد، ١٩٧٠/١/١.

[٤] Walter Z .Laquear. Communism and nationalism in the middle east. P185.

الاتجاهات بقوله «إن حزب الشعب يضم شيوعيين واشتراكيين وأحرار فكر مناوئين للاستعمار»[1].

بدأ الحزب عمله بشكل سري منذ ١٩٤٢، وكان يقتصر في بداية تكوينه على نشر المقالات في نشرات سرية تُكتب باليد، يوزعها بعض الأعضاء في نطاق محدود، ويتلقفها رجال الأمن دون ان يعثروا على مصدرها حيث تمزق في حينها[2].

ويوضح عزيز شريف أن الحزب في هذه النشرات كان يشرح أسس الوطنية الحقة، وتعيين حدودها وبخاصة ربط مفهوم الحرية والديمقراطية بالمفهوم الاقتصادي. كما كان الحزب في نشراته هذه يبين أهمية الحريات الديمقراطية والتنظيم الحزبي في تحقيق أهداف العراق الوطنية[3].

وفي زمن نوري السعيد ووزارته عام ١٩٤٣ قدم كلٌّ من السادة: يحيى قاسم، عبد الأمير أبو تراب، عبد الرحيم شريف، محمود صالح السيد، توفيق منير، إبراهيم الخضيري، يوسف جواد العماري، إبراهيم الدركزلي، في ٢٧/ ١٢/١٩٤٣ طلباً لتأسيس حزب باسم حزب الشعب. وكانت مبادرة جريئة من الحزب، ولكن لم يُلبَّ الطلب[4].

وقد كان عزيز شريف في هذا الوقت يشتغل أيضاً مع جماعة الأهالي في جريدتهم، وقدم مذكرة إلى هيئة الجريدة، محاولةً منه لتحويل الجريدة إلى منظمة تدافع عن الحركة اليسارية في العراق وتجمع شمل القوى اليسارية. وكانت المذكرة بتاريخ ١٨/١/١٩٤٣ وجاء فيها: «تلاقي الحركة اليسارية في العراق مقاومة شديدة من القوى الرجعية على اختلاف عناصرها وتجابه

(١) كامل الجادرجي: مذكراته، ص٢٤٦.

(٢) الشرطة العامة: موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي - ج٥ - ١٩٤٩ - مطبعة الحكومة - بغداد، ص١٠٤٦.

(٣) عزيز شريف: حقائق عن حزب الشعب - مطبعة الرشيد - بغداد - ١٩٤٨ - ص٤٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية - ج٦ - صيدا - ١٩٦٧ - ص١٧١.

المطبوعات اليسارية عقبات كثيرة من هذه القوى التي استفادت كثيراً من الانشقاقات التي حدثت في صفوف اليسار».

وجاء في ملاحظاته أيضاً الانشقاق آلة فعالة بيد العناصر الرجعية تخنق الحركة اليسارية، فمن واجب اليساريين أن ينظروا إلى هذا بكل ما يستحق من العناية. لقد ظهرت مطبوعات يسارية متفرقة بين حين وآخر، في اليسار الآن مطبوع يساري يومي هو جريدة الأهالي، وانها تهم جميع اليساريين لأنها وسيلة التعبير عن بعض الرأي اليساري. فهل إنها مشروع مطبوع؟ أم أنه مشروع كيان سياسي وأساسي لحزب؟ للجواب نرى أن يقسم الذين يعينهم بقاء الجريدة إلى فريقين: الفريق الأول: جماعة الجريدة وهم يسمون في بعض الاحيان بالهيئة المؤسسة أو اللجنة المركزية ومن يتعاون معهم على أساس العلاقات الشخصية. الفريق الثاني: ويشمل سائر الهيئات والكتل والأفراد اليساريين على اختلاف الأسماء التي يُسمون بها. أما جماعة الجريدة فينظرون إلى هذا المشروع وفق ما يرون، وذلك يخصهم. أما بالنسبة إلينا فان علاقتنا به بالطبع على أنه مشروع «جريدة تقدمية تعبر عن قسم من أهدافنا، وإن نشرت بين حين وآخر آراء نختلف عليها، ولسنا نستبعد أن ترى سائر الكتل والهيئات والأفراد هذا الرأي. وعلى هذا فأنا أرى أن يكون التعاون قاصراً على إدامة حياة الجريدة وسيرها ضمن خطة يُتفق على عناصرها الأساسية فقط، ويكون أساس هذا التعاون بالنسبة إلى جماعة الجريدة أن تقبل بخطوط أساسية من خطة الجريدة يتفق عليها وتحتفظ هذه الجماعة لنفسها بالحرية التامة في كل ما عدا ذلك. وبالنسبة إلى غير جماعة الجريدة أن يعاونوها بالمال وبقسط من التحرير وبالدعوة إلى نشر الجريدة، ولكل حريته التامة فيما عدا ذلك بالاحتفاظ بالشخصية السياسية وبما يتفق من آراء وبنشرها والدعوة إليها»[١] ولم تؤدِّ هذه المحاولة إلى نتيجة معينة، وترك عزيز شريف العمل بالجريدة.

وفي ١٩٤٣/٣/٢٢ قدم عبد الرحيم شريف استقالته من مديرية تحرير

[١] كامل الجادرجي: مذكراته - دار الطليعة - ١٩٧٠ - ص٦٤ - ٦٦.

الجريدة وتتضمن اتهامات لإدارة الجريدة وموقفها تجاه العمال، ولمحاسب الجريدة، وقد اجرى الجادرجي تحقيقاً مع محاسب الجريدة ومع العمال ولم يفصح الجادرجي عن ماهية هذه الاتهامات ولا نتيجة التحقيق الذي أجراه[١].

ثم قدم كلٌّ من عزيز شريف - توفيق منير - عبد الأمير أبو تراب - عبد الرحيم شريف - إبراهيم الدركزلي- نعيم شهرباني - جرجيس فتح الله - طلباً لتأسيس حزب الشعب من وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦. وقد صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٤٥٨٧ والمؤرخ في ١٩٤٦/٤/٢ على تأسيس الحزب[٢].

وقد رفض الحزب الدعوة التي قدمها عبد الفتاح - كما مرّ - وكان حزب الشعب يرى - بالإضافة إلى ما مرّ سابقاً - «ضرورة اشتغال كل حزب بمفرده لأن لكل جماعة أفكارها الخاصة»[٣].

ويجدر بنا لنعطي صورة أوضح عن الحزب إكمال تاريخ حياة السيد عزيز شريف: فقد ولد عام ١٩٠٥ في مدينة «عنة» (شمال الفرات) وأكمل فيها الابتدائية والمتوسطة، وهو من عائلة دينية معروفة، دخل دار المعلمين الابتدائية، ثم اشتغل بالتعليم، ودخل الحقوق في عام ١٩٣٤، كان متأثراً بوطني من حزب جعفر أبو التمن هو محمد سليمان فيض، ثم تزوج ابنته. تقلّد وظيفة حاكم في البصرة ثم نائب رئيس محكمة الاستئناف، وترك الوظيفة عام ١٩٤٣ ليتفرغ للعمل السياسي، وفي ١٩٤٨ ترك العراق إلى سورية، وفي عام ١٩٥٦ أُسقطت عنه الجنسية العراقية وطُرد خارج العراق حتى عام ١٩٥٨. كان يتصل بالتنظيمات الشيوعية في بريطانيا منذ عام ١٩٤٠ ومن أصدقائه (بالم داش) وهو مفكر شيوعي إنكليزي، وكذلك كان له اتصال بمثقف إنكليزي هو (دان برث) الذي كان رئيساً لجمعية الحقوقيين العالميين والذي حضر إلى

(١) كامل الجادرجي: مذكراته ص٦٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٧ - ١٩٥٥، ص٣٦.

(٣) جريدة الوطن: ١٩٤٧/٣/١٥.

العراق للدفاع عن المعتقلين السياسيين زمن حكومة أرشد العمري (١٩٤٦) ولكنه عاد ولم يستطع أن يحقق شيئاً.

والواقع إن عزيز شريف كان أقرب العناصر للشيوعيين، وقد اشتغل معهم مدة دون أن ينضم لعضوية الحزب، لكنه كان يؤمن بالأفكار الماركسية. وكان يعتقد أن العمل العلني أكثر فائدة من العمل السري، وكان متأثراً بحزب تودة الإيراني، فكان يرى ضرورة التحالف الوطني بين الطبقات الوطنية في نطاق حزب واحد موحد يستطيع أن يتحمّل تبعات معركة التحرر الوطني أكثر من حزب طبقي كالحزب الشيوعي، حيث تصادفه عقبات كثيرة. وهذا أدى إلى صراع مزدوج فمن جهة حدث صراع بين الحزب ككل والحزب الشيوعي العراقي من حيث تمثيل الطبقة العاملة، لأن الحزب الشيوعي يعتبر نفسه هو الممثل الوحيد للطبقة العاملة. بينما يرى حزب الشعب أنه يستطيع تمثيل العمال الراغبين في العمل العلني والذين ليسوا على استعداد للعمل السري والتعرض للمضايقات. ولا يعني هذا في نظر حزب الشعب سلب قواعد الحزب الشيوعي، وقد كان عزيز شريف يؤكد في الاجتماعات على «عدم سرقة أعضاء من الحزب الشيوعي».

التيارات الداخلية:

كان هناك صراع داخل الحزب بين تيارين:

١- تيار المثقفين ذوي التطلعات البرجوازية، وهم عبد الملك نوري - عبد الأمير أبو تراب - إبراهيم الدركزلي - وكان هذا التيار يرى ضرورة الممارسة الهادئة للعمل السياسي، وعدم إغضاب السلطة والاحتكاك بها، بل ممارسة العمل السياسي بأسلوب أشبه بأسلوب المناقشة المنطقية وبالتالي مجاراة السلطة في بعض مواقفها، ثم الحصول على مكاسب ومنها الوصول إلى الحكم، وأن الحزب يستطيع تحقيق أهدافه إذا وصل الأعضاء إلى الحكم.

٢- تيار الماركسيين: ويتمثّل في عزيز شريف - عبد الرحيم شريف - توفيق منير - وكانوا يريدون التشديد على الماركسية واعتبارها مرشداً للنضال

والتأكيد على أن الحزب حزب الطبقة العاملة. ويدعو هذا التيار إلى النضال للحصول على مكاسب للعمال، وإلى الانقضاض على السلطة[1].

هذا الصراع الداخلي بين التيارين لم يؤدِّ إلى انفصال بعض الأعضاء وذلك لقصر حياة الحزب ولمطاردة السلطة أعضائه فلم يلتقِ الأعضاء كثيراً حتى يتبلور الخلاف ويؤدي إلى الانفصال.

وكان الحزب يضم عددا يقارب ٤٠ ألفاً، وهو يضم بورجوازية صغيرة وكذلك يضم مجموعة كبيرة من العمال. وكان له فروع خارج بغداد، ومع أنها غير مجازة إلا أنها كانت تعمل، وأهم هذه الفروع:

١- الحلّة: وكان يرأس الفرع المرحوم الشيخ عبد الكريم الماشطة.

٢- الموصل: برئاسة جرجيس فتح الله وعبد الرحمن سلطان.

٣- النجف: برئاسة محمد الحلو

وقبل أن يُجاز الحزب عقد مؤتمراً ضم ٥٧ عضواً في بيت عزيز شريف، وتبنى هذا المؤتمر قرارات أهمها:

١- العمل على إلغاء المعاهدة.

٢- العمل على إجازة الأحزاب.

٣- الإصلاح الزراعي الذي يتمثل بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين.

وتعرّض الحزب للضغط والإرهاب كما ذكرتُ وأُغلق زمن حكومة صالح جبر ١٩٤٧ كما مرّ ذكر ذلك.

وكان ثمة صراع داخلي آخر، فقد استمر الحزب يعمل سراً، وأخذ عبد الرحيم شريف شقيق عزيز شريف على عاتقه تنظيم العمل السري. إن عبد الرحيم هذا كان أكثر يسارية وتطرفاً من أخيه، وكان يرى ضرورة العمل السري، كما إنه كان يؤمن بأن الحزب الشيوعي يقود مرحلتَي التحرر وبناء

---

[1] غانم الزرري: حديث معه في بغداد، ٢/١/١٩٧٠.

الدولة الاشتراكية، وإن البرجوازية الصغيرة لم يعد بمقدورها تحقيق مثل هذا الهدف. واعتبر عبد الرحيم شريف وجود حزب علني مسألة لا يمكن تحقيقها. وهذا الصراع أدى بانقطاع الحزب عن العمل السري، إذ انضم عبد الرحيم شريف للحزب الشيوعي العراقي، حيث أصبح في عام ١٩٥٦ عضواً في لجنته المركزية، أما عزيز شريف فترك العمل السياسي.. وتفرق الأعضاء الآخرون، إلا أن أغلب قواعد الحزب انضمت للحزب الشيوعي العراقي.

٣- حزب الأحرار

هو حزب برجوازي، قيادةً وقواعد، ليس له أسلوب واضح في العمل، لكنه أقرب إلى أحزاب اليمين. وهو لا يعدو جماعة من الوجهاء تكتّلت حول سعد صالح أكثريتهم يمثلون أصدقاء له أو من يرتادون مجلسه الذي ينعقد باستمرار. ويوضح السيد عبد الوهاب محمود بأن أعضاء الحزب هم «جماعة الأفندية من أصحاب المصالح» ويضيف إلى ذلك بأن الحزب «ليست له أهمية بين الأحزاب»[(١)].

سعد صالح:

ولد عام ١٩٠٠ في مدينة النجف من عائلة دينية ينتمي إلى آل جريو.

درس في أحد الكتاتيب، ثم درس علوم اللغة في الصحن الشريف «وهو الساحة المحيطة بضريح الإمام علي (ع)» كان يلتقي بشباب النجف المثقفين مثل الشاعر أحمد الصافي. دخل دار المعلمين، ثم اشتغل بالتعليم مدة ثم دخل كلية الحقوق وتخرج محامياً عام ١٩٢٨، ثم درس التاريخ في المدرسة الجعفرية الأهلية. تقلّد عدة وظائف إدارية منها إدارته لبعض النواحي، وكان يقف موقفاً صلباً من المفتشين الإنجليز وبخاصة الميجر كلوب. اشتغل وكيلاً لقائم مقام

(١) عبد الوهاب محمود: حديث معه في بغداد - ١٧/١/١٩٧٠.

(مأمور) مدينة أبو صخير. ومن هنا توطّدت العلاقة والصداقة بينه وبين داخل الشعلان أحد شيوخ المنطقة الذي ترأس الحزب. أصبح نائباً عن لواء الديوانية منذ عام ١٩٣١.

آراؤه السياسية:

١- لا يؤمن بالاشتراكية ويكره الاتجاه اليساري.

٢- يعتقد أن أصح القوانين والنظم ما لاءم روح الشعب واتفق مع مصالحه.

٣- الاجتهاد في الرأي هو القاعدة الأساسية لديه عند تضارب النظريات الاجتماعية والسياسية والإدارية.

٤- يعتمد في سياسته على الصلات الشخصية متخذاً من داره مركزاً لترويج سياسته.

٥- يكره العنصرية والشوفينية[١].

وبعد فإن سعد صالح قد نشأ نشأة دينية في منطقة النجف، وهي مدينة من أكبر المراكز الدينية في العالم الإسلامي وتقطنها بشكلٍ خاصٍ طائفة الشيعة. وقد فضّل سعد صالح أن يكون داخل الشعلان رئيساً للحزب ومن البديهي فقد وافق الآخرون.

داخل الشعلان:

ملّاك كبير (إقطاعي) من شيوخ الجنوب وهو شيخ آل إبراهيم في مدينة أبي صخير (قرب الحيرة). كانت تربطه مع سعد صالح صداقة متينة، عندما كان سعد مأموراً في المنطقة. درس حتى المرحلة المتوسطة (الإعدادية) وامتاز بالذكاء. وكان والده من رجال ثورة العشرين، وكان أنشط الأعضاء[٢].

(١) محمد علي كمال الدين: سعد صالح - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٩ ص٨٤ - ص١٣٥.

(٢) عبد الوهاب محمود: حديث معه في بغداد ١٧/ ١/ ١٩٧٠.

حين ألف توفيق السويدي وزارته عام ١٩٤٦ دخلها سعد صالح وزيراً للداخلية وعبد الوهاب محمود وزيراً للمالية، فقدّم كلٌّ من السادة: داخل الشعلان المحامي - عبد العزيز السنوي- نوري الأورفلي - عبد القادر باش أعيان - محمد فخري الجميلي - حسين النقيب - كامل الخضيري - المحامي عباس السيد سلمان - طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحهم إجازة بتأسيس حزب سياسي باسم «حزب الأحرار» ووفق منهاجه. وصادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٤٥٨٩ والمؤرخ في ١٩٤٦/٤/٢ على تأسيس الحزب. وقد وجّهت الهيئة المؤسسة للحزب نداءً إلى الشعب في أول إجازة هذا الحزب، وجاء في النداء: «هدفنا النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوف أبنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بأحدث الأساليب والطرق العصرية. ليس حزب الأحرار لفرد أو لهيئة، وإنما هو حزب الوطن أجمع. إن حزبنا أُنشئ لخدمة الحرية الوطنية وصيانة استقلال العراق وسيادته»[١].

وبعد استقالة وزارة توفيق السويدي في ١٩٤٦/٦/٣٠ انضم للحزب بشكل رسمي كلٌّ من السادة. توفيق السويدي وسعد صالح وعبد الوهاب محمود. وأصبح توفيق السويدي رئيساً للحزب في حين أصبح سعد صالح وعبد الوهاب محمود نائبيْ الرئيس.

لا نجد للحزب فلسفةً خاصة، كما أنه لا يضم جماهير كثيرة، وإنما يقتصر على مجموعة من البرجوازيين. وقد قال عن الحزب المرحوم الجادرجي «إنه لا يمكن أن يُعتبر حزباً بالمعنى الحقيقي للحزبية، ولا يؤمن - على ما اعتقد - بما سطّره في برنامجه وإنما جاء برنامجه بهذا الشكل لاعتقاد قادة الحزب أنه لو لم يكن كذلك لما جلب إليه اهتمام الرأي العام العراقي والمثقفين بشكل خاص، وإنه لولا ما جاء في هذا البرنامج لكان برنامجاً لا يصلح إلا لأصحاب المصالح»[٢].

---

[١] جريدة البلاد، ١٩٤٦/٤/٧.

[٢] كامل الجادرجي: مذكراته، ص٢٠٤.

وقد قاوم الحزب الحركة الشيوعية، والتقى بذلك مع حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الدستوري. وقد قال عبد الوهاب محمود نائب رئيس الحزب في المؤتمر العام للحزب في ١٦/٤/١٩٤٨ «وفي الحقيقة هناك فئة تدعي بأنها حزب شيوعي سري تحاول أن تندس في الحركات الوطنية الأمر الذي صار حجة بيد الفئة التي تريد أن تحكم العراق بدون رقابة الأمة عن طريق أحزابها»[١].

وفي جلسة مجلس الأمة المشتركة قال عبد الرزاق الظاهر: «إن محاربة الشيوعية لا يقوم على التحذير منها، بل يقوم على منهاجٍ كما فعل الإنكليز في منهاج حزب العمال[٢].

وقال عبد الوهاب محمود: «لقد اتُّهم الحزب بأنه يساري مع أنه يضم رجالاً عُرفوا بمبادئِهم الوطنية، وجماعات من «رؤساء العشائر ورجال الدين والتجار والكسبة»[٣]. ويبدو أمراً غريباً أن يُتّهم مثل هذا الحزب باليسار! لكن يظهر أن السبب في ذلك يعود إلى خطبة توفيق السويدي في المؤتمر السنوي العام للحزب التي قال فيها: «حزبنا بصفته حراً ليبرالياً يسترشد بالآراء المعتدلة من يمينية ويسارية. يجاري اليمين إلى الحد الذي يحقق له الاستفادة من محاسن تقاليد هذه الأمة وأمجادها، كما يجاري اليسار فيما يتطلبونه من تقدم أجتماعي واقتصادي موضوع بحاجة العصر الحديث»[٤].

وبعد هذه الخطبة تفرق كثير من الأعضاء وتركوا الحزب معتقدين أنه حزب يساري، ناجين بأنفسهم من مغبة مثل هذا الاتجاه والاضطهاد الذي تلاقيه عناصر اليسار[٥].

---

(١) جريدة البلاد، ١٨/٤/١٩٤٨.

(٢) محاضر مجلس النواب: الجلسة (١٣) من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ - ص٥٤.

(٣) جريدة صوت الأحرار، ١٨/٤/١٩٤٨.

(٤) جريدة صوت الأحرار، ١١/١٢/١٩٤٦.

(٥) عبد الوهاب محمود - حديث معه في بغداد، ١٧/١/١٩٧٠.

واشترك الحزب في وزارة السعيد (٢١/١١/١٩٤٦) وعلى شرط إجراء انتخابات حرة وإفساح المجال للنشاط الحزبي، وقد كان ممثله في الوزارة السيد علي ممتاز الدفتري. ولم يكن الحزب هو الذي اختاره، بل كان هذا الاختيار حسب رغبة نوري السعيد وترشيحه[١]. واستقال في ٢٨/١٢/١٩٤٦ بعد عدم وفاء السعيد بالتزاماته.

وفي ٥/١٢/١٩٤٨ جمّد الحزب نشاطه حينما حصلت مضايقة لأعضائه من وزارة الصدر. وأصدر الحزب بياناً بذلك كتبه السيد عبد الوهاب محمود أشار فيه إلى البيعة للملك فيصل الأول من قِبَل الشعب العراقي عام ١٩٢١ على أساس أن يحكم العراق حكماً ديمقراطياً دستورياً، وأن تُراعى حقوق الشعب. واستعرض البيان الحياة الحزبية قبل الحرب الثانية، وبعدها المضايقات للأحزاب التي بدأت بعد حكومة أرشد العمري، وبين الحزب بأن سلامة أعضائه تستلزم أن يجمد الحزب نشاطه السياسي[٢]. ولكنه لم يستأنف أي نشاط بعد ذلك، وتفرّق الأعضاء وخاصة بعد أن توفى سعد صالح في ١٧/٢/١٩٤٩ بعد ان ابتُلِيَ بمرض منذ عام ١٩٤٧ أشغله عن الحزب تلك الفترة.

الانشقاقات في الحزب:

دخل توفيق السويدي الحزب بعد استقالة وزارته في ١/٦/١٩٤٦ ولم يكن توفيق السويدي يؤمن بالأحزاب، ولكن صلته وصداقته مع سعد صالح جعلته يدخل الحزب، بالإضافة إلى رغبته بجعل الحزب وسيلة للمعارضة ومن ثم التشبث للوصول للسلطة[٣]. ولكنه بعد ذلك استقال نظراً لعدم حصوله على مكاسب شخصية سريعة بواسطة الحزب.

وفي عام ١٩٤٧ في أثناء إجراء الانتخابات على عهد نوري السعيد،

---

[١] عبد الوهاب محمود - حديث معه في بغداد ١٧/١/١٩٧٠.

[٢] جريدة صوت الأحرار، ٥/١٢/١٩٤٨.

[٣] عبد الوهاب محمود - حديث معه في بغداد ١٧/١/١٩٧٠.

عارض عبد الوهاب محمود أسلوب الحزب بالانتخابات وهو الأسلوب التقليدي - التقرب لموظفي الإدارة - وكذلك كان سائداً عند الساسة الذين يريدون ضمان فوزهم، الذهاب إلى القصر ومواجهة الوصي وكذلك مواجهة نوري السعيد لإثبات ولائهم وإذا ضمنت هذه الجهات للفرد الفوز فإنه يخرج وهو ضامن فوزه، دون أن يكلف نفسه مشقة الذهاب للمنطقة الانتخابية والتعرف عليها، إذ لا جدوى من ذلك[١].

هذا الأسلوب الانتخابي جعل عبد الوهاب محمود يعارض حزبه وينسحب منه إلا أنه عاد بتأثير سعد في عام ١٩٤٨[٢].

موقف الأحزاب من القضايا العراقية

- العلاقات العراقية - البريطانية:

طالب حزب الاتحاد الوطني بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا وأكد على ضرورة رفض أية علاقة مع بريطانيا. وكذلك ألحّ على وجوب جلاء القوات البريطانية من العراق، واعتبر الجنود البريطانيين في العراق مساً بكرامة الوطن.

وكتب السيد ناظم الزهاوي مقالاً بعنوان «لا معنى للجلاء العسكري بدون جلاء اقتصادي أيضاً» وأشار إلى سيطرة الشركات الأجنبية على كل نواحي الحياة الاقتصادية. وحينما صرح توفيق السويدي في مصر بقوله «إن القوات البريطانية في العراق لا تتجاوز ألفي نفر» رد الحزب على ذلك مستنكراً التصريح، مؤكداً على أن عدد القوات البريطانية في العراق يتجاوز العدد الذي ذكره السويدي، وأنه يُقدر بأضعاف هذا العدد، وأن لها قواعد ومعسكرات كثيرة[٣].

---

(١) اللواء الركن المتقاعد إبراهيم الراوي: من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث (ذكريات) - مطبعة دار الكتب - بيروت - ١٩٦٩ - ص٢٧٨ - ص٢٧٩.

(٢) عبد الوهاب محمود: حديث معه في بغداد ١٩٧٠/١/١٧.

(٣) جريدة الرأي العام، ٣/٢٩، ٤/٢٠، ٥/١٩ لعام ١٩٤٦.

كما أشار عبد الفتاح إبراهيم في خطبة له في أحد اجتماعات الحزب إلى الاستعمار البريطاني بقوله «إنه غريمنا ومضطهدنا، وهو الذي يهين كرامتنا وينقص سيادتنا الوطنية ويسلب خبزنا. إنه عدونا الأول وكل من يتعاطف معه هو عدونا أيضاً»[١].

أما حزب الشعب فقد طالب أيضاً بإلغاء المعاهدة وجلاء الجيوش البريطانية من العراق. وعالج الحزب مشكلة الديون العراقية على بريطانيا التي تراكمت أثناء الحرب جراء الخدمات التي قُدمت لبريطانيا، وعندما وصل وفد بريطاني إلى العراق للمفاوضة في خصوص الديون كتبت جريدة الحزب مقالاً عنوانه «ماذا وراء البريطانيين» طالبت فيه بعدم التنازل عن بعض هذه الديون، وبيّنت كيف أن المواد التي بيعت لبريطانيا لم تكن بأغلى من أسعارها وقت السلم الا قليلاً. وقالت أخيراً «إن كل متهاون في حق العراق سيستفز نقمة الشعب وسخطه»[٢]. وعارض حزب الشعب وزارة صالح جبر ومحاولتها عقد المعاهدة بمقالات كتبتها الجريدة. وقد وصف السيد عبد الملك محاولات صالح جبر لعقد المعاهدة «بالطبخة الكبيرة» وقال عنها: «كان مقدّراً لها أن تكون (أفخم) هدية للعراق وللشرق العربي. وقد حسبوا أن الشعب سيهضم هذه الطبخة ولكنه خيّب أملهم»[٣] ونشر حزب الشعب دراسة مستفيضة عن معاهدة ١٩٣٠ تناولت كل موادها بالتحليل، وبيّنت أضرارها وتكبيلها لحرية العراق وربطه مع بريطانيا. والحقيقة أنها أول دراسة موسّعة دقيقة عن المعاهدة ومضارها، فقد وصف السيد عبد الرحيم شريف عضو اللجنة المركزية للحزب كيف فُرضت المعاهدة على الشعب العراقي، معلقاً على كل بند من بنودها. فأشار إلى المادة التي تؤكد على المشاورة بين العراق وبريطانيا واعتبر أن هذه

---

[١] جريدة صوت السياسة، ٢٨/ ٣/ ١٩٤٧.

[٢] جريدة الوطن، ٦/ ٣/ ١٩٤٧.

[٣] عبد الملك نوري - شعبنا ينتفض - من منشورات حزب الشعب - مطبعة الاعتماد - بغداد - ١٩٤٨ ص١٥-١٧.

المادة قيّدت سياسة العراق الخارجية بالسياسة الاستعمارية البريطانية[1]. وأكد الحزب على أن إلغاء المعاهدة يجب أن يقترن بالجلاء التام من العراق[2]. وأوضح السيد عبد الرحيم شريف أن عضوية العراق في هيئة الأمم المتحدة، تحرّر العراق من المعاهدة لعام ١٩٣٠ وتجعلها بحكم الباطلة باعتبار أن هذه العضوية تفرض على أن تكون الدولة مستقلة[3].

أما حزب الأحرار فلم يقف من النفوذ البريطاني في العراق موقفاً صلباً، بل اتسمت معالجته لهذه العلاقات بطابع المهادنة واللين، وكان الحزب يؤكد دائماً على تعديل المعاهدة لا إلغائها وكأنها أمر مسلّم به ولا مفر منه. ويرى الحزب ضرورة التعاون مع بريطانيا، فقد كان زعيم الحزب سعد صالح يعتقد بأهمية التعاون بين العراق والأجانب ولا سيما من لهم علاقة بالعراق (ويقصد بريطانيا) وعلى أساس الشعور التام بكرامة العراق والحرص على مصالحه. وقد أكد اعتقاد سعد صالح هذا صديقه وكاتب سيرة حياته محمد علي كمال الدين[4].

وعلّق حزب الأحرار على برنامج وزارة أرشد العمري ١٩٤٦ فأكد على أن «تعديل المعاهدة بات من طليعة قضايا البلاد المهمة، التعديل الذي يتناول جوهر علاقتنا مع الحليفة بريطانيا»[5].

وفي حديث لسعد صالح في القاهرة ذكر أن تعديل المعاهدة يجب أن يتضمن جلاء الجيوش البريطانية من العراق[6].

(١) عبد الرحيم شريف: معاهدة (١٩٣٠) باطلة، يجب إلغاؤها - من منشورات حزب الشعب - مطبعة الرشيد - بغداد ١٩٤٨، ص٦ - ص١١.

(٢) عبد الملك نوري: شعبنا ينتفض، ص٢٣.

(٣) عبد الرحيم شريف: معاهدة (١٩٣٠) باطلة، ص٢٢ - ٢٥.

(٤) محمد علي كمال الدين: سعد صالح - مصدر سابق ص٦٠ .

(٥) جريدة صوت الأحرار، ١٦/٨/١٩٤٦.

(٦) جريدة المصري، ٢٧/٧/١٩٤٧.

وحينما ظهر في أفق السياسة العراقية رغبة حكومة صالح جبر عام ١٩٤٧ بعقد معاهدة مع بريطانيا، أشار الحزب إلى أن حكومة جبر لا تستطيع ان تفاوض لعقد المعاهدة وأنه من الضروري أن تأتي حكومة تتمتع بتأييد الشعب لتقوم بالتفاوض مع بريطانيا[١].

وحينما نُشرت نصوص المعاهدة أصدر الحزب بياناً في ١٩٤٨/١/١ بشأن المعاهدة هذا نصه:

١- العلاقات العراقية - الإنكليزية لم تقم بالأساس على احترام العراق كدولة مستقلة، وعليه فيرى الحزب أن تقوم هذه العلاقات على أسس تضمن له السيادة.

٢- الحزب يرى شذوذاً في فتح باب المفاوضات لأنه لا يعترف بالوضع القائم حكومةً وبرلماناً.

٣- إن تعديل المعاهدة يجري في ظرف تتجه فيه البلاد العربية إلى أعادة النظر في جميع امتيازات الدول الأجنبية.

٤- إن عقد أية معاهدة جديدة تعتبر إجحافاً بحق البلاد، وبسبب صعوبات جمة في المستقبل للعلاقات العراقية- الإنكليزية[٢].

والظاهر أن حزب الأحرار قد أبدى موقفاً ليناً مع بريطانيا، وبدأ يحبذ توطيد العلاقات معها ولكن على أسس سليمة. وكان يأمل أن يجلب رضا بريطانيا وفي الوقت نفسه كان يعارض الحكومات العراقية، وهي معارضة تهدف لغاية واحدة وهي المجيء إلى الحكم[٣].

---

(١) جريدة صوت الأحرار ١٩٤٧/١/١٤

(٢) صدر الدين شرف الدين - سحابة بورتسموث ١٩٤٨ - بيروت ص٧٢ - ٧٣.

(٣) كامل الجادرجي - مذكراته - مصدر سابق، ص٢٢١.

ولكنه لم يكن على استعداد لمعاداة بريطانيا أو الوقوف منها موقفاً حازماً، لا سيما وقد كان لسعد صالح علاقات طيبة مع المسؤولين الإنكليز في العراق، وكانوا يحترمون رأيه[١] ولا بدّ وأنه كان يبادلهم نفس الشعور.

- الأحزاب والحياة الديمقراطية:

أوضح حزب الاتحاد الوطني في أول اجتماع له بأنه «يناضل لإلغاء القوانين والأنظمة التي تحول دون ممارسة الأفراد والجماعات حرياتهم الديمقراطية»[٢].

أما حزب الشعب فقد اعتبر الحريات الديمقراطية والتنظيم الحزبي أموراً جوهرية في تحقيق أهداف العراق الوطنية[٣]. كما طالب بإطلاق الحريات وشجب موقف الحكومات الرجعية من القوى الوطنية ومن الحريات العامة ابتداءً من حكومة أرشد العمري عام ١٩٤٦ حتى حكومة جبر عام ١٩٤٨ وأشار إلى فئات الجواسيس الذين يعدون على أفراد الشعب أنفاسهم وحركاتهم. كما شجب تعطيل الصحف وفرض الرقابة على المطابع[٤].

أما حزب الأحرار فكان يرى أن الحريات يجب ألّا تتعدى القوانين السائدة التي تسير عليها الدولة، فقد قال عبد الوهاب محمود نائب رئيس الحزب «إن حزب الأحرار يهدف إلى غايات لا تخرج عن النطاق الذي ترسمه أحكام القانون الأساسي»[٥]. وكان زعيم حزب الأحرار سعد صالح يعتقد أن أصح القوانين والنظم ما لاءم روح الشعب وتقاليده واتفق مع مصالحه[٦]. وبذلك فهو يعتقد بإعطاء الحريات للعناصر الديمقراطية المعتدلة التي يعتقد فيها خير من

(١) محمد علي كمال الدين: التطور الفكري في العراق - بغداد ١٩٥٩ - ص٦٦.

(٢) عبد الفتاح إبراهيم: خطبته في اجتماع الحزب - جريدة الرأي العام ١٩٤٦/٤/٣٠.

(٣) عزيز شريف: حقائق عن حزب الشعب - مطبعة الرشيد، بغداد ١٩٤٨ ص٤٧.

(٤) عبد الملك نوري: شعبنا ينتفض - مصدر سابق ص١٣.

(٥) جريدة صوت الأحرار، ١٩٤٨/٩/١٧.

(٦) محمد علي كمال الدين - سعد صالح - ص٣٢.

يقوم بالخدمة الوطنية لمجموع الشعب. أما العناصر اليسارية فقد كان يحاربها ويرى أنها لا تخدم مصالح الشعب، وأن إعطاءها الحريات فيه أساءة كبيرة للوطن. فقد جاء في خطبة له في مجلس الأعيان قوله عن إجازة الأحزاب عندما كان وزيراً للداخلية: «أما الشيوعية التي نعدها جريمة فعلية، فلا نعطي رخصة لحزب يحمل هذه المبادئ»[1].

وبعد أن منح إجازة لجماعة «عصبة مكافحة الصهيونية» التي يشرف عليها الحزب الشيوعي قال سعد بعد ذلك: «ما أسفت على شيء أسفي على منح الإجازة لهؤلاء الذين أخلفوا الوعد وثبت أنهم صهيونيون شيوعيون»[2].

أما موقف الأحزاب من الانتخابات فإنها شجبت جميعها موقف الحكومات العراقية من التدخل في الانتخابات وعرقلتها لحق ممارسة الأفراد في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات بحُرية.

وفي أول انتخابات أجراها نوري السعيد عام ١٩٤٧، قاطع حزبا الشعب والاتحاد الوطني هذه الانتخابات للتدخل السافر فيها. وقد أهاب حزب الاتحاد الوطني بالشعب لمقاطعة الانتخابات، كما ناشد الذين اشتركوا فيها بالرجوع إلى ضمائرهم، وحذّرهم بأنهم سيندمون إذا اشتركوا فيها. وشجب دخول حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي في هذه الانتخابات[3].

وكان عبد الفتاح يرى أن الصواب في عدم الاشتراك في الانتخابات إذا كانت اسمية، وكان هناك تواطؤ بين السلطة والإدارة، وأن الأحزاب الديمقراطية هذه ليس في مقدرتها التضحية من أجل هذه الانتخابات كالصرف عليها أو التعرض لاضطهاد السلطة[4].

---

[1] مجلس الأعيان: جلسة ١٤/٣/١٩٤٦.

[2] محمد علي كمال الدين: سعد صالح - ص٦٠.

[3] جريدة صوت السياسة، ٢٩/٣/١٩٤٧.

[4] عبد الفتاح إبراهيم: حديث معه في بغداد، ١/١/١٩٧٠.

أما حزب الشعب فلم يكتف بمقاطعة هذه الانتخابات بل فضح التدخل السافر للحكومة فيها. وأشارت جريدة الحزب إلى أن «جريدة الرائد البغدادية» قد سمّت ١٠٢ نائب قبل إجراء الانتخابات في ١٩، ٢٠، ٢١ من شهر شباط/ فبراير ١٩٤٧، ثم أعلنت الحكومة الأسماء نفسها في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٧ فائزة بالانتخابات[١].

والحقيقة أن هذه الأحزاب ليست مخطئة في اعتقادها بتدخل الحكومة في الانتخابات، فقد ذكر السويدي في مذكراته عنها «أن السعيد عندما رأى عام ١٩٤٧ كثرة المشاكل في الجولة الأخيرة للانتخابات، وجد نفسه في موضع حرج، فعكف في بيته تاركاً الأمور تجري وفق خططه، فاضطر البلاط (القصر) إلى التدخل بالأمر، حيث جمع المتصرّفين (المحافظين) وأصدر لهم التعليمات اللازمة بشأن المرشحين الذين يختارهم. فحصل بذلك نوع من التفاهم بين البلاط الملكي ورئيس الوزراء على أكثر المرشحين، وظهرت النتيجة كما لو كان قد دبرها رئيس الوزراء في البلاط»[٢].

أما حزب الأحرار فقد اشترك في الانتخابات مع الحزب الوطني الديمقراطي حيث اشترك الاثنان في وزارة السعيد، بشرط عدم التدخّل في الانتخابات. ولما رأى حزب الأحرار تدخّل الحكومة في الانتخابات هذه، ناشدت جريدته السيد نوري السعيد ألا يقف مكتوف اليدين إزاء التدخل هذا، كما دخل الحزب في مشادّة وجدل مع كتلة (صالح جبر- عبد المهدي - صادق البصام) الذين اتخذوا من جريدة «الساعة»، لسان حال معبراً عنهم (اعتبرها الحزب كتلة استغلت نفوذها في الوزارة، إذ أن أعضاءها كانوا وزراء). وقد انسحب الحزب مع الحزب الوطني الديمقراطي من الوزارة ومن الانتخابات، وشهّر بهما نوري السعيد أمام الوصي بأنهما أرادا مناطق مقفلة، في حين أن ذلك، على حد قوله، مخالف للقانون. ولكن الحزبين نفيا ذلك[٣].

(١) جريدة الوطن، ١١/٣/١٩٤٧.

(٢) توفيق السويدي: مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية - بيروت ١٩٦٩، ص٤٥٢-٤٥٣.

(٣) جريد صوت الأحرار، ٢/١/١٩٤٧.

وأجرت وزارة محمد الصدر عام ١٩٤٨ الانتخابات النيابية وكان حزبا الاتحاد الوطني والشعب قد أُغلقا يومذاك. فانتهى النشاط السياسي لحزب الاتحاد الوطني، في حين بقي حزب الشعب يعمل سراً، وبشكل غير رسمي في جريدة الوطن. فدخل حزب الشعب هذه الانتخابات وقد أصدر لأعضائه تعليمات هي:

١- التقليل من ترشيح أنفسنا إلى المراكز النيابية كلما وجدنا أن ثمة مرشحاً من الديمقراطيين أو من الوطنيين لا تتجه ضده هذه المقاومة مثلما تتجه ضدنا.

٢- تفضيل العناصر الديمقراطية على غيرها من العناصر الأخرى كلما آنست تلك العناصر من الإمكانيات ما يبعث على الأمل في نجاحها.

٣- تأييد العناصر الوطنية، مستقلةً وحزبية.

٤- وإذا وُجد مرشحان ممن نؤيدهم نحاول منع التصادم بينهما، فإذا لم نستطع ذلك أيدنا من كان الأمل في نجاحه أكثر[١].

وقد رشح حزب الشعب عزيز شريف وعبد الرحيم شريف في بغداد، وفي مدينة الحلّة الشيخ عبد الكريم الماشطة، وفي الديوانية المحامي علي التميمي، وفي مدينة العمارة السيد الصفار، وفي تلعفر عباس بلال. ونتيجة الضغط الشديد والإرهاب اللذين مارستهما السلطة لم يفز أحد من هؤلاء المرشحين. ومثال على ذلك الإرهاب ما حصل في مدينة تلعفر حيث أُوقف كل مؤيدي مرشحي الحزب وجُلبوا إلى الموصل[٢].

أما حزب الأحرار فقد اشترك في الانتخابات، ودخل علي ممتاز الدفتري في مناقشة حامية مع كامل الجادرجي، إذ اتّهم الأخير الأول بأنه «قد ضرب بجميع الاعتبارات عرض الحائط بسيطرته على المختارين (العمد) بمختلف الوسائل التي لا تسمح أخلاقه بسلوكها»[٣].

---

(١) جريدة الوطن، ٢٢/٤/١٩٤٨.

(٢) غانم الزرري: حديث معه في بغداد ٢/١/١٩٧٠.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢/٥/١٩٤٨.

فرد الدفتري على ذلك نافياً أنه اتّبع وسائل غير شرعية طالباً من السيد الجادرجي أن يفصح عن هذه الوسائل بكل صراحة ويبين كيف سيطر الدفتري على المختارين[١].

كما اتهم الجادرجي الدفتري بأنه قد أتى بأتباع ممن ليس لهم علاقة بالمنطقة إلى جامع السراي في ١٩٤٨/٤/٢٦ ليصوّتوا له، وأنهم قد حملوا سلاحاً بقصد الإرهاب[٢]، فنفى الدفتري ذلك مؤكّداً أن الجادرجي وأعوانه كانوا يقفون في باب الجامع، وأنه كانت هناك سلطة تراقب عملية الانتخابات، وتساءل الدفتري قائلاً: «ما هو نوع السلطة التي أمثّلها حتى أفرض على الشرطة الأوامر بأن تتدخل بجانبي وتمنع جماعة الجادرجي؟»[٣].

والواقع عكس ما يقول الدفتري إذ أن السلطة تسنده بالفعل. فقد كان مقرباً للسيد نوري السعيد يؤيده ويرشحه ولذلك أصبح بعد ذلك وزيراً مزمناً، وهو في هذه الحالة لا يمثّل حزب الأحرار بل يمثل نفسه[٤]. وقد فاز الدفتري في هذه الانتخابات في حين لم يفز أحد من بقايا أعضاء حزب الأحرار. وتهجم الدفتري على الجادرجي وتحدّاه فيما إذا كان سيفوز في الانتخابات وتساءل قائلاً: «سنرى أين الأكثرية التي تؤيد الجادرجي؟» وأكد الدفتري أن هذه الانتخابات هي أول انتخابات تجري بحرية تامة[٥].

وكانت النتيجة أن الجادرجي لم يفز في الانتخابات. وأجمعت كل الأحزاب مؤكدة على تدخل الحكومة في الانتخابات لصالح مرشحيها.

---

(١) بيان الأستاذ علي ممتاز الدفتري في الرد على بيان السيد كامل الجادرجي - من منشورات حزب الأحرار - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٨ ص٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي: ١٩٤٨/٥/٢.

(٣) بيان الأستاذ علي ممتاز الدفتري في الرد على بيان السيد كامل الجادرجي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٨ ص٩.

(٤) عبد الوهاب محمود: حديث معه في بغداد، ١٩٧٠/١/١٧.

(٥) بيان الدفتري: مصدر سابق، ص١٣، ص١٤.

- الأحزاب والمعاهدة العراقية الأردنية:

كان هناك تعاون وانسجام بين الدولتين في السياسة الخارجية خاصة وأنهما تحت النفوذ البريطاني وخاضعتان لحكم العائلة الهاشمية. وكان ذلك يبدو واضحاً في الموقف الموحد لممثليهما في الجامعة العربية. ومنذ زيارة الملك عبد الله للعراق في أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ بدأت محادثات للتحالف على أساس التعاون في النواحي العسكرية والثقافية والسياسة الخارجية، وعلى أساس أن يكون للدولتين ممثل واحد في الخارج. وترفع الممثليات في الخارج علماً واحداً هو العلم الهاشمي الذي رُفع في ثورة الحسين عام ١٩١٧. ولكن بعض البلدان العربية عارض هذا الاتحاد، وهو لا يزال مشروعاً، فسورية ولبنان وجدتا فيه تحقيقاً لآمال الملك عبد الله في تحقيق مشروع (سورية الكبرى)، ووجدت فيه الجامعة العربية معرقلاً لعملها لأنه تكتل داخلي، وعارضه العراقيون لأنه ربط العراق بشكل أقوى بعجلة بريطانيا، فتجمّد المشروع[(١)].

وبعد ذلك ظهر المشروع على شكل معاهدة صداقة بين الطرفين. وقد عمل نوري السعيد على تنفيذ المشروع. ثم وُقّعت زمن حكومة صالح في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٧ وكان أهم ما جاء فيها:

مادة (٢): يتعهد كل من الطرفين بألّا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يضر بمصلحة الفريق الآخر، أو يعرّض سلامة مملكته للخطر.

مادة (٥): التعاون ضد وقوع أي اعتداء على أحد الفريقين، وكذلك في حالة حدوث اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفريقين، بعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أرض الآخر ومنح المساعدات للمتمردين - وتسليمهم، إذا ألتجؤوا لأحد الفريقين، واتخاذ تدابير مشتركة إذا اقتضى الأمر لضرب هؤلاء المتمردين.

---

(١) Khadduri: Independent Iraq p.p. 343-4.

مادة (٧): توحيد الأساليب العسكرية بتبادل البعثات العسكرية.

مادة (٩): تعيين لجان خاصة ذات سلطات تنفيذية من ممثّلي المملكتين يكون من اختصاصها تحقيق وتنفيذ التعاون الفعلي بين الفريقين[(١)].

وقد عارض حزبا الاتحاد الوطني والشعب هذه المعاهدة. فأعلن السيد عبد الفتاح إبراهيم معارضة حزبه المعاهدة، واعتبر ذلك محاولة لجر العراق إلى نفس مصير شرق الأردن. وكتب ناظم الزهاوي قائلاً: «إن ذلك يعني أن أمر تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية وحتى إلغائها أمر لا قيمة له». وسخر الحزب من فكرة الأخوة والتحالف التي أشارت إليها وزارة الخارجية في ردها على المعارضة، وقال الحزب في ذلك «إن هذا أمر موصى به من قِبَل الاستعمار»[(٢)].

كما عارض حزب الشعب المعاهدة. وكتب عزيز شريف عنها دراسة مفصّلة بعنوان «المعاهدة العراقية - الأردنية - دراسة وتحليل» فذكر أن مقدمة المعاهدة مأخوذة من نص مقدمة المعاهدة السعودية - العراقية... ثم تساءل لماذا لا ينضم الأردن للمعاهدة السعودية - العراقية ما دام في المعاهدة الأخيرة نص يجيز ذلك؟ وإن اليمن قد انضمت مع أنها لا تتصل إلا بالسعودية، بينما يتصل الأردن بالدولتين[(٣)].

ثم تساءل شريف عما إذا كان للسياسة البريطانية علاقة أو سبب لعقد هذه المعاهدة، فأشار إلى تعاون البلدين في المجال العسكري. وقال إن بريطانيا هي التي أشارت إلى عقد هذه المعاهدة كي يرتبط العراق بشكل أمتن بعجلة بريطانيا[(٤)].

---

(١) الحكومة العراقية - وزارة الخارجية - معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٧ - ص ٢، ٣، ٤.

(٢) جريدة الرأي العام، ١٩٤٦/٤/٢ - جريدة صوت السياسة (٢٥٦) - ١٩٤٧/٣/٢٩.

(٣) عزيز شريف: المعاهدة العراقية - الأردنية، بغداد ١٩٤٧ ص٧.

(٤) عزيز شريف: نفس المصدر، ص١٢.

أما حزب الأحرار فقد أيد المعاهدة واعتبر ذلك بداية لاتحاد الدول العربية وتقويتها[١].

- اتحاد سورية مع العراق:

عارض حزب الشعب والاتحاد الوطني فكرة اتحاد سورية مع العراق الذي دعا إليه المسؤولون العراقيين. وقال عزيز شريف في مقال عنوانه «الدعوة إلى مشروع سورية الكبرى تتجدد في بغداد بعد عمان» قال فيه: «الدعوة إلى تكوين سورية الكبرى الغاية منها إحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي»[٢].

ويكاد حزب الاتحاد الوطني يتفق مع حزب الشعب بتشخيص نقطة الخطر في المشروع، إذ اعتبره محاولة لإحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي، كما اعتبره إرباكاً في ميزان تعاون الدول العربية. وقد برز هذا الموقف للحزب في خطاب للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم في احتفال للحزب، وكذلك في مقالة كتبها السيد عبد الله مسعود القريني[٣].

أما حزب الأحرار فقد أيد المشروع بحرارة. فقالت «صوت الأحرار» في مقال عنوانه «دمشق - بغداد»: «سورية لا تأمل خيراً من جيرانها لأسباب وظروف خاصة بهؤلاء الجيران، ومشروع الاتحاد بين سورية والعراق مشروع قديم يستند إلى كثير من الأسباب والعوامل منها الأسباب الجغرافية والتاريخية ووحدة المصالح» وبمناسبة ذكرى تأسيس الجمهورية السورية عبر الحزب عن أمله في أن ينقلب التعاطف بين سورية والعراق إلى اتحادهما[٤].

---

[١] جريدة صوت الأحرار، ٤/ ٥/ ١٩٤٧.
[٢] جريدة الوطن، ٢٠/ ٣/ ١٩٤٧.
[٣] جريد صوت السياسة، ٢٢-٢٩/ ٣/ ١٩٤٧ - ٩/ ٤/ ١٩٤٧.
[٤] جريدة صوت الأحرار، ٢ - ١٨/ ٨/ ١٩٤٨.

- الأحزاب وقضايا العمال والفلاحين:

ساند حزب الاتحاد الوطني العمال في إضراباتهم وطالب بحرية التنظيم النقابي، ونشر شكوى العمال ومطالبهم في جرائده. واعتبر ناظم الزهاوي نقابات العمال ضرورة وطنية، كما عالج مشكلة البطالة[١]. وكان الحزب يضم مجموعة صغيرة من العمال.

أما حزب الشعب فقد كان يضم مجموعة كبيرة من العمال وكان يسيطر على نقابات عمال النجارة والمطابع والميكانيك. وقد طالب الحزب بحرية التنظيم النقابي ومكافحة البطالة[٢]. كما وقف الحزب بجانب العمال المضربين في دائرة السكك وفي محطات النفط في الصحراء، وكتب المقالات دفاعاً عنهم[٣].

أما حزب الأحرار فقد كان أقل من غيره من الأحزاب اهتماماً بشؤون العمال، ولم يكن يضم في صفوفه عمالاً. مع ذلك فقد وصف حالة العمال بعد الحرب، وكيف تعرضوا للبطالة[٤]. وعارض الحزب إضرابات العمال وقال عن إضراب عمال النفط في الصحراء «مع أننا نعارض الإضراب، ونطلب من العمال أن يطالبوا بحقوقهم بأسلوب هادئ، إلا أننا نحث الشركة على إجابة مطالبهم التي تنحصر في زيادة أجورهم بنسب معقولة[٥].

أما عن مشاكل الأرض والفلاح فلم تطالب كل الأحزاب بإلغاء الإقطاع كنظام، بل طالب حزبا الشعب والاتحاد الوطني بتوزيع الأراضي الأميرية (الأراضي الحكومية) على الفلاحين. والظاهر أن قادة الأحزاب آنذاك كانوا يعتقدون أن توزيع الأراضي الأميرية يسلب الأرض من الفلاحين ومن

---

(١) جريدة الرأي العام، ٩ - ١٩٤٦/١/١٠ - ١٧ - ١٩٤٧/٤/٢٣.

(٢) جريدة الوطن، ٦-٩-١٩٤٧/٣/١٠.

(٣) جريدة الوطن، ٢٨/٣-٩/١٩٤٨/٥.

(٤) جريدة صوت الأحرار، ١٩٤٦/٦/٢٠.

(٥) جريدة صوت الأحرار، ١٩٤٦/٥/٧.

الإقطاعي فيظل عاجزاً عن زراعة كل الأرض التي يملكها فيتخلى عن قسم منها[1].

- موقف الأحزاب من قضية الأكراد:

دعا حزب الاتحاد الوطني إلى حل القضية الكردية على أساس الاعتراف بحق المصير للشعب الكردي. وبذلك يعتبر أول حزب سياسي عراقي يدعو إلى هذا الحل العملي لقضية الأكراد في العراق[2].

وقال عبد الفتاح إبراهيم في خطبة له في مؤتمر الحزب «إننا نرى أن تُضمَن الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضماناً لا يخل بالوحدة العراقية وبكيان الدولة القائم، وكذلك إفساح المجال لهم لممارسة شؤونهم المحلية والثقافية وإحياء لغتهم وآدابهم»[3].

أما حزب الشعب فقد تعاون مع الأكراد في لجنة التعاون (مرّ ذكرها) وكتب كثيراً من المقالات حول مطالب الأكراد، واستنكر إقدام حكومة جبر على شنق أربعة من ضباط الأكراد، كما طالب بالرأفة بالبرزانيين المهجّرين من الشمال بعد فشل ثورة مصطفى البرزاني[4].

وكتب عزيز شريف بحثاً تضمّن حالة الأكراد في الدول الثلاث العراق وتركيا وإيران والثورات التي قاموا بها منذ القرن التاسع عشر، ومشروعية مطالبهم القومية التي يجب تحقيقها لهم ضمن الوحدة العراقية[5].

أما حزب الأحرار فلم يتطرق إلى قضايا الأكراد ولم يشر إلى أن هناك مشكلة من هذا القبيل. إلا أن توفيق السويدي في أحد تصريحاته في القاهرة

---

[1] عبد الفتاح إبراهيم - حديث معه في بغداد، ١/١/١٩٧٠.

[2] جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، مطبعة الجمهورية - بغداد ١٩٧٠ ص٩٦.

[3] جريدة صوت السياسة، ٢١-٢٩/٣/١٩٤٧.

[4] جريدة الوطن، ١٤-٢٥/٣/١٩٤٧.

[5] عزيز شريف: المسألة الكردية في العراق - بغداد ١٩٤٦، ص١٤-٢٦.

(عندما كان في الحكم عام ١٩٤٦) تطرق إلى قضية الأكراد وأنكر أن يكون الأكراد مضطهدين أو مهدورة حقوقهم، وأشار إلى ثورة مصطفى البرزاني واعتبرها لأغراض شخصية[١].

موقف الأحزاب من القضايا العربية

- موقف الأحزاب من الجامعة العربية:

إن رأي حزب الشعب واضح في الجامعة العربية، فهو من جهة يطعن في سلامة تكوينها وفي الغاية التي أُسِّست من أجلها ويؤكد أن المستر طوني إيدن والحكومة البريطانية هي التي سعت إلى تأسيسها. إلا أن الحزب من جهة أخرى يساند الجامعة العربية كمنظمة تجمع الدول العربية على أمل أن تتحرّر من ربقة الاستعمار فتصبح جامعة أكثر فعالية. وعلى العموم فإن الحزب يأمل في الجامعة أن تكون رابطةً مشتركةً تجمع الشعوب العربية، وإذا بدت من الجامعة العربية أخطاء فيمكن في المستقبل إصلاحها[٢].

أما حزب الاتحاد الوطني فلم يكتب عن الجامعة العربية بشكل مباشر، والظاهر أنه كان يشكّك في سلامة موقفها. ولذلك يؤكد السيد ناظم الزهاوي أن سياسة الحزب الخارجية تقوم على «... جعل جامعتها جامعة شعبية»[٣].

ونجد توضيحاً لموقف الحزب في هذا المضمار حيث يدعو إلى مؤتمر شعبي عربي، معتبراً ذلك المؤتمر الشعبي العربي ضرورة ماسة بعد أن خيبت الجامعة الآمال[٤].

---

(١) جريدة البلاد، ١٩٤٦/٣/٢٦.

(٢) جريدة الوطن، ١٩٤٧/٣/٢١.

(٣) الرأي العام، ١٩٤٦/٤/١٨

(٤) الرأي العام، ١٩٤٦/٦/١٧.

أما حزب الأحرار فهو شبيه حزب الشعب بتأكيده على أن بريطانيا هي التي سعت لتشكيلها طمعاً في البلاد العربية مشيراً إلى أن بريطانيا «لا تريد أن تترك البلاد العربية طعاماً للروس». واعتبر الحزب الجامعة العربية خطوة أولى نحو توحيد العرب، وأنها تحتاج إلى الشيء الكثير من مقومات الحياة لتستطيع مجاراة سنن الطبيعة في النمو والرسوخ[١]. وعند تتبع الحزب لمواقف الجامعة العربية وعدم تحقيقها لآمال العرب، لم يعد يعتبرها منظمة ذات نفع للمصلحة القومية واعتبرها سعد صالح «مهزلة ولعبة»[٢]. ولذلك دعا إلى فكرة إنشاء جامعة الشعوب العربية، واعتبر ذلك ضرورة ماسة بعد أن أصبحت الحكومات لا تمثل شعوبها[٣].

- موقف الأحزاب من قضية فلسطين:

قبل أن يُجاز حزب الاتحاد الوطني وحين كانت كتلة عبد الفتاح إبراهيم تكتب في جريدة «الرأي العام» شُكلت لجنة تحري الحقائق الأميركية - الإنكليزية، فدعت الجماعة إلى مقاطعتها واعتبرتها هي الخصم. وعندما أيدت اللجنة حق الهجرة الصهيونية لفلسطين، أصدر الحزب بياناً طلب فيه من الحكومة أن تتخذ موقفاً حازماً من بريطانيا إذا وافقت على قرار اللجنة وأن تقطع الصلة معها، وأن تلغي المعاهدة، وطلب من الحكومة أن تحث الجامعة العربية على عقد اجتماع لدرس قضية فلسطين وأن تُعرض عل مجلس الأمن[٤].

وانتقد الحزب مذكرة الحكومة العراقية التي رفعتها إلى السفارة البريطانية احتجاجاً على قرار اللجنة، لأنها اعتبرت الحكومة الأميركية وحدها هي المسؤولة بينما مسؤولية بريطانيا ثانوية.

(١) صوت الأحرار، ١٩٤٦/٦/٢٣.
(٢) محمد علي كمال الدين - سعد صالح، ص٤٩.
(٣) صوت الأحرار، ١٩٤٨/٧/٣.
(٤) جريدة الرأي العام، ١٩٤٦/٣/١٧ - ١٩٤٦/٥/٥.

واعتبر عبد الفتاح إبراهيم الحل الوحيد لقضية فلسطين هو إعلانها دولة عربية ديمقراطية مستقلة[1].

وبعد إجازة الحزب تعاونت كل الأحزاب في الدعوة لنصرة عرب فلسطين، وعدم ضياع الأرض الفلسطينية، وكتبت كل الأحزاب بإخلاص عن القضية، مشخصة مسؤولية بريطانيا وأميركا في عدم حل مشكلة فلسطين، وتشجيعهم هجرة اليهوذ إلى فلسطين. وقد أراد نوري السعيد أن تشكل الأحزاب لجنة للدفاع عن فلسطين على أن تضم الأحزاب بعض النواب والأعيان والوجهاء، ومن خلال هذه اللجنة يسيطر على الأحزاب. لكن الأحزاب رفضت ذلك، وكونت بنفسها لجنة للدفاع عن فلسطين. وأخذت الأحزاب تجتمع مرة في الأسبوع للنظر في قضية فلسطين، وكان الذين يحضرون الجلسات من حزب الشعب: عزيز شريف توفيق منير، ومن حزب الأحرار: كامل الخضيري وداخل شعلان ومحمد جميل، ومن حزب الاتحاد الوطني: عبد الفتاح إبراهيم وناصر الكيلاني ومهدي الجواهري. وأخذت اللجنة تجمع المال لفلسطين[2]. وكلفت الأحزاب داخل شعلان من حزب الأحرار ليكون رئيساً لجمعية جمع التبرعات، فقام داخل الشعلان بنشاط كبير في هذه المهمة وقابل المسؤولين الذين عارضوا الأحزاب في عملها على اعتبار أن الحكومة هي التي تجمع التبرعات.

وبعد أن تعقّدت الأمور في فلسطين، وبعد إغلاق حزبي الاتحاد الوطني والشعب حيث بقي حزب الشعب يمارس عمله من خلال الجريدة بينما انتهى حزب الاتحاد الوطني، عارض حزبا الأحرار والشعب موقف روسيا وتأييدها لمشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم. وكتب حزب الأحرار عن موقف روسيا وشجب هذا الموقف واعتبر روسيا والدول الغربية سيان في هضم حقوق العرب. كما انتهز حزب الأحرار هذه الفرصة فشنَّعَ بالشيوعيين العراقيين وقال

(١) جريدة صوت السياسة: ١٩٤٧/٣/٢٩.

(٢) إبراهيم الراوي: ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث - مطبعة دار الكتب - بيروت ١٩٦٩، ص٢٧٧.

«إن على الشعب أن يعرف حقيقة الشيوعيين والشيوعية»[١]. وعارض حزب الشعب أيضا موقف روسيا من مشروع التقسيم وبدأ تعليقه أشبه بالعتاب لروسيا ولموقف غروميكو في هيئة الأمم المتحدة[٢].

وقد دخل عزيز شريف بذلك الخصام مع الحزب الشيوعي العراقي الذي أيد التقسيم، وحدث جدل عنيف بين الحزبين. فقد اتهم الحزب الشيوعي العراقي عزيز شريف بالشوفينية لأنه «طالب باحتلال الدول العربية لجميع فلسطين وإسناد الجيوش العربية المحررة» بينما اتهم عزيز شريف الشيوعيين بأنهم يخدمون الصهيونية»[٣]. وتبلور هذا الخلاف بعد أن أصدر الحزب الشيوعي العراقي كراساً بقلم يوسف زلخة عن قضية فلسطين معتبراً اليهود قومية لأنهم استقروا في أرض واحدة ولهم لغة واحدة، كما أن الاتحاد السوفياتي قد اعترف بهم» فرد عليهم عزيز شريف منتقداً هذا الرأي نافياً أن يكون لليهود قومية[٤]. وقد حث كلا الحزبين على تحرير فلسطين حرباً واستعمال القوة. وقال حزب الأحرار «إذا لم نحارب في فلسطين فسيأتي يوم ندافع به عن بغداد والقاهرة ودمشق»[٥]. كما دعا حزب الشعب إلى القتال محذراً من الاعتماد على الجيش الأردني واعتباره محوراً للمعركة، مؤكداً على ضرورة موقف حاسم ضد الدول التي تساعد اليهود[٦].

---

(١) جريدة صوت الأحرار، ١٩/٣/١٩٤٨.

(٢) جريدة الوطن، ٢١/٣/١٩٤٨.

(٣) الشرطة العامة، موسوعة سرية، ج٥ ص١٠٤٦ -١٠٤٨.

(٤) جريدة الوطن، ٢٧-٢٨/٣/١٩٤٨.

(٥) جريدة صوت الأحرار، ١٤/٧/١٩٤٨.

(٦) جريدة الوطن، ٣٠/٤/١٩٤٨.

الفصل الرابع

الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨

نبذة عن تاريخ الحزب

هو الجناح المعتدل من جماعة الأهالي، والمعروف أن حركة الأهالي بدأت بتكتل بعض الشباب العراقي الذين يدرسون في بيروت ثم طوّروا الفكرة في العراق فكوّنوا جماعة الأهالي التي كانت تتكوّن من: عبد الفتاح إبراهيم - عبد القادر إسماعيل - حسين جميل - محمد حديد - خليل كنه. ومُنحوا صحيفة عام ١٩٣٠ سمّوها «الأهالي» ثم انضم إليهم كامل الجادرجي عام ١٩٣٣. ولا بد من العودة قليلاً لتفصيل تاريخ حياة الجادرجي قبل هذه الفترة كي تتكوّن لنا صورة واضحة عن تاريخ الحزب.

وُلد الجادرجي في بغداد عام ١٨٩٧ من أسرة عراقية غنية ذات أصل تركي وقد كان والده أميناً للعاصمة. أكمل الجادرجي مراحل الدراسة النهائية الثانوية في بغداد، ثم درس الطب في تركيا ولكنه قطع دراسته وعاد إلى بغداد عام ١٩٢٢ ودخل مدرسة الحقوق[١]. وفي أثناء دراسته عُيّن موظفاً في ديوان محافظة بغداد التي يرأسها عديله ناجي شوكه، ثم نُقل إلى مدينة الحلّة ولكنه رفض واستقال لمواصلة دراسته. ثم اختاره الهاشمي وزير المالية سكرتيراً خاصاً له إكراماً لوالده رفعت الجادرجي وتقديراً لأخيه رؤوف الجادرجي وزير العدلية.

[١] كامل الجادرجي: مذكراته، مصدر سابق ص١١.

وكان الهاشمي يحاول تجميع الشباب حوله إذ كان يقود المعارضة في البرلمان، فشجع الجادرجي على ترشيح نفسه للانتخابات لمنطقة محافظة الدليم، وساند وزير الداخلية رشيد عالي هذا الترشيح بأن سافر بنفسه إلى المحافظة المذكورة لإسناد هذا الترشيح، وأصبح الجادرجي نائباً. إلا أن المجلس حُلّ في خلال شهر ونصف. وعندما ألف الهاشمي (ياسين) حزب الأخاء انضم الجادرجي إليه فاختاره عضواً في اللجنة العليا للحزب التي تضم: رشيد عالي الكيلاني- حكمت سليمان - علي جوده - محمد رضا الشبيبي[١].

وتولى االجادرجي مسؤولية جريدة «الإخاء الوطني»، وأصبح المدير المسؤول لها. وقد تميزت هذه الفترة من حياة الجريدة بعنف الحملات الصحفية التي شنتها جريدة الإخاء على وزارة نوري السعيد الأولى بعد أن صدّقت المعاهدة وأجرت الانتخابات النيابية لجمع مجلس يبرمها، فهاجمت سياستها، وكتب الجادرجي في ١٩٣١/٨/٢٨ مقالاً بعنوان «معنى السيادة في عصر الديمقراطية» تحدث عن النظام الملكي منذ أن كانت الملكية تمارس الاستبداد باسم نظرية الحق الإلهي، حتى اضطرت بعد قيام الثورات الدامية والانقلابات العنيفة إلى التنازل عن تلك الامتيازات. وقد أُقيمت على الجادرجي ثلاث دعاوى بسبب مقالات صحيفة الإخاء وقُدِّم إلى المحاكم.

وحينما عُيِّن عضو اللجنة العليا لحزب الإخاء رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي، عارض الجادرجي باعتبار أن ذلك يخالف قرارات الحزب بهذا الخصوص، وقد استقال من مسؤولية الصحيفة ومن عضوية اللجنة العليا، وإن بقي عضواً في الحزب. وحينما لم يرشحه الحزب في قائمته الانتخابية في عهد وزارة ناجي شوكه أسرع الجادرجي وقدم استقالته من عضوية الحزب في ٧/ ١٢/ ١٩٣٣ واشتغل محامياً وفتح له مكتباً قريباً من مكتب إدارة جريدة الأهالي. وكان الجادرجي يرى في الأهالي ما يقارب آراءه فانضم للجماعة عام ١٩٣٣.

---

(١) خيري العمري: كامل الجادرجي في الثلاثينات، دراسات عربية، العدد (٤) شباط/فبراير ١٩٧٠، ص٥٤.

وقد سعت هذه الجماعة لتكوين هيئة غير سياسية سُميت «جمعية السعي لمكافحة الأمية» وانضم لهذه الجمعية جعفر أبو التمن بعد أن ترك الحزب الوطني واعتزل السياسة. ثم بدأت جماعة الأهالي بالتفاوض مع أبو التمن لتكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية. وقد كانت هذه الجماعة قد اتفقت قبل مدة من تكوين جمعية السعي لمكافحة الأمية على مبادئ معينة تثبت كرؤوس أقلام، ثم وزعت بصورة سرية على كثير من الشباب، إلى أن أصبحت فيما بعد أساساً لبرنامج (جمعية الإصلاح الشعبي) وقد اطّلع أبو التمن سراً على تلك النقاط ودرسها فقبل تأليف الجمعية على أسس (الشعبية)، وأدخل الجادرجي جماعة من الشخصيات البارزة للجمعية منهم حكمت سليمان ونصرت الفارسي[1].

وقد أصدرت الجمعية برنامجاً لها كتبه عبد الفتاح إبراهيم سُمّي «بالشعبية» وقد عرّف البرنامج مفهوم الشعبية بأنه «وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة» ومن مبادئ هذه الشعبية:

١- وجود دولة ذات سيادة وأن تكون دستورية ديمقراطية.

٢- أن تكوت لهذه الدولة خطة اقتصادية معيّنة تضمن سير الحياة الاقتصادية.

٣- أن تؤمن الدولة سيطرتها الاقتصادية على الصناعات المهمة وتترك للأفراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة.

٤- تمتلك الدولة كل المصالح العامة: السكك الحديد - البواخر - مشاريع الكهرباء - والترامواي.

٥- توزع الدولة الأراضي الأميرية على الفلاحين، وتكون ضريبة الأرض تصاعدية.

٦- تهيئ الدولة الأعمال للأفراد دون الضرر بجسم العامل ومعنوياته.

[1] الجادرجي: مذكراته، ص٣٠.

٧- تقوم الدولة بتأسيس البنوك.

٨- في التعليم: الابتدائي مجاناً - مكافحة الأمية - تأسيس مكتبات عامة - تأسيس دور سينما وتمثيل - تنمية الروح الرياضية.

٩- تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة.

١٠- أيجاد سكن صحي.

١١- السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي[1].

إن إدخال حكمت سليمان للجمعية والذي أدخل معه بكر صدقي بعد ذلك أثار استياء عبد الفتاح إبراهيم بالإضافة إلى اختلاف عبد الفتاح إبراهيم وجماعة آخرين عن كامل الجادرجي وجماعته من الناحية الفكرية، وهذا ما أدى إلى ظهور كتلتين في جماعة الأهالي.

١- الجناح اليساري الماركسي ويتكون من: عبد الفتاح إبراهيم - عبد القادر إسماعيل - عزيز شريف - عبد الرحيم شريف.

٢- الجناح المعتدل ويتكون من: الجادرجي - حكمت سليمان - جعفر أبو التمن - محمد حديد - حسين جميل.

وأخيراً فقد افترق الجناحان، حيث ترك عبد الفتاح الجماعة، وكذلك عزيز شريف وعبد الرحيم شريف، ثم طورد عبد القادر إسماعيل عام **١٩٣٧** من قِبَل السلطة وأُسقطت عنه الجنسية العراقية وسافر إلى فرنسا ولم يعد إلا بعد ثورة **١٤** تموز/يوليو **١٩٥٨**.

وبقيت الكتلة المعتدلة هي التي تدير جريدة الأهالي، حيث أصبحت نواة الحزب الوطني الديمقراطي.

وبعد أن وقع انقلاب بكر صدقي في **١٩٣٦/١١/٢٩** واشترك في الحكم الجادرجي وأبو التمن، وكان رئيس الوزراء عضو الجمعية الآخر وهو حكمت

(١) الشعبية: المبدأ الذي يسعى الأهالي لتحقيقه، مطبعة الأهالي - بغداد - **١٩٣٣**.

سليمان، وبعد أن شعر الجادرجي بأن بكر كان يستبد بالأمور قدم مع أبو التمن وإبراهيم يوسف وصالح جبر استقالتهم، ثم سافر الجادرجي خوفاً من بطش بكر إلى جزيرة قبرص ومنها إلى أوربا، ولم يعد إلا بعد مقتل بكر[١]. وبذلك تفرّق جماعة الأهالي، حتى عام ١٩٤١ حيث عاد الجادرجي وأصدر جريدة «صوت الأهالي» واستطاع إقناع عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف ليساعداه على تحرير الجريدة، وكذلك عاد عبد الرحيم شريف الذي أصبح مدير تحريرها. وعادت جماعة الأهالي من جديد لمزاولة نشاطها السياسي والثقافي. وقد صدرت الصحيفة في ٢٣/٢/١٩٤٢ في عهد وزارة نوري السعيد السادسة. وقد بحثت الصحيفة في الديمقراطية ومشاكل التموين والحريات الديمقراطية ومشاكل العمال والتنظيم السياسي في إنكلترا[٢].

ونشر جماعة الأهالي أفكارهم عن طريق التأليف أيضاً، فألّف عبد الرحيم شريف كتاباً عنوانه «الفاشية عدوة الشعوب» وصف فيه الفاشية بأنها حكم الطبقة البرجوازية الإرهابي، المستند إلى قوة جماهيرية من المتذمّرين من الطبقات البرجوازية الصغيرة والمخدوعين من العمال لكبح جماح الحركات الثورية التقدمية[٣].

كما أكد على أن الفاشية تخدم طبقة معينة هي طبقة الرأسمالية الاحتكارية وأشار إلى سيطرة الإقطاع والرأسماليين على الاقتصاد وإلغاء نقابات العمال، وتحريم الأحزاب في ذلك النظام. وأكد على أن النظام الفاشي يتبع الإرهاب، وأن الفاشية عدوة للشيوعية لأن الأخيرة تهدم النظام الفاشي[٤]. كما كتب عبد الفتاح إبراهيم كتاباً عنوانه «حقيقة الفاشية في العراق» حاول فيه أن يبرهن على أن الفاشية ليست ثورة اجتماعية[٥]. وأوضح أن خطة النازية هي توجيه العمال

---

(١) خيري العمري: كامل الجادرجي في الثلاثينات، ص٦٨.

(٢) صوت الأهالي، ٢٤، ٢٧ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢/ ٤-٩-١٨ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٢.

(٣) عبد الرحيم شريف: الفاشية عدوة الشعوب، مطبعة الأهالي - بغداد - ١٩٤٢ - ص٧.

(٤) عبد الرحيم شريف: المصدر نفسه، ص٢٣-٣٦.

(٥) عبد الفتاح إبراهيم: حقيقة الفاشية في العراق - مطبعة الأهالي - بغداد ١٩٤٢ - ص٧ - ص١٣.

إلى الاستعاضة عن الخبز بالمُثُل الوهمية، وضرب مثلاً على ذلك بخطة ألمانية بتربية العمال تربية خاصة تقوم على المُثُل الخيالية. وأشار إلى أن عالم المرأة في الفاشية البيت، ووظيفتها في الحياة ولادة الجنود والخدمة في المطبخ. وتطرق إلى الاقتصاد الفاشي في ألمانيا موضحاً أن الفاشية ليست من الاشتراكية في شيء[1].

وتطرّق عبد الفتاح في كتابه إلى أن النازية تؤكد على رابطة الدم، في حين تعتبر روابط التاريخ واللغة روابط ثانوية. وأعطى السيد عبد الفتاح للفاشية تعريفاً مختصراً بقوله إنها مظهر من مظاهر تمرد الرأسمالية الرجعية بندية حيث تجد لها المال[2].

ولا بدّ من القول صراحة إن الكتلة الماركسية: عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وعبد الرحيم شريف هي التي أعطت لجماعة الأهالي صفة اليسار، والتي كان لها الدور الرئيسي في كتاباتها حول الديمقراطية وقضايا الشعب الاجتماعية والتوعية السياسية. واستمرت جماعة الأهالي كمجموعة واحدة متعاونة، ولكن وجود تيارين في هذه المجموعة جعل انشقاقها مرة أخرى أمراً لا بد منه. وكان الخلاف بينهما كما ظهر في مذكرة قدمها الجادرجي في ١٩٤٣/١/٨ للجماعة يتركز في ما يأتي:

١- هل من الممكن تحويل هذه المجموعة إلى حزب علني أو سري أو شبه علني.

٢- يرى فريق منهم ضرورة السماح للكتّاب التقدميين سواء كانوا اشتراكيين أو شيوعيين وإعطائهم مجالاً واسعاً في الكتابة.

٣- يرى فريق آخر أن الكتّاب التقدميين أُعطوا مجالاً واسعاً ويجب الحد من نشاطهم في كتابة المقالات.

---

(١) عبد الفتاح إبراهيم: الفاشية عدوة الشعوب، مصدر سابق، ص٢١- ٢٧.

(٢) عبد الفتاح إبراهيم: نفس المصدر، ص٦٩- ص٧٧.

٤- وطُرح رأي آخر هو كتابة الأسماء الصريحة على المقالات، وكان صاحب هذا الرأي عزيز شريف. بينما يرى الجادرجي ضرورة نشر المقالات بأسماء رمزية.

٥- عجز الصحيفة المالي.

٦- مضايقة مديرية الدعاية لها[1].

هذه المشاكل جاءت في مذكرة الجادرجي، ثم أكد في مذكرته ضرورة انسجام هذه الجماعة وتوحيد رأيها. وكان يرى أن مجموعة الصحيفة يجب أن تبقى على وضعها وتعطي إدارتها لأكثر من شخص واحد وتعرض المقالات التي تُكتب على لجنة وتنسّق.

ومن الجدير بالذكر أن الجادرجي لم يوضح في مذكرته من هم أصحاب هذه الآراء المتباينة، عدا اقتراح ذكر الأسماء الذي أشار إلى أنه اقتراح عزيز شريف.

ولكن اتضحت الآراء من المذكرات التي حررها كلٌّ من عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف في ردهما على الجادرجي، حيث كانوا يدافعون عن اليسار ويريدون من الصحيفة أن تكون منبراً للشباب التقدمي. ثم انسحب كل من عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف، وكذلك عبد الرحيم شريف، وبذلك عادت المجموعة اليسارية إلى انشقاقها وبقيت جماعة الجادرجي.

وعندما انتهت الحرب وأخذت الكتل السياسية بتشكيل أحزاب أوضح الجادرجي، في اجتماع موسع لكل الديمقراطيين، لعزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم عدم استطاعته الاشتغال معهما. وتقدّم بعد ذلك كامل الجادرجي ومعه السادة: محمد حديد - عبد الكريم الأزري - يوسف الحاج الياس - حسين جميل - عبد الوهاب مرجان - عبود الشالجي - صادق كمونة - بطلب تأسيس الحزب في ١٩٤٦/٣/٥، وأجازتهم وزارة الداخلية في ١٩٤٦/٤/٢.

---

(١) كامل الجادرجي: مذكراته، ص٥٨ - ص٦٣.

وبعد إجازة الحزب أُعلن عن عقد اجتماع في ٢٦ نيسان/أبريل لانتخاب أول لجنة إدارية مركزية. وقد فاز في الانتخابات السادة: كامل الجادرجي - حسين جميل - محمد حديد - صادق كمونة - عبد الكريم الأزري - عبود الشالجي. وقد انسحب إثر هذه الانتخابات أحد أعضاء الحزب البارزين وهو عبد الوهاب مرجان بعد فشله في الانتخابات وقد أصبح هذا الشخص بعد ذلك عضواً بارزاً في حزب الاتحاد الدستوري. أيّد الحزب وزارة توفيق السويدي في البداية، ولكنه عارضها حينما صرح السويدي في القاهرة بأنه يؤمن بأسلوب حكم النخبة المختارة. وعارض بشدة وزارة أرشد العمري عام ١٩٤٦ التي تلتها والتي امتازت باضطهادها الحركة الوطنية والحزبية. وقد عارض الحزب إجراءاتها التعسفية ضد الشعب، وخاصة قمعها لمظاهرة ١٩٤٦/٦/٢٨ التي قام بها الحزب الشيوعي من أجل فلسطين. وقدم الحزب مذكرة مع بقية الأحزاب لأرشد العمري احتجاجاً عن قمع المظاهرة. وأقامت الحكومة الدعوى على جريد الحزب وعطلتها، كما حكمت على الجادرجي بالسجن لمدة ستة أشهر وأغلقت الجريدة بشكل دائم. وعندما ميّز الحكم نقضت محكمة التمييز القرار المذكور.

وحينما ألف السعيد هذه الوزارة أراد أن يدخل فيها بعض الأشخاص من الأحزاب كي يضفي عليها طابع الائتلاف ويظهرها بأنها وزارة شرعية. فدعا حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي لدخول الوزارة، واستطاع إقناع الحزبين بذلك، وقد اشترط كل منهما أن تجري الانتخابات النيابية بحرية. ولم يدع نوري السعيد حزب الاستقلال للاشتراك بالوزارة. وبذلك عمل على حدوث جفاء بين قادة حزب الاستقلال وقادة الحزب الوطني[١].

كما استطاع نوري السعيد بذلك أن يشق الحركة الوطنية بدعوة الحزبين في حين لم يوافق على اشتراك الحزبين بقيةُ الأحزاب[٢].

---

(١) Khadduri: Independent Irag 1932-1958 London. P 260.

(٢) خليل كنه: العراق أمسه وغده - بيروت ١٩٦٦ - ص٢٥٦.

والظاهر أن دخول الحزب هذا قد أحدث رد فعل عند أعضاء الحزب نفسه، وقد أثار ذلك جدلاً كبيراً داخل الحزب، وقال موسى الأعرجي يخاطب الجادرجي في أحد الاجتماعات «لقد خدعك نوري السعيد وغداً عندما يموت سيُكتب على قبره: هنا يرقد نوري السعيد الذي خدع كامل الجادرجي»[١].

واستنكر حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب اشتراك الحزب الوطني في الوزارة، كما شجب الحزب الشيوعي العراقي اشتراك الحزب. وقام زعيم الحزب الشيوعي «فهد» بزيارة كامل الجادرجي في داره وحاول إقناعه بالانسحاب من الوزارة، ولكن الجادرجي أصر على البقاء[٢].

وقد جرى دخول الحزب الوزارة بكتب متبادلة بين الحزب الوطني ونوري السعيد، وقد أرسل الحزب الوطني الكتاب التالي «إشارة إلى المحادثة التي جرت بيننا اليوم، تداولت اللجنة المركزية للحزب في أمر الأسس التي يمكن معها التعاون معكم، فوجدت اللجنة أن الحزب قبل الدخول في الوزارة على أن تكون وزارة انتقال مهمتها إجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للأحزاب، كما جاء في قانون الجمعيات، وأن تزاول الأحزاب أعمالها القانونية وتفتح فروعاً لها حسب ما يتطلبه وضعها وعملها، وفي شؤون الدولة ينحصر تعاون الحزب معكم في تدوير الأعمال الروتينية.

فرد السعيد على الحزب بكتاب مختصر جاء به «إن ما جاء في كتابكم من الخطة والغاية هما نفس الخطة والغاية اللذين أعتزم السير عليهما في سياستي»[٣].

ولما لم يفِ السعيد بوعده، وتدخّل بأمر الانتخابات كعادته، استقال محمد

---

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي بغداد، ١٩٦٣، ص٦٣.

(٢) الشرطة العامة: مديرية التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي - ج١ - ١٩٤٩ - مطبعة الحكومة - بغداد ص٢١٠.

(٣) كامل الجادرجي: مذكراته، ص١٣٤.

حديد ممثل الحزب في الوزارة وكان يشغل وزارة التموين. وقد أشاع السعيد أمام الوصي بأن حزبي الأحرار والوطني طلبا مناطق مقفلة في الانتخابات وأن ذلك منافٍ للقانون، إلا أن الحزبين نفيا ذلك كما سحب الحزب نوابه من المجلس[١].

المؤتمر الأول للحزب:

عقد الحزب مؤتمره الأول في ١٩٤٦/١١/٢٨ وحضرته وفود المناطق خارج بغداد، وخطب فيه رئيس الحزب ونائبه وناقشا مسألة دخول الحزب في الوزارة. وقد أُجريت الانتخابات مجدّداً فدخل اثنان في اللجنة المركزية هما طلعت الشيباني ورجب الصفار بدلاً من عبد الكريم الأزري وعبود الشالجي، اللذين خرجا من الحزب لعدم انسجام أفكارهما معه[٢]. ودخل الحزب في هجوم متبادل مع كتلة صالح جبر التي دخلت الانتخابات واعتبرهم الحزب خصوم الشعب[٣].

من جهة أخرى يختلف صادق كمونة في أفكاره عن الحزب فهو أكثر يمينية، وقد شعر بيسارية الحزب، فقدم استقالته، وأشار فيها إلى أن علاقة الصحيفة بالحزب تبدو وأنها هي التي تسيره، وأن الحزب يسير وراء عربة الصحيفة. وردّ عليه الجادرجي بكتاب مطوّل أشار فيه إلى ديمقراطية الأسلوب الذي تُدار فيه الصحيفة، وأنه ليس وحده المسيطر عليها[٤].

استقالة عناصر يسارية

والواقع أن الحزب على العموم يمثل العناصر الديمقراطية المعتدلة، فالحياة

---

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٨٢.
(٢) كامل الجادرجي: مذكراته - ص١٣٨.
(٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي - ص٧٣.
(٤) كامل الجادرجي: مذكراته، ص١٤٥ - ١٥٣.

السياسية التي مرَّ بها الجادرجي منذ اشتغاله مع ياسين الهاشمي وحكمت سليمان، وهما من العناصر اليمينية، لا تساعد كثيراً على تكوين ميول يسارية واضحة لديه. ولهذا فإنه كان يتحاشى في كتاباته الاتجاه اليساري، وحاول التخلص من العناصر اليسارية في حزبه طيلة مسيرة الحزب. وكان يخشى بشكل خاص أن تندس عناصر من الحزب الشيوعي في حزبه، فتغير اتجاه الحزب، وربما توصل للقيادة عناصر يسارية فتهدد زعامته. كما أن مطاردة الحكومة للشيوعيين وكره بريطانيا لهم جعل الجادرجي يحاول إبعاد الشبهة الشيوعية عن حزبه وكذلك إبعاد أي عناصر تسير في هذا الاتجاه. ونجد في المذكرة التي قدمها الجادرجي لحزبه هذا الاتجاه واضحاً.

المذكرة الاشتراكية

في ١٩٤٧/٨/١٥ قدم كامل الجادرجي إلى اللجنة المركزية للحزب مذكرة سماها «بالمذكرة الاشتراكية» وهي عبارة عن كراسٍ في ٩٩ صفحة، دعا فيها إلى إعلان الحزب فلسفة خاصة به وهي «الاشتراكية الديمقراطية» وقد بدأ الجادرجي تقديم هذه المذكرة بقوله: «إن الفوائد العملية التي نجنيها من إقرارنا للاشتراكية الديمقراطية هي أننا سنصبح مستقلين عن العناصر الشيوعية، ولا ندع مجالاً لها ولا للعناصر التقدمية المتطرفة من التغلغل في حزبنا»[(١)].

وقد اشتملت المذكرة على آراء الجادرجي مبيناً فيها الخط الذي يجب أن يسير به الحزب والفلسفة التي عليه أن يعتنقها. وقد نوقشت هذه الآراء وكانت تتضمن:

١- الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة للحزب.

٢- موقف الحزب من السلطات الثلاث: الحكومة - رئيس الدولة - النفوذ البريطاني. «وقد اعتبرت المذكرة النفوذ البريطاني سلطة موجودة في البلد».

---

(١) كامل الجادرجي مذكراته، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

٣- هل يمكن استعمال القوة أو اللجوء للثورة لنيل الاستقلال أم الاكتفاء بالأساليب الديمقراطية.

٤- موقف الحزب من الأحزاب الأخرى.

وقد دار نقاش حول المذكرة بين أعضاء اللجنة المركزية. ولما كانت الآراء التي طُرحت بلورت خلافاً كان موجوداً بين أعضاء اللجنة المركزية بين العناصر اليسارية والعناصر المعتدلة، وقد سيطرت بالتالي العناصر الأخيرة على الحزب، لذلك فإنه من الضروري أن نلخص أهم الآراء التي طُرحت في المناقشة:

أ- كامل الجادرجي كان يرى ما يلي:

١- أن الحكومة البريطانية مسيطرة على العراق، ولما كانت مصلحتها تقتضي مكافحة الشيوعية فمن الضروري أن يتجنب الحزب التعاون مع الشيوعيين أو حزب الاتحاد الوطني والشعب.

٢- أن يعلن الحزب فلسفته التي تبعده عن الشيوعية وتجعل الإنكليز يفسحون له المجال للعمل.

٣- لا يرى اتخاذ الثورة لتحقيق أهداف الحزب الوطنية.

٤- عدم اعتقاده بالصراع الطبقي كأسلوب لنضال الحزب، بل يرى التعاون بين جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار.

ب- حسين جميل كان يرى ما يلي:

١- عدم الأخذ بالاشتراكية لأنها تجلب للحزب تهمة الشيوعية

٢- عدم الأخذ بالثورة، ويجب أن يُبنى كفاح الحزب على الأساليب البرلمانية والاستفادة من المنظمات الدولية.

٣- يجب أن يتخذ الحزب مواقف معتدلة عملياً، دون الإعلان عن هذا الاعتدال.

٤- يرى أن الإنكليز يُقسمون إلى قسمين:

• الإنكليز المحليون في العراق «موظفو بريطانيا» وهؤلاء يجب مهاجمتهم لأنهم يؤيدون سياسة استعمارية أكثر مما يتطلب المركز.

• الوزارة البريطانية وحزب العمال: يجب إفهامهم حقيقة الإنجليز المحليين وأنه لا يمكن قيام صداقة بين شعبي بريطانيا والعراق إلا عن طريق الاعتراف بحقوق الشعب العراقي.

٥- يجب الاتصال برئيس الدولة وإفهامه كي لا يدّعي أن أحداً لم يتصل به.

٦- الفئة الحاكمة يقسمها إلى قسمين:

• الجماعة الملوثة التي تعمل لصالح الأجنبي وهؤلاء يجب أن يقف الحزب منهم موقف المخاصم.

• الفئة التي حافظت على نظافة يدها. وضرب أمثلة على ذلك بمحمد رضا الشبيبي وسعد صالح.. إلخ. ويرى أن هؤلاء يمكن التعاون معهم.

٧- يرى أن اجتماع الديمقراطيين في حزب واحد ممكن إذا كانوا متشابهين في أفكارهم السياسية.

ج- محمد حديد: أدلى بآراء مشابهة لآراء حسين جميل

د- زكي عبد الوهاب كان يرى ما يلي:

١- يعارض اعتبار الاشتراكية فلسفة للحزب.

٢- يرى أن العدو الأول هم الإنكليز، سواء كانوا المحليين في العراق أو الوزارة البريطانية. ولا يرى فائدة من اعتناق فلسفة حزب العمال ليتجنب عداء بريطانيا. وقال إن بريطانيا لا تريد حتى تطبيق الديمقراطية في العراق.

٣- لا يرى أية فائدة من الاتصال المباشر برئيس الدولة وإفهامه حقيقة الوضع لأنه يعرف الحقيقة ويؤيد الفئة الحاكمة.

٤- يعتقد أن تحقيق الاستقلال لا يتم بالأساليب الديمقراطية وحدها ما لم تكن هناك ثورة. ويعتبر الثورة عملاً ديمقراطياً لأنها لم تقم لمنفعة طبقة معينة وإنما للتخلّص من الإنكليز.

هـ- طلعت الشيباني كانت آراؤه مشابهة لآراء زكي عبد الوهاب، وكانت تشمل:

١- معارضة فكرة تقسيم الإنكليز إلى محليين وآخرين في بريطانيا.

٢- يرى ضرورة توحيد الحركة الديمقراطية في العراق[1].

ومن مذكرة الجادرجي لأعضاء حزبه، من الآراء التي طرحت في المناقشة وبخاصة آراء الأعضاء الذين بقوا كركيزة أساسية للحزب وهم الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد، ومن خلال سير الحزب ندرك أن سياسة الحزب كانت تتميز بما يلي:

١- العناصر التي لعبت الدور الرئيسي فيه كانت تمثل العناصر الديمقراطية المعتدلة والتي هي أقرب إلى اليمين ولو أنها تضم اليسار المعتدل.

٢- يعتبر الحزب الديمقراطية البرلمانية هي الأسلوب الأمثل للحكم.

٣- لا يعترف بصراع الطبقات، بل يرى أنه يمكن أن تتحالف كل الطبقات وتتعاون من أجل التحرر والاستقلال.

٤- يشجع الرأسمالية الوطنية والتشبّث الفردي، على ألّا يستغل الفرد الآخرين.

٥- يرى في الضرائب التصاعدية نوعاً من العدالة الاجتماعية.

وبعد هذه المناقشة التي تبلور فيها خلاف طلعت الشيباني وزكي عبد

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص١٣٣ - ص٢٠٤.

الوهاب مع بقية الأعضاء، قدم الاثنان استقالتيهما والظاهر أن الجادرجي قد أوضح لهما صراحة بأنه لا يستطيع الاشتغال معهما فمن الضروري إما أن يستقيل هو ويسلم الحزب لهما وإما أن يستقيلا[١].

وقد أنتُخِب بدلاً من الاثنين للهيئة الإدارية: حسين فوزي ونائل سمحيري فأصبحت الهيئة الإدارية تتكوّن من:الجادرجي - محمد حديد - حسين جميل - حسين فوزي - رجب الصفار - ناظم حميد- نائل سمحيري. وذلك في مؤتمر الحزب الثاني الذي عُقد في ٢٦/٢/١٩٤٨[٢].

فصل مجموعة يسارية:

ضمّ الحزب جماعة يسارية لم يستطع الحزب أن يعرف ميولهم الحقيقية وبدوا من جهتهم غير منسجمين مع الحزب ولا يرتضون الكثير من تصرفاته. ومن ذلك دخول وزارة نوري السعيد واشتراكه في الانتخابات النيابية على عهد تلك الوزارة. وكانت هذه الجماعة تتكون من كامل القزانجي- قدري عبد الرحمن - وليم يوسف - عبد الحسين جواد الغالب - هاشم محمد جواد. وقد وقّع كامل قزانجي عن ستين عضواً يمثلون وجهة نظره مذكرة قدموها للحزب، ولكن الجادرجي رفض أن ينشرها في جريدة الحزب فنشروها في جرائد أخرى. وقد جاء في مذكرتهم التي سموها «نداء الإنقاذ» قولهم «لقد افترق الحزب عن الأحزاب السياسية من يوم قبل الاشتراك في الوزارة السعيدية. ثم زاد ابتعاداً عن جماهير الحركة الوطنية بقبوله مبدأ الاشتراك في الانتخابات» وطلبوا في مذكرتهم من اللجنة المركزية أن تنسحب من الانتخابات وتشجبها[٣].

وقد اهتم الحزب بهذه المذكرة واعتبرها تحدياً للجنة المركزية فشكل الحزب لهذه المجموعة لجنة تحقيق وهذه أحالتهم إلى اللجنة المركزية

[١] فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص٢٠٥.

[٢] كامل الجادرجي: مذكراته، ص٢٢٩.

[٣] الوطن: ٧/٢/١٩٤٧.

لمحاكمتهم، بدلاً من أن يناقشهم الحزب ويتفهم أراءهم ويحاول أقناعهم أو يقتنع برأيهم. ثم قُدّموا لمحكمة الحزب حيث أعلنت فصلهم. ولم تكن المحاكمة بشكل اعتيادي بل كانت صاخبة، واستعمل أحد أعضاء اللجنة المركزية العنف مع كامل قزانجي وأهانه، إلا أن الجادرجي لم يوافق ذلك العضو على هذا الأسلوب. وبذلك فقد الحزب كتلة تقدمية ثورية كانت تريد للحزب مواقف صلبة إيجابية لا تخاذل فيها إلا أن الحزب طهّر صفوفه من هذه العناصر التي لا تنسجم مع تفكير قادة الحزب، ولا خطة سيره في الأسلوب الديمقراطي المعتدل الذي يبعده عن تهمة الشيوعية[١].

قاوم الحزب حكومة صالح جبر (١٩٤٧-١٩٤٨) واشترك في انتفاضة ١٩٤٨ وحينما جاءت حكومة الصدر (١٩٤٨) اشترك الحزب في الانتخابات على عهدها وفاز اثنان من أعضائه هما محمد حديد وحسين جميل. وفي زمن وزارة مزاحم الباجه جي التي أعقبتها اشتدت المضايقة والرقابة على الحزب فأعلن في ١/٢/١٩٤٨ تجميد نشاطه السياسي خشية أن يتعرض أحد أعضائه للخطر[٢]. وبعد تجميد الحزب لنشاطه استمرت جريدته في الصدور دون كتابة مواضيع سياسية.

وحين مجيء حكومة نوري السعيد في ٦/١٢/١٩٤٩ كتب الجادرجي مقالاً بعنوان «الحلقة المفرغة» ومنع الرقيب نشره. وقد جاء في المقال: «يأتي نوري السعيد إلى الحكم كلما أريد القيام بعملٍ لا يدرك كنهه العراقيون» ثم يقول الجادرجي في المقال: «أما رأى نوري السعيد قضية فلسطين فهو معروف بمطابقته للسياسة البريطانية»[٣]. وقد شُدّدت الرقابة على جريدة الحزب وقُدّم

(١) بقي كامل قزانجي تقدمياً صلباً في مقارعة السلطة، وقاد المظاهرات في وثبة ١٩٤٨ حيث عين رئيساً للجنة التعاون (مرّ ذكرها في الفصل الثالث). وفي عام ١٩٥٥ أسقطت حكومة نوري السعيد الجنسية العراقية عنه وطردته خارج العراق ولم يعد إلا بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وبقي يعمل في صفوف القوى التقدمية.

(٢) أصدر الحزب بياناً بذلك بيّن فيه شدة الإرهاب وأن العمل في هذا العهد الدكتاتوري يعطيه صفة الديمقراطية، صوت الأهالي ١٣/١٢/١٩٤٨.

(٣) كامل الجادرجي: مذكراته - ص٢٦٨.

الجادرجي للمحاكمة في عهد هذه الوزارة لنشر الجريدة مقالة عن المعارضة في المجلس النيابي وأثرها لدى الشعب. وحوكِم وحُكِم عليه بالسجن أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ. كما عطّلت المحكمة الجريدة، ثم أعطى الحزب امتياز جريدة باسم «صدى الأهالي» التي ظهر أول عدد منها في ١٩٤٩/٩/٨. وعندما ظهر في السياسة العراقية ما يشير إلى قرب استقالة وزارة نوري السعيد، وذلك رغبة من الوصي لمجيء وزارة تأخذ على عاتقها مهمة المباحثات من أجل الاتحاد مع سورية حيث فضّل الزعماء السوريون علي جوده (كما سيرد تفصيله في الفصل السابع). بدأ نوري السعيد بإقناع بعض العناصر ذات السمعة الوطنية لوزارة علي جوده الأيوبي لإظهارها بمظهر الوزارة الائتلافية، وتعزيزها بعناصر قوية تؤدي المهمة الملقاة على عاتقها. وقد بدأ بإقناع علي ممتاز الدفتري من حزب الأحرار وحسين جميل من الحزب الوطني. وقد رغب حسين جميل دخول الوزارة بصفته الشخصية (وكان الحزب مجمِّداً لنشاطه)، إلا أن الجادرجي أراد أن يخضع حسين جميل لإرادة الحزب ويجعل دخوله الوزارة حسب توجيهات اللجنة المركزية ووفق شروط يشترطها الحزب على الوزارة وهذه الشروط هي:-

١- إلغاء الأحكام العرفية وتأليف محكمة من القضاة لإعادة النظر في المحكومين من الأعضاء الحزبيين من قِبَل المجالس العرفية، وإعفاء من تثبت براءته.

٢- سن قانون لمحاكمة الوزراء والموظفين على اختلاف درجاتهم لمعاقبة الأشخاص الذين يعتدون على الحريات الشخصية والسياسية والدستور.

٣- إعادة النظر في القوانين والأنظمة التي تخالف الدستور وإلغاؤها.

وقد اتفق الجادرجي مع اللجنة المركزية للحزب على هذه الشروط قبل أن يجتمع بحسين جميل إلا أن الأخير رفض ذلك. وفي محادثات أخرى طلب منه الجادرجي أن يشترط هذه الشروط شفهياً على رئيس الوزراء، إلا أن حسين جميل أشار إلى أن الحزب قد جمّد نشاطه، وعليه فإن الدخول في الوزارة هي بصفة شخصية وليست بصفة حزبية، وقد دار جدل طويل بين الجادرجي وبين

البارزين من أعضاء حزبه حول هذه المسألة، والظاهر أن الجادرجي لم يكن راضياً عن عدم إطاعة حسين جميل وعدم مثوله لآراء زملائه في الحزب.

واشترك حسين جميل كوزير للعدل في وزارة علي جوده (١٠/ ١٢/ ١٩٤٩) ولم يصدر الحزب شيئاً بشأن حسين جميل بفصله أو معاقبته على الرغم من إلحاح أكثرية أعضاء الحزب على الجادرجي بأن يصدر أمرٌ ما في هذه المسألة.

وقد كتب الجادرجي مقالاً عقب تأليف الوزارة وصفها بأنها أفضل من وزارة نوري السعيد وأن فيها «عناصر جديدة يعتقد الناس بأنها ذات نيات حسنة» وعلّق عليها آمالاً لتحقيق ما يرجوه الشعب لتحسين الأوضاع الاقتصادية وعودة الحياة الديمقراطية[1].

وقد دبت الحياة من جديد في الحزب في عهد هذه الوزارة. وعندما استقالت في (١/ ٢/ ١٩٥٠) بعد أن هاجمها أحد كبار موظفي البلاط في جريدته مما يشير إلى عدم رغبة الوصي ببقائها[2]، عاد حسين جميل إلى زملائه في الحزب دون أن يظهروا أمامه ما يدل على عدم رضاهم عن تصرفه، ويبدو هذا أمراً غريباً بالنظر للضجة التي أثارها الجادرجي حول حسين جميل. إلا أن الظاهر أن الجادرجي كان بحاجة إلى حسين جميل لشد أزره في إدارة شؤون الحزب وفي تثبيت مركز الجادرجي بالنسبة للزعامات الأخرى من داخل الحزب التي قد تنافسه، دون أن يطمح حسين جميل بمنافسة الجادرجي. بالإضافة إلى الانسجام الفكري بين الرجلين مما يتعذّر معه على الجادرجي التضحية بحسين جميل.

ثم جاءت للحكم وزارة توفيق السويدي (٥/ ٢/ ١٩٥٠ - ١٥/ ٩/ ١٩٥٠) وأستأنف الحزب نشاطه في قرار لجنته المركزية في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٠ وقد خالف في ذلك اثنان هما حسين جميل وقاسم حسن، في حين أيد استئناف النشاط خمسة بمن فيهم الرئيس.

---

(١) صوت الأهالي: ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩.

(٢) علي جودت: ذكريات: ١٩٠٠ - ١٩٥٨ - ط١ - ١٩٦٧ - دار الوفاء - بيروت - ص٢٨٠.

مؤتمر الحزب الرابع - ظهور تيار تقدمي آخر في الحزب:

كانت أهم مسألة أمام المؤتمر للنظر فيها هي إعلان الحزب مبدأ الاشتراكية الديمقراطية وكذلك انتخاب اللجنة المركزية. وكان كامل الجادرجي يتوقع أن تُثار ضجة حول دخول حسين جميل في الوزارة، فيتعرض حسين جميل للنقد وربما يطلب أعضاء المؤتمر توجيه عقوبة له. وقد ظهر ذلك بالفعل، وظهر في المؤتمر تيار تقدمي آخر كاد يتمرد على الحزب إلا أن الجادرجي استطاع إخماده.

فعندما بدأت الترشيحات للجنة المركزية تقدم أحد أعضاء الحزب وهو كاظم حمدان بترشيح كامل الجادرجي - محمد حديد - حسين جميل - حسين فوزي - رجب علي الصفار - نائل سمحيري - قاسم حسن - وهي اللجنة السابقة، وهذا الترشيح باتفاق مسبق مع الجادرجي، إذ كان من عادة الجادرجي أن يتصل بالأعضاء البارزين في الحزب قبل عقد أي مؤتمر للمداولة في أية قضية يريدون طرحها ويقف على آرائهم حيث يُتّفق على نقاط معينة بحيث لا يفاجأ أثناء انعقاد المؤتمر.

وفي آخر يوم من أيام الترشيحات وفي ساعة متأخرة منه أخبر قاسم حسين الرئيس كامل الجادرجي بقائمة ترشيحات جديدة تقدم بها المدير المسؤول للجريدة -عبد المجيد الونداوي - وكذلك المحامي عزيز الحسني المسؤول عن جماعة الحزب في منطقة الكاظمية، وقد رشح هذان العضوان نفسيهما بالإضافة إلى ذلك رشحا المحامي كامل حيدر من أعضاء الحزب في الشطرة والدكتور رفعت علي. وقد فوجئ الجادرجي بهذه الترشيحات لا سيما وأن هؤلاء الأربعة يختلفون عنه بأفكارهم إذ أنهم أكثر تقدمية ويسارية منه، ومجيئهم للجنة المركزية معناه اصطدامه معهم أو الإذعان لهم في توجيه الحزب وجهة لا يرضاها. فأسرع الجادرجي لمقر الحزب، واجتمع بالسيدين عبد المجيد الونداوي وعزيز الحسني وبدأ حديثاً معهما أشبه باللوم والعتاب مؤكداً على أن الونداوي يجب أن يكون محايداً لأنه مسؤول الجريدة وهو أقرب لرئيس الحزب الذي هو

محايد أيضاً. وقد سأل الجادرجي السيد الونداوي لماذ قدم هذه الترشيحات في آخر لحظة؟ ثم خاطب فيهم ضمائرهم ألّا يحدثوا ما يضعف الحزب، وذكر لهم أن هذه الجماعة لا ينسجم معها. ودافع الجادرجي عن الأعضاء الذين رشحوا معه للجنة المركزية، وأكد على أن الونداوي وجماعته ليس فيهم ما يفضلهم عن أولئك، وبعد ذلك سُحِبت هذه الترشحيات:

ثم قدّم المحامي عزيز الحسني تقريراً نيابة عن أعضاء الحزب في الكاظمية وكان يحتوي التقرير على عدة نقاط أهمها:-

١- موقف الحزب السلبي من نداء أنصار السلام في استكهولم (الذي كان يطالب بتحريم السلاح الذري. ولم يوقّعه الحزب، بل وقّع الجادرجي بصفته الشخصية).

٢- عدم وقوف صحيفة الحزب «صدى الأهالي» موقفاً صريحاً من الحرب الكورية.

٣- مهاجمة الحزب للعناصر الوطنية الديمقراطية.

٤- اتخاذ إجراءات صارمة ضد بعض أعضاء الحزب.

٥- موقف الحزب من قضية حسين جميل (وقد اعتبروا دخول حسين جميل الوزارة انحرافاً يمينياً).

وقد فسر الجادرجي هذا التقرير بأنه عمل استفزازي يُراد منه مهاجمة اللجنة المركزية، وهو عمل لتخريب المؤتمر. كما اتّهم الجادرجي وكعادته في مثل هذه الأمور واضعي التقرير بأنهم وضعوه بتأثير الشيوعيين، واجتمع بعبد المجيد الونداوي الذي كان مؤيداً للتقرير وعاتبه على ذلك، واتهمه بعدم الإخلاص. وإزاء هذا الاتهام قدم الونداوي استقالته من مسؤولية الجريدة.

واجتمع الجادرجي بأعضاء الحزب في الكاظمية وناقشهم في كل نقطة وردت في تقريرهم وبين أنه وقّع على نداء أنصار السلام بصفته الشخصية وهذا برأيه أفضل، وأن موقفه من الحرب الكورية كان تقدمياً. وذكر لهم أنهم ربما

كانوا واقعين تحت مؤثرات شيوعية، وأن قبول هذه النقاط يعصف بالحزب ويضعفه، واستمر الجادرجي معاتباً لهم إلى أن استطاع إقناعهم فسحبوا تقريرهم. وبذلك استطاع الجادرجي أن يقي الحزب شر التصدّع. ومع ذلك فقد كان لهذا التقرير صدى في أعضاء الحزب، فعلى أثر ذلك قدّم حسين جميل استقالته من سكرتارية الحزب، واستعرض في استقالته بداية تشكيل الحزب وكيف سار الحزب في برنامج خاص لا يحيد عنه، ثم تجميد الحزب ومعارضته لإعادة نشاطه في ١٩٥٠. ثم تطرق إلى تقرير جماعة الكاظمية مفنّداً النقاط التي وردت. وأشار إلى رأي أعضاء الحزب في محاسبته لدخوله الوزارة مؤكداً للجادرجي بأنه (أي الجادرجي) قد وافق على دخوله بشروط تُقال لرئيس الوزراء شفهياً، وقد قُبلت استقالته. وانتهى المؤتمر بإقرار الاشتراكية الديمقراطية كمبدأ للحزب، وانتخاب الجادرجي والجماعة الذين رشحهم كاظم حمدان. وقد أدخل المؤتمر تعديلات على برنامج الحزب أهمها:-

١- القيام بإصلاح عام في كل نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسّق شامل يستمد أسسه من المبادئ الاشتراكية الديمقراطية.

٢- يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة (فدرالية).

٣- الناحية الاجتماعية: تحرير المرأة ومنحها الحقوق السياسية للمواطن[١].

وفي عام ١٩٥١ ظهرت في السياسة العراقية فكرة المناداة بضرورة حياد العراق بين المعسكرين، وعدم زجّه في تكتلات دولية قد تسبب له متاعب إذا حدثت حرب. وقد دخل الحزب مع بعض الساسة العراقيين - أكثرهم من عناصر اليمين - في جبهة مشتركة وأصدروا بياناً أشاروا إلى محاولات الاستعمار إلى تشكيل حلف الدفاع عن الشرق الأوسط. وأشاروا إلى رغبة الشعب العراقي في التعاون مع الشعوب العربية الأخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتأليف جبهة تقف من الصراع الدولي موقف الحياد. وأهابت هذه

[١] فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص٢٧٧ - ٢٧٨.

الجماعة بالشعب العراقي أن يتكتل بجميع منظماته، ويعمل لمنع زج البلاد في أحد المعسكرين. وقد وقع عليه جماعة منهم: الجادرجي - طه الهاشمي - مزاحم الباجه جي - برهان الدين باش أعيان. وقد كان هذ البيان تمهيداً لتشكيل الجبهة، وشُكّلت بالفعل وأصدرت لها ميثاقاً جاء فيه «تتكون في العراق جبهة سياسية من أحزاب وهيئات وأفراد باسم (الجبهة الشعبية المتحدة) غايتها التأليف بين العناصر التي تشترك في أهداف معينة للعمل معاً على تحقيق تلك الأهداف المفضية إلى إصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله وتحريره من كل نفوذ أجنبي ضمن جامعة عربية متينة البنيان تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد على صيانة عروبة فلسطين وإبعاد العراق عن الاشتراك في الحرب. وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية»[١].

ولم توافق وزارة الداخلية على إجازة الجبهة بحجة أنها تتكون من أحزاب وأفراد، فانسحب من التوقيع أعضاء الحزب الوطني، وبقي الأعضاء الآخرون. وأصدرت الجبهة الشعبية جريدة بهذا الاسم استمرت تصدر حتى عام ١٩٥٢ حين حلّت نفسها. وقد تعاون الحزب عام ١٩٥٢ مع حزب الاستقلال والجبهة الشعبية وأنصار السلام ونقابة المحامين ومنظمات الطلاب وقد حصل الالتقاء في معارضة اتفاقية النفط لعام ١٩٥٢ والدعوة للإضراب[٢].

وفي زمن حكومة مصطفى العمري عام ١٩٥٢ عندما اشتد الإرهاب وبعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وزيادة الوعي السياسي في العراق، قدم الجادرجي للوصي مذكرة يشكو فيها سوء الأوضاع وخاصة الحكم العرفي، والتدخل في الانتخابات، ومصادرة الحريات. وطالب الحزب بإزالة القوانين الرجعية واستقلال القضاء والسماح بتأليف نقابات للعمال وإلغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي، وتطهير الدولة من المرتشين والفاسدين،

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٨ - ١٩٥٥ - صيدا - ص٢٠٢.

(٢) الجبهة الشعبية: ١٣/٢/١٩٥٢. خليل كنه: العراق أمسه وغده - مصدر سابق - ص٢٥٧.

وطالب بإلغاء الإقطاع وإعلان الحياد. وكانت المذكرة بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٢[١]. وجمع الوصي رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين وقد تكلم كلٌّ من الساسة ورؤساء الأحزاب منتقدين الأوضاع، وتكلم الجادرجي مشيراً إلى منشأ الفساد في الدول والذي مرده إلى الفساد في نظام الحكم. وعندما تكلم طه الهاشمي وأشار إلى ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ وقال: «إن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في مصر موجودة في العراق» ثم أشار إلى استغلال النفوذ في العراق، غضب الوصي ودخل مع طه الهاشمي بمناقشات حامية واستعمل معه كلاماً نابياً فخرج الهاشمي وخرج الجادرجي معه مؤيداً له. وعندما أراد الحزب الوطني مع حزب الاستقلال تقديم احتجاج للوصي لم يوافقهم طه الهاشمي[٢].

وبعد انتفاضة تشربن / أكتوبر ١٩٥٢ وخروج مظاهرات ضخمة في بغداد، تألفت في ٢٣/ ١١/ ١٩٥٢ حكومة برئاسة أركان الجيش نور الدين محمود، أصدرت أمراً بإلغاء الأحزاب وإغلاق صحفها، كما قامت سلطات الأمن باعتقال قادة الأحزاب وأعضائها البارزين.

وفي ١٧/ ٩/ ١٩٥٣ تألفت وزارة فاضل الجمالي. وقد وافقت هذه الوزارة على السماح للأحزاب بمزاولة نشاطها.

وتألفت في عام ١٩٥٤ جبهة مؤقتة للانتخابات دخلها الحزب ودخلها الشيوعيون (وقد فصّلت ذلك في الفصل الثالث). ثم جاء نوري السعيد فوجّه ضربة للحركة الوطنية وذلك بإغلاق الأحزاب كافة، بعد أن حطّت الجبهة عام ١٩٥٤ على مقاعد معارضة (وسأعود لهذه النقطة). ومن جملة الأحزاب التي أُغلقت الحزب الوطني الديمقراطي.

---

(١) كامل الجادرجي: مذكراته - ص٥٥٠.

(٢) Khadduri - Independent Traq 1932-1958 PP. 280 .281.

الحزب والقضايا العراقية

١- الحزب والعلاقات العراقية - البريطانية:

طالب الحزب بإقامة علاقات مع بريطانيا على أساس التكافؤ في التعاقد[١]. ويبدو من المذكرة التي قدمها الجادرجي لأعضاء حزبه في عام ١٩٤٧ أن الحزب كان يحاول ألّا يستفز بريطانيا، ويعتبرها المسيطرة على العراق، وأنه يجب أن يأخذها بنظر الاعتبار. ويرى أن استفزازها سيؤدي إلى معاداتها للحزب ودفع الحكومة لسحب إجازته، في حين أن المصلحة الوطنية تقتضي عدم معاداة بريطانيا بشكل مباشر. كان هذا رأي الحزب كي يواصل مسيرته في خدمة القضايا الوطنية. ومع ما يبدو في هذا القول من تناقض إلا أن قادة الحزب كانوا على ما يبدو قد آمنوا بهذا الخط من سير الحزب، كما كان الحزب يفرق بين الإنكليز المحليين وبين بريطانيا، وأن عداءه يجب ان يكون مع الإنكليز المحليين[٢].

وحينما أراد صالح جبر عام ١٩٤٧ عقد معاهدة مع بريطانيا بدلاً من معاهدة ١٩٣٠ وحينما نشرت الحكومة مشروع المعاهدة وتم التوقيع عليه في ١٩٤٨/١/١٥ من قبل صالح جبر والمستر بيفن وزير خارجية بريطانيا، أصدر الحزب بياناً انتقد فيه نصوص المعاهدة. من ذلك النص المتعلق بدعوة الجيوش البريطانية إلى دخول أرض العراق كلما شعرت بريطانيا بتهديد عدائي محدق أو كلما اشتبكت في حرب مع دولة أخرى. وأكد البيان أن العراق قد أصبح بموجب الدفاع المشترك مع بريطانيا يخوض غمار الحرب إلى جانبها، وانتهى البيان بدعوة الشعب إلى إحباط هذا المشروع ومقاومته[٣].

---

(١) صوت الأهالي، ١٩٤٧/١/١٤.

(٢) الجادرجي: مذكراته: ص٢٢٥.

(٣) سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها - مطبعة الأهالي، بغداد ١٩٦٠ - ص١٦ - ص٢٠.

ولما خرجت المظاهرات في بغداد ضد المعاهدة، وتفاقمت الحالة في بغداد، أسرع الوصي فدعا رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين لاجتماع في القصر حضره الجادرجي وقد قال مخاطباً الوصي: «إن العراقيين ينتظرون بفارغ الصبر اليوم الذي يتخلصون فيه من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة» وإذا بالوزارة ترسل وفداً بسرعة لعقد معاهدة جديدة خيبت أمله. وأكد الجادرجي على أن المظاهرات ليست بتحريك من عناصر هدامة كما ذكر رئيس الوزراء وإنما هي حق للطلاب الذين أشعلوا المظاهرات ولكل أبناء الشعب. وذكر الجادرجي أن الحل الوحيد هو إلغاء معاهدة ١٩٤٨ وانسحاب الوزارة[١]. وقد كانت المعاهدة تتضمّن تعاون الدولتين في الأمور العسكرية - فتدافع إحداهما عن الأخرى، وتبقى القواعد الجوية تحت سيطرة بريطانيا - والتشاور في السياسة الخارجية[٢].

وبعد ذلك أصدر الوصي بياناً ذكر فيه «أنه لا يمكن أن تُعقد معاهدة دون رضا الشعب»[٣] فعقّب الحزب على هذا البيان بحديث للجادرجي أشار فيه إلى ما أسماه بالوعد الصريح من قبل الوصي برفض المعاهدة، ورفض أية معاهدة لا تطمئن أماني البلاد، وقال إن على الوزارة إزاء هذا البيان أن تتنحى من الحكم وإذا استمرت فإن الشعب يخشى استمرار المؤامرات عليه وأرى من الضروري أن يبقى الشعب يقظاً[٤].

وبعد أن عاد صالح جبر من الخارج أذاع بياناً طلب فيه من الناس الهدوء والخلود للسكينة مهدداً باستعمال القوة، فزادت مظاهرات الشعب، فلم يَرَ بدّاً من الاستقالة في ٢٧/١/١٩٤٨، وكلف محمد الصدر برئاسة الوزارة.

وقد أذاعت حكومة الصدر بياناً أعلنت فيه عدم قبول المعاهدة[٥]. وبعد

---

(١) كامل الجادرجي: مذكراته ص١٧٤ - ص١٧٥.

(٢) Khadduri - Independent Traq 1932-1958 P262.

(٣) البلاد، ٢٢/١/١٩٤٨.

(٤) محمود القاضي: كانون الثاني/يناير شهر الجهاد الوطني - دار دجلة - بغداد ١٩٤٨ - ص١٠١.

(٥) سجل الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص١١٧.

مرور أربعين يوماً على شهداء هذه الوثبة ألقى كامل الجادرجي وحسين جميل خطابين في احتفالات التعزية طالبا بمعاقبة الذي أطلقوا الرصاص على المتظاهرين. وقال حسين جميل في خطابه إن هذه الانتفاضة حطمت قيوداً أريد بها ربط الشعب بمصالح الاستعمار البريطاني.

أما الجادرجي فقد حث في خطابه أفراد الشعب على التضامن والتمسك بهذا التعاون الذي بدا أثناء الوثبة، وذكر أن الطبقة الحاكمة تريد أن تجد فجوة في صفوف الوطنيين تنفذ منها لتبديل هذا الوعي[١].

وعندما فكّرت حكومة نوري السعيد (١٩٥٠-١٩٥٢) القيام بالمفاوضة من أجل تعديل المعاهدة مع بريطانيا[٢] أصدر الحزب بياناً مشتركاً مع الجبهة الشعبية أشار فيه إلى ضرورة إلغاء المعاهدة على اعتبار أن قرار ميثاق الأمم المتحدة الذي نصّ على «تساوي الدول الصغيرة والكبيرة في الحقوق والواجبات» يستدعي ذلك[٣].

وفي مذكرة قدمها الحزب زمن حكومة مصطفى العمر عام ١٩٥٢ إلى الوصي عبّر الحزب عن رغبته الصريحة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ نهائياً وجلاء القوات الأجنبية من البلاد، ورفض كل أنواع الدفاع المشترك[٤].

- وفي مقابلة للمستر فريمن رئيس الوفد البرلماني البريطاني الذي كان يزور البلاد العربية للسيد الجادرجي عام ١٩٥٣ وحديثه معه سأله فريمن: هل تعتقدون أن السفارة البريطانية في العراق تتدخل في شؤون المملكة تدخلاً فعلياً؟ فأجاب الجادرجي: الاعتقاد السائد لدى جميع الأوساط هنا أن العراق يُحكم من قِبَل فئة خاصة ليس للشعب أية أرادة فيها يرأسها نوري السعيد ويتزعمها الوصي، وهي لا تقدم على أي عمل سياسي أو اقتصادي أو أي عمل

(١) صوت الأهالي، ٣، ٥، ٧ /آذار/مارس ١٩٤٨.

(٢) Birdwood Lord. Nuri As-Said Study in Arab Leadership P221

(٣) صدى الأهالي، ١٦/٩/١٩٥١.

(٤) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٢٩٣ - ٢٩٧.

آخر مهم قبل أن تستشير فيه الإنكليز، وهذا الرأي ينطبق على الواقع ولدي من الدلائل ما يؤيد ذلك[١].

وفي عام ١٩٥٦ عبّر الجادرجي عن سخطه على السياسة البريطانية في العراق، وسيطرتها على مقدرات البلاد، وأشار إلى تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا في هذه السياسة. وأكد على أن نوري السعيد يبقى في الحكم بتأييد البريطانيين وذلك في مقابلة السفير الأميركي معه في بغداد[٢].

٢- الحزب وقضايا النفط العراقي:

اعتبر الحزب شركات النفط مغتصبة لنفط العراق وأنها تآمرت مع الحكومة البريطانية على سلب أهم ثروة للبلاد، وقد ظهر ذلك في حديث للجادرجي مع مراسل أميركي[٣].

وكتب محمد حديد عدة مقالات عن النفط العراقي، فعلّق على تأميم النفط الإيراني واعتبره من أهم الأعمال التي قامت بها الشعوب الشرقية للتحرر من الاستعمار. وحينما بدأ نوري السعيد بالمفاوضة من أجل تعديل عقود النفط، كتب السيد حديد مؤكداً على ضرورة حصول العراق على حق مناصفة الشركات بالنفط المستخرج، كما يجب ألّا يقل النفط المستخرج عن ثلاثين مليون طن سنوياً. وقال حديد في مقال آخر: «المناصفة في النفط لا في أرباحه هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم»[٤].

وبحث الحزب في قضية النفط في إيران وتطوراتها مقارناً ذلك مع مفاوضات النفط في العراق. وقال أن هذه القضية نبهت إلى ناحية مهمة في

---

(١) الأهالي: ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٢.

(٢) Waldemar J. Gallman: Iraq under General Nuri: My recollectionc of Nuri As-Said 1954-1958 P218.

(٣) صدى الأهالي، ٢٩/ ٤/ ١٩٥١.

(٤) صدى الأهالي، ١٩/ ٣/ ١٩٥١، ١٣ - ١٥/ ٥/ ١٩٥١.

سياسة الإنكليز التقليدية وهي أن المفاوضة في نظرهم لا تعني دائماً مفاوضة حقيقية بل تعني في بعض الأحيان مجرد المماطلة والتسويف[1]. وأكد الحزب على أن خسارة العراق التي يتكبدها من ضآلة الحصة التي تأخذها الحكومة من النفط ليست هي الخسارة الوحيدة من امتيازات النفط، بل هناك قلة الكميات المستخرجة من النفط في العراق[2].

وعندما أُعلنت اتفاقية النفط مع الشركات، كتب الحزب عن هذه الاتفاقية معتبراً التأميم هو الحل النهائي الوحيد الذي يمكن أن يسترد الشعب العراقي بواسطته حقوقه المغصوبة، وقال الحزب أيضاً «غير أن ذلك لا يمنعنا من دراسة هذه الاتفاقية على ضوء الواقع وبيان رأينا فيها»[3].

وحينما صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية في ١٣/٨/١٩٥١، درسها الحزب وحينما وجد فيها إجحافاً بحق الشعب أصدر بياناً بالاتفاق مع الجبهة الشعبية جاء فيه. . . . «لما كانت أسس الاتفاقية لا تطمئن حقوق العراق ومصالحه فضلاً عما فيها من مجالات التلاعب، وما فيها من نواقص من شأنها أن تزيد من منافع الشركة، لذا فإن الحزب يرفض هذه الأسس ويدعو الشعب العراقي إلى مقاومة الاتفاقية»[4].

وفي إجابة للجادرجي عن سؤال وجهه المستر فريمن عن خطة الحزب بالنسبة للنفط إذا تولى الحكم. أجاب الجادرجي: إننا كحزب اشتراكي نرمي إلى تأميم جميع المرافق. . . . وإذا ما تهيأت الوسائل لتأميم النفط، فأننا لن نتردّد عن التأميم[5].

(١) لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي - قضية النفط - مطبعة الزهراء - بغداد ١٩٥٢ - ص٥.

(٢) لجنة الثقافة للحزب، ص٢١.

(٣) صدى الأهالي، ١٩/٨/١٩٥١.

(٤) لجنة الثقافة للحزب، ص٧٤.

(٥) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣٢٧.

٣- الحزب ومشاكل الفلاحين والعمال:

كان الحزب يرى في معالجته لمشكلة الأرض في العراق توزيع الأراضي الأميرية (الحكومية) على الفلاحين، وتحديد الملكية وتشجيع التثبت الفردي في زراعة الأرض. وطالب الحزب بإنقاذ الفلاح من التجار المرابين وكذلك كتب عن مشكلة احتكار التمور.

واعتبر الحزب الشيوخ من القوى التي تخشاها السلطة أكثر مما تخشى الجيش لأن العشائر مسلحة. وقد ظهر ذلك في المذكّرة التي قدمها الجادرجي لحزبه في عام ١٩٤٧[١].

لكننا لا نجد فيما كتبه الحزب معالجة واضحة لمسألة الإقطاع ولا التطرق لهذه المشكلة الا في عام ١٩٥١، حينما صرح نوري السعيد بقوله «ليس هناك إقطاع في العراق، وإن الفلاح والملّاك ما هما إلا شريكان في شركة تعاونية»، ورد الحزب على ذلك قائلاً: «إن الباشا كان مغالطاً عندما نفى وجود الإقطاع في العراق، وشتان بين الشريكين: الفلاح والإقطاعيين»[٢]. وحينما حلت الحكومة نزاعاً بين عشيرتين وأذاعت أنها توسّطت لحل النزاع، أشار الحزب إلى تعبير (الوساطة) واعتبره بمثابة تركيز للإقطاع، لأن الحكومة توسّطت وكأنها تحل مشكلة بين حكومتين[٣].

وفي عام ١٩٥٢ طالب الحزب صراحة بإلغاء الإقطاع وذلك في المذكرة التي قدمها الحزب إلى الوصي زمن حكومة مصطفى العمري حيث جاء فيها: «الشعب يريد إصلاحاً جذرياً بإلغاء الإقطاع وإزالة كل قانون أو نظام من شأنه تثبيته»[٤].

وكتبت جريدة الأهالي مقالاً عنوانه «لا يقضي على الإقطاع وآثاره إلا حكم

---

(١) الجادرجي: مذكراته، ص٢١٥.

(٢) صدى الأهالي، ١٧/ ٥/ ١٩٥١.

(٣) صدى الأهالي، ٣٠/ ٨/ ١٩٥١.

(٤) كامل الجادرجي: مذكراته، ص٥٥٠.

ديمقراطي شعبي» أشارت فيه إلى امتلاك الأفراد لمئات الألوف من الدونمات حتى وصلت بعض الإقطاعيات إلى حد المليون والنصف مليون من الدونمات. وأشارت الجريدة إلى أن القضاء على الإقطاع هو الحل الوحيد لهذه المشكلة[1].

وفي زيارة قام بها أحد موظفي السفارة الأميركية عام ١٩٥٥ للجادرجي ذكر الجادرجي «أن صغار المزارعين ما زالوا يلاقون الغرم من الشيوخ أولاً، ومن الحكومة نفسها التي ألقت عبء الضرائب على أكتافهم»[2].

أما موقف الحزب من العمال فقد كان واضحاً وجريئاً منذ البداية وقد وقف الحزب بجانب العمال وطالب بحقوقهم في تأليف النقابات وتحسين أحوالهم وزيادة أجورهم.

وحين أضرب عمال شركة النفط في كركوك وتظاهروا حيث أطلقت الشرطة النار عليهم في حادثة عرفت بحادثة (كاووباغي)، احتج الحزب مع بقية الأحزاب على هذا الحادث، وقد طلب الحزب معاقبة موظفي الإدارة في المحافظة وتعويض عوائل القتلى وطالب باستقالة الوزارة العمرية[3].

وساند الحزب إضراب عمال شركة الغزل والنسيج من أجل مطالبهم وهو عدم اشتغالهم بالقطعة. وقال الحزب «إننا نعتبر دراسة مطالبهم والاهتمام بها من مستلزمات العمل الجدي في سبيل تحقيق قانون العمل، كما طالبت جريدة الحزب بإجراء إحصاء حقيقي لأحوال العمل، وتساءلت لماذا تخشى الحكومة إجراء مثل هذا الإحصاء في البلاد ونشره[4].

وكتب الحزب كثيراً عن نقابات العمال واعتبرها ضرورة من ضروريات

(١) الأهالي، ١٣/١/١٩٥٢.

(٢) Waldemar J. Gallman: Iraq under General Nuri P205.

(٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص٥٢ -٥٣.

(٤) صدى الأهالي، ٣/١/١٩٥١ - ٢٧/٩/١٩٥١.

الوضع الصناعي، وشجب ملاحقة الشرطة لقادة النقابات وحذّر من أن ذلك سيؤدي بالعمال إلى سلوك طريق غير الطريق النقابي لإصلاح أوضاعهم.

وحينما أغلقت حكومة نوري السعيد (١٩٥٠-١٩٥٢) أربع نقابات عارض الحزب هذا الإجراء وأشارت جريدته إلى أن قانون العمال أقر حق التنظيم النقابي ولكنه رفض فرض قيود شديدة على ممارسة النقابات لهذا الحق، وطالبت الجريدة بإزالة هذه القيود. كما طالب الحزب بزيادة أجور العمال التي لا تتناسب مع غلاء مواد التموين، وأيد إضراب عمال شركة الغزل والنسيج من أجل زيادة أجورهم وشجب موقف السلطات ووقوفها بجانب صاحب المعمل وحمايته ومساعدته ضد العامل[١].

وشجب الحزب إطلاق النار على العمال في البصرة وأكد على أن هذا الأسلوب لا يحول دون مطالبة العمال بحقوقهم. كما عارض فصل العمال لنشاطهم النقابي. وحذّر من تزييف انتخابات النقابات واعتبر ذلك مخالفاً لقانون العمل[٢].

٤- الحزب والحياة الديمقراطية

كتب الحزب عن الحياة الديمقراطية والحريات أكثر مما كتب في أي موضوع آخر، ولا غرابة في ذلك بالنسبة لحزب اتخذ الديمقراطية فلسفةً له، ودافع عنها واعتبرها المثل الذي يسير عليه. اعتبر الحزب تثقيف الشعب وتوعيته السياسية وتعريفه بالديمقراطية جزءاً من النضال من أجل التحرر الوطني. وقد لعب حسين جميل دوراً مهماً في النشاط المتعلق بالحريات والديمقراطية والقضايا القانونية. أما محمد حديد فقد كان يكتب عن القضايا الاقتصادية بشكل خاص. والحقيقة أن الاثنين مع الجادرجي كانوا يمثلون المحور الأساسي الذي سار عليه الحزب والذي طبقوه بفلسفتهم الخاصة (وقد

(١) صدى الأهالي: ١٢/١٦، لعام ١٩٥١، ٢/٧، ٢/٢٧، ٣/١٩، ٤/٢٢، لعام ١٩٥١.

(٢) الأهالي: ٨/٢٦، ٩/٢١، ١٠/٢٨/ لعام ١٩٥٢.

عرفنا من ملخّص مناقشة المذكرة الاشتراكية مجمل آرائهم). وكانوا متكاتفين لا يستطيعون أن يفرطوا بواحد منهم، وربما يفسر ذلك اعتزاز الجادرجي بحسين جميل ودفاعه عنه بعد أن دخل وزارة علي جودة وأثيرت حوله ضجة من قِبَل أعضاء الحزب.

شارك الحزب في وزارة السعيد التاسعة عام ١٩٤٦ على شرط إجراء انتخابات حرة، ولكن بعد أن ظهر تدخلها في الانتخابات هاجم الحزب الوزارة المذكورة، وخاصم كتلة صالح جبر التي تدخلت في الانتخابات، وقال الحزب عنهم إن هؤلاء خصوم الشعب يسوؤهم تمتع الأمة بحقوقها وسيادتها ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة[١]. وكان الحزب قد رشح في عدد من المناطق الانتخابية في محافظات بغداد - الكوت - البصرة - الموصل، وجابه المرشحون اضطهاد السلطات وإكراههم على سحب ترشيحهم. وكتب الحزب عن الانتخابات واصفاً التدخل السافر فيها. فكتب الجادرجي مقالاً عنوانه «إلى البقية من الضمائر - الضمائر المحصّنة) جاء فيه: «من الآن، وقبل أن تنتهي الانتخابات، نستطيع أن نقرر على وجه التقريب من هم النواب الذين سيؤلفون المجلس، بالنظر لخروج عدد كبير منهم بالتزكية، وبالنظر للتدخلات في الانتخابات»[٢].

وكتب حسين جميل مقالاً عن الانتخابات أيضاً أشار فيه إلى اجتماع المنتخبين الثانويين بشكل رسمي، مؤكداً أن هذا الاجتماع قد سبقه عدة اجتماعات غير رسمية لتقرر (مجلس النواب) وأعضائه مسبقاً.

وفي مقال آخر لجريدة الحزب أشارت فيه إلى فوز أحد أعضاء حزب الاستقلال. ثم جرت مكالمة تليفونية انتهت بإعلان الحاكم إبطال الانتخابات، ثم فوز المرشح المنافس[٣]. وبنتيجة الانتخابات فاز الحزب في

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص٧٢.
(٢) صوت الأهالي، ١٩٤٧/٣/٩.
(٣) صوت الأهالي، ١٠-١٩٤٧/٣/١٢.

أربعة مقاعد، حيث فاز حسين جميل في بغداد وثلاثة من أعضاء الحزب في البصرة[١].

وبالنظر للتدخلات الشديدة في الانتخابات فقد قرر الحزب سحب نوابه من المجلس وأذاع بياناً في ذلك موضحاً فيه أن دخول الحزب في الانتخابات ما هو إلا رغبة منه لحمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية[٢].

وقد انسحب من نواب الحزب حسين جميل - بينما بقي في المجلس النيابي الثلاثة الآخرون من أعضاء الحزب واستقالوا من عضوية الحزب حيث فضّلوا عضوية المجلس النيابي على عضوية الحزب. ثم استقال محمد حديد ممثل الحزب في الوزارة. وقد اتهم السعيد الحزب بأنه يريد مناطق انتخابية مقفلة فرد الحزب نافياً هذه التهمة[٣].

وفي عهد وزارة الصدر عام ١٩٤٨ وإجرائها الانتخابات، دخل الحزب مرشحاً الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل، وتدخلت السلطة في الانتخابات عن طريق التزوير أو التهديد، وقد انسحب الجادرجي، بعد أن رشح في بغداد وفاز ضده علي ممتاز الدفتري. وفاز حسين جميل ومحمد حديد[٤].

وعندما أوشكت دورة المجلس النيابي على الانتهاء بدأ الحزب عام ١٩٥١ بالمطالبة بتشريع قانون الانتخاب المباشر مؤكداً على أن ذلك من مستلزمات الحكم الديمقراطي، مطالباً بإلغاء القانون السابق - وهو قانون الانتخاب غير المباشر. وأشار الحزب إلى مطالب الشعب الأساسية وهي صيانة الحريات وانتخاب مجلس النواب انتخاباً مباشراً، وفصل السلطات بعضها عن بعض[٥].

---

(١) كامل الجادرجي: مذكراته، ص١٤٢.

(٢) كامل الجادرجي: مذكراته، ص١٤٣.

(٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٨٤.

(٤) الجادرجي: مذكراته، ص٢٣١.

(٥) صدى الأهالي: ١٢/٤/١٩٥١، ٢١/١٠/١٩٥١، ٢٧/١٢/١٩٥١.

وفي عام ١٩٥٢ على عهد وزارة مصطفى العمري عام ١٩٥٢، والانتخابات لم تجرِ بعد، بدأ الحزب الوطني مع بقية الأحزاب يقدمون مطالب كثيرة للحكومة منها إجراء الانتخابات بالطريقة المباشرة. وقد تبلورت الحركة الوطنية وازدادت، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر. وقدم الحزب مذكرة للوصي (مر ذكرها) ثم قامت مظاهرات في بغداد قام بها الطلبة في البداية تنادي بسقوط الوزارة وتطالب بإجراء الانتخابات المباشرة. فاستقالت حكومة العمري وشُكِّلت حكومة برئاسة رئيس أركان الجيش نور الدين محمود (٢٣/ ١١/ ١٩٥٢ - ٢٩/ ١/ ١٩٥٣) التي أعلنت الأحكام العرفية واعتقلت زعماء الأحزاب ومنهم كامل الجادرجي واشتدت المظاهرات بسقوط وزارة نور الدين محمود ومطالبة بمجيء حكومة شعبية برئاسة كامل الجادرجي[١]. فأصدرت الحكومة أمراً بمنع التجول من السادسة مساءً حتى السادسة صباحاً وقمعت المظاهرات بشدة. ثم أصدرت الوزارة مرسوماً بجعل الانتخاب مباشراً. وقد نص المرسوم في المادة الأولى منه: «يجري انتخاب نائب الأمة بالانتخاب المباشر وفق أحكام هذا المرسوم»[٢]. وقد كان الانتخاب في السابق يجري على درجتين أي أن الذين لهم حق الاشتراك فيها ينتخبون أولاً من بينهم أناساً عنهم بنسبة شخص واحد عن كل مئة شخص أما جزء المائة فلا يعتبر إلا إذا تجاوز السبعين. وهؤلاء الذين انتُخِبوا، ينتخبون النواب ممن رشحوا أنفسهم للنيابة[٣].

وأعلنت الحكومة عن الانتخابات في ظل الأحكام العرفية، فأصدر الحزب بياناً أعلن فيه مقاطعة الانتخابات وأهاب بالشعب مقاطعتها أيضاً.

وأكد في مقال للجريدة أن مقاطعة الانتخابات إحباط لمحاولة الإبقاء على الأوضاع السيئة[٤].

(١) Khadduri. Independent Iraq 1932-1958 P284.

(٢) مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ٥٢ - مطبعة الزهراء - بغداد ص٣.

(٣) صادق مهدي السعيد: محاضرات في قانون الانتخابات النيابية، رقم ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ - مطبعة المعرف - بغداد - ص٩.

(٤) الأهالي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٢ - ١١/ ١١/ ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٥٤ دخل الحزب في جبهة انتخابية مع الأحزاب الأخرى ومع الحزب الشيوعي، وكانت جبهة مؤقتة (فصّلتها في الفصل الثالث) وقد حصلت الجبهة على ١١ مقعداً في المجلس النيابي. وهذا ما أحدث رد فعل كبيراً عند السلطة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار[١]. فكلّف الوصي نوري السعيد الذي أسرع (بعد أن شُكّلت الوزارة) فحل المجلس النيابي وحل الحزب. وفُتِحت بذلك في تاريخ العراق فترة مظلمة أكثر ظلاماً من الفترات السابقة، انعزل فيها نوري السعيد مع الطغمة الحاكمة انعزالاً تاماً عن الشعب، وتبلورت الحركة الوطنية بأن تعاونت كل الكتل، وبدأت الحركة الوطنية تستقطب كل أعداء الحكم، وكان ذلك بداية مهمة لثورة ١٤ تموز/يوليو سنة ١٩٥٨.

أما موقف الحزب من الحريات العامة، فقد دافع عن حرية الصحافة وحتى فتح فروع للأحزاب، وحق التظاهر للشعب وحق تشكيل جمعيات ونقابات.

وكتبت جريدة صوت الأهالي عن التنظيم الحزبي واعتبرته سنداً للحركة الوطنية، وطالبت برفع القيود عن حرية الصحافة. وكتب كامل الجادرجي مقالاً عنوانه: «موقف السلطات الإدارية من الحريات الدستورية» شجب فيه منع السلطة لعقد الاجتماعات بحجة المحافظة على الأمن. وأكد الحزب في مقال للجريدة على أهمية الحريات الدستورية في تقوية الجبهة الداخلية[٢].

ثم بدأت الرقابة تشتد على الحزب حتى جمّد نفسه في ١٩٤٨/١٢/١، وبعد أن عاد إلى مزاولة نشاطه ألقى حسين جميل محاضرة عنوانها «دعوة إلى أصلاح دستوري» في نقابة المحامين في ١٩٥١/٣/١٥، تحدث فيها عن العيوب الأساسية في القانون الأساسي، وذكر منها تغليب السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وجعل مجلس الأعيان جزءًا من السلطة التشريعية مع أن

---

(١) أ. Birdwood - Lord: Nuri As-Said London 1959 PP. 226-7.

ب. ناصر الدين النشاشبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط - بيروت ١٩٦٢ - ص٢٨٠-ص٢٨٣.

ج. Waldemar J.Gallman : Iraq under General Nuri P.26.

(٢) صوت الأهالي، ٦-٩-٢٠/١٩٤٨/٤ - ١٩٤٨/١٠/٤.

أعضاءه معينون من قِبَل السلطة التنفيذية. ومنها حق الملك الاعتراض على اللوائح التي يصادق عليها المجلسان وتُرفع إليه للتصديق مرات عديدة[(١)].

كما أشار إلى المادة السابعة من القانون الأساسي التي نصّت على أن الحرية الشخصية مصونة، وإلى المادة الثانية عشرة التي نصّت على حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع - وقال إن السنوات الخمس وعشرين الماضية علمتنا أن هذه الحريات إنْ هي إلا مجرد نصوص. إنّ هذه النصوص لم تُحترم، ليس بإهمالها فقط وإنما بمخالفتها صراحة بتشريعات سُنّت سواء بالطريقة الاعتيادية أو بمراسيم[(٢)].

وتحدث عن السلطة القضائية واقترح توحيد القضاء وجمع شتاته في قضاء موحّد مستقل، مصون عن التدخل، يشمل قضاءه جميع القاطنين في العراق[(٣)].

وأكد حسين جميل على وجوب تشريع قانون لمحاكمة الوزراء، يقرّر مسؤولية الوزراء في عملهم ويتضمّن ما يعتبره من أعمال الخيانة العظمى: الإساءة لاستعمال السلطة أو الإخلال بواجب الوظيفة[(٤)].

وكتب الحزب عن حرية الاجتماعات. فحينما منعت السلطة الحزب مع الجبهة الشعبية لعقد اجتماع في بغداد، كتبت صدى الأهالي عن ذلك معتبرة هذا المنع انتهاكاً للدستور وتحدياً لشعور الرأي العام[(٥)].

وكتب الحزب عن حرية الصحافة وحرية المطبوعات، وشجب القوانين التي سنتها حكومة نوري السعيد التي تقيد حرية المطبوعات. كما دافع الحزب عن

---

(١) حسين جميل: دعوة إلى إصلاح دستوري: نص المحاضرة التي أُلقيت في نادي المحامين - مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥١ ص١١-١٢.
(٢) حسين جميل: نفس المصدر، ص٢٢.
(٣) حسين جميل: نفس المصدر، ص٣٦.
(٤) حسين جميل: نفس المصدر، ص٤٢.
(٥) صدى الأهالي: ٣٠/١٠/١٩٥١.

قانون الجمعيات، ودافع عن السجناء وطالب بتلبية مطالبهم وشجب مسألة تعذيب المتهمين وطالب بأن تكون المحاكمات علنية[١].

وشجب الحزب تعديل قانون العقوبات البغدادي الذي أصبحت بموجبه عقوبة معتنق الشيوعية تصل إلى الإعدام، وأكد على أن الإصلاح الذي لا يرتضي الشعب بأقل منه هو إصلاح القوانين. واعتبر الدستور العراقي لا يصلح لنظام ديمقراطي[٢].

وناقش حسين جميل موضوع حرية الصحافة بين نصوص الدستور وقانون المطبوعات العراقي، فوصف الأخير بأنه هدر لتلك الحريات ولم يبقَ منها إلا شكل هزيل[٣].

وأشار حسين جميل إلى قانون الاجتماعات المعمول به في العراق، قائلاً إنه قانون عثماني يرجع أصله إلى عهد الدكتاتورية التي أقامها لويس بونابرت في فرنسا. وأوضح عيوبه بقوله إنه يشترط لعقد الاجتماع إجازة مسبقة، وهذا معناه شل الأحزاب السياسية ومنعها من ممارسة أهم وسائل نشاطها، وفي ذلك حرمان للحركة الشعبية الوطنية[٤].

وقدّم الجادرجي عدة مذكرات زمن حكومة المدفعي عام ١٩٥٣ تضمّنت انتقاداً لعهد الطغيان الذي زاد زمن حكومة نور الدين محمود التي سبقت وزارة المدفعي، والتي ألغت الأحزاب. وطالب الجادرجي في عدة مذكرات بإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية وإعادة الحريات إلى الشعب[٥].

---

(١) صدى الأهالي: ١٨/٣/١٩٥١ - ٢٢/٤/١٩٥١ - ٢٩/٧/١٩٥١ - ٢٧/٦/١٩٥١.

(٢) الأهالي: ٢٢/٦، ٢٣/٦، ١٩/٨، ١٥/١٠، ٢٦/١٠، لعام ١٩٥٢.

(٣) حسين جميل: الحريات والحركة الوطنية - لجنة الثقافة للحزب الوطني - مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥٢، ص١٤.

(٤) حسين جميل: الحريات والحركة الوطنية، ص٢٤-٢٦.

(٥) الجادرجي: مذكراته، ص٥٨٣ - ص٥٨٨.

كما قدم الجادرجي مذكرة إلى الملك أشار فيها إلى مذكراته لرئيس الوزراء معيداً المطالب التي ذكرها لرئيس الحكومة[١].

كما قدّم الجادرجي مذكرة احتجاج شديدة على ضرب السجناء الشيوعيين في سجن بغداد، وثم مذكرة أخرى على الاعتداء على السجناء الشيوعيين في سجن الكوت[٢].

وكتبت جريدة صوت الأهالي عن السجناء، فأشارت في أحد المقالات إلى أن سجن المرء لا يعني انتزاع آدميته، وطالبت بإصلاح جذري للسجون وانتقدت بيانات مديرية الدعاية التي ادعت بأن الشيوعيين هم الذين قاموا الاعتداءات والشغب[٣] فأكد الحزب على أن مساوئ الوضع في السجون لا يمكن أن تخفيها بيانات مديرية الدعاية[٤].

٥- الحزب والمعاهدة العراقية - التركية:

قام نوري السعيد بزيارة لأنقرة بعد زيارته للندن عام ١٩٤٥. وقد جاءت زيارته لأنقرة بدعوة من الرئيس أنِنو، ثم أجرى محادثات هناك لعقد معاهدة، وقد كان رئيس الحكومة آنذاك في العراق توفيق السويدي فأذن لنوري السعيد بعقد معاهدة صداقة مع تركيا. وكانت تركيا تبغي من ذلك محاولة لصداقة العرب ضد المخاطر التي كانت تتصورها من روسيا[٥].

وكان نوري السعيد والسلطة الحاكمة في العراق يهدفان من وراء التعاون مع تركيا إلى تضييق الخناق على الحركة الكردية وعلى ثورات الأكراد[٦].

(١) الجادرجي: مذكراته، ص٥٨٨ - ص٥٩٠.

(٢) الجادرجي: مذكراته، ص٥٩٩ - ص٦٠٦.

(٣) عبد الجبار أيوب: مع الشيوعين في سجونهم - ١٩٥٧ - بغداد - ص٤٧ - ص٥٣.

(٤) (٤٨٤) صوت الأهالي: ٤-٩-١٩٥٣/١١.

(٥) Khadduri : Independent Iraq P.346.

(٦) جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية - مطبعة الجمهورية - بغداد ١٩٧٠ - ص١٧٧.

وكذلك التعاون في القضاء على الحركة الشيوعية. فقد جاء في المعاهدة «لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين الحق في منع الأشخاص الذين هم من تبعة الطرف الآخر من الإقامة أو البقاء في أراضيه لصدور حكم قضائي عليهم[1]. وجاء فيها أيضاً «تبادل الأخبار الخاصة بالدعايات المضرة والمبادئ الهدامة الممنوعة في قوانين البلدين التي من شأنها الإخلال بالأمن وبث روح التمرد في بلاد الطرف الآخر» وكذلك نصت على تعاون كبار ضباط الشرطة وتبادلهم المعلومات وأكدت المعاهدة على أن الاتصال بين ضباط الشرطة يجري مباشرة[2]. وقد وقعت وزارة توفيق السويدي المعاهدة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٤٦ ثم أبرمت زمن وزارة صالح جبر عام ١٩٤٧ - وقد عارضها الحزب وقال إن نوري السعيد قد تجاوز صلاحياته.

وكتب عنها الجادرجي أربع مقالات بيّن فيها أضرار المعاهدة على العراق وانحيازه للتكتلات. وفي مقالة أخرى قال الجادرجي: «أما وقد تقرر عرض هذه المعاهدة على البرلمان فإنما نرى أن إبرامها سوف يضر بالعراق كل الضرر وأن من واجباتنا القومية والوطنية وبدافع حرصنا على النظام الديمقراطي أن ندعو كل وطني إلى رفض هذه المعاهدة والى مقاومتها»[3].

ثم أصدر الحزب بياناً ضدها قال فيه: «إن من نتائج عقد هذه المعاهدة إضعاف وتفكّك جامعة الدول العربية، والاعتراف بضم محافظة الأسكندرون السورية إلى تركيا، وتوريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها»[4]. وقد تعرّض الجادرجي للمحاكمة لمقالاته تلك، كما حُجِزت الجريدة لمدة سنة، إلا أنه بنتيجة المحاكمة أفرج عنه.

---

(1) الحكومة العراقية: وزارة الخارجية: معاهدة صداقة وحسن جوار بين المملكة العراقية والجمهورية التركية والبرتوكولات الملحقة بها - مطبعة الحكومة، ص٨.

(2) الحكومة العراقية، نفس المصدر، ص١٠-١١.

(3) الجادرجي، مذكراته، ص١٦٤.

(4) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني، ص٩٦.

٦- الحزب والمعاهدة العراقية - الأردنية:

عارض الحزب هذه المعاهدة (وقد سبق أن فصلت عن ظروف عقدها). وكتب عنها كامل الجادرجي بحثاً عنوانه (تكتل بغداد - عمان، أسبابه ونتائجه) قال فيه من المعلوم أن الشعب الأردني لم يكن له رأي في عقد هذه المعاهدة إذ ليس هناك حكومة مسؤولة أمام برلمان مُنتخَب في تلك البلاد وعلى ذلك فستبقى هذه المعاهدة كأنها مفروضة من جانب واحد[١].

واعتبر الجادرجي هذا التكتل لمصلحة بريطانيا، إذ تحاول أن توحد الدول الخاضعة لنفوذها والتي لها قواعد في أراضيها. وتساءل لماذا تصر بريطانيا على أيجاد قواعد لها في البلاد العربية بحجة الحلف مع هذه البلدان مع أن لها حلفاء في مناطق أخرى وليس في تلك المناطق قواعد عسكرية[٢].

واعتبر الجادرجي هذه المعاهدة بمثابة تكتل يخل بانسجام دول الجامعة العربية، وأن ذلك مما يخالف أماني الشعوب العربية[٣]. وقارن بين هذه المعاهدة ومعاهدة العراق مع السعودية ومع اليمن، وقال إن المعاهدة مع الأردن لا تشابه المعاهدة مع السعودية، حيث أن هذه المعاهدة الأخيرة (مع السعودية) عُقدت بسبب وجود مشاكل على الحدود، أما المعاهدة مع الأردن فهي تنفيذ للخطط الأستراتيجة الإنكليزية. وأشار الجادرجي إلى أن هذه المعاهدة ربما تكون نواة لتحقيق مشروع سورية الكبرى[٤]. وأوضح خطورة المادة المتعلقة بتعاون الجيشين العراقي والأردني على اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطرابات والفتن» وقال في ذلك: «إن جيش الأردن لا يمكن اعتباره جيشاً عربياً، لأن إنكلترا تصرف عليه مليونين من الجنيهات سنوياً بتجهيزه بجميع

---

(١) كامل الجادرجي: تكتل بغداد - عمان - أسبابه ونتائجه - من منشورات الحزب الوطني - بغداد - ١٩٤٧ ص١٣-١٤.

(٢) كامل الجادرجي: تكتل بغداد - عمان، ص١٥.

(٣) كامل الجادرجي: نفس المصدر، ص١٩-٢٠.

(٤) كامل الجادرجي: نفس المصدر، ص ٢٠-٢٤.

المعدات الحديثة ويتولى قيادته أربعون ضابطاً بريطانياً على رأسهم كلوب (باشا).

واستطرد الجادرجي إلى القول: «التعاون بين الجيشين معناه تدخل إنكلترا في شؤون العراق عندما ينشأ في هذا البلد وضع لا يرتضيه الإنكليز»[١].

وأصدر الحزب بياناً ضد المعاهدة قال فيه: «إنها تقيم تكتلاً من العراق وشرق الأردن من شأنه أن يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الأخرى، وإن من نتائجها أن توسع عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الأردني إلى العراق، وفتح مجالات للتدخل البريطاني في أكثر شؤون حياتنا العامة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذ[٢].

الحزب والقضايا العربية:

١- الجامعة العربية وفكرة الوحدة:

كان الحزب الوطني قليل الثقة بجامعة الدول العربية، وكان يرى أن تعاون الشعوب العربية فيما بينها هو السبيل الأفضل لحل مشاكلها ومقاومتها للاستعمار[٣]. ومع ذلك فقد دافع عن الجامعة كما رأينا في نقاشه لمعاهدة العراق مع الأردن، وكان الحزب يأمل أن تتطور هذه الجامعة فتصبح نواة لاتحاد العرب. وكتب كامل الجادرجي مقالاً بعنوان «فشل دبلوماسية الجامعة العربية» قال فيه إنه على ضوء التجارب القاسية التي مرت بالجامعة العربية وهي في نشأتها، يجب أن يُعاد النظر في جميع تشكيلاتها وأن تودع إلى هيئة دبلوماسية تقرر بمقرراتها جميع الشعوب العربية وتطمئن إليها غير مائلة للإنكليز

---

[١] كامل الجادرجي: تكتل بغداد - عمان، ص ٢٧-٢٩.

[٢] فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني، ص٩٦.

[٣] صوت الأهالي، ٢/ ٢/ ١٩٤٧.

والأمريكان، وان يكون على رأسها شخصية واسعة الثقافة[١]. وكان الحزب حذراً حتى من المشاريع التي تنفذها الجامعة العربية، والمعاهدات التي تعقدها ضمن دول الجامعة. فحين صادق مجلس النواب العراقي على ميثاق الضمان الجماعي العربي، لم يقابل الحزب ذلك الميثاق بارتياح. فكتب عن هذا الميثاق مقالاً جاء فيه: «المعاهدة ستكون كسيفٍ ذي حدين، يمكن أن تستفيد منه الدول العربية إذا كانت حكوماتها تنصاع لإرادة شعوبها، وكانت سياستها تتماشى مع أهداف هذه المعاهدة،وعلى اجتناب أي ارتباط يُراد إيجاده بينها وبين الكتلة الغربية، وعلى اتخاذ المعاهدة نفسها هي الأساس لإعادة تنظيم علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى بما يساعد على إلغاء المعاهدات الجائرة والامتيازات الأجنبية»[٢].

وكان الحزب يعتقد بضرورة اتحاد البلاد العربية ضمن نظام فدرالي وقد ظهر هذا الرأي للحزب لأول مرة عام **١٩٥٣** في حديث للجادرجي مع المستر فريمن العضو في حزب العمال البريطاني الذي زار العراق آنذاك.

وقال الجادرجي في حديثه أيضاً: «إن شكل الحكم في البلاد العربية لا يتعارض مع هذا الاتحاد وإن أي نظام يعارض هذا الاتحاد يجب إزالته»[٣].

ولم يوضح الجادرجي كيف يمكن إزالة نظام الحكم الذي يعارض الاتحاد مع أن الحزب لا يؤمن بالثورة كما عرفنا من مذكرة الجادرجي المار ذكرها.

وحث الحزب في مقالات لجريدته على إلغاء جوازات السفر بين البلاد العربية[٤]. وأشار إلى حرية تبادل الآراء والأنباء بين الشعوب العربية واعتبر ذلك أهم مقومات الوحدة[٥].

---

(١) صوت الأهالي، ١٩٤٨/٣/٢٧.

(٢) صدى الأهالي، ١٩٥٢/٣/١٧.

(٣) كامل الجادرجي: مذكراته، ص٦١٢ -٦١٣.

(٤) صدى الأهالي، ١٩٥٢/٤/٣٠.

(٥) الأهالي، ١٩٥٢/٧/١٧.

٢- الحزب الوطني وقضايا مصر السياسية:

نلاحظ من موقف الحزب من مصر إنه قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ كان الحزب يؤيد مصر في نزاعها مع بريطانيا، وقلما يشير إلى إجراءاتها الداخلية. وبعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بدا الحزب حذراً من الثورة أول الأمر وخشى القضاء على الديمقراطية في مصر. وكان يعلق على الأحداث مؤيداً القضاء على العهد السابق ومحذراً في الوقت نفسه من الحكم العسكري. وكان يؤيد الإجراءات الداخلية التي كانت تتخذها الثورة. ويستمر الحزب في موقفه هذا حتى تأميم القناة ثم الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦ حيث يبدو الحزب متحمساً شديد التحمس لمصر مع الإعجاب بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر وبرجال الثورة.

حينما بدأ النزاع المصري - البريطاني عام ١٩٥١ زمن حكومة النحاس من أجل إلغاء معاهدة ١٩٥١ وحدثت اصطدامات في منطقة القناة، عقد الحزب الوطني مع الجبهة الشعبية اجتماعاً جماهيرياً كبيراً لتأييد مصر، حيث أرسلت برقية باسم المجتمعين إلى النحاس باشا معلنين فيه تأييد الشعب العراقي لمصر في نضالها ضد الاستعمار مستنكرين فظائع بريطانيا[١].

وكتب حسين جميل مقالاً حث فيه البلاد العربية على تأييد مصر ضد بريطانيا الطاغية، وقال: «من لم يكن بجانب الحرية في صراعها مع الطغيان، كان للطغيان عوناً»... وحذر الحزب من تكرار كارثة العرب في فلسطين في معركة مصر. ثم دعا الحزب الشعب العراقي إلى الإضراب العام تأييداً لمصر وأهاب بالدول العربية أن تتضامن مع مصر[٢].

وحينما توسط نوري السعيد في حل النزاع المصري - الإنكليزي (كما سيمر تفصيله في الفصل السابع) ألقى الحزب أضواء على هذه الوساطة وكشف حقيقتها وهي خدمة الأحلاف الغربية. فقد أشار نوري السعيد إلى أنه يكتفي

(١) صدى الأهالي، ٣١/١٠/١٩٥١.

(٢) صدى الأهالي، ٦-٧-١١/١١/١٩٥١.

بالضمان الجماعي العربي[1]، وأنه يجوز لأية دولة من دول الأمم المتحدة الانضمام اليه بموافقة الدول العربية نفسها، وذلك كنقطة من نقاط الحل.

وأوضح الحزب أن نوري السعيد كان يسعى إلى إدخال مصر في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[2].

والجدير بالذكر أن محاولات قد بُذِلت آنذاك من قِبَل أميركا وبريطانيا وفرنسا لإقامة حلف في الشرق الأوسط للدفاع عن المنطقة ضد المعسكر الاشتراكي، وأن تدخل مصر فيه كعضو مؤسس. وقد أُرسلت مذكرة إلى حكومة مصر عام ١٩٥١ ولكن مصر رفضت. وقد قام القائم بأعمال المفوضية الأميركية في دمشق بزيارة لرئيس الوزراء السوري حسن الحكيم موضحاً له أهمية هذا الحلف للدفاع عن المنطقة وعن قناة السويس، مؤكداً على رغبة أميركا بملء الفراغ إذا خرجت بريطانيا من القناة وأن ذلك ضروري لدفع الخطر الروسي الذي اتضحت نواياه (على حد تعبير الدبلوماسي الأميركي) في الحرب النووية. وقال «إن تقوية وسائل الدفاع عن الشرق الأوسط لا يكون الا بالتعاون مع الدول المعنية»[3].

كما تحدث المستر بولون وزير بريطانيا المفوض للرئيس السوري عن الموضوع نفسه[4].

ولهذا فقد كان تحليل الحزب لوساطه السعيد قد أصاب كبد الحقيقة، وفضح هذه الوساطه التي كان دافعها بالأساس مصالح الغرب. ووقف الحزب بجانب مصر حينما أعلن النحاس باشا عام ١٩٥١ إلغاء معاهده ١٩٣٦ حيث بادرت القوات البريطانيه إلى احتلال مناطق في القناة.

---

(١) تطوير معاهدة الضمان العربي إلى حلف يضم العرب. ويجوز أن تدخل فيه إحدى دول الأمم المتحدة ويكون بديلاً لمعاهدة ١٩٣٦ في مصر.

(٢) صدى الأهالي، ١٩٥١/١٢/٣١.

(٣) حسن الحكيم: مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث - ١٩٢٠-١٩٥٨ بيروت، ١٩٦٦، ص١١٠ - القسم الثاني.

(٤) حسن الحكيم: نفس المصدر، ص ١١٥.

وأشار الحزب في كتابته إلى أن معركة تحرير الأمة العربية بدأت في مصر وأهاب مجدداً بالدول العربية إلى مؤازرة مصر، وحينما لم يرَ من العرب من يساعد مصر كتب يقول: «مصر في محنة. والحكومات العربية هازلة» وانتقد الحزب بيان نوري السعيد الذي جاء غامضاً في مساعدة مصر واعتبره الحزب تهرباً من مساعده مصر. وعلق على قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية بتأييد مصر متسائلاً: «ما هي وسائل تنفيذه لدى الدول العربية؟» وقال: «إن التهرب من مواجهة هذا الواجب سيخرب أمل كل عربي».

وفي مقال لجريدة الحزب تساءلت عن مغزى الاعتداءات الإنكليزية في مصر وأجابت: «إنها محاولة لدفع العرب بالقوة إلى الدخول معهم (الإنكليز) في نزاعهم الدولي، وإن هذا الاتجاه يفضي في النهاية إلى اشتداد نضال الشعوب العربية».

وألقى كامل الجادرجي خطاباً في مقر الحزب استعرض فيه تاريخ الأمة العربية بعد الحرب الأولى ومن ضمنها مصر وقال: إن المعاهدات غير المتكافئة هي أساس البلاء في بلادنا، ولا سبيل للشعوب العربية لنيل استقلالها، إلا بالتخلص من هذه المعاهدات. وأستبشر خيراً من بدء الكفاح في مصر وهي وحدة متراصة حكومةً وشعباً»[١].

وأكد حسين جميل في معرض كلامه عن قضية مصر «إن قضية شعب مصر تلي قضية الشعب العراقي»[٢].

وهاجم الحزب حكومة الهلالي التي تسلمت الحكم في مصر في آذار/مارس ١٩٥٢، واعتبرها معادية للشعب، وأشار إلى أن الأوضاع في مصر في تدهور مستمر، وبعد أن حل الهلالي مجلس النواب المصري، أبدت جريدة الحزب قلقها على الأوضاع في مصر ومن أن الدخول في معركة مع الشعب

---

[١] صدى الأهالي: ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

[٢] حسين جميل: الحريات العامة والحركة الوطنية - من منشورات لجنة الثقافة للحزب الوطني - مطبعة الرابطة - بغداد - ١٩٥٢ - ص٥.

المصري أمر خطير وخيم العواقب، وقال إن الهلالي يدرك ذلك. وبقي الحزب يراقب الأحوال السياسية في مصر، فحين استقالت حكومة الهلالي في مطلع يوليو ١٩٥٢، أسرع الحزب إلى القول «إن سقوط الهلالي كان أمراً طبيعياً. ثم أورد الحزب عدة أسئلة عن الوضع السياسي في مصر منها: هل يمهد مجيء حسين سري لعودة الوفد؟ وهل من مساومات بين الكتلة الغربية والوفد؟[١]

٣- ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢

لم يستقبل الحزب الثورة المصرية، التي كان يسميها الانقلاب، بالفرح والابتهاج كما كان متوقّعاً، بل كان حذراً من النظام الجديد، ويخشى ضياع الديموقراطية على يده. فظهر في جريدة الحزب في أعقاب الثورة مقالٌ عنوانه «مصر» جاء فيه: «إن الدكتاتوريات العسكرية كانت ولا تزال تؤلف خطراً دائماً على حريات الشعب وحقوقه ومصالحه، وإن كانت أهدافها في البداية وطنية خالصة». وأعقبت ذلك بمقالين أشارت فيهما إلى أن مسؤولية إصلاح الوضع في مصر إنما تقع على القوى الشعبية «وتمنت أن يسود مصر عهد من الحرية والنظام والديمقراطية».

وعبر الحزب عن ابتهاجه عندما ألغت مصر البوليس السياسي، واعتبر هذا الإجراء بمثابة تقويض لركن من أركان الصرح البوليسي القائم في البلاد العربية[٢].

وكتب كامل الجادرجي مقالين عن الحالة في مصر وظهر في عددين من الجريدة، وانتقد الذين أيّدوا الثورة والذين يلومون من أيّد الحذر تجاهها، وكان خلاصة ما قاله «إن القوة العسكرية تقضي على الفساد والطغيان ولكنها قد تجلب النقمة على الشعب لأنها تقضي على الديمقراطية». وخشي من أن الغرب

(١) صدى الأهالي: ٥ - ٢٦/٣/١٩٥٢ - ٤/٧/١٩٥٢.

(٢) الأهالي: ٢٥، ٢٧، ٢٨، يوليو/تموز ١٩٥٢.

قد يساعد النظم العسكرية لأنها ربما تتعاون معه، وبعد أن يئس من الفئات الفاسدة التي كانت على الأقل تخشى الرأي العام[١].

وعندما صدر قانون تحديد الملكية الزراعية في مصر، رحب الحزب به واعتبره بداية النهاية للإقطاع في مصر والبلاد العربية[٢].

وخطب الجادرجي في مؤتمر الحزب السادس وعاد إلى ما أسماه الدكتاتوريه في مصر وانتقد إجراءات محكمة الثورة واعتبرها جاءت لإقصاء كل معارضة[٣].

وفي عام ١٩٥٤ أدلى كامل الجادرجي بحديث إلى وكالة الصحافة الفرنسية حول اتفاقية الجلاء المصرية - البريطانية فقال عنها «إنها لا تختلف عن اتفاقية صدقي - بيفن ولكن الشعب معقود اللسان مكبل بالأغلال فلا يستطيع أن يبدي رأيه فيها بحرية»[٤].

وفي عام ١٩٥٦ وبعد تأميم القناة ثم الاعتداء الثلاثي على مصر قال الجادرجي «لو كانت مصرياً وشاء جمال عبد الناصر أن يحكم علي بالإعدام وينفذه لتقبلت الحكم والتنفيذ بنفس راضية»[٥] وذلك في مقابلة أجراها معه في دمشق مندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

٤- الحزب وسورية

أيد الحزب فكرة اتحاد العراق مع سورية، وأبدى الجادرجي أسفه حين حدث انقلاب الشيشكلي في ١٩٤٩/١٢/١٩[٦] الذي كان مناوئاً لفكرة الاتحاد.

---

(١) الأهالي: ١٦، ٢٢، أيلول/سبتمبر ١٩٥٢.
(٢) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٢٩٣.
(٣) صوت الأهالي: ١٩٥٣/١١/٢٧.
(٤) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣٥٧.
(٥) فاضل حسين: المصدر السابق، ص٤٨٤.
(٦) باتريك سيل: الصراع على سورية: ترجمة سمير عبده - ص١٣٤.

وكان الجادرجي يرى أن الاتحاد السوري العراقي ذو فوائد كثيرة حتى إذا تم على يد نوري السعيد. ولأن الاتحاد سوف يسهل الاتصال بين الهيئات الشعبية في البلدين، وحينئذٍ فإن الشباب المثقف في البلدين والمفكرين سوف يقاومون أي طغيان أكان طغيان نوري أو غيره[1]. وفكرة اتحاد سورية مع العراق عارضتها الأحزاب التقدمية مثل الحزب الشيوعي والاتحاد الوطني والشعب وبينما أيدها حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي.

بدأ الحزب بمهاجمة حكومه الشيشكلي وبخاصة بعد أن أطاح بالدستور وبالحكومة المدنية، واعتبر الحزب ذلك انقلاباً آخر، ووصف الوضع في سورية بالدكتاتورية، واتهم الحزب الشيشكلي بأنه يعمل لمخطط غربي من أجل إنجاح مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[2].

واستمر الحزب في مهاجمة الشيشكلي معتبراً أي إصلاح يقوم به داخل البلاد تغطيةً للفساد، وشجب الحزب موقف الشيشكلي من الأحزاب وعدم إعطائها الحرية[3].

وفي عام **١٩٥٣** خطب الجادرجي في مقر الحزب وذكر سورية قائلاً: «.... أما في سورية فلا يزال الحكم الدكتاتوري العسكري قائماً... ولا تزال المعارضة مكبوتة بحيث لا تستطيع إسماع صوتها في خارج البلاد ولا داخلها»[4].

٥- الحزب والقضية الفلسطينية

كتب الحزب عن قضيه فلسطين مقالات كثيرة بحيث لا يتسع المجال

---

(١) كامل الجادرجي: مذكراته، ص ٤٢٢.

(٢) صدى الأهالي: ٢-٥/ ١٢/ ١٩٥١.

(٣) الأهالي: ٧/ ٧/ ١٩٥٢.

(٤) صوت الأهالي: ٢٧/ ١١/ ١٩٥٣.

للتطرق إليها كلها. فعلى أثر نشر تقرير لجنه التحقيق الإنكليزية الأميركية عن فلسطين اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية للحزب فاتخذت قرارات حول الموقف الناشئ عن هذا التقرير، وأصدر الحزب بياناً في ١٩٤٦/٥/٢ استنكر فيه تقرير لجنة التحقيق وطالب بوجوب عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن. وجاء في البيان إنه في حالة إقدام الحكومتين البريطانية والأميركية، على تنفيذ تقرير لجنه التحقيق فإن العرب لا يسعهم أن يعتمدوا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانيا وأميركا، ولهم أن يعتبروا أنفسهم في حلٍّ من جميع العهود والمواثيق والاتفاقيات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والأميركية(١).

وقد دخل الحزب الوطني في لجنة الأحزاب الخمسة لنصرة فلسطين وجمع التبرعات لها. وحث الحزب على الاستعانة بالرأي العالمي وذلك بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن، وشجب موقف مندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحده السيد غروميكو حول قضية فلسطين الذي أعلن أنه يطلب «إنشاء دولة عربية يهودية ديمقراطية مستقلة موحدة، واذا لم يتحقق ذلك فمن الضروري البحث في تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية»، واعتبر الحزب هذه المشاريع لا تتفق مع أماني العرب. وعندما تفاقمت الحالة في فلسطين طالب الحزب باحتلال فلسطين من قِبَل الجيوش العربية، ودعا إلى اتخاذ شعار فلسطين عربية مستقلة، خالية من العصابات الصهيونية(٢).

وعند قيام دولة إسرائيل أصدر الحزب بياناً استنكر فيه قيام هذه الدولة. وشجب اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهذه الدوله - وكتب الجادرجي يستنجد بدول الشرقين الأدنى والأوسط لنصرة العرب، وقال في ذلك إن هذه الدول مسؤولة أمام التاريخ لنجدة العرب في حربهم المقدسة(٣).

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٤٣.

(٢) صوت الأهالي، ٥-١٨ أيار/مايو ١٩٤٧، ٤ - ١٩٤٨/٥/٧.

(٣) صوت الأهالي، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨.

وعندما أيّد الشيوعيون العراقيون موقف الاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين، شجب الحزب الوطني هذا الموقف وقال في ذلك: «إن مبادئ هذا الذي يسمونه بـ(الحزب الشيوعي العراقي) خرجت عن كونها مبادئ سياسية اجتماعية منبعثة من الحزب نفسه إلى مبادئ لا تخرج عن كونها تقليداً لسياسة حزب أجنبي ودولة أجنبية»[(١)].

ووقف حسين جميل في المجلس النيابي مطالباً حكومة الباجه جي عام ١٩٤٨ أن تبحث مع جامعه الدول العربية إلغاء امتيازات الدولة التي اعترفت بإسرائيل وتعيد النظر في علاقاتها مع تلك الدول المعادية وتقف من مصالحها في البلاد العربية موقفاً ينسجم والموقف العدائي الذي تقفه من العرب[(٢)].

وساند الحزب بحرارة فكرة وقف ضخ النفط إلى حيفا، وأكد على ضرورة مراقبة خطوط أنابيب النفط إلى هناك لتنفيذ المنع[(٣)].

وأيّد الحزب فكرة إنشاء حكومة لعموم فلسطين في الأجزاء التي تُركت للعرب. وكتب الجادرجي عن هذه الفكرة، وأيد المشروع على شرط ألّا يؤثر ذلك في اتحاد كلمة العرب، وحث الحكومة العراقية على الاعتراف بتلك الحكومه إذا شُكِّلت[(٤)].

وخطب محمد حديد في مجلس النواب قائلاً: «يجب أن نعمل على تنظيم بلادنا بشكل يمكننا من القضاء نهائياً على الخطر الصهيوني، وعلينا أن نعبئ موارد البلاد تعبئة كاملة[(٥)].

---

(١) صوت الأهالي: ١٤/٧/١٩٤٨.

(٢) مجلس النواب: الدورة الانتخابية الثانية عشرة - الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٣٠.

(٣) صوت الأهالي، ١٣/٩/١٩٤٨.

(٤) صوت الأهالي، ٧-١٣/١٠/١٩٤٨.

(٥) مجلس النواب: الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨ - جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٨.

الحزب والقضايا الدولية

عالج الحزب قضايا دولية كثيرة وخاصة التي تتعلق بدول آسيا ثم بقضايا الدول الكبرى. وكذلك ركز على المؤتمرات والأحلاف التي لها علاقه بالشرق وفي آسيا. وسوف أستعرض باختصار أهم ما كتب الحزب في هذه القضايا.

كتب الحزب عن القروض والمساعدات الأميركية لحكومات الشرق الأوسط وذكر أن من شروط ذلك قيام هذه الحكومات بحملة ضد الشيوعية، وأكد على أن لأميركا أهدافاً أوسع وهي مكافحة الحرية والديمقراطية بنطاق واسع. وتطرق الحزب إلى خطاب المستر ترومان ووعوده بمساعدات لتركيا واليونان مشترطاً أن تشرف بعثات عسكرية أميركية على صرف هذه القروض وبذلك تكون هاتان الدولتان مرتميتين في أحضان أميركا.

وأوضح الجادرجي اختلافه مع نوري السعيد في نقاط منها معاضدة السعيد لمشروع الكتلة الشرقية. وقال الجادرجي في ذلك: «لا لأن هذه الكتلة تؤدي إلى وضع لا يرتضيه الاتحاد السوفياتي، وإنما لأننا لا ولن نقر سياسة التكتلات الدولية» وأشار إلى خطر التغلغل الأميركي في الشرق الأوسط على مصالح الشعوب العربية، مؤكداً أن سياسة أميركا في الشرق الأدنى تمليها مصالح الشركات الاحتكارية ومصالحها النفطية.

وحينما عُقد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في القاهره عام ١٩٤٧، اعتبر الحزب هذه المناسبة فرصة لتعرف وفد البرلمانات في الأقطار الديمقراطية على الأوضاع السياسية الداخلية في البلاد العربية. وأبدى الحزب أسفه لفشل مؤتمر موسكو للدول الأربع الكبرى عام ١٩٤٧ في أن يتوصل إلى اتفاق. وقال الحزب إن فشل المؤتمر سيؤدي إلى إبقاء الوضع الدولي غير مستقر مدة أخرى من الزمن.

وزار السيد محمد حديد الهند عام ١٩٤٨ وتحدث عند عودته عن حزب المؤتمر وظهور جناح اشتراكي فيه. وقد عرض حديد مشكلة فلسطين وقضايا البلاد العربية على الرأي العام الهندي.

وكتب الحزب عن المشكله الألمانية وبخاصة برلين، وشرح المشكلة التي

ابتدأت عندما رغبت الدول الغربية إدخال عملة المانية جديدة في ألمانيا الغربية، بينما عارض الاتحاد السوفياتي مطالباً بأن تكون عملة واحدة لألمانيا كلها صيانة لوحدة البلاد. وفي حين مضت الدول الغربية في تنفيذ هذا المشروع، لم يبيّن الحزب رأيه في المشكلة أو تأييده لأي من الفريقين.

وشجب الحزب اعتداء الاستعمار الهولندي على الجمهورية الأندونيسية واعتبر أن ذلك تم بتواطؤ مع الدول الغربية. وأكد على أن أندونيسيا لا تكافح وحدها بل إن هناك الملايين من أبناء الشعوب المستعمرة في آسيا تعتبر قضية أندونيسيا رمزًا لكفاح الشعوب المنكوبة بالاستعمار[١].

وكتب الحزب عن معاهدة الصلح مع اليابان عام ١٩٥١ وعقد معاهدة معها باعتبار الحرب منتهية بينها وبين الدول التي حاربتها. وعبّر الحزب عن ألمه لأن المعاهدة تتضمّن اتفاقية ثنائية مع أميركا بإعطاء قواعد اليابان البحرية والجوية والبرية للقوات المسلحة الأميركية. وقال إن ذلك يحد من استقلال اليابان وسيادتها، وهو كذلك أمر يعزز من نفوذ أميركا وسيطرتها على بلدان الشرق الأقصى. وبحث الحزب في صندوق النقد الدولي وعجزه عن تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها وهي توفير العملات النادرة للبلدان التي تحتاج إليها لتنظيم أمورها التجارية ولتنشيط التجارة الدولية بصورة حرة، وعزا السبب في ذلك إلى تنفيذ مشروع مارشال وقيام أميركا بعقد قروض للدول الأخرى.

وشجب الحزب اعتداء بريطانيا على شعب غانا وعدم إعطائها الحق في الاستقلال. واستنكر موقف أميركا عندما هدّدت بقصف الأراضي الغينية عام ١٩٥٢ ورغبتها في استخدام اليابان كقاعدة للقوات الدولية في كوريا. وأبدى الحزب أسفه على هذه الحالة وقال: «إن هذا كله يدل على أن الحرب الكورية هي الآن أبعد ما تكون عن الاقتراب من نهايتها».

وحينما خطب المستر إيدن عام ١٩٥٢ واعتبر عدم الاستقرار السياسي

(١) صوت الأهالي: ١١/٥/١٩٤٧، ١٦ - ٣ - ٢٥/٣/١٩٤٧، ١١ - ٢٨/٤/١٩٤٧، ١٢، ٤/١٢، ٩/١، ١/١٢/١٩٤٨.

والاقتصادي هو العدو الحقيقي للاستقلال، رد الحزب على ذلك بأن الاستعمار كان ولا يزال هو العدو الأساسي الأول لشعوب الشرق الأوسط[1].

وكتب الحزب عن النقطة الرابعة من مشروع ترومان وقال في ذلك: «إن القروض ليست للبلدان المتأخرة اقتصادياً، وإنما لتنفق رؤوس الأموال الأميركية على تلك البلدان لاحتكار ثرواتها».

وشجب الحزب في بيان أصدره التصريح الذي أدلى به الرئيس ترومان، وهدّد فيه باستعمال القنبلة الذرية في الحرب الكورية. وأبدى الحزب تشاؤمه عند مجيء حزب المحافظين للحكم في بريطانيا، وعبّر الجادرجي عن ذلك في خطاب له في مقر الحزب في ١٩٥١/١١/٢٩ وقال إن ذلك لا يساعد على تحسن الوضع العالمي، بل أعتقد أن هذا الوضع سيزداد سوءاً على أيديهم وأكثر مما كان عليه في عهد زملائهم العمال.

وأيد الحزب إيران في نزاعها مع بريطانيا، فكتبت صدى الأهالي مقالاً عنوانه: «الشعب الإيراني والتهديدات البريطانية» جاء فيه «إذا كان في نية الحكومة البريطانية أن تواصل تهديداتها الحاضرة. فسيكون شأنها شأن من يلعب بالنار».

وأيّد الحزب تأميم النفط في إيران وحذّر الشعب العراقي من المغالطة التي تنشرها الحكومة لتشويه أهمية هذه الخطوة. وشجب الحزب موقف الحكومة من تحشيد بريطانيا قوات لها في جنوب العراق المجاور لإيران، وقال الحزب في ذلك «إن المعاهدة مع بريطانيا عُقدت للدفاع عن العراق لا للاعتداء على جيرانه» واستنكر تهديدات أميركا وبريطانيا لإيران، وقال إن ذلك لن يصرف الأمة الإيرانية عما أجمعت عليه من إنهاء الاحتكار الأجنبي. وأهاب بالحكومة أن تكون عوناً لإيران لا أن تسمح باستخدام أراضيها ومياهها واسطة للعدوان على إيران[2].

---

[1] صوت الأهالي، ١٠/٩/ ١٩٥١، ٣/ ١، ٣/١٨ ٦/٤ لعام ١٩٥٢، ٢٠ /١٠/١٩٥٣.

[2] صدى الأهالي، ٤/١٦، ٧ - ٢٦ - ٦/١٩، ١٩٥١/٩/١١.

واستقبل الحزب تكليف مصدق بتشكيل الوزارة بالارتياح وعدّ ذلك نصراً للديمقراطيه في إيران. وعندما اضطربت الأحوال في إيران كتب الحزب مؤيداً مصدق مشجعاً الشعب الإيراني على مؤازرته وعلى التكاتف والتعاون بين كل أفراد الشعب[١].

وبعد أن سقط مصدق - وكان الحزب مُلغى آنذاك ثم عاد وحصل على إجازه بمزاولة نشاطه عام ١٩٥٣ - استنكر الحزب تصريح رئيس الوزراء فاضل الجمالي الذي قال في مؤتمر صحفي: «تربطنا مع إيران روابط الأخوة والعدو المشترك الذي يتعرض له من الشمال كما نتعرض نحن (ويقصد روسيا).

وردّ كامل الجادرجي على ذلك بمقالة قال فيها: نود أن نسأل الجمالي عن الدوافع التي يصف بها الاتحاد السوفياتي هذا الوصف.. فليس هنالك بين العراق والاتحاد السوفياتي أي سبب لتكدير صفو العلاقات بينهما».

وقال الجادرجي أيضاً: «إن العدو الحقيقي الذي يجب أن نحاربه هو الاستعمار الذي ناصر ولا يزال يناصر عدونا والذي يحتل بلادنا بشتى الوسائل».

وعند محاكمة الدكتور مصدق قال الحزب إنها تكشف عن قوة الشعب الإيراني وعن ضعف حكومه زاهدي. وقال: «العالم كله يعلم أن الأميركيين والإنكليز والشاه وزاهدي هم الذين تآمروا على حكومه مصدق الشرعية».

وفي مثال آخر اعتبر الحزب أن نجاح الاستعمار في ضرب مصدق يعود بعض أسبابه لأخطاء وقع فيها الوطنيون الإيرانيون[٢].

---

(١) الأهالي، ٤ - ٨ تموز/يوليو ١٩٥٢.

(٢) صوت الأهالي: ٨/ ١٠/ ١٩٥٣، ١٨-٢٧/ ١١/ ١٩٥٣.

الفصل الخامس

الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)

الحركة الوطنية الكردية:

يقطن الأكراد في منطقة كردستان الواقعه ضمن العراق وتركيا وايران فتشكل الجزء الجنوبي من تركيا، وشمال شرق العراق، وشمال غرب إيران، وجزءاً صغيراً في سورية (أقلية كردية). إن الباحث في تاريخ الأحزاب الكردية والحركة الوطنية لا بد أن يتطرق لكل هذه الأجزاء إذا أراد جزءاً منها لأنها متشابكة ولأن الحزب الذي ينشأ في منطقة من هذه المناطق قد يؤسِّس له فروعاً في المناطق الأخرى، وبالتالي فإن الأكراد يعتبرون المنطقة واحدة وهي أرض كفاحهم العسكري والسياسي. ولهذا فإني سأتطرق لحركات الأكراد في الدول الثلاث، لأن ذلك ضروري لمعرفه تشكيل الأحزاب الكردية، وبخاصة لأن هذا الحزب الذي نحن بصدد بحثه كان بتأثير حزب كردي تشكل في إيران. كما إني سأتطرق باختصار للثورات الكردية لأنها كانت جزءاً متمماً للنضال السياسي الكردي. إن الباحث في تاريخ الأكراد يجد ثورات وانتفاضات ومعارك كردية ضد الدول المسيطرة على الأكراد أكثر مما يجد من تنظيمات وأحزاب، لهذا فإن البحث في ثورات الأكراد يبدو أمراً لا بد منه. وسأبحث في نشاط الأكراد في تركيا بخاصه لأن تركيا كانت تسيطر على كل الدول التي تقع كردستان ضمنها.

قام الأكراد في تركيا بثورات وانتفاضات ضد الحكم التركي منذ العهد

العثماني. ففي عام ١٨٢٨ قامت ثورات كردية في تركيا ضد الإقطاعيين الأكراد والأتراك، وكانت ذات أهداف اقتصادية وقومية. وفي عام ١٨٤٣ قامت ثورة بقيادة بدر الدين خان الذي سيطر على بعض المناطق ثم أُسر. ثم ثورة يزدان بشر سنه ١٨٥٣ - ١٨٥٥ أثناء الحرب الروسية - التركية، وكذلك ثورة الشيخ عبد الله النهري عام ١٨٣٠. ولكن هذه الثورات جميعها فشلت[١]. وفي بداية القرن العشرين بدأ أكراد تركيا في محاولات لتنظيم الحركة الوطنية، وقد ظهرت أول منظمة كردية سياسية في القسطنطينية عام ١٩٠٨ حيث اجتمع نواة الحركة الوطنية الكردية حول صحيفة يومية تأسست في القاهرة عام ١٨٩٨ ثم نقلت إلى جنيف، ثم عادت إلى القسطنطينية وظهرت من جديد في القاهرة عام ١٩١٤[٢].

عندما بدأت الحرب العالميه الأولى، أوقفت ظروف الحرب المحاولات لتنظيم الحركة الكردية في تركيا في إطار فكري. وقد أُرغم عدد كبير من الأكراد هنالك على الاشتراك في الحرب كجزء من الجيش التركي. ومن ناحيةٍ أخرى فإن غزو الجيش القوقازي الروسي للأراضي في تركيا أحال القرى الكردية إلى ميدان حرب بين الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا - تطبيقاً لسياستها في تتريك العناصر غير التركية - أخذت بإرغام الأكراد على التحدث باللغة التركية وإسكانهم في مناطق أغلب سكانها أتراك[٣]. لكن بعد أن انهزمت تركيا في الحرب بدأت بإرضاء الأكراد، وبدأت الصحافة التركية تردد نغمة الأخوة التركية الكردية وأن تركيا الوطن الأم للأتراك، كما وعدوهم بتحقيق أهدافهم القومية في نهاية الحرب[٤].

ثم عاد زعماء تركيا وتنكّروا لوعودهم للأكراد بمجرد نجاحهم في فرض معاهدة السلام في لوزان بعد انتصار الأتراك على قوات الحلفاء في ١٩٢٢. فلم يبقَ أمام الأكراد إلا الثورة. فعادوا ينظمون صفوفهم وخطّطوا للثورة في

(١) باسيل نيكتين: الأكراد، أصلهم وتاريخهم - دار الروائع - بيروت - ١٩٦٧ - ص١٧٨-ص١٨٠.

(٢) باسيل نيكتين: المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٣) Ardhak Safrastian: kords and kordistan London, 1948 PP 74-76.

(٤) Ardhak Safrastian: ibid: P82.

عام ١٩٢٥ في ٢١ آذار/مارس - إلا أنه نتيجة للتجسّس التركي فقد عرف الأتراك هذا التدبير فاستُدعي الشيخ سعيد إلى المقر التركي، إلا أنه حين شك في الأمر استدعى حرسه وهم عدة مئات ليقوموا بثورة في ٧ آذار/مارس ١٩٢٥ بدلاً من وقتها المحدد له. ولما لم يكن هناك مواصلات لاسلكية للقوات الكردية لإخطار المحاربين بتغير الخطة، فقد تأخرت الأكثرية عن الثورة. ومع ذلك فقد حارب الأكراد ببسالة وأوقعوا هزائم كبيرة بالأتراك ودخلوا مدن عرفا وديار بكر. الا أن الأكراد فروا تاركين مواقعهم حين أتى الأتراك من الأقاليم الجنوبية بوحدة جديدة عبر الخطوط السورية ووضعوها خلف القوات الكردية التي وجدت نفسها بين نارين، فانسحبوا[١]. وقد استعمل الأتراك القسوة مع الأكراد. وشكل مصطفى كمال محاكم خاصة سُميت محاكم الاستقلال فقتلت وسجنت الألوف من الأكراد وقيل إنهم قتلوا حوالي نصف مليون كردي[٢]. ولم يقتصر القتل على المحاربين فقط إذ قامت الحكومة التركية بإرهاب شامل في جميع الولايات التركية الجنوبية من الهيكارى إلى ديار بكر وماردين وأوفا، فاضطر قسم كبير من الأكراد إلى الهجرة إلى شمال سورية[٣]. وقد اتهمت تركيا الحكومة البريطانية بأنها هي التي حرّضت الأكراد على الثورة بسبب خلاف تركيا مع بريطانيا على الموصل. كما اعتُبرت الثورة ذات طابع ديني، وهذا ما جعل المجلس الوطني التركي يسن قانوناً يلحق الخيانة العظمى بكل من يستخدم الدين وسيلةً لإثارة الشعور الشعبي سواء بالكلام أو بالنشر[٤].

أما في العراق فقد كانت هناك زعامات كردية تتمثل بشيوخ القبائل الكردية وهي تحمل طموحاً في تكوين كيان خاص بها. ففي خلال الحرب العالمية الأولى كان أبرز زعيم كردي هو الشيخ محمود الحفيد، وقد خاض هذا الشيخ الحرب إلى جانب القوات التركية ضد القوات الروسية وقوات الحلفاء بشكل

(١) Ardhak: Safrastian: ibid. P83.

(٢) أحمد فوزي: قاسم والأكراد - خناجر وجبال، بغداد، ١٩٦٤، ص ٩١.

(٣) لوقا زودو: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، ط١ بيروت ١٩٦٩، ص ٦٩.

(٤) جواهر لال نهرو: لمحات من تاريخ العالم - مصدر سابق، ص٢٥٩.

عام. لكن اختلاف الشيخ محمود مع القائد التركي جعله يرسل كتاباً إلى الإنكليز الذين وصلوا كركوك يعلن فيه ولاءه لهم، فوافقوا على ذلك. مع أنه غيّر ولاءه وعاد إلى الأتراك إلا أنه بعد أن يئس من الأتراك عاد فتعاون مع الإنكليز حيث جعلوه حاكماً على محافظة السليمانية. وقد عيّن ولسن حاكم بغداد الإنكليزي ميجر (نوئيل) أحد الضباط الانكليز الملحقين بمناطق كردستان إلى السليمانية كسفير خاص عنده[١].

قام الشيخ محمود بإعداد مضبطة وقّعها أبناء البلد وأفراد العشائر في هذه المنطقة تتضمن توكيل شريف باشا الكردي القاطن في باريس ممثلاً للأكراد في مؤتمر الصلح بغية المطالبة بحقوق الشعب الكردي. ولكن هذه المضبطة لم تصل إلى الشخص المذكور[٢]. إلا أنه حصل على توكيل من أكراد تركيا، ووصل إلى مؤتمر الصلح وعرض مطالب الأكراد مما أدى إلى نجاحه في إدخال المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ ضمن معاهدة سيفر[٣]. وهي المواد التي تؤكد على حق الأكراد بتقرير مصيرهم والاعتراف بقوميتهم واستعمالهم اللغة الخاصة بهم وتحديد منطقه كردستان.

وقد حاول الشيخ محمود توسيع رقعة نفوذه، فاصطدم مع الزعماء الأكراد الآخرين ومع بريطانيا. وفي عام ١٩١٩ ثار على بريطانيا فاستطاعوا أسره حيث نفوه إلى الهند واحتلوا مدينه السليمانية وعيّنوا موظّفين أكراداً تحت إشراف موظفين بريطانيين[٤].

وفي ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٢٢ دخل كردستان قائد تركي على رأس جيش غير نظامي، وأخذ يعيث فساداً بين القبائل الكردية، وتقدم بجيشه حتى بلغ

---

(١) رفيق حلمي: مذكراته باللغة الكردية - ترجمة جميل الروزبياني - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٧ ص ٦٢.

(٢) رفيق حلمي: مذكراته، ص٧١.

(٣) جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية الكردية - مصدر سابق، ص ٥٧.

(٤) فاضل حسين: مشكله الموصل - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٦٧، ص ١٤.

زاوية فانتشر الرعب بين القبائل المجاورة، واضطرت الحكومة البريطانية أن تعيد الشيخ محمود إلى بلدته بعد أن أخذت منه الضمانات اللازمة على حسن سلوكه[١]. فدخل السليمانية وشكّل وزارة ونصّب نفسه ملكاً على كردستان (السليمانية فقط). وأصدر جريدة سُميت «روزى كردستان» وقد كتبت هذه الجريدة في أحد أعدادها ترد على إحدى صحف بغداد - حيث اعتبرت الأخيرة مدينه السليمانية جزءاً من العراق - وذكرت صحيفة الشيخ محمود «أنها تتحدث - أي صحيفة بغداد - عن كردستان كما لو أنها جزء من العراق وتسميه لواء السليمانية وأنها تدعو وزارة كردستان باسم (المجلس المدني المحلي) فنحن نتوقع من جيراننا وأشقائنا ألّا ينسوا أن لنا حقوقاً وكياناً مستقلاً، ونحن نتمنى أن تسود العلاقات الحسنة بين كلتا الحكومتين وكلا الشعبين[٢].

ومن البديهي أن تتّجه السياسة البريطانية إلى خلق ولايات كردية متعددة تحت سيطرة رؤساء أكراد متنفذين، وتحت الإشراف البريطاني، وكذلك جعل هذه الدويلات الكردية مصيدة للوطنيين الأكراد خارج النفوذ البريطاني[٣].

وبعد عقد معاهدة لوزان التي ألغت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ أُلغيت النصوص الثلاثة التي أعطت حقوقاً للأكراد، وضعف أمل الأكراد بالحصول على حقوقهم[٤].

وفي عام ١٩٢٣ تحسنت الظروف لبريطانيا حينما تأكدت من فرض المعاهدة الاسترقاقية على العراق. وبعد قبول حكومة مصطفى كمال لعرض مشكلة الموصل على عصبة الأمم التي كانت آلة بيد بريطانيا مما أقنع بريطانيا بأنها ستحصل على العراق وكردستان ضمنها بسهولة، فانتقلت المبررات التي أجبرت بريطانيا على إعادة الشيخ محمود والاعتراف بحكومته الكردية وبالتالي

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا ١٩٥٣، ص٢٦٦.

(٢) Edmonds: Kurds - Turks and Arabs. London , 1957 P.301.

(٣) جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص١٢٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص٢٦٧.

فقد فكّرت بريطانيا بالقضاء على الحكومة الكردية وضم منطقة السليمانية إلى العراق، وقد حصل ذلك فعلاً[1].

أما في إيران فإن الإيرانيين اعتبروا أصل السلالات الكردية والفارسية تنبع من مصدر واحد - يؤكدون على عدم وجود المبررات للعداوة بين الأقرباء - ومع ذلك فإن إيران لم تتهاون في قمع الانتفاضات التي قام بها الأكراد هناك مثل انتفاضة خالد آغا الجلالي، وقمع الانتفاضة التي قام بيها إسماعيل أغاسيمكو[2].

وعلى العموم فقد كانت الحركة القومية الكردية في كردستان إيران ضعيفة ومقتصرة على فئة صغيرة من رجالات (موكريان) كانوا على اتصال بثورة أرارات الكردية التي قادها إحسان نوري باشا. وكانت هناك رابطة بين بعض الوطنيين الأكراد خلال أعوام ١٩٣٥-١٩٣٨ حيث كانت لهم اتصالات مع بعض الضباط الأكراد في العراق أمثال «أمين راوندوزي» و«فائق كاكه أمين».

وفي أعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٢ ظهرت منظمة صغيرة ناضلت تحت اسم «حزب أحرار كردستان» بقيادة الدكتور «عزيز زندى». وكانت ذات نشاط قليل، وأصدرت منشوراً رحبت فيه بالجيش الأحمر الذي قدم إلى شمال إيران، وكان هناك جمعية «ز.ك.» (كومه لي زيانه و ه ى كردستان)[3] التي تأسست في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢ بعد زيارة السيد مير حاج أحمد عضو حزب هيوا (سيرد ذكره) البارز لمدينه مهاباد (شمال إيران) واتصاله سراً ببعض الوطنيين الأكراد الذين كانوا يشتغلون في الحركة الكردية - وكانت نواتها ١٥ شخصاً اجتمعوا للتباحث حول الشعب الكردى وتنظيم حزب سياسي - وتُعتبر هذه الجمعية أول جمعية كردية جماهيرية يؤسسها ويقودها وطنيون أكراد منبثقون من صميم

---

(١) جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية العربية، ص ١٣٨.

(٢) باسيل نيكتين: الأكراد - أصلهم وتاريخهم - ص٨٩.

(٣) كلمة كردية معناها «بعث كردستان».

الجماهير الكردية الشعبية[1]. وبالنظر لقرب المنطقه من روسيا، فقد كانت الجمعيه تأمل مساعدتها، لهذا قبلت في عضويتها شخصية برجوازية كبيرة هي الملّاك القاضي محمد الذي كان يتمتع بترحيب السوفيات.

وقد بدأ القاضي محمد بالسيطرة على الجمعية، ثم حوّلها إلى حزب سُمي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وكان منهاجه يتضمّن الآتي:

١- يجب أن يتمتع الشعب الكردي في إيران بحكومة ذاتية تدير أموره السياسية وشؤونه القومية الأخرى.

٢- يجب الإسراع في انتخاب مجلس تشريعي لكردستان وفق الدستور الإيراني ويجب أن يمارس صلاحياته في الإشراف على الأمور العامة.

٣- يجب أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية ويجب استعمالها في التعليم.

٤- يجب أن يكون الموظفون في كردستان من الأكراد

٥- الواردات التي تُجمع في كردستان يجب صرفها فيها.

٦- يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني لإقامة أحسن العلاقات الأخوية مع الشعب الأذري الشقيق والأقليات التي تعيش معه.

٧- يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تنمية وتحسين الأحوال الثقافية والصحية والأوضاع الاقتصادية للشعب الكردي وتنمية وتوسيع التعليم والصحة العامة والتجارة والزراعة[2].

وبعد الاتصال بين الأكراد ورئيس وزراء أذربيجان السوفياتية الاشتراكية جعفر باغيروف الذي وعدهم بمساعدة روسيا لهم، أعلن القاضي محمد تأسيس

---

(١) جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية الكردية - ص٧٢.

(٢) لوقا زودو: المسأله الكردية والقوميات العنصرية في العراق - بيروت ١٩٦٩، ص ٩١.

الجمهورية الكردية في منطقة مهاباد في ١٩٤٦/١/٢٢. ولكن حالما انسحب الجيش السوفياتي من المنطقة - في نهاية الحرب - تقدمت الجيوش الإيرانية وسقطت هذه الجمهورية في ١٩٤٦/١٢/١٥ وأُعدم القاضي محمد وبعض قادة الجمهورية، ونجا الملّا مصطفى البرزاني من الموت بصعوبة. وقد تعلّم الأكراد من سقوط جمهورية مهاباد شيئين: أولاً ألّا يعتمدوا على قيادات عشائرية، وثانياً ألّا يعتمدوا على مساعدة أجنبية[١].

هذه الثورات والحركات التي فشلت في كل من العراق وإيران وتركيا حثّت الأكراد على الاهتمام بالتنظيمات السياسية والتشكيلات الحزبية، وجعلتهم يدركون ضرورة التخطيط لكل حركة وأهمية القوى الشعبية فيها.

الأحزاب الكردية قبل ظهور الحزب الديمقراطي الكردستاني:

حزب خويين (الاستقلال):

تشكّل في تركيا بعد فشل ثورة (١٩٢٥) المار ذكرها، إذ عقد زعماء الأكراد مؤتمراً في عام ١٩٢٦ يضم جميع العناصر الكردية الرئيسية من مندوبي الجمعيات ورؤساء العشائر ووجوه البلاد. وقد تم عقد المؤتمر في عام ١٩٢٧ داخل الحدود التركية بشكل سريّ وتقرر في هذا المؤتمر ما يلي:-

١- تأسيس جمعية كردية كبرى تضم جميع الأعضاء القادرين على العمل والنضال من أجل أهداف الأكراد

٢- إدامة الثورة والنضال ضد الأتراك إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية.

٣- مراعاة ما يلي قبل الشروع في الثورة العامة:

أ- لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكردية.

(١) David Adamson: the Kurdish war , London , 1964 , P92.

ب- تنظيم جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية وحربية وتسليحها بأحدث معدات القتال والحرب.

ج- تأسيس مركز عام للثورة والقيادة العليا للقوى الوطنية الكردية[١].

والظاهر أن حزب خويين لم يكن حزباً متيناً إذ كان يفتقر إلى قواعد شعبية راسخة، وكان الطابع العشائري الأرستقراطي يلازمه.

كومه لي لاوان (الفتوة):

وهي رابطة ثقافية واجتماعية للطلاب الأكراد، وكانت بداية ظهورها اجتماع الطلاب الأكراد ومطالبتهم بفك الشيخ محمود الذي أسرته الحكومة العراقية بعد ضرب السليمانية عام ١٩٢٤، وكانوا يبثون الثورة عن طريق الأشعار. وانقسم الطلاب إلى قسمين: قسم يطالب بالدراسة فقط، وقسم يرى الدراسة إلى جانب الثورة. وفي عام ١٩٣٢ اتفق الاثنان وكان اجتماعهما في بغداد تحت الاسم المذكور. وكان يدير الجمعية كل من «إبراهيم أحمد - حامد فج - شاكر فتاح - فاضل تاله باني»[٢].

ومع أن هذه الرابطة لم تكن منظمة ذات أهداف وبرامج سياسية أو نظام داخلي مدوّن، إلا أنها كانت جامعة لنشاط وفعاليات الطلبة الأكراد الوطنية. وقد أسهمت الجمعية في نشر الوعي القومي الذي بدأ يتغلغل في صفوف المتعلّمين. وأصدرت الجمعية عام ١٩٣٣ العدد الأول من مجلتها (ذكريات الشباب) يتضمن أبحاثاً أدبية وأشعاراً وطنية، وكان هو العدد الأخير أيضاً حيث انتهى نشاط الجمعية.

حزب هيوا - (١٩٣٩):

تأسس بشكل سري في مدينة السليمانية بمبادرة عدد من الضباط الأكراد والعناصر التقدمية من المثقفين الأكراد. وهو حزب سياسي وضع نصب عينيه

---

[١] جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية الكردية - ص ٥٧.

[٢] جلال الطالباني: كوردايه تى - مصدر سابق، ص ٧٨.

النضال ضد الفاشية ونيل الاستقلال القومي للشعب الكردي وتأسيس حكومة كردية. وقد وصل عدد أعضاء الحزب في بدايه دور التأسيس إلى أكثر من ١٥٠٠ عضو أغلبيتهم من الضباط وضباط الصف والجنود والمثقفين والمحاربين والطلاب والأطباء والمعلمين والمثقفين الآخرين. وأرسل حزب هيوا اثنين من أعضائه ممثلين عنه لتأسيس العلاقات والتعاون المتبادل مع زعماء الحركة التحررية الكردية في إيران وتبادل الآراء فيما بينهم من أجل العمل والتنظيم(١).

وكان الحزب حتى نهاية عام ١٩٤٣ حزباً تقدمياً ومن أقوى الأحزاب السياسية الكردية في تاريخ الحركة القومية التحررية للشعب الكردي حينذاك وأكثرها تنظيماً، وكان يضم جناحاً يسارياً وآخر يمينياً. وقد نما واشتد التناقض داخل الحزب بين الجناحين، فقد شعر الاستعمار البريطاني بأن سمعة الحزب تزداد وأن تأثيره يشتد، فوضع نصب عينيه القضاء على هذا الحزب الكردي مهما كان الثمن. فبدأ بتخريبه من الداخل، محاولاً القضاء على الجناح اليساري، إذ يضم هذا الجناح الأعضاء التقدميين والوطنيين من الضباط والجنود والشباب والشيوعيين. لقد كان الخلاف يدور حول نقطتين:-

١- في أي اتجاه سياسي يجب أن يسير الشعب الكردي في نضاله القومي التحرري وحل قضيته القومية؟ هل يجب الاعتماد على الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي أم على بريطانيا والمعسكر الغربي؟

٢- هل يجب على الحزب أن يساعد بكل ما لديه من المقدرة وبجميع الوسائل ويشترك اشتراكاً فعالاً في الثورة الكردية التي كان يقودها الملّا مصطفى البرزاني ويتحمل قيادتها ويوجهها؟ أم على العكس يتخذ موقفاً سلبياً؟

وكان يترأس الجناح اليميني رئيس الحزب رفيق حلمي، وكان هذا يطالب بتقوية علاقة الحزب مع بريطانيا بحجة أنها قوية وأن السوفيات بعيدون عن كردستان. ويرى هذا الجناح أن يقف من ثورة البرزاني على الحياد، والنجاح

(١) د.سيد عزيزي شمزيني: الحركة القومية التحريرية للشعب الكردي - باللغة الكردية ١٩٦٩/٩/٨.

اليساري يرى العكس أي العلاقات مع الاتحاد السوفياتي «الاشتراك في الثورة».

وفي شباط/فبراير ١٩٤٤ اجتمع المؤتمر الحزبي العام في كركوك، وفي الاجتماع ازداد الخلاف والتناقض بين الجناحين على القضيتين.

وأوضح الجناح اليساري بشكل جلي الدور المخزي الذي لعبه الاستعمار البريطاني في كردستان. ووصل الخلاف إلى حد جعل الجناحين ينفصلان بعد انفصال الجناح اليميني بزعامة رفيق حلمي الذي عارض جميع طلبات الجناح اليساري، وأدى هذا الانشقاق إلى أن يتحد الجناح اليساري في حزب جديد فيما بعد (سيرد ذكره) بينما بقي الجناح اليميني لمده قصيرة محتفظاً باسم «هيوا» وسرعان ما انحل[١].

حزب شورش (الثورة)

بعد أن عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره عام ١٩٤٤ تنازلت الكتل المنشقة، وهي كتلة ذنون أيوب وكتلة عبد الله مسعود لجمع شملهم وتأليف حزب شيوعي آخر - وقد تألف فعلاً - وكانت قيادته - يوسف زلوف - صالح الحيدري - نافع سليم - يعقوب مصري - إبراهيم شميل - نعيم بدوي - فريد الأحمر - عبد الجبار وهبي - محمد توفيق. وسموا أنفسهم «وحدة النضال» وأصدروا جريدة عربية وكردية بهذا الاسم باعتبار أن فريقاً منهم كان من الأكراد. وبعد مدة قررت اللجنة المركزية لوحدة النضال الانضمام للحزب الشيوعي فتفاوضوا مع فهد وسلموا تشكيلاتهم ومطبعتهم[٢]. إلا أن الأكراد الشيوعيين لم ينضموا للحزب الشيوعي العراقي في أثناء مفاوضاتهم مع (فهد) الذي أوضح لهم بصراحة أنهم فرع من وحدة النضال، وما دام الأصل قد

---

[١] د. سيد عزيزي شمزيني: الحركة القومية التحريرية للشعب الكردي - فصول منشورة في جريدة (خه بات) ١٩٦٠/٩/١٩.

[٢] الشرطة العامة: التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج١ - ١٩٤٩ ص٥٣.

اندمج مع الحزب الشيوعي دون قيد أو شرط فهم والحالة هذه أعضاء في الحزب الشيوعي دون قيد أو شرط، وأنه لا نقاش في هذا الموضوع[١].

ولذلك تكتل الأكراد الشيوعيون وكوّنوا حزباً أطلقوا عليه اسم «شورش» وهو حزب شيوعي خاص بالأكراد وكانت لجنته المركزية تتكون من: صالح الحيدري - نافع يونس - علي عبد الله - رشيد عبد القادر - عبد الصمد محمد علي - كريم توفيق.

وقد شجب الحزب الشيوعي العراقي فكرة تأليف حزب شيوعي خاص بالأكراد، وكتبت جريدة القاعدة مقالاً عنوانه «دعاة التفرقة بين الأكراد» اعتبرت فيه هذا الحزب مؤلفاً من فئات رجعية، ومن جماعات تألفت وانحلت دون أن تترك أثراً. وأكدت القاعدة في مقالها على أن «الأحزاب الشيوعية يؤلفها الشيوعيون، وشيوعيو الأكراد هم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي».

وانتهت جريده الحزب الشيوعي العراقي إلى القول «إن هؤلاء الداعين إلى تأسيس حزب شيوعي كردي اعتمدوا على سعة ثقافتهم الماركسية في تفسير الشيوعية أي أن يكون لكل قومية في الدولة الواحدة حزب شيوعي مستقل[٢].

والظاهر أن حزب شورش قد حدّد برنامجه وأهدافه على أساس تحقيق الأماني القوميه للشعب الكردي. وقد جاء في المادة الأولى من برنامجه «التفاهم المتبادل وتقوية علاقات الأخوة بين الأكراد والعرب على أساس تحرير الشعبين - التعاون مع العرب المتحررين ومع تنظيماتهم وأحزابهم - لأجل النضال في سبيل سعادة تحرير الشعوب وتحقيق آمال الشعبين الكردي والعربي».

ونصت المادة الثالثة على «التعاون في النضال لأجل تأسيس حكومة على الأسس الديمقراطية التي تخدم مصلحة الشعب على شرط أن يكون أعضاء البرلمان والبلديات بالانتخاب من قِبَل الشعب وممثلين حقيقيين له وكذلك تبديل

---

(١) صالح الحيدري: مذكراته المخطوطة - نقلاً عن جلال طالباني - كردستان والحكومة القومية الكردية ص٧٨ الهامش.

(٢) جريدة القاعدة: العدد (٤)، السنة الرابعة ١٨/ ١/ ١٩٤٦.

القوانين والمراسيم التي لا تتفق مع القانون الأساسي في العراق». وقد ذُكر في البرنامج قضية الإصلاح الزراعي في كردستان التي تعتبر من أهم القضايا الحيويه المحتاجة للحل في كردستان، ومعالجتها بشكل صحيح[1].

حزب رزكاري كورد (تحرير الأكراد):

الحقيقه أن حزب «شورش» كان هدفه استقطاب كل القوى اليسارية والتقدمية وضمها للحركة الوطنية الكردية، وكان يركز جهوده على خدمة القضايا الكردية، ولذلك عمل على تكوين حزب يضم كل الأكراد الوطنيين سواء كانوا شيوعيين أو غير شيوعيين، لكي يركز جهوده في المطالب الكردية ويستفيد من كل القوى الكردية المستعدة للعمل. وقد تفاوض حزب شورش من أجل ذلك مع جماعة من الأكراد هم: الأستاذ علي حمدي - الدكتور جعفر محمد كريم - المحامي رشيد باجلان - وقد عُقد اجتماع في دار علي حمدي مع بعض الوطنيين الأكراد، وقد تعاون معهم بعض أعضاء حزب هيوا وقرروا تسميته باسم رزكاري. وقد أصدر شورش نداءً إلى أكراد العراق للانضمام إلى حزب «رزكاري كورد» وقد جاء في البيان: «في هذه الأيام التي انتهت فيها الحرب بظفر مبادئ الحرية وانهدام أسس قوى الاستعمار والرجعية في الشرق والغرب وذلك بزوال قوى الدولة الفاشستية فإن جميع الأمم الصغيرة والمُستعبَدة في العالم، التي ناضلت وأراقت الدماء الزكية للتقدم، تترقّب وتطالب بحريتها وحقوقها القومية وحق تقرير مصيرها». ويستطرد البيان إلى القول: «الأمة الكردية مقسمة حسب خطط وأطماع الاستعمار وعليها أن تناضل في سبيل تقرير المصير وتحرير كردستان الكبرى وذلك بإزالة وقطع دابر الاستعمار الإنكليزي وخدامه، مستخدمة قوة منظمة مدبرة في داخل جميع المناطق الكردية، متحدة تمام الاتحاد فيها بينها. وفي هذه الأيام تكوّن حزب الجميع باسم «رزكاري كورد» من كثير من الجمعيات الكردية العراقية الصغيرة نتيجة لمساعي الحزب الشيوعي لكردستان العراقية والوطنيين الآخرين. ومع محافظة الحزب الشيوعي

[1] جريدة النور: العدد (٢٩)، ١٣/١١/١٩٨٦.

على كيانه فإنه يتعاون معهم كلياً للوصول إلى الغايات الحاضرة. وفي النهاية نحن الحزب الشيوعي ننادي جماهير الشعب الكردي العزيز في العراق للعمل على تقدم هذا الحزب ومعاونته، ونخاطب بأعلى صوتنا جميع الوطنيين في كل الأنحاء بألا يألوا جهداً لتقوية حزب «رزكارى».

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في كردستان[١].

وبعد الاتفاق على تأسيس حزب رزكاري كورد قامت الهيئة المؤسسة للحزب بإصدار بيان شرحت فيه أهداف الحزب البعيدة والمرحلية. وكان الهدف القومي البعيد هو تحرير وتوحيد كردستان، أما الهدف المرحلي فكان النضال لتحرير العراق من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية. وقد أصدر حزب رزكارى كورد بياناً من هيئته المؤسسة كان بمثابة برنامج وميثاق وطني للحزب، وفيا يلي أهم ما جاء في البيان:

١- هدفنا الأسمى هو توحيد وتحرير كردستان الكبرى، وبما أن الحزب في كردستان العراقية فإننا نكافح لنجاة العراق من النفوذ الاستعماري والحكومات الرجعية.

٢- السعي لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يعانيه الشعب الكردي والأقليات الأخرى.

٣- السعي لنيل الاستقلال الإداري لكردستان العراقية الذي هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الشعب الكردي.

٤- السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية في العراق وتوحيد جميع المساعي للوصول إلى الهدف الأسمى.

٥- السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية

---

(١) محمد شيرزاد: نضال الأكراد - مطبعة التقدم - القاهرة ١٩٤٦، ص٢٥ - ص٢٧.

والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي.

٦- تعميم استعمال اللغة الكردية في كل الدوائر والمدارس في المناطق الكردية.

٧- العمل على إيضاح القضية الكردية لجميع الأمم وبخاصه أمم الشرق الأوسط.

٨- العمل لإيجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية.

٩- العمل على تكوين العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية التي تعرقل الحريات عامة وحرية الأكراد بخاصة[١].

وقام حزب رزكارى كورد بدور مهم في الحركة الوطنية الكردية ورفع مذكرات إلى الهيئات الدولية والمؤتمرات للمطالبة بحقوق الأكراد. فرفع مذكرة إلى مجلس الأمم المتحدة المنعقد في لندن نهاية الحرب، أشار فيها إلى مؤتمر الصلح المنعقد بعد الحرب العالمية الأولى ودوره في تقسيم بلاد كردستان بين العراق وسورية وتركيا وايران. ووصفت المذكرة حالة الأكراد في هذه الدول، وكيف أنهم يلاقون الاضطهاد من قِبَل حكومات تلك الدول. وتطرقت المذكرة إلى انتعاش آمال الشعوب الضعيفة، عندما دنت الحرب العالمية الثانية من نهايتها، وكيف أدى الشعب الكردى خدمات لقضية الأمم المتحدة، سواء باشتراكه في دحر حكومة رضا شاه، أو قمع حركة رشيد علي في العراق. كما أشارت المذكرة إلى أمل الشعب الكردي في نصرة الأمم المتحدة وبخاصة ميثاق الاطلنطي وتصريح موسكو والقرم. ثم بيّنت المذكرة بأن السلام لن يستقر ولن تنجو الإنسانية من أهوال الحروب طالما هناك دول استعمارية تستغل جهد شعوب أخرى، وطالما هناك شعوب لم تُسلّم لها مقاليد أمورها. ثم أكدت

---

[١] أحمد فوزي: قاسم والأكراد - خناجر وجبال - بغداد ١٩٦٤، ص١٢.

المذكرة في الختام بأن السلم لن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم يتحرّر الشعب الكردي الذي يعتبر «العمود الفقري لهذا القسم من العالم»[1].

كما أرسل الحزب مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في موسكو لمناقشة نهاية الحرب، وعرض الحزب في المذكرة وصفاً لحالة الأكراد في كل من إيران وتركيا والعراق. وأشار إلى تأييد الحزب لنضال الأكراد في إيران مع أخوانهم في سبيل الاستقلال الذاتي وإلى موقف حكومة تركيا، التي وصفها بالفاشستية من الأكراد في بلادها. ثم وصفت المذكرة حالة الشعب الكردي في العراق، وقمع حكومة العراق لثورة البرزانيين وكيف أنها تحرق القرى الآمنة، وختمت المذكرة بالقول «إن تحقيق مطالب الأكراد في العراق لا يتم إلا بالقضاء على الاستعمار والحكومة الرجعية وتبديلها بأخرى ديمقراطية حيث يضمن ذلك الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق»[2].

وقد تأثرت الحركة الكردية في تلك الفترة بالأفكار الماركسية اللينينية والتي أصبحت أفكاراً مفضلة لدى الشباب المثقف والعاملين في حقل الحركة التحررية الكردية. ومما شجّعهم على ذلك وجود السوفيات في جزء من كردستان إيران، ومساندتهم لنضال الشعب الكردي هناك، حتى أصبح المناضلون الأكراد يعتقدون بأن لا خلاص للأكراد إلا بواسطة الاتحاد السوفياتي وبالسير تحت لواء الفلسفة الماركسية اللينينية[3].

وقد أشار ستالين في خطبة له في مؤتمر للحزب الشيوعي الروسي إلى تغلغل الحركة الشيوعية في إيران وسورية نظراً لوجود الأكراد في هذه المناطق[4].

لذلك قام رجال الاستخبارات الإنكليز وضباط الارتباط بحملة واسعة ضد

(١) الشرطة العامة: التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية، ج٣ - ١٩٤٩ - بغداد ص٣٢٦.
(٢) محمد شيرزاد: نضال الأكراد - مطبعة التقدم - القاهرة ١٩٤٦، ص ٣٢ - ٣٣.
(٣) جريدة النور: العدد (٣٢)، ١٧/ ١١/ ١٩٦٨.
(٤) كاظم حيدر: الأكراد من هم؟ وإلى أين؟ - بغداد ١٩٦١، ص ٥٧.

حزب «رزكاري» فسعوا لإصدار الفتاوى من رجال الدين والشيوخ لتحريم حركة هذا الحزب، حيث اعتبرته الأوساط الاستعمارية فرعاً من فروع الشيوعية العالمية. ولكن حزب رزكارى ردّ على ذلك نافياً انتماءه للحركة الشيوعية بمنشورات وزّعها في أرجاء كردستان[1].

الحزب الديمقراطي الكردستاني

بعد أن تألف الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران - كما مر - فكّر الأكراد بتأليف مثل هذا الحزب في العراق، وقد أرسل أكراد إيران مندوباً عنهم هو حمزة عبد الله الذي عرض على أكراد العراق فكرة تأليف الحزب قائلاً:

«من الضروري تأسيس حزب ديمقراطي قومي واسع يضم كل العناصر الكردية المخلصة من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين، ليقود نضال الشعب الكردي في كردستان العراق ليصبح طليعة الحركة التحريرية الكردية، ولتحقيق ذلك يجب حل جميع المنظمات الموجودة في كردستان العراق نفسها ودمجها في حزب ديمقراطي واحد». وأشار حمزة في حديثه إلى أن من الضروري أن تكون في قيادة الحزب الجديد شخصيات مالكة بسبب نفوذها في بعض الأوساط وبعض العشائر الكردية وسمّى من بين هؤلاء الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود وكاكا زياد آغا[2].

وقد أجرى حمزه اتصالات مع قادة شورش ورزكارى كورد وتم الاتفاق على تشكيل الحزب الديمقراطي الكردي - بالاتفاق أيضاً مع فرع «ز.ك.» في العراق الذي كان بقيادة إبراهيم أحمد - وقد تكونت الهيئة المؤسسة برئاسة الملّا مصطفى البرزاني الفخرية.

ويجدر بنا القول إن الملّا مصطفى قام بثورات في كردستان العراق مع

(١) محمد شيرزاد: نضال الأكراد، ص ٢٩.

(٢) صالح الحيدري: مذكراته - نقلها جلال طالباني، كردستان، ص ٨٦.

أخيه أحمد امتدت من ١٩٣٢ حتى ١٩٤٦ حيث هرب بعد ذلك إلى روسيا وعاش هناك حتى ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ حيث عاد إلى العراق[١].

- انشقاق في صفوف الهيئة المؤسِّسة:

كان الحزب منذ بداية تشكيله يحمل بذور خلافات، وكانت هذه الخلافات تبدو كأنها أمرٌ متوقعٌ. فالحزب أُريد له أن يضم قوى قومية وديمقراطية وشيوعية - ومن ضمنهم ملاّكون في قيادته - ولا بد أن يحدث ذلك اختلافاً بين هذه العناصر غير المتجانسة.

وبالفعل فقد حصل الخلاف إذ كان حمزة عبد الله يريد إدخال ملاكين في الهيئة المؤسسه فاعترض على ذلك كل من: صالح الحيدرى - نافع يونس - خميد عثمان - جمال الحيدري - وهم الذين كانوا في الأصل أعضاء في الحزب الشيوعي وكوّنوا حزب شورش. ولما أصرت أكثرية الهيئة المؤسسة على إدخال الملاّكين في الحزب انفصل السادة الحيدري وجماعته، وهم القوى التقدمية اليسارية وذات الصلابة والوطنية الصادقة للقضية الكردية. كما تراجع عن الانتماء للحزب إزاء ذلك كثير من القوى التقدمية التي رأت فيه حزباً برجوازياً. وقد انضم السادة المذكورون أعلاه إلى الحزب الشيوعي العراقي[٢].

وانعقد المؤتمر الأول للحزب في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٦ في بغداد بشكل سري واشترك فيه عشرات المندوبين وعضو مراقب واحد عن فرع «ز.ك.» (حزب ديمقراطي كردستاني) في إيران هو إبراهيم أحمد فصادق المؤتمر على ميثاق ومناهج ونظام الحزب الداخلي. وانتُخِبت لجنة مركزية وتقرّر إصدار جريدة «رزكاري» لتكون لسان حال الحزب، وكانت تصدر بشكل سري وقد

---

(١) الزعيم الركن حسن مصطفى، حركات بارزان - دار الطليعة - بيروت، ص ٣١ - ص ٥٩. نعمان ماهر الكنعاني: ضوء على شمال العراق - ط٤ - ١٩٦٥ - مطبعة الجمهورية - بغداد - ص٦١.

(٢) جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية - ص٨٧.

ضمت اللجنة السادة: حمزة عبد الله - المحامي عوني يوسف - رشيد عبد القادر - الدكتور جعفر كريم - المحامي عمر مصطفى[١].

وحصل خلاف بين الحزب والحزب الشيوعي العراقي. وكانت أسباب الخلاف بين الحزبين أن الحزب الديمقراطي الكردي دعا لحل فرع الحزب الشيوعي في (كردستان العراق) وتنظيم الحزب الديمقراطي الكردي للتقدميين الأكراد، فرفض الحزب الشيوعي العراقي، وأصبح هذا مثار النزاع بين الحزبين. وقد دعا الحزب الشيوعي إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة لكل الأحزاب منذ عام ١٩٤٦ ولكن الحزب الكردي رفض ذلك. وحينما دعا الحزب الشيوعي أيضاً إلى تشكيل جبهة موحدة بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردي رفض الأخير ذلك أيضاً[٢].

ثم تطور الخلاف بين الحزبين بعد انضمام قسم من الحزب الشيوعي في كردستان العراق «شورش» إلى الحزب الشيوعي العراقي، وانضمام البقية منهم إلى الحزب الديمقراطي الكردي، حتى وصل الأمر إلى حد تنكر الشيوعيين لضرورة وجود مثل هذا الحزب الديمقراطي للحركة التحررية الكردية، وعدم معرفتهم بحقيقه كون الأكراد أمة متميزة بذاتها[٣].

- الحزب والحركة الوطنية في العراق:

تعرّض أعضاء الحزب للاضطهاد والمطاردة من قِبَل السلطة منذ تأسيس الحزب، وبخاصة بعد ثورات الملّا مصطفى البرزاني التي امتدت حتى عام ١٩٤٦. فزاد ضغط الحكومة على الأكراد ونقلت قسماً كبيراً منهم إلى جنوب

---

(١) الشرطة العامة: التحقيقات الجنائية - موسوعه سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٩، ج١ ص ٥٨.

(٢) صلاح الدين محمد سعد الله: كردستان والحركة الوطنية الكردية - مطبعة الأهالي - بغداد ١٩٥٩ - ص٥٤.

(٣) جريدة النور - العدد (٣٤)، ١٩/١١/١٩٦٨.

العراق في حين هرب الكثيرون إلى خارج العراق. وأصبح صعباً على الحزب القيام بنشاط وطني واضح عدا النضالات التي يقوم بها من تبقى من الأعضاء بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى، أو بإصدار النشرات الكردية التي توزع بشكل خاص في منطقة كردستان.

ولا بد من القول إن أي باحث في نشاط الأكراد الوطني والسياسي داخل العراق وخارجه يجده قد تركز على المطالب الكردية بخاصة، وتوضيح ما يعانيه الأكراد من اضطهاد وغمط حقوقهم القومية، والتأكيد على مسأله تقرير المصير للشعب الكردي، واضعين نصب أعينهم تكوين كردستان الكبرى التي تشمل مناطق كردستان في العراق وإيران وتركيا مع محاولة البدء في استقلال كردستان العراق التي تكون نواة لدولة كردستان الكبرى.

كما انشغل الكثير من الساسة الأكراد بالثورات الكردية في العراق وتركيا، وهذا الاندفاع للمصالح الكردية جعل مشاركة الأكراد في القضايا الوطنية العراقية - عدا ما يتعلق بالأكراد - مشاركة بسيطة وقليلة. فالمصادر والوثائق التي تتجمع لدى الباحث تجعله يلمس تلك الحقيقة ويدرك أن الأكراد قد وضعوا نصب أعينهم مشاكلهم التي يعانون منها، والتي يمكن في الواقع تسميتها بالمآسي. وهذه المآسي تؤثر سلباً على كثير منهم فيحقدون حتى على العناصر المجاورة لهم، والتي قد تتعاطف معهم وتحس بمشاكلهم.

إن ما يعانيه الأكراد من اضطهاد لا يتيح لهم التحدث عن مشاكل الآخرين أو عن قضاياهم. ونلاحظ أنهم حتى في مذكراتهم المؤيدة للقضايا العربية لا ينسون أن يذكروا القضيه الكردية ويسهبوا في وصف مآسي الأكراد.

- الحزب ووثبة ١٩٤٨ في العراق:

اشترك الحزب في لجنة سُميت «لجنة التعاون» وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ على عهد حكومة صالح جبر (١٩٤٧ - ١٩٤٨)، وكان ممثل

الحزب في هذه اللجنة رشيد عبد القادر. وقامت هذه اللجنة بدور مهم في الحركة الوطنية ضد المعاهدة التي كان صالح جبر ينوي القيام بها[1]. (وقد مرّ تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالحزب الشيوعي) كما شاركت جماهير الأكراد في محافظة السليمانية في المظاهرات التي قام الحزب بتنظيمها تأييداً لجماهير بغداد الغاضبة. وقدم نائب كويسنجق (مدينه كردية) محمد زياد آغا عضو الحزب آنذاك استقالته من المجلس النيابي مع كتلة وطنية من النواب المستقلين احتجاجاً على المذبحه التي دبرتها حكومة صالح جبر للوطنيين الذين عارضوا عقد معاهدة «بورتسموث»[2].

ثم نظم الحزب مظاهرات ومهرجانات شعبية واجتماعات جماهيرية كثيرة للدفاع عن مكاسب الشعب العراقي من وثبته التي ضاعت في الهجوم الذي شنته السطلة العراقية.

من جهة أخرى شنت الحكومة حملة شديدة ضد أعضاء الحزب، فطردت الدكتور جعفر محمد كريم خارج العراق بعد إسقاطها جنسيته، واعتقلت كلاً من: إبراهيم أحمد - عمر مصطفى - رشيد عبد القادر - وغيرهم. وقد تأثر نشاط الحزب من جراء هذه الإجراءات الإرهابية[3].

المؤتمر الثاني للحزب ١٩٥١:

اعتُقِل سكرتير الحزب حمزة عبد الله عام ١٩٥٠ فعُقِد مؤتمر حزبي انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم يرضَ عنها القسم الأعظم من الأعضاء والمنظمات، مما أدى إلى عقد هذا المؤتمر للحزب في بيت الشهيد علي أحمدي في بغداد، وتم

(١) الشرطة العامة: التحقيقات الجنائيه: موسوعة سرية - بغداد ١٩٤٩ - ج٢ ص٢٩٢.

(٢) مجلس النواب: جلسة ٥/ ١/ ١٩٤٨.

(٣) جلال الطالباني: كوردايه تي، مصدر سابق، ص٩٤.

فيه اختيار الأستاذ إبراهيم أحمد سكرتيراً للحزب. وظل الأستاذ أحمد سكرتيراً للحزب حتى نهاية الفترة التي نحن بصدد بحثها.

وإبراهيم أحمد، وهو من مواليد السليمانية عام ١٩١٣ خريج كلي الحقوق، واشتغل محامياً ثم قاضياً في السليمانية. ينحدر من عائله متوسطة الحال، واشترك عندما كان طالباً في بغداد عام ١٩٣٣ في جمعية «لاوان - الشباب» التي كانت تقوم بجمع شمل الطلبة الأكراد، وأصدرت مجلة تعبر عن نشاط الأكراد الأدبى والوطني من مقالات وشعر وقصص. أصدر عام ١٩٣٧ كراساً بعنوان «الأكراد والعرب» وصف فيه العلاقات العربية الكردية بأنها علاقات ود ووئام وسلام[١]. وتطرق في الكراس إلى أحوال أكراد تركيا وكيف أنهم يئسوا من إمكان الحصول على شيء من الحكومه التركية بالطرق المشروعة فلجؤوا إلى الثورة. ودافع عن الثورات الكردية ضد من يتهمها بأنها ثورات دينية رجعية، وقال: «ألم تكن ثورة مصطفى كمال في بادئ أمرها حركة دينية لطرد الكفار من ديار الإسلام؟»[٢]. واعتُقِل عام ١٩٥٠ وسُجِن لمدة سنتين بتهمة إخلاله بالأمن.. وكان يختلف مع الملّا مصطفى البرزاني، إذ أن الأخير ملّاك ويرأس عشيرة كبيرة ويفكر بعقلية زعيم عشائري، بينما يمثل الأستاذ إبراهيم أحمد التفكير الديمقراطي، ومن الصعب وصفه باليساري إذ هو يمثل البرجوازية الوطنية. إن كلا الرجلين البرزاني وأحمد يرغبان بمصلحة الأكراد والدفاع عن حقوقهم والعمل لتحقيق تقرير المصير لكردستان. ولهذا فإن الأستاذ إبراهيم أحمد يحاول أن يتعاون مع أكبر عدد ممكن من الأكراد الديمقراطيين من اليسار واليمين ممن يؤمن بمصلحة الأكراد العليا، دون التفكير بمصلحة قبيلة كردية معينة. وقد صرح إبراهيم أحمد مرة لمراسل «الصنداي تلغراف» قائلاً: «لقد اتُّهمنا بأننا شيوعيون وذلك غير صحيح. ليس لنا أية أهداف شيوعية. إننا نؤيد الاستقلال وإنهاء الاضطهاد للغتنا وثقافتنا واقتصادنا»[٣].

---

(١) إبراهيم أحمد: الأكراد والعرب - مطبعة صلاح الدين، بغداد ١٩٦١ - ط٢ ص٥.

(٢) إبراهيم أحمد: نفس المصدر، ص١٣ - ص١٧.

(٣) لوقا زودو: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق - ط١ بيروت ١٩٦٩، ص١١٢ - ص١١٣.

المؤتمر الثالث للحزب (١٩٥٣):

عُقِد سراً في كركوك (مدينه كردية) وجرى فيه تبديل اسم الحزب من «الحزب الديمقراطي الكردي - العراقي» إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراقي» كما تبنى هذه المؤتمر ما يلي:

١- محاربة الإقطاع ومحاربة الإقطاعية الكردية بشكل خاص والمطالبة بالإصلاح الزراعي وانتهاج سياسة الدفاع عن الفلاحين وتشكيل الجمعيات الفلاحية السرية.

٢- المطالبه بتأميم النفط والصناعات المهمة الرئيسية.

٣- الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.

٤- الوقوف إلى جانب المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الاستعماري ورفض فكرة الحياد.

٥- العمل على تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية وإسقاط الملكية

٦- إجلاء القوات البريطانية

٧- الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية

٨- الدعوة إلى التعليم المجاني الإجباري[1].

موقف الحزب من القضايا العربية:

لما حدثت أزمة بين حكومة مصر والحكومة البريطانية عام ١٩٤١، وحين طالب الشعب المصرى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، أرسل الحزب مذكرة بواسطة المفوضية المصرية في بغداد وقد جاء فيها: «باسم الشعب الكردي في العراق نكبر الروح الثورية المباركة في أخواننا المصريين والأحرار لانتفاضتهم في وجه

---

(١) جريدة النور - العدد (٣٧)، ٢٣/١١/١٩٦٨.

الاستعمار الإنجليزي القائم، ذلك الاستعمار الوضيع الذي أدت سياسته الرجعية المنكرة إلى إيقاع عشرة ملايين من الشعب الكردي تحت نير الاستبداد والظلم، فعانى عشرات المئات من أبنائه الأحرار مرارة السجون والتشريد، ومن ثم الموت على أعمدة المشانق ونيران قنابل المدافع والطائرات». وتقول المذكرة أخيراً: «إننا نرسل احتجاجاتنا الصارخه على جرائم قوات الاستعمار المنكرة ونضم صوتنا إلى صوت مصر الحرة في المطالبة بالجلاء التام عن وادي النيل وتعديل المعاهده المصرية - الإنجليزية بشكل يعيد لمصر استقلالها السياسي والاقتصادي»[(١)].

وأيد الأكراد نضال مصر في عام ١٩٥٦ بعد الاعتداء الثلاثي على مصر، وقد قُدِّم إلى المحاكم العرفية المناضلون إبراهيم أحمد - عمر مصطفى - ملّا عبد الله إسماعيل - بتهمة العمل لمساندة مصر، وحكموا بوضعهم تحت مراقبة الشرطة.

وفي عام ١٩٥٧ بحث الحزب مع حزب الاستقلال موضوع إرسال وفد كردي إلى القاهره لمقابلة الرئيس عبد الناصر لشرح القضية الكردية والاتفاق معه على تنسيق العلاقات بين الحركتين التحرريتين العربية والكردية. وحاول الحزب استحصال جواز سفر لإبراهيم أحمد فمانعت الحكومة ذلك، ثم تقرر إرسال صديق للحزب يحمل جوازاً، ثم جاءت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ فأجّلت العمل[(٢)].

وفي العام نفسه ١٩٥٧ بذل الحزب جهوداً للاتصال بالحركة العربية المتحررة النامية في مصر وسورية. وفي سورية أجرى وفد حزبي مؤلف من جلال الطالباني - عبد الرحمن الربيعي - كمال فؤاد - مفاوضات مع السادة السوريين أمثال الأستاذ أكرم الحوراني - الذي كان رئيساً للبرلمان السوري آنذاك، والمقدم عبد الحميد السراج. ولكن المفاوضات لم تصل إلى نتائج مهمة[(٣)].

---

(١) محمد شيرزاد: نضال الأكراد - القاهره ١٩٤٦، ص ٣٩ ص ٤٠.

(٢) جريدة النور: العدد (٣٨)، ١٩٦٨/١١/٢٤.

(٣) جلال الطالباني: كوردايه تي، ص ٩٣.

الفصل السادس

حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي

نبذة عن تاريخ الحزبين

أ- حزب الاتحاد الدستوري

لم يكن السيد نوري السعيد ممن يؤمنون بالحياة الديمقراطية والحياة الحزبية، ولكنه كان يحاول في سياسته مجاورة الظروف السياسية السائدة في البلاد ومعالجتها بالأساليب التي ألفها الجمهور، كان يحاول أن يبدو ديمقراطياً ويعطي الحرية الكاملة لمن حوله.

ولد نوري السعيد في عام ١٨٨٩ في بغداد من عائله فقيرة، ودخل المدرسة ثم دخل الكلية الحربية في اسطنبول وتخرج برتبه ملازم وانخرط في الجيش التركي وانضم إلى المنظمات الحربية التي تكتلت للكفاح من أجل استقلال العرب. فكان نوري السعيد عضواً في جمعية العهد التي ألفها بعض الضباط العرب وعلى رأسهم عزيز المصري[١].

ثم اشترك نوري السعيد في الثورة العربية في الحجاز مع الشريف حسين

---

[١] فائز الفيضي: مذكراتي عن الثورة العربية - دمشق ١٩٥٦، ص ٣٨.

وكان يقود قطعات رئيسية في الحرب[١]. ودخل دمشق مع فيصل الأول عام ١٩١٩ وقام نوري بدور بارز في التنظيمات الحكومية في دمشق[٢].

وعندما خرج فيصل الأول من سورية كان نوري السعيد بصحبته، ثم جاء إلى العراق مع فيصل الأول ١٩٢١، وتولى في العراق وظائف مهمة، وأول وزارة تولى رئاستها عام ١٩٣٠. تولى رئاسة الوزارة ١٣ مرة وعقد في عام ١٩٣٠ معاهدة عراقية بريطانية اعترفت فيها بريطانية باستقلال العراق. ومن عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٠. برز في العراق زعماء كانوا ينافسون نوري في زعامته وهم كل من: ياسين الهاشمي - حكمت سليمان - رشيد عالي الكيلاني. وقام بكر صدقي بحركته الانقلابية عام ١٩٣٦ وكان بكر ينوي إعدام نوري السعيد ولكن البعض حذّره خوفاً من انتقام الإنكليز[٣]. ثم اختلف مع رشيد عالي الكيلاني حول موقف العراق من ألمانيا فانسحب نوري السعيد من وزارة الكيلاني. ثم حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ فهرب الوصي وهرب كل الساسة الموالين لبريطانيا إلى الخارج، وهرب نوري السعيد إلى مصر، وبعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني، عاد نوري السعيد ورشح المدفعي لتولي الوزارة. ثم جاء بعده لرئاسة الوزارة فقام باعتقال كثير من الساسة الذين شايعوا حركة رشيد عالي الكيلاني. (كما ذكرت في الفصل الأول من البحث).

وفي هذه الفتره برز نوري السعيد أكثر وأصبح تقريباً هو المسيّر للأمور بعد أن هرب الكيلاني وتوفي ياسين الهاشمي واعتمدت بريطانيا عليه في العراق. وبعد أن توفي الملك غازي عام ٩٣٩ وجاء الوصي، وهو شخصية ضعيفة كانت شخصية السعيد تطغى عليها، اشترك نوري السعيد مع جبر في عقد معاهدة

(١) تحسين علي: مذكراتي عن الثورة العربية.
أبو خلدون ساطع الحصري: يوم ميسلون صفحة من التاريخ العربي الحديث، ص ١٤٩ وما بعدها.
أسعد داغر: مذكراتي عن الثورة العربية.

(٢) أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى - ص٢٢٠ وما بعدها.

(٣) صلاح الدين الصباغ: فرسان العروبة في العراق، ١٩٥٦، ص ٤٢.
عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، ١٩٦٤، ص ١٩.

١٩٤٨ التي انتفض الشعب ضدها وانتهى مصيرها إلى الفشل (فصّلت ذلك في موضع آخر). قام السعيد في الوزارات التي ترأسها بتزوير الانتخابات لصالح الجماعة المؤيدين له ولم يكن نوري ليحسب حساباً للرأي العام في البلاد إلا قليلاً[١]. وكان يعادي الحركة اليسارية ووجه ضربات قاسية إلى الحركة الشيوعية في العراق، التي كان يكرهها كرهاً شديداً[٢].

وقد أعدم أربعة من القادة الشيوعيين عام ١٩٤٨، وعلّق جثثهم في مناطق مختلفه من بغداد، وقد حرص أن يعلق اثنين منهم أمام مدرستين ثانوية وابتدائية[٣] والظاهر أنه أراد ذلك عبرةً للشباب في اعتقاده. وكان يعتمد في سياسته بشكل خاص على رؤساء العشائر من الإقطاعيين، وكان منهم أصدقاء كثيرون يحرص على صداقتهم. أما حبه للإنكليز وعدم إغضابهم أبداً فقد كان حقيقه أكد عليها كثير من الذين درسوا حياة نوري أو كتبوا عنها (كما ذكرت ذلك في علاقه الحزب مع بريطانيا). والظاهر أن بريطانيا قد وجدت في نوري السعيد خير من يمثل مصالحها وخير من يُعتمد عليه في العراق. وكان ممثلو بريطانيا في العراق معجبين بذكائه وقابليته على الخداع والمكر فأرادوا استغلال هذه القابلية[٤].

وبعد عام ١٩٤٨ وفي الخمسينيات بدأ خلاف بينه وبين صالح جبر كما سبق توضيحه. وبدأ نوري يفكر في تشكيل حزب سياسي خاص به. وقد فكّر بالعناصر المثقفة والمفكّرة ولكنه لم يجد منهم مشجعاً، لأن هؤلاء كانوا يتطلعون إلى برنامج حزبي مقبول، وهذا أمر لا يدخل في حساب نوري السعيد[٥]. إن نوري السعيد كان يحمل عقلية قديمة تأثرت بالسلطات التركية، وكان يعمد إلى إرضاء خصومه بإعطائهم الوظائف. وكان يعمد إلى تقديم

(١) Gallman J. Iraq under general nuri. 1959, P145.

(٢) Birdwood-Lord - Nuri - As - said - published 1959, P.218.

(٣) Caractacus: revolution in Iraq: P51.

(٤) Gertrude bell: From her personal papers (1914 - 1926) 1961 London P114.

(٥) Garactacus: Revolution in Iraq p45-6.

الهدايا إلى بعض منهم. من ذلك مثلاً تقديمه أنواعاً جديدة من التبغ إلى الشيخ محمد رضا الشبيبي، وأنه لاحظ أن الشبيبي استمر في معارضته في المجلس، فهمس نوري السعيد في أذنه قائلاً: «يظهر أن التبغ كان مغشوشاً» فأجابه الشبيبي: «أن كل شيء في العراق مغشوش» وكان يعمد أيضاً إلى التهديد والبطش.

وكان السعيد يعتقد أنه أقرب في أفكاره إلى جماعة حزب الاستقلال بخاصة في مسألة «مكافحة الشيوعية» التي حرص عليها السعيد، ودعا إليها حزب الاستقلال في فترة (١٩٤٨ - ١٩٤٩). لهذا كله دعا نوري السعيد إلى ميثاقٍ وطني قدمه بشكل خاص إلى حزب الاستقلال وذلك عندما ألف وزارته العاشرة في ١٩٤٩/١/٦ حيث أصدر إرادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس الأمة لمدة شهر واحد فلما انتهت هذه المدة استأنف المجلس جلساته. وأعلن السعيد أنه يضع الآن ميثاقاً وطنياً سيجمع الصفوف ويوحد الكلمة، وفي الوقت نفسه وزع هذا الميثاق على رؤساء الأحزاب القائمة الأخرى وعلى جمهرة السياسيين والرجال العاملين في الحقل الوطني ليبدوا آراءهم فيه ويتضمن:

١- تغيير القانون الأساسي بجعله مرجع الأمة حكومة وشعباً، وضمان حماية أحكامه من أي عبث كان، ومحاربة جميع الأعمال المخالفة لروحه ونصه.

٢- محاربة الأعمال غير المشروعة التي تستهدف إضعاف الحكومة العراقية أو إسقاطها ثم مقاومة تلك الأعمال مقاومة فعالة بجميع الوسائل المشروعة.

٣- مكافحة الرشوة في دوائر الحكومة بجميع الطرق الفعّالة للقضاء عليها.

٤- حماية حقوق أرباب المهن والفلاحين والعمال، والعمل على تحسين مستوى معاشهم بما يضمن انقاذهم من حبائل عناصر الهدم والتخريب وإبعادهم عن هذه العناصر.

٥- إيجاد مشروعات واسعة النطاق وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية والملكية الصغيره للأراضي الأميرية وإعطاء (المسكونة) في تلك الأراضي للعشائر التي تسكنها.

٦- تشجيع مختلف الصناعات التي تتوفر موادها في العراق.

٧- مكافحة الشيوعية وتعضيد التدابير التي تتخذ لإبعاد خطرها عن العراق خاصة وعن العالم العربي عامة.

٨- مكافحة الصهيونية والعصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب تحت أي ستار كان.

٩- العمل على توثيق روابط الإخاء والتقدم بين الدول والشعوب العربية وذلك بدعم الجامعة العربية وتقويتها، ووضع تشجيع المشروعات وتوسيعها بين تلك الأمم والشعوب بما يكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحفّزة لاستعادة مجد الأمة العربية وإنزالها المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن.

١٠- جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام، وتؤمن سيادته الوطنية. والى أن تتمركز هذه السياسة نهائياً يوجّه الاهتمام إلى تطبيق معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا لعام ١٩٣٠ تطبيقاً عادلاً بنصها وروحها[١].

وقد أرسل نوري السعيد مع هذا الميثاق كتاباً إلى السيد محمد مهدي رئيس حزب الاستقلال يقترح فيه التعاون معه. فرد عليه حزب الاستقلال منتقداً الأوضاع في العراق التي لا تستند إلى الحياه الحزبية مع وجود برلمان. ويرى حزب الاستقلال أن تطبيق الدستور يجب ألّا يهمل حقوق الشعب وحرياته.

وأشار حزب الاستقلال في رده على النقطة التي تشير إلى «شجب الحركات الانقلابية» فكان حزب الاستقلال يرى أنه «ليس المهم تقرير شجب الحركات الانقلابية، بل الحيلوله دون توفير العوامل المؤدية إلى خلق جو لتقبل

[١] عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٣ ١٩٥٥، ص ٩٤.

حدوثها. واتفق حزب الاستقلال مع نوري السعيد في بعض النقاط منها: «مكافحة الشيوعية وإبعاد خطرها عن البلاد»[١]، وفي النهايه لم يتّفق حزب الاستقلال مع نوري السعيد على هذا الميثاق، ففكر نوري السعيد حينئذٍ أن يشكل حزباً خاصاً به وبالجماعه الذين يمكن أن يلتفوا حوله. فقدم طلباً إلى وزارة الداخلية بتشكيل حزب الاتحاد الدستوري. وقد قدم الطلب باسم السادة:

نوري السعيد - أحمد مختار بابان - عبد الوهاب مرجان - نايف الجريان- أركان العبادي- موسى الشابندر، وجماعة آخرين أكثرهم من رؤساء العشائر أو ملّاكين كبار[٢]. وقد أجازته وزارة الداخلية، وكان ذلك عام ١٩٤٩ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأصدر جريدة ناطقة باسمه هي جريدة الاتحاد الدستوري.

وفي زمن حكومة نور الدين محمود عام ١٩٥٢، عندما أُعلنت الأحكام العرفية وجُمِّدت الأحزاب، جمّد الحزب نشاطه، ولم يعاوده بعد ذلك. وفي عام ١٩٥٤ عندما حل نوري السعيد كل الأحزاب بدأ بحل حزبه، ولكن الكثير من رؤساء الوزارات التي تولت الحكم في العراق بعد عام ١٩٥٤ كانت من حزب الاتحاد الدستوري وكان نوري السعيد يحركها من وراء الستار[٣].

ب- حزب الأمة الاشتراكي

من الأحزاب التي ظهرت في مطلع الخمسينيات، وهو من الأحزاب البرجوازية يمثل مجموعة أشخاص تربطهم المصلحة دون الاستناد على فكر معين ودون قواعد للحزب. ترأسه السيد صالح جبر والتف حوله مجموعة من الأشخاص معظمهم من الطبقه البرجوازية الكبيرة والمتوسطة. وكانت نواة هذا الحزب كتلة من الأفراد اتخذت من جريدة الساعة لصاحبها صدر الدين شرف

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية - ج٣ - ١٩٥٥، ص ١٠٣.

(٢) Birdwood lord: Nuri As - Said - PP217-218.

(٣) Khadduri: Independent Iraq. p283.

الدين[1] لسان حال لها. دخلت هذه الكتلة منذ عام ١٩٤٧ في صراع مع الأحزاب وبخاصة الحزب الوطني الديمقراطي خلال الانتخابات. تم تشكيل الحزب عام ١٩٥١ ومن الضروري استعراض حياة زعيم الحزب صالح جبر وعلاقته بنوري السعيد حيث يلقي ذلك ضوءاً على ماضي الحزب وتاريخه.

ينتمي جبر إلى عائلة فقيرة من محافظة الناصرية. بدأ بداية بسيطة كموظف بسيط، وكان ذكياً طموحاً وذا شخصية متميزة مؤثرة. استطاع أن ينتقل إلى بغداد حيث دخل كليه الحقوق في دورة خاصة بموظفي الإدارة أمدها حوالي سنة.

شغل منصب وزير المعارف في وزارة المدفعي الأولى ١٩٣٣/١١/٩، ثم منصب محافظ مدينه كربلاء عام ١٩٥٣. وحينما ألّف حكمت سليمان الوزارة على أثر انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦/١٠/٢٩ أراد أن يشرك نوري السعيد ليأمن جانب الإنكليز، لكن المرحوم كامل الجادرجي صرفه عن هذا التفكير ورشح له بدله صالح جبر كوزير للعدلية[2] ثم استقال جبر من هذه الوزارة لأنه كان مستاءً من سير الأوضاع العامة وتفشي المبادئ التي لا تلائم تفكيره السياسي[3].

وفي وزارتي السعيد الثالثة والرابعة ١٩٣٨/١٢/٢٥ - ١٩٣٩/٤/٦ - تقلّد منصب وزير المعارف، وفي وزاره السعيد الخامسة ١٩٤٠/٢/٢٢ تقلّد جبر وزارة الشؤون الاجتماعية، ثم أصبح محافظاً لمدينة البصرة.

وحينما حدثت حركة ١٩٤١ وهرب الوصي إلى البصرة، أعلن جبر انضمامه إلى الوصي وشد من أزره معلناً إطاعة حكومة الكيلاني في بغداد. وقد اتصل جبر بكثير من محافظي المحافظات داعياً للتمرد على حكومة بغداد وإطاعة الوصي. وقد قام بنشاط وحماس في هذه المهمه بالتعاون مع ضابط

---

[1] من أصل لبناني.

[2] عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٣، ج٣، ص٢١٠.

[3] عبد الرزاق الحسني: نفس المصدر، ص٢٩٢.

الاستخبارات البريطاني الكابتن ملتك[1]. ثم أرسلت إليه الحكومة الكيلانية من اعتقله وجاء به إلى بغداد وكان في نية الحكومة محاكمته وإعدامه بتهمة «التآمر على سلامة الدولة» ولكن توسط كل من السيد علوان اليسري والحاج عبد الواحد سكر (وهما من زعماء ثورة العشرين ١٩٢٠) حال دون محاكمته فنُفِي للخارج واختار إيران مقراً له[2].

وبعد أن فشلت حركة رشيد عالي الكيلاني وعاد الوصي، عاد جبر أيضاً. وحينما ألف نوري السعيد الوزارة في ٩/١/١٩٤١ جاء صالح جبر وزيراً للداخلية ووزيراً للخارجية بالوكالة، وقد وُصفت هذه الوزارة بأن رجالها قد اختيروا ممن يتصفون بصفة التودد لبريطانيا وبالأخص صالح جبر وداود الحيدري[3].

وفي زمنها اعتقل عددٌ كبيرٌ من الساسة الذين تعاونوا مع عهد رشيد عالي الكيلاني[4] وفي نهاية الحرب وحينما خطب الوصي في نهاية العام ١٩٤٥ معلناً بدء حياة سياسية جديدة في العراق تتسم بالديمقراطية وإعطاء الحريات استقالت وزارة الباجه جي. وأراد الوصي أن يعهد لصالح جبر برئاسه الوزراء إلا أن تعرض جبر لحادث كسر رجله وهو عائد من عمان حال دون ذلك[5].

ثم كلف الوصي نور السعيد بتشكيل الوزارة شريطة أن تضم كلاً من صالح جبر وسعد صالح، ولكن جبر رفض لعدم رغبته بالاشتغال مع سعد صالح. فألّف الوزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦ دون أن يشرك فيها لا جبر ولا نوري السعيد، فانضم الاثنان لمعارضة وزارة السويدي التي أعطت الحريات وأجازت الأحزاب. وقد شن صالح جبر وعبد المهدي انتقاداً عنيفاً لوزارة السويدي في

---

(١) عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية - مطبعة العرفان - لبنان ١٩٦٤، ص١٠٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني: نفس المصدر، ص ١١٥.

(٣) توفيق السويدي: مذكراتي، ص ٣٩٤.

(٤) طالب مشتاق: أوراق أيامي ١٩٠٠ - ١٩٥٨ - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٨ - ص ٤٢٥ وما بعدها.

(٥) Khadduri: Independent Iraq P254.

مجلس الأعيان ثم قاطعوا مع جماعة آخرين اجتماعات المجلس مما أحرج الوزارة واضطرها إلى الاستقالة[١].

ثم جاءت وزارة أرشد العمري، وأعقبتها وزارة نوري السعيد التاسعة في ١٩٤٦/١١/٢٢ وكان جبر وزيراً للمالية فيها. وعندما جرت الانتخابات بدا الاتجاه في السياسة يميل إلى حصول أكثرية من النواب موالية لصالح جبر، وقد عمل نوري السعيد جاهداً من أجل مجيء صالح جبر لرئاسه الوزراء[٢]. وجمع السعيد محافظي المحافظات وأفهمهم صراحة (وذلك أثناء الانتخابات) أن رئيس الوزراء المُنتظَر هو صالح جبر[٣]. وكان الاتجاه التي رسمته السياسة البريطانية في العراق ومجيء جبر لتنفيذ المشاريع البريطانية في عقد المعاهدة واختلاف العراق مع الأردن. وقد قامت الاستخبارات البريطانية بجهود كبيرة في هذا السبيل ومن أجل فوز جبر وتقلده الرئاسة[٤]. وكانت النتيجة أن جاءت الأكثرية موالية لجبر حيث استقال السعيد فشكل جبر الوزارة كما هو المُنتظَر وذلك في ١٩٤٧/٣/٢٩. وقد تضمّن منهاج وزارته عقد معاهدة مع بريطانيا بدلاً من معاهده ١٩٣٠ وتوقيع معاهدة عراقية - أردنية ومعاهدة مع تركيا[٥]. وجاء فيها وعود عن إصلاحات زراعية واجتماعية[٦].

وحذا جبر حذو وزارة أرشد العمرى عام ١٩٤٦ وذلك بإغلاق كثير من الصحف. وكذلك أصدر في ١٩٤٧/٩/٢٩ أمراً بإغلاق حزبي الشعب والاتحاد الوطني ببيان أصدره. وقد صدرت أوامر بإلقاء القبض على قادة الأحزاب، فاستطاع عزيز شريف رئيس حزب الشعب الهرب إلى خارج العراق، بينما سيق إلى المحاكمه كل من كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم قادة حزبي الوطني

(١) توفيق السويدي: مذكراتي، ص ٤٤٨.
(٢) birdwood: Nuri As-Said: p213.
(٣) صدر الدين شرف الدين: سحابة بورتسموث، ص٣٧.
(٤) توفيق السويدي: مذكراتي، ص٤٥٧.
(٥) Khadduri: Independent Iraq. P258.
(٦) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٧ - ص٧٨.

الديمقراطي والاتحاد الوطني. وكذلك حوكم فريق من قادة الحزب الشيوعي[١]. ثم بدأ جبر بعقد معاهدة مع بريطانيا، فذهب الوصي إلى لندن حيث اتفق مع المسؤولين البريطانيين على بنود المعاهدة وتفاصيلها ثم رجع إلى العراق، وعقد اجتماعاً في القصر دعا فيه، بالإضافه إلى جبر، كلاً من السادة: نوري السعيد، توفيق السويدي، جميل المدفعي حكمت سليمان، حمدي الباجه جي، محمد رضا الشبيبي، نصرت الفارسي، أحمد مختار بابان، شاكر الوادي. وقد عرض عليهم الوصي ملاحظات قصيرة عن المعاهدة.. ولم يبدِ الحاضرون اعتراضاً ووافقوا على عقدها دون أن يطّلعوا عليها، عدا نصرت الفارسي ومحمد رضا الشيبي اللذين طلبا عرض النصوص على الحاضرين وكذلك حكمت سليمان وجميل المدفعي اللذين لم يبديا رأيهما. وانفضّ الاجتماع[٢]. ثم تألف وفد المفاوضة من السادة: صالح جبر، فاضل الجمالي، شاكر الوادي، نوري السعيد، توفيق السويدي. وقد تم توقيع المعاهدة بسرعة دون مفاوضة تُذكر بل وجدت نصها كاملاً حتى أنه لم يجرِ أي نقاش يُذكر حولها[٣]. إلا أن نوري السعيد أوضح إلى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا صراحة بأن الشعب العراقي سوف يغضب إذا لم نحصل على أية مكاسب، وطلب منه على الأقل تدريب الضباط في لندن على حساب إنكلترا فرفض بيفن مبيناً أن ذلك يجر عليهم طلبات مماثلة من دول الكومنولث. ولكن نوري رد عليه بأن بريطانيا تصرف مبالغ كبيرة على المجلس الثقافي البريطاني ذي الفروع الكثيرة في العالم فلماذا لا يُخَصّص جزء من ميزانية هذا المجلس لتدريب الضباط العراقيين؟ ويظهر أن مستر بيفن قد اقتنع بذلك. وفي اليوم التالي صدر قرار مجلس الوزراء البريطاني بتخصيص مبلغ ٤٠ ألف باوند من ميزانيه المجلس الثقافي لتدريب الضباط العراقيين في لندن[٤].

---

(١) khadduriRI: Independent Iraq. P261.

(٢) توفيق السويدي: مذكراتي - ص٤٦٢.

(٣) توفيق السويدي: نفس المصدر ص٤٧٠.

(٤) Birdwood: Nuri As -Said P214.

وقد قال صالح جبر بعد ذلك عن المعاهدة «إن دوري فيها لم يزد عن دور الوصي أو نوري. لقد كانت الاتفاقية (مطبوعة) في بغداد، ولم تكن مفاوضات لندن فيما بعد سوى مسرحية»[١].

والظاهر أن السياسة العراقية بتأثير بريطانيا كانت تخطط لمجئ صالح جبر للوزارة هادفة من ذلك عقد المعاهدة ووضعه أمام مسؤولية الشعب. وقد أسر نوري السعيد إلى توفيق السويدي بهذا المعنى مشيراً إلى أن وزارة جبر جاءت لعقد المعاهدة ثم «تستقيل وتذهب»[٢].

وقد انتفض الشعب العراقي انتفاضته المعروفة في عام ١٩٤٨ حيث أطاح بالمعاهدة وبوزارة صالح جبر[٣]. وهرب جبر من بغداد مختفياً في بعض مناطق الحلّة ثم سافر إلى خارج العراق. ولم يشترك صالح جبر في الحكومات التي أعقبت وزارته حتى عام ١٩٥٠ حيث شكلت وزارة توفيق السويدي الثالثة وجاء فيها جبر وزيراً للداخليه. لم يكن السويدي قد أدخل جبر في وزارته برضاه وإنما بتأثير كل من نوري السعيد وأحمد مختار بابان، وقد أظهر السويدي لهما بأنه ليس بحاجه له وأنه يخلق له المتاعب ببث الدعاية لنفسه في خارج بغداد في العشائر. وبالفعل فقد حضرت وفود من قبائل الجنوب لتهنئة جبر بعودته للحكم بعد فشله على أثر الوثبة، وكانت هذه الوفود تضايق رئيس الوزراء السويدي[٤]. وقد احتجت المعارضة في المجلس النيابي على إدخال جبر مع شاكر الوادي وهما من أقطاب معاهده بورتسموث، وحدثت مشادة بين المعارضة والمؤيدين، حيث أهان سلمان الشيخ داود المؤيدين من جماعة المعارضة بقصد الاستفزاز، وكان القصد حمل المعارضين على الاستقاله من

---

(١) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط؟ ط٢، بيروت ١٩٦٢ - ص٣٣٢.

(٢) توفيق السويدي: مذكراتي، ص ٤٦٣.

(٣) كتب كثير من المؤلفين العراقيين عن الوثبة - يمكن مراجعة: ١- محمود القاضي: كانون الثاني/يناير شهر الجهاد الوطني. ٢- فاضل الحسين: تاريخ الحزب الوطني. ٣- الحسني: تاريخ الوزارات ج٨.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي ص ٤٩٦ - ٤٩٨.

المجلس وبالفعل استقال ٣٧ منهم[١]. وقد استغل جبر ذلك فأمّن لبعض أنصاره بصفته وزيراً للداخلية الفوز في الانتخابات الفرعيه»[٢].

واصطدم جبر بمدير الشرطة العام على الحجازي وهو من العائلة الملكية الذي كان يحاول عدم إطاعه جبر، ولكن جبر كان يحد من نشاطه، وقدم لمجلس الوزراء اقتراحا بنقله، مما دفعه إلى التهديد بالقيام بانقلاب، فأسرع المسؤولون لإلقاء القبض عليه بعد أخبار القصر، وقد حوكم وسُجن بأمر الوصي[٣].

ثم قدم السيد السويدي استقالة حكومته مبيناً للوصي المتاعب التي يلاقيها من مداخلات صالح جبر، وكذلك وزير المالية عبد الكريم الأزري[٤] ثم ألّف الوزارة نوري السعيد في ١٩٥٠/٩/١٥ وحاول إشراك جبر كوزير للخارجية فطلب الداخلية ثم عُرضت عليه نيابة الرئاسة فوافق إلا أنه اقترح إدخال السيد عبد المهدي معه إلا أن نوري السعيد اعتذر فاعتذر جبر عن دخوله الوزارة[٥].

ومن هنا بدأ الجفاء بين نوري السعيد وصالح جبر. ومن الواضح أن صالح جبر كان يشعر بنفسه من الكفاءة والمقدرة ما يجعله منافساً لنوري السعيد كما أنه كان يحمل طموحاً كبيراً في الوصول إلى الحكم، واعتماداً على نفسه وعلى من أحاط نفسه به من أنصار من طبقة الموظفين ومن عشائر الجنوب. وربما حاول القصر أن يساعد صالح جبر في أن يكون نداً لنوري السعيد كي يوازن بين الرجلين، وتغيّر الانطباع السائد عند الجمهور من أن نوري السعيد هو الرجل المُعتمَد عليه وهو رجل المهمات. إن نوري السعيد من جانبه لم يبدِ

(١) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد ١٩٦٣، ص ٢٦٩.

(٢) خليل كنه: العراق أمسه وغده - مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٣) توفيق السويدي: مذكراتي، ص ٥٠٤، ٥٠٦.

(٤) توفيق السويدي: نفس المصدر.

(٥) خليل كنه: العراق أمسه وغده، مصدر سابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.

رغبة بتعاون جبر معه بعد أن شعر بأن الأخير له من الرغبة من الاعتزاز بنفسه ما يجعله نداً للسعيد. ولايمكن القول إن الخلاف بين الرجلين يعود إلى اختلاف في التفكير السياسي بينهما أو لرغبه أحد ما بخدمه الشعب أو الاهتمام بمصالحه أكثر مما يفعل الآخر. وليس هناك أيضاً أي اختلاف بين الرجلين في السياسة الداخلية أو الخارجية، كما سنرى في مقارنة الحزبين، ولكن العامل الشخصي، وعامل الأنانية، والمطامح الشخصية هي سبب جوهري في الخلاف[١].

وقد بدأ جبر يفكر بتشكيل حزب خاص به يجمع حوله أنصاره من فئة الموظفين ورؤساء العشائر. ولا بد من العودة إلى الخلف قليلاً لنلاحظ أن كتلة صالح جبر بدأت منذ عام ١٩٤٧ باتخاذها جريدة الساعة لصاحبها صدر الدين شرف الدين لسان حال لها بشكل غير رسمي. وقد كتب فيها كل من السيد عبد المهدي وصادق البصام وهما من كبار كتلة جبر. وحينما شكل جبر وزارته في بداية ١٩٤٧ رحبت جريدة الساعة بهذا الحدث واعتبرت وزارته هي الوزارة التي كانت البلاد في انتظارها[٢]. وكتبت عن المنهاج الوزاري فوصفته بأنه يعمل للأمة أسمى الأماني وأعز الآمال[٣]. وفي الشؤون السياسية كتبت عن تدخل الطلاب في السياسة واعتبرت «استدراج الطلاب بالسياسة خطيئة وطنية»[٤]. وأيدت عقد المعاهدة العراقية - الأردنية واعتبرتها «خطوة مهمة في سبيل الاتحاد العربي»[٥] كما ردت على حزب الأحرار بشأن المعاهدة مع تركيا واعتبرتها قد جاءت لتحقيق مصالح الشعب[٦].

وكتبت الكتلة عن الشيوعيين العراقيين ووصفت حكم الإعدام بحق فهد

(١) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط؟ مصدر سابق، ص ٣٢٨.

(٢) جريدة الساعة ١٩٤٧/٣/٣٠.

(٣) جريدة الساعة ١/ ٤، ١٩٤٧/٥/١.

(٤) جريدة الساعة ١٩٤٧/٥/٧.

(٥) جريدة الساعة ٥/ ٥، ١٩٤٧/٥/٦.

(٦) جريدة الساعة ٢٣/ ٥، ٨/ ٦، ١٩٤٧/٦/٢٠.

وجماعته بأنه «قصاص عادل وعقوبة رادعة» واتهمت الشيوعيين العراقيين بأن لهم ارتباطاً في الخارج[1].

وكتبت صحيفة الساعة بعض المقالات الدينية ذات الصبغة الطائفية وكتبت بمناسبة وفاة الإمام علي (ع) مقالاً عنوانه «لا يفتي عنا غير علي، أو قائد منه» وعن عيد الغدير اعتبرته «يوماً لا تنساه هذه الأمة» وظهر عدد خاص عن الحسين[2] بمناسبة ١٠ محرم. وبعد أن استقالت وزارة صالح جبر أخذت الجريدة تهاجم حكومة الصدر في بعض مقالاتها ثم أغلقت. وبعد أن عاد جبر إلى مسرح السياسة كما مر واختلف مع السعيد بدأ بتشكيل حزب خاص به فتقدم إلى وزارة الداخلية بطلب تأسيس حزبه الذي سماه (حزب الأمة الاشتراكي) وتسمية الحزب بالاشتراكي مسأله لا يسندها الواقع ولا أفكار قادة الحزب ولا منهاجه للعمل ولا معالجته للأمور (وسأبيّن ذلك في موضعه من تاريخ الحزب). إلا أنه لا بد من القول الآن بأنه صبغ حزبه بهذه التسمية نظراً لتسرب الأفكار الاشتراكية إلى منطقة الشرق الأوسط آنذاك بشكل يلفت انتباه الناس، وكذلك لزيادة نفوذ الحزب الشيوعي بين الجماهير. إلا أن كره جبر للشيوعيين العراقيين، والحقد الذي يضمره لهم جعلاه يفكر بالمناداة بمبدأ يستطيع بواسطته (حسب اعتقاده) أن يقلل من سمعتهم ويجلب نظر الجماهير، وبخاصة تلك الجماهير التي ترغب بالاشتراكية كمبدأ يحقق العدالة وفي الوقت نفسه تنفر من الشيوعية للدعاية المثارة ضدها بأنها ضد الدين. وكانت الهيئة المؤسّسة تتكون من: صالح جبر - عبد المهدى - نظيف الشاوي - عبد الكاظم الشمخاني - حنا خياط - حبيب الطالباني - أحمد الجليلي - عبد الرزاق الأزري - محمد النقيب - محمد جواد جعفر - عز الدين النقيب. وكان ذلك عام ١٩٥١ وقد وافقت وزاره الداخلية على الترخيص لها بالعمل وأصدر الحزب جريدة رسمية هي جريدة «الأمة».

(١) جريدة الساعة: نفس المصدر السابق.

(٢) جريدة الساعة ١٩٤٧/٦/٢٦.

وقف الحزب موقف المعارض لنوري السعيد في كثير من الأعمال ولو أن الاتفاق موجود بينهما من ناحيه الرأي. فالحزب عامه يميل إلى الغرب، ويعادي المعسكر الاشتراكي ويعارض فكرة التأميم وفكرة اشتغال الطلاب بالسياسة، وأنه كان يعارض نوري السعيد في أعماله الإصلاحية والعمرانية، وكان يعارض أحياناً من أجل المعارضه نفسها، فيخلق المناسبات غير الأساسية ويقف الحزب أيضاً موقف المعارض للأحزاب الوطنية كالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

أوقف الحزب نشاطه عام ١٩٥٢ عندما أوقفت وزارة نور الدين محمود نشاط الأحزاب ولم يستأنف الحزب نشاطه السياسي بعد أن زاولت الأحزاب هذا النشاط عام ١٩٥٣ ولكن جبر بقي يزاول نشاطاً سياسياً ملحوظاً، ويلتقي مع أعضاء حزبه في نطاق شخصي. وفي عام ١٩٥٤ جمع الحزب شمله وأعلن اشتراكه في الانتخابات ببيان أصدره ذكر فيه أنه يخوض الانتخابات على أساس رفع مستوى معيشة الشعب، وتعميم الملكية الصغيرة ومكافحة البطالة وضمان حد أدنى من المعيشة لكل أفراد الشعب، وترصين استقلال البلاد، وتعزيز كيانها الدولي. وقد حصل الحزب في هذه الانتخابات على ٢١ نائباً[١].

وبعد أن ألّف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة ١٩٥٤/١١/٢ التي حل فيها المجلس النيابي وحل الأحزاب ظهرت حركه انشقاقية في الحزب إذ أصدر نائب رئيس الحزب توفيق وهبي بياناً ذكر فيه حاجه البلاد إلى نبذ الخلافات والخصومات ومن ثم أعلن مع جماعة معه حل الحزب والسماح لمن يأنس في نفسه الكفاءة أن يخوض الانتخابات بصفته الشخصية[٢] عند ذلك أسرع جبر من مصيفه في لبنان إلى بغداد وجمع أعضاء حزبه على عجل[٣] واجتمعت الهيئة العليا للحزب في ١٩٥٤/١/٢٥ برئاسة صالح جبر وأصدرت بياناً أعلنت فيه:

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات، ج٨ - ص٨٤ - ٨٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات، ج ٨، ص١٠٦.

(٣) Gallman: Iraq under general Nuri. 1963. p 101.

١- فصل السادة: توفيق وهبي - كمال السنوي - فاضل معله.

٢- تفويض الرئيس بإذاعة البيان الذي يحدد منه موقف الحزب من الانتخابات.

٣- فصل عدنان الفتال من الهيئة الإدارية.

ثم أصدر الحزب بياناً قرر فيه مقاطعة الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٤[١].

وفي ١١/٣/١٩٥٥ أدلى نوري أمام لجنة الشؤون الداخلية في مجلس النواب بتصريح أشار فيه إلى ضرورة تكوين حزبين في العراق أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة[٢].

وكان نوري يرى أن الخطة الصحيحة هي تشكيل حزب خاص به مع تشكيل حزب آخر والأفضل أن يكون بإدارة منافسة صالح جبر.

وفي صيف ١٩٥٥ اتصل السعيد بجبر فأجابه بأنه سيستمر بنشاطه السياسي وأنه ليس مستعداً لتنظيم حزب خاص به[٣].

وحينما قدمت الأحزاب الوطنية احتجاجاً إلى الملك فيصل الثاني تصف فيه تردي الوضع السياسي في العراق والأعمال التعسفية للحكومة، قدم جبر مذكرة مؤرّخة في ٢/١١/١٩٥٥ وجاء فيها:

١- عدم وجود أساس دستوري يستند عليه نوري في حكمه.

٢- مجلس النواب لا يمثل الأمة واما جاء بطريقة أشبه بالتعيين.

٣- حل الأحزاب غير شرعي، وكذلك إغلاق الصحف واضطهاد الطلاب.

٤- يحكم العراق حكماً فردياً دكتاتورياً.

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات، ص١٠٧.

(٢) مجلس النواب: جلسة ١١/٣/١٩٥٥ - ص١٨٧.

(٣) Gallman: iraq under general Nuri. 1963 P101.

٥- مناشدة الملك أن يعود للشعب حقوقه التي حتمها الدستور[١].

واستمر جبر معارضاً عنيداً لنوري السعيد في داخل المجلس وخارجه وكان ينتقده في مجالسه الخاصه انتقاداً شديداً، فقد وصفه مرة بأنه: «يكذب على الناس في تصريحاته، فهو ليس بصادق ولا وفي ولا منطقي»[٢].

وفي خطاب لصالح جبر في مجلس الأعيان انتقد فيه سياسة نوري السعيد مر الانتقاد ووصفه بالدكتاتوري الفردي المتعسف. وكان ذلك في ١٩٥٧/٦/٧ وفي أثناء خطابه أصابته نوبة قلبية أدت إلى وفاته في الحال.

موقف الحزبين من القضايا العراقية

١- موقف الحزبين من العمال:

لم يضم الحزبين أية قواعد عمالية، ولكننا نلاحظ أن برامج الحزبين قد أوضحت رغبتهما في تحسين حالة العمال. فقد جاء في برنامج حزب الاتحاد الدستوري «العناية بأحوال العمال في المشاريع الصناعية والاقتصادية وكفالة شروط عملهم وطريقة فصلهم، وتعويضهم عن العطل الكلي أو الجزئي الناجم عن العمل، والاهتمام بوضع حد أدنى لأجور العمال، والعناية بأمور نقاباتهم على أن تخضع النقابة لرقابة الدولة، وإنشاء مساكن ومكاتب استخدام»[٣].

أما حزب الأمة الاشتراكي فقد جاء في برنامجه بمواد أكثر تفصيلاً، ومن دون أن يشير إلى رقابة الدولة على النقابة فأشار إلى «تشجيع الحركة النقابية العمالية والمهنية ورفع مستواها» إلا أن البرنامج لم ينص على أن التنظيم النقابي

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقيه ج ٩، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط؟ مصدر سابق، ص ٣٢١.

(٣) منهاج حزب الاتحاد الدستوري: مطبعة شركة التجارة والطباعة بغداد ١٩٤٩ - الفصل (٣) مادة (٩) ص٨.

حق من حقوق العمال. وكذلك أشار البرنامج إلى مكافحة البطالة، وأكد على تشديد التفتيش على المصانع لتأمين حقوق العمال»[١].

أما كتابة الحزبين عن العمال، فنلاحظ أن جريدة حزب الاتحاد الدستوري لم تساند العمال ولم تشر إلى مشاكلهم، ولكنها طالبت بإبعاد العناصر التي سمّتهم بالفوضوية عن العمال[٢].

وقاومت حكومة نوري السعيد الحركة العمالية فقامت بإغلاق المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال، وقالت مبرّرةً هذا «لقد وجدت الحكومة أن النقابات التي تأسست بموجب قانون العمال خرقت أحكام القانون خلال ممارستها نشاطها، وأن أفراداً قلائل قد فرضوا أنفسهم على هذه المؤسسات»[٣].

أما حزب الأمة الاشتراكي فقد طالب بحقوق العمال. ووجهت جريدة الأمة لرئيس الحزب صالح جبر أسئلة عن رأيه في ميل البعض لمقاومة الحركة العمالية والتنظيم النقابي باعتبارهما مظهراً من مظاهر النشاط الشيوعي؟. فأجاب «إن النشاط الشيوعي يعاقب عليه القانون في العراق، وحق العمال في نقاباتهم أمر اعترف به القانون. كما أوضح أنه يؤيد حق العمال في نقاباتهم والمطالبة بضمان حقوقهم[٤].

وفي مجلس النواب ذكر نائب الحزب عبد الهادي البجاري أن مديرية الميناء كانت تعطي كل عامل بدلتين وقميصين وبقية الملابس، ولكنها ألغت هذه العطاءات. وتساءل: هل هذا من قبيل الترفيه عن العمال؟[٥].

كما تحدث النائب نفسه عن عمال شركة نفط البصرة وعدم إعطائهم أجور

---

(١) منهاج حزب الأمة الاشتراكي: مطبعة الرباط، بغداد ١٩٥١ - فصل (٤) مادة ٣ ص١٢.

(٢) جريدة الاتحاد الدستوري: ٨-١٠، ١٥/ ٣/ ١٩٥١.

(٣) جريده الاتحاد الدستوري: ٨-١٤، ١٥/ ٣/ ١٩٥١.

(٤) جريدة الاتحاد الدستوري: ١٧/ ١٢/ ١٩٥١.

(٥) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة السابعة عشرة - ص٢٦٢.

مدة إضرابهم بعد أن قطعوا الإضراب بعد تعهد الشركة بأن تدفع لهم أجور نصف مدة الإضراب[1].

٢- الحزبان والحياة الديمقراطية:

لم يأتِ برنامج حزب الاتحاد الدستوري بنصوص واضحة عن أسلوبه في تطبيق النظام الديمقراطي حتى أنه لم يذكر هذا النظام. ولم يتطرق إلى الانتخاب نهائياً ولكنه أكد على القانون وجعل تعزيزه مسألة جوهرية في جعله المرجع لحقوق الأمة، وأكد على حمايه أحكام القانون وعلى مكافحة المبادئ الهدامة[2]. وهو يقصد بذلك بالطبع مكافحة الأفكار اليسارية. وأشار إلى الانتخابات الأهلية للبلدية.

أما برنامج حزب الأمة الاشتراكي فقد أكّد بشكل واضح على تعزيز الحياة الديمقراطية والأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب. كما أكّد توطيد الحريات الدستورية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والاجتماع، ودعم الحياة الحزبية وضمان ممارسة النشاط الحزبي، وكذلك إخضاع جميع العراقيين إلى قوانين موحدة[3].

أما نشاط الحزبين في هذا المجال، فإن حزب الاتحاد الدستوري كان بعيداً عن التفكير في الحياة الديمقراطية،ولا بد من ملاحظة أن اختلافاً كبيراً قد حدث بين الحزبين حول مسأله طريقة الانتخابات. فكان حزب الأمة الاشتراكي يطالب بالانتخابات على درجة واحدة، وهو يصر على مطالبته هذه. أما حزب الاتحاد الدستوري فكان يعارض فكرة الانتخاب المباشر، وطالب حزب الأمة بهذا الأسلوب في الانتخابات على صفحات جريدته، فظهرت مقالات كثيرة في أعداد مختلفة عن هذا الموضوع أشارت إلى أن الانتخابات على درجة واحدة

(١) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة الثانية والعشرون - ص٣٤١.

(٢) برنامج حزب الاتحاد الدستوري: الفصل (٨) ماده (٤) تبدأ ص ٤.

(٣) برنامج حزب الأمة الاشتراكي: فصل (٢) المواد ١ و٢ ص٤.

يتقلص فيه ظل التدخلات الحكومية، وذكرت أن التزوير في الانتخابات يحدث بواسطة المنتخبين الثانويين[١].

وفي مجلس النواب طالب نواب حزب الأمة بالانتخاب المباشر، فقد طالب عز الدين النقيب بالانتخاب المباشر واعتبر ذلك الوسيلة الوحيدة للحصول على مجلس يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً. وطالب بتعديل القانون وفقاً لذلك[٢]. وكذلك طالب رفيق السيد عيسى بالانتخاب المباشر واعتبره نقطة البداية للإصلاح، وضرب مثلاً بشرق الأردن التي أخذت به[٣]. في حين عارض أركان العبادي نائب حزب الاتحاد الدستوري فكرة الانتخاب المباشر وقال إن تأخر بلادنا ومثله وتقاليده لا تساعد على هذا التطور السريع في القوانين[٤].

لقد كان نواب حزب الأمة يطالبون بإصرار بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، ويبدو ذلك من تفضيلهم لمزايا هذه القانون. وقد دخل رفيق السيد عيسى في جدل ونقاش حاد مع نائب حزب الاتحاد الدستوري ضياء جعفر حول هذا القانون وصل إلى حد المشادة الكلامية بينهما[٥]. وقد اتهم حزب الأمة حزب الاتحاد الدستوري بأنه زوّر الانتخابات لصالحه وأنه كان يجنّد مختاري المحلات من أجل ذلك[٦].

والواقع أن هذا الاتهام يسنده الواقع، إذ أن حزب الاتحاد الدستوري ورئيسه نوري السعيد لا يؤمنان أساساً بالشعب، ويتدخل السعيد في الانتخابات بشكل كبير يلفت النظر. وقد ذكر مختار بابان وهو أحد وزراء نوري السعيد

---

(١) جريدة الأمة: ٢٨/٢/١٩٥١ - ١٥/٣/١٩٥١.

(٢) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة التاسعة - ص٩٣.

(٣) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - الجلسة الثالثة عشرة - ص١٨٧.

(٤) مجلس النواب: الجلسة الاعتيادية لسنة ١٩٥١ - الجلسة الثالثة عشرة ص١٧٨.

(٥) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة ١٣ - ص ٢١٩ - ٢٨٤.

(٦) جريدة الأمة ٢٨/٨/١٩٥١.

ذلك في أثناء محاكمته (بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨) عن قضية التدخل في الانتخابات فقال: «إن كل رئيس وزراء يجري الانتخابات بتفاهم مع البلاط ويتفقون على الأسماء. هذه الحقيقة الكل يعرفها»[١].

ولقد كان المرشحون للانتخابات يرشحون أنفسهم عن مناطق لا يعرفهم سكانها ولا هم يعرفون أحوالها، حتى دون أن يكلفوا أنفسهم المثول أمامهم وعرض برنامجهم في الانتخابات، كما فعل فاضل الجمالي عندما أرسل رسالة إلى مختار بابان نائب رئيس الوزراء، وقد كان الجمالي في لندن وكان ينوي ترشيح نفسه عن محافظه الديوانية. قال الجمالي: «أرجو أن تتلطفوا فتخبروني عن موعد الانتخابات، وهل ترون ضرورة عودتي من أجلها أم أستطيع ترشيح نفسي من هنا»[٢]. وفي المناطق الانتخابيه كان نوري السعيد يتصل ببعض المتنفذين والإقطاعيين ويذكر لهم أسماء من يريد فوزهم في الانتخابات في تلك المنطقة. وقد حدّثني الكثيرون عن هذه الحقيقة ومنهم الشيخ خيون العبيد الذي قال: «إن نوري السعيد يتصل بي ويذكر لي أسماء بعض الأشخاص المطلوب فوزهم في المنطقه ونحن نعمل من أجل أن يفوزوا» وأضاف العبيد قائلاً: «إن نوري السعيد كان يؤمّن لنا كل طلباتنا ويسندنا في موقفنا من الإدارة ومن رؤساء المنطقة الآخرين. ونحن نرد عليه بذلك هذا الجميل (الفضل) ونبذل الجهد لفوز مرشحيه والذي يذكره لنا يفوز»[٣].

٣- موقف الحزبين من الفلاحين:

نص برنامج حزب الاتحاد الدستوري على تطبيق الملكية الصغيرة في الأراضي الأميرية، وتوزيع الأراضي الأميرية على ساكنيها. وكذلك أكد على

[١] وزارة الدفاع: القيادة العامة للقوات المسلحة - محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة - المحاضر الرسمية للجلسات، ج٢ - بغداد ١٩٥٩ - ص٣٠٩.

[٢] وزارة الدفاع: نفس المصدر، ص ٣٠٨.

[٣] خيون العبيد: حديث معه في مدينة الشطرة - مساء ١٩٦٦/٥/٤.

احترام الحقوق المكتسبة في ملكية الأراضي بمقتضى القوانين، وتحديد حد أعلى لحيازة الأراضي وتطبيق قانون واحد[١].

أما برنامج حزب الأمة الاشتراكي فقد نص أيضاً على تعميم الملكية الصغيرة ووضع حد أعلى لما يمكن أن يملكه الفرد في المستقبل، وكذلك إدخال الآلات الميكانيكية. وأشار البرنامج إلى الإكثار من المزارع التعاونية والحقول النموذجية، وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية. وأشار البرنامج إلى نقاط أخرى تفصيلية وليست جوهرية»[٢].

نلاحظ أن حزب الاتحاد الدستوري لم يتطرق إلى الإقطاع كمشكلة، بل دافع عن ملكية الإقطاعيين، وأكد على توزيع أراضٍ خارج هذه الإقطاعات. قال نوري السعيد في خطاب افتتح به المناقشه على خطاب العرش: «يجب توجيه قسم من عنايتنا إلى الأراضي الخارجة عن نطاق ما يُسمى بالإقطاع واستصلاحها وتوزيعها على المزارعين بمساحات معتدلة»[٣] وقالت جريدة الحزب عن الإقطاع في مقال عنوانه «سياسة السعيد - حركة التطور الاجتماعي»: «أما الإقطاع فلم يكن في وسع حكومة ناشئة كالحكومة العراقية التي تشق طريقها إلى النمو والتكامل في سبيل حل المشاكل الداخلية، إذ من الصعب تطبيق النظريات الحديثه تطبيقاً حرفياً بغير الأخذ بمقومات البيئة وبالعلاقات الاجتماعية السائدة»[٤]. وكان نوري السعيد يعتقد أن الإقطاع مسألة يحلها الزمن. فإن الفرد الإقطاعي حينما يتوفى فإن أولادة يقتسمون الأرض بينهم. وهكذا تتوزع الملكية الكبيرة تدريجياً[٥].

في حين أن العرف السائد عند القبائل أن الاقطاعي بعد أن يتوفى فإن

(١) برنامج حزب الاتحاد الدستوري: فصل (٣) ماده (٥) بنود أ - ب - ج - د - ص٧.

(٢) برنامج حزب الأمة: فصل (٣) مادة (٤) بند ١ إلى ٧ - ص٩.

(٣) جريده الاتحاد الدستوري: ٥/ ١٠/ ١٩٥٠ «خطاب نوري السعيد».

(٤) جريدة الاتحاد الدستوري: ٢/ ١/ ١٩٥١.

(٥) إبراهيم كبه: الإقطاع بين نوري السعيد وخبراء العالم الغربي، بغداد - ١٩٥٧ - ص٢٢.

الولد الأكبر يأخذ حصة كبيرة أضعاف ما أخذه الأخوة الصغار باعتباره يبقى مسؤولاً عن البيت والمضيف.

أما حزب الأمة الاشتراكي فقد تطرق إلى مشكلة الإقطاع وعالجها معالجة جادة. فقد ذكر نائب الحزب عبد الكريم الأزري في المجلس النيابي المساحات الواسعة التي يملكها الإقطاعيون في محافظة العمارة، وسماهم بأسمائهم مع ذكر مساحات الأرض التي يملكونها، وقال «إني أرى أن خير حل لهذه المشكلة هو أن نضع حداً أعلى لما يمكن أن يُعطى للفرد باللزمة وما يزيد عن هذا الحد الأعلى يوزّع بين الفلاحين»[١]. كما سُئل صالح جبر عن رأيه في هجرة الفلاحين من بعض المحافظات الجنوبية إلى بغداد، فأجاب: «إن وراء هذه الهجره عوامل وأسباباً تتعلق بالوضع السيئ الذي يقاسيه هؤلاء الفلاحون، وأعتقد أنه آن الأوان لمعالجة مشكلة الأراضي وإعادة النظر في العلاقات القائمة بين الفلاحين وبين أصحاب الأراضي»[٢].

كما قال أحمد الجليلي في فرع الحزب في الموصل: «يرى الحزب أن تكون سياسة الأراضي قائمة على أساس تعميم الملكية الصغيرة، ووجوب تحديد ما يملكه الفرد من الأراضي الزراعية في المستقبل»[٣].

٤- موقف الحزبين من علاقات العراق مع بريطانيا:

من المعروف أن حياة زعيمي الحزبين، كما مر، أثبتت خدماتهما للمصالح البريطانية في العراق وتفانيهما، وبخاصة نوري السعيد في هذه الخدمة.

إن نوري السعيد هو الذي عقد معاهدة ١٩٣٠ التي قيّدت العراق وأعطت لبريطانيا امتيازات كثيرة. أما صالح جبر فقد أراد أن يعقد معاهدة ١٩٤٨ التي كانت أسوأ من معاهدة ١٩٣٠ فكان في أحد نصوصها نص على استمرارية هذا

[١] مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة الثانية والعشرون - ص٣٥١.

[٢] جريدة الأمة: ١٩/٢/١٩٥١.

[٣] عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات ج٧ - ص ٣٥١ وما بعدها.

التعاهد[1]. وقد جاء في برنامج حزب الاتحاد الدستوري النص على تبديل المعاهدة بحيث يؤمّن ذلك استقلال العراق ويصون سيطرته الوطنية[2]. ومن هذا النص نلاحظ أن الحزب لم يفكر بإلغاء المعاهدة بل بتبديلها أي استمرارية العلاقة مع بريطانيا.

أما برنامج حزب الأمة الاشتراكي فلم يتطرق نهائياً إلى المعاهدة أو العلاقات مع بريطانيا. ونلاحظ إشارة واحدة عن علاقات العراق الخارجية وهي «توطيد كيان العراق الدولي، وتعزيز استقلاله، وجعل علاقاته الخارجية قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة»[3]. وقد أكد كل الذين درسوا حياة نوري السعيد وراقبوا نشاطه السياسي عن كثب أنه لم يخرج عن سياسته الجدية مع بريطانيا، وأنه كان يحرص دائماً على إرضائها[4].

وفي عام ١٩٥١ دخل نوري السعيد في محادثات مع شركات النفط البريطانية حول تعديل اتفاقيات النفط وبخاصة بعد حركة مصدق وتأميم النفط الإيراني، وكانت مطالبه تتركز حول المناصفة في الأرباح. وقد عُقِدت الاتفاقية في ١٣/ ١٠/ ١٩٥١ لتعرض بعد ذلك على المجلس النيابي ثم أُبرمت في المجلس النيابي في ٣/ ٢/ ١٩٥٢.

وقد حصل العراق بموجب هذه الاتفاقية على ٥٠ في المئة من الربح قبل استقطاع الضرائب وتأخذ الحكومة ١٢ في المئة من النفط الخام من الشركات الثلاث. وتقرّر أن يزداد الإنتاج في شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات: ج ٧ - ص ٣٥١ - وما بعدها.

(٢) منهاج حزب الاتحاد الدستوري: الفصل الأول، بند (ب) ص٣.

(٣) منهاج حزب الأمة الاشتراكي: الفصل الأول - مادة (٢)، ص٤.

(٤) يمكن مراجعة الكتب الآتية:

1- Birdwood-lord: Nuri As - Said 1959. London.

2- Gallman: Iraq under general Nuri.

٣- ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط؟

٤- خليل كنه: العراق أمسه وغده - دار الريحاني - بيروت.

إلى ٢٢ مليون طن في عام ١٩٥٤ وفي شركة نفط البصرة من ٢ مليون طن إلى ٨ ملايين طن ابتداءً من عام ١٩٥٦، وأن يكون للحكومة ممثلان اثنان في مجلس الشركات ويجب أن يزداد عدد العمال العراقيين في الشركات. والشركات ملزمة بتدريب طلبة عراقيين في الجامعات البريطانية، وأن يزداد التعليم الميكانيكي للعمال العراقيين[١].

وكانت هذه الاتفاقيه خطوة لا بأس بها بالنسبة لحقوق العراق النفطية. فقد بلغ إيراد العراق عام ١٩٥٠ سبعة ملايين دينار، وفي عام ١٩٥١ بلغ خمسة عشر مليوناً، وفي عام ١٩٥٢ بلغ ٣٤ مليوناً وفي عام ١٩٥٤ بلغ ٦٨ مليون دينار[٢].

وقد عارض حزب الأمة الاشتراكي هذه الاتفاقية وكتب عنها دراسة موسعة نشرها في كراس أظهر فيها الكثير من العيوب والنواقص. وكانت محاولة جدية من الحزب جعلته يكتب ويحلل كل نقطه من نقاط الاتفاقيه، وذلك بعد ان عكفت هيئة مختصة في الحزب على دراسة هذه الاتفاقية. وقد أطلق نوري السعيد على هذه الدراسة «الموسوعة النفطية»[٣] ثم اجتمعت اللجنة المركزية للحزب ودرست هذه الاتفاقيات في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة للحزب. فأصدرت الكراس الذي عنونته باسم «حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط» وحينما عُقدت لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس النواب في ١١/٢/١٩٥٢ لدراسة الاتفاقية قدم نائب حزب الأمة عبد الهادي البجاري باسم نواب حزبه سبعين اعتراضاً وسؤالاً حول هذه الاتفاقية منها مبدأ المناصفة الذي ذكر أنه لا يحقق الاستقرار والرضا والارتياح المنشود لأنه:

١- يعطي ربحاً مفرطاً للشركات.

(١) Khadduri: Independent Iraq. P354.

(٢) خليل كنه: العراق أمسه وغده، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٣) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١ - الجلسة العاشرة ص ١١٩.

٢- لأن حصة العراق تقل بموجبه عن حصه فنزويلا بالطن بالرغم من انخفاض التكاليف في العراق بالنسبه لفنزويلا ولبقيه بلدان الشرق الأوسط[١].

أما الأسعار فقد اعتبرها الحزب وفقاً للاتفاقية تولد صعوبات عملية كبيرة وذلك لأنها «تؤدي إلى الرجوع إلى التحكم مراراً عديدة عند تقلب الأسعار وذلك لعدم التفريق بين تكاليف نفط كركوك والبصرة والموصل». وانتقد الحزب التحويل الخارجي عند الدفع. وقال «كان يجب الدفع بالدينار على أن يسلم بأذن قابل للتحويل إلى أية عملة عند شراء الدينار من المصرف الوطني من قِبَل شركات النفط. وانتقد الحزب الحكومة لعدم تحديدها مساحات الامتيازات بحيث تتخلى الشركات عن المساحات الشاسعة غير المستغلة، وطالب بأن تُلزم الشركات بشأن مستوى أجور العمال ووضعهم النقابي والمفاوضه الجماعية من العمال والشركات لحماية مصالح العمال[٢].

وعندما أذاعت الحكومة نصوص الاتفاقية اجتمعت اللجنة المركزية وقررت رفض الاتفاقية بالإجماع معلقة على النقاط الآتية:

١- التأميم: انتقد الحزب فكرة المطالبة بالتأميم من قِبَل بعض الجهات، ولا يرى الحزب أن هناك ما يؤدي إلى الاعتقاد بصواب هذا الرأي، لأن العراق يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. لهذا فإن الحزب يلتقي مع فكرة الحكومة السعيدية في عدم جدوى التأميم.

٢- الأرباح: أيد الحزب مبدأ المناصفة في الأرباح، واعتبر ذلك بايعاز من الولايات المتحده التي تعلق أهمية كبيرة على استقرار الشرق الأوسط.

ثم أشار الحزب إلى المواد التي أُهمل ذكرها في الاتفاقية وهي:-

١- عدم النص على وجوب تحديد مساحة معينة لكل امتياز وترك أراضي العراق الباقية حرة.

---

(١) حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط - مطبعة الرابطة - بغداد - ١٩٥٢ - ص١٢.

(٢) حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط، ص١٣، ١٤، ١٦.

٢- عدم وجود نص يلزم الشركات بعرض نسبة من أسهمها على الجمهور[١].

أما في مجلس النواب فقد عارضها أعضاء حزب الأمة بشدة، ولا صحة لما تقول بعض المصادر من أن نوري السعيد استطاع أن يقنع صالح جبر بأن يؤيد الاتفاقيه ولا مانع من أن يبدي معارضته أول الأمر ومناقشة بنودها ثم يوافق عليها في النهاية[٢].

وقد شنّ صالح جبر ونواب حزبه حملة على الاتفاقية في مجلس النواب والأعيان. فقد ألقى عبد الكريم الأزري بياناً مسهباً أشار فيه إلى الانتقادات السابقة التي وردت في كراسة الحزب. وأكد على أهمية موارد النفط بالنسبة لاقتصاديات العراق. وترك كل أعضاء الحزب المجلس النيابي مقاطعين جلساته عندما عرفوا أن المجلس يريد المصادقة عليها بطريقة الاستعجال[٣].

وفي مجلس الأعيان عارض اللائحة كل من صالح جبر والسيد عبد المهدي والسيد توفيق وهبي. وقد خطب السيد عبد المهدي في المجلس منتقداً الطريقة التي تمت بها المصادقة على اللائحة، ثم انسحب الثلاثة من المجلس[٤].

موقف الحزبين من القضايا العربية

أشار برنامج حزب الاتحاد الدستوري إلى توثيق روابط الإخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين هذه الدول والشعوب[٥] ونص على «مواصلة

---

(١) حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط، ص ٢٠، ٢١، ٤٩، ٥٠.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الاوسط؟ ص ٣٢٣ - ٣٢٧.

(٣) مجلس النواب: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - الجلسة الرابعة ص ١١٤ - ١٢٢ - ١٣٢.

(٤) مجلس الأعيان: محضر الجلسة، ١٧/٢/١٩٥٢.

(٥) برنامج حزب الاتحاد الدستوري: فصل (١)، بند أ - ص ٣.

الجهاد لنصرة فلسطين وإنقاذها ومكافحة الصهيونية لدحر اخطارها عن البلاد العربية[١].

أما حزب الأمة فقد ثبت في برنامجه نصوصاً أكثر وأوضح عن البلاد العربية فأكد على ضرورة تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي Federation ويشملها جميعاً على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانضمام إليه. ويعلق الحزب آمالاً على جامعة الدول العربية بجعلها وسيله لتحقيق هذا الاتحاد. وأشار البرنامج إلى العمل على تحقيق الأماني العربية في قضية فلسطين وكذلك العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية غير المستقلة[٢].

١- موقف الحزبين من قضية فلسطين:

كتب حزب الاتحاد الدستوري عن قضية اللاجئين في مقالات كثيرة، وكان يذكّر الغرب دائماً بضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط وأن من عوامل هذا الاستقرار حل مشكلة اللاجئين[٣]. وشدّد الحزب على موقف إسرائيل من اللاجئين واعتبره متنافياً مع وثيقة حقوق الإنسان التي أعلنتها الأمم المتحدة، واقترح الحزب فرض المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل وذلك بعد فشل لجنة التوفيق الدولية في حلولها. وأكد في كتاباته على أنه كلما أُحكم الحصار الاقتصادي العربي على إسرائيل أدى ذلك حتماً إلى سرعة احتضارها[٤]. كما حثّ الحزب على مقاومة الدعاية الصهيونية بدعاية عربيه قوية في الخارج[٥].

---

(١) برنامج حزب الاتحاد الدستوري فصل (١) بند ب، ص٣.

(٢) برنامج حزب الأمة الاشتراكي: فصل ١، مادة ٢، بنود ٢ و ٣ و٤، ص٤.

(٣) جريدة الاتحاد الدستوري: الأعداد ١٢/ ١١/ ١٩٥٠ - ١٨/ ٣ - ٢٨/ ٤ - ٢٦/ ٨/ ١٩٥٢ - ٢٦/ ٩/ ١٩٥٢

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

أما حزب الأمة الاشتراكي فقد كتب عن ضرورة سيطرة الدول العربية على السبل المؤدية إلى إسرائيل براً وبحراً. وفي مقدمة هذه السبل قناة السويس كي لا يصلها النفط العربي. وحثت الجريدة في مقال آخر على إخراج اليهود من البلاد واعتبرتهم عنصر فساد في البلاد. ثم قالت «أخرجوا اليهود وأنصار اليهود والصهيونيين بمبادئهم»[١].

وقد استطاع صالح جبر أن ينفذ هذه الفكرة حين كان وزيراً للداخلية في وزارة توفيق السويدي الثالثة ٥/ ٢/ ١٩٥٠ فقدم لمجلس النواب لائحة تقضي بالسماح لليهود الراغبين في التخلي عن جنسيتهم بالهجرة، وقد وافق المجلس على ذلك[٢].

وخطب صالح جبر في المؤتمر العام للحزب، فتطرق إلى قضية فلسطين قائلاً «إن المصير المؤلم الذي آلت إليه فلسطين كان نتيجة للسياسة الخاطئة التي سارت عليها الحكومات العربية وجامعتها في معالجة هذه المشكلة. وكذلك مساندة الدول الكبرى، وبخاصة أميركا وإنكلترا، لإسرائيل[٣].

٢- موقف الحزبين من قضايا مصر السياسية:

نلاحظ في موقف حزب الاتحاد الدستوري من قضايا مصر ما يأتي:

- تأييد نوري السعيد وحزبه لحزب الوفد والحكومات التي يشكلها.
- المنافسة بين العراق ومصر حول سورية.
- وساطة السعيد في نزاع مصر مع بريطانيا حول قناة السويس.
- موقف الحزب من ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢.

---

(١) جريدة الأمة: ٢١/ ١١/ ١٩٥١.

(٢) Khadduri: independent Iraq. P276.

(٣) جريدة الأمة: ٣١/ ١٠/ ٩٥١، خطاب صالح جبر في المؤتمر العام للحزب.

جرى حزب الاتحاد الدستوري في علاقته مع مصر بتأييد حكومة الوفد وزعامة الرئيس مصطفى النحاس. والظاهر أن هناك تقارباً كبيراً في سياسة السعيد والنحاس، وأسلوب كل منهما في الحكم، بالإضافة إلى محاولة السعيد الظهور أمام الرأي العام العربي أنه على قدم المساواة مع النحاس في الوطنية وفي الحرص على مصالح الجماهير، خاصة وأن النحاس كان يتمتع بسمعة وطنية وله شعبية لا بأس بها باعتباره خليفة سعد، وهذه الكناية كان يفتقر إليها نوري السعيد. وإذ يفخر النحاس أن له ماضيه الوطني في الكفاح منذ استلم رئاسة الحزب بعد سعد زغلول، فإن نوري السعيد كثيراً ما يفخر بأنه من رجال ثورة الحسين وأنه خليفة للملك فيصل الأول.

عندما جرت الانتخابات النيابية في مصر في بداية عام ١٩٥٠ وفاز الوفد بأكثرية سارع حزب الاتحاد الدستوري لمباركة حزب الوفد بهذا الفوز، قبل أن يُعهد للنحاس بالرئاسة. فكتب خليل كنه مقالاً عنوانه (السياسة العربية والوفد المصري) بدأ فيه بإطراء نوري، حيث وصفه بأنه «ابن الثورة» العربية وأحد بناة الأمة العربية «وأنه عمل مع مصطفى النحاس على وضع بروتوكول الإسكندرية». ويستطرد كنه في قوله حيث يذكر أن تخلي نوري عن الحكم آنذاك وإقالة مصطفى من الحكم قد ضربا ذلك المشروع القومي في الصميم... ثم ينتهي من كلامه بتهنئة النحاس على فوزه»[١].

ومما يجدر ذكره أن بروتوكول الإسكندرية الذي وضع في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ على أثر اجتماع وفد مصر وسورية ولبنان وشرق الأردن وفي الإسكندرية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ بتهيئة لجنة تحضيرية، والت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة وانتهت إلى وضع ما يسمى «ببروتوكول الإسكندرية» «ويتضمن تأليف جامعة للدول العربية. (وقد فصلت هذه النقطة في الفصل الأول).

ثم ظهر تنافس بين العراق ومصر حول سورية، فالحكومة العراقية عملت

(١) جريدة العهد: ٩/١/١٩٥٠.

جهدها لاتحاد سورية مع العراق، وكان الوصي متحمساً أكثر من غيره لهذا المشروع خاصة وأن عهد وصايته أخذ يقترب من النهاية. وحينما جاء حسني الزعيم إلى الحكم بعد انقلاب قام به في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩ عملت الحكومة العراقية على الإطاحة به لأنه كان مناوئاً لفكرة الاتحاد، واستطاعت الحكومة اجتذاب بعض الشخصيات السورية مثل الزعيم سامي الحناوي وأسعد طلسي ومساعده العقيد علم الدين القواص. ثم استطاع سامي الحناوي السيطرة على الحكم بانقلاب قام به في ١٤ آب /أغسطس ١٩٤٩، فزاد أمل الوصي باتفاق سورية مع العراق وبذل جهداً كبيراً في سبيل الوصول إلى اتفاق سياسي يرضي السوريين ويقرب وجهات النظر[١].

وكان الساسة السوريون قد رحبوا بفكرة اتحاد العراق مع سورية ولكن هؤلاء الساسة كانوا قليلي الثقة بسياسة نوري السعيد أو الاطمئنان إليه ويخشون المفاوضة معه. واتصلت هذه المعلومات بالأمير عبد الآله، وعلم أن تلك الشخصيات السورية مثل ناظم القدسي قد بيّنوا رأيهم في اعتمادهم على شخصية علي جودة الأيوبي وعلى حسن نيته، واستعداهم للمفاوضة معه فيما إذا كان هو المسؤول في الحكم[٢].

ولهذا فقد عهد الوصي إلى علي جودة بتأليف الوزارة، وتم ذلك في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٩ وجاء فيها مزاحم الباجه جي نائباً لرئيس الوزراء. وقد أُرسل إلى مصر ليهدئ الخلافات على سورية بين البلدين، وحال وصول الباجه جي إلى مصر عُقد اتفاق بين البلدين (على عهد حسين سري باشا في مصر) تعهد العراق بموجبه بعدم التدخل في شؤون سورية لفترة خمس سنوات «وهي مدة بقاء الوصي في الوصاية كما أدرك الوصي ذلك»[٣].

(١) باتريك سيل: الصراع على سورية - مصدر سابق - ص ١١٧.

(٢) علي جوده: ذكريات ١٩٠٠ - ١٩٥٨ - ط١ - بيروت - مطابع الوفاء - ١٩٦٧ - ص٢٧٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارت، ج ٨ - ص١١٥ - وقد أطاح الشيشكلي بحكم الحناوي، وبذلك أصبح مشروع فكرة الاتحاد بعيداً.

ومن البديهي فإن اتفاقاً كهذا لم يرضِ الوصي البتة، وحال عودة الباجه جي في ٣١/١/١٩٥٠ شن حزب الاتحاد الدستوري هجوماً عليه وعلى تصرفاته في مصر. فكتب خليل كنه مقالاً افتتاحياً في جريدة العهد عنوانه «مبايعة» هاجم فيه نجيب الراوي وزير المعارف العراقي وعضو الوفد الذي خطب نيابة عن الباجه جي راجياً في خطابه بأن يوفّق الطرفان في مسعاهما تحت ظل ما أسماه «حامي العروبة وراعيها» يشير بذلك إلى الملك فاروق. وعبر السيد كنه عن دهشته لأن الراوي قد بايع مليكاً غير مليكه، وأشار إلى أن مصر تريد من العراق أن يتخلى عن رسالته القومية وأن يهمل مشروع الاتحاد السوري - العراقي[(١)]. ووالت الجريدة مقالاتها بمهاجمة مصر والوفد العراقي المفاوض فأشارت إلى أن المشروع (اتحاد العراق مع سورية) يحقق الخير ويقف ضد الصهيونية، وأن لا صحة لمن يقول أنه شر لأنه من صنع نوري السعيد لأن «لا يمكن أن يكون الشيء خير وشر في آن واحد» وعبّر الحزب عن استيائه لاعتقاده أن الباجه جي قد أعطى تنازلات كثيرة لمصر، وأنه جعل تنفيذ الاتحاد مشروطاً بموافقة مصر. وأكد الحزب تعليقاته حول المباحثات بأن «التشريفات في مصر قد أثرت على أعصاب الباجه جي»[(٢)].

وأيد حزب الاتحاد الدستوري موقف مصر من تفتيش الناقلات المارة بقناة السويس بعد أن عملت الدول الغربية على منع مصر من ممارسة هذا الحق وأثارت ضجة عليها. وقالت جريدة الاتحاد الدستوري في مقال لها بعنوان «حق مصر الشرعي في تفتيش السفن المارة بقناة السويس» جاء فيه «إن إسرائيل تشكل خطراً حقيقياً على مصر وأن مجرد وجودها كقوة على حدود مصر إنما هو تهديد مستمر لكيان هذه المملكة العربية، فإذا أصرت مصر على تفتيش هذه الناقلات فإنما تستعمل حقاً شرعياً»[(٣)].

أما حزب الأمة الاشتراكي فتضمنت معالجته لقضايا مصر قضاياها السياسية

---

(١) جريدة العهد، ٢٦/١/١٩٥٠.

(٢) جريدة العهد، ٢٨/١ - ٣١/١/١٩٥٠.

(٣) جريدة الاتحاد الدستوري: ٢٦/٨/١٩٥١.

الخارجية وبخاصة إسرائيل وبريطانيا، ثم بعد ثورة **٢٣** تموز/يوليو **١٩٥٢** بدأ الحزب يتناول القضايا الداخلية والتحذير مما أسماه بالدكتاتورية في مصر. فعندما نشب نزاع بين مصر وإسرائيل حول مرور ناقلات النفط الإسرائيلي أو التي تحمل شحنات إلى إسرائيل، أيد الحزب موقف مصر ووقف بجانبها فأصدر بياناً دعا فيه الشعب العراقي والشعوب العربية والإسلامية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

* إقناع مصر بعدم اتخاذ موقف فردي إزاء هذا النزاع طالما أنه جزء من تدابير الحصار الاقتصادي على إسرائيل.

* على الحكومات العربية أن تتخذ كل الخطوات الإيجابية لإعلان مؤازرتها لمصر في الخارج.

* دعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فوراً لدرس الأمر، ووضع خطة موحدة تلزم بها الدول العربية جميعها وتعمل بموجبها[١].

وأصدر الحزب بياناً آخر حول قرار مجلس الأمن المتخذ ضد مصر والذي يكرهها بالتخلي عن حقها في مراقبة السفن المارة عبر قناة السويس، وجاء في البيان «إن حزبنا يرى أن من واجب الدول العربية أن تقف موقفاً حازماً صلباً للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار»[٢].

وعندما ألغت مصر المعاهدة المصرية - البريطانية في زمن النحاس باشا، أرسل نائب رئيس الحزب نظيف الشتوي برقية إلى النحاس باشا مؤيداً خطوة مصر في إلغاء المعاهدة المصرية - الإنكليزية، ثم كتبت الجريدة مقالاً عنوانه «شدوا أزر مصر» وقالت عن إلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية «لقد قالت مصر كلمتها ومضت مجاهدةً في سبيلها نحو النور والحرية. وكان طبيعياً أن يقاوم الاستعمار البريطاني أماني مصر ويعمد إلى شتى الأساليب للحيلولة دونها وما تريد، ثم أخذت إسرائيل تتحرش - وربما قامت بعدوان - ومن هنا تنبثق

---

[١] جريدة الأمة: ١٩٥١/٨/١٤.

[٢] جريدة الأمة: ١٩٥١/٩/٥.

مسؤولية الدول العربية». وتساءلت الجريدة ما الذي فعلته مصر لبريطانيا؟ أغزت الجزيرة؟ أأخرجت السكسون من ديارهم؟[1]. كما طلب السيد عبد المهدي من مجلس الأعيان ضرورة الاهتمام بقضايا البلاد العربية ومنها مصر[2]. وأصدر الحزب بياناً دعا فيه الشعب العراقي إلى الإضراب تأييداً لمصر، عندما هُدّدت من قِبَل القوات البريطانية في السويس، ونُشر البيان في ثلاثة أعداد من جريدة الحزب وجاء فيه «إن دعوتنا إلى الإضراب لم تنبثق إلا من شعورنا بكون القضايا العربية ومنها القضية المصرية هي أحوج ما تكون اليوم إلى تكتل الشعوب العربية وتضامنها والظهور أمام العالم بمظهر الاتحاد». وبعد ثورة **٢٣** تموز/يوليو **١٩٥٢** كتب الحزب يقول في جريدته «حركة الانقلاب العسكري في مصر الشقيقة تدل على تفاقم الحال واشتداده مما حدا بالجيش أن يقف موقفه الأخير ليرجع الأمور إلى نصابها ويحد من تفشي الفساد والتدهور». ثم عبر الحزب بعد ذلك عن استيائه من الوضع العسكري في مصر فكتبت الجريد مقالاً عنوانه «حكومة نجيب تستصدر قانوناً لحماية دكتاتوريتها السافرة»، وأوردت تحت هذا العنوان خبراً من القاهرة لمراسلة الإذاعة البريطانية والذي أشار إلى القانون الذي صدر بإعفاء حكومة نجيب من أية مسؤولية لمدة ستة أشهر من تاريخ الانقلاب[3].

أما موقف حزب الاتحاد الدستوري من نزاع مصر مع بريطانيا حول إلغاء معاهدة **١٩٣٦** حيث وقفت الأحزاب الوطنية العراقية بجانب مصر، فقد تردّد السعيد في بيان رأيه بتأييد مصر ولكن بعد أن تعرض لانتقادات المعارضة وبخاصة حزب الأمة، أدلى بتصريح أكد فيه تعاون العراق مع كل الدول العربية لتحقيق مطالبها الوطنية والسيادة الكاملة، وعندما أحرج الصحفيون السعيد بأسئلتهم عبّر مضطراً عن مشاركة العراق شعور مصر من معاهدة **١٩٣٦** وأكد

---

(١) جريدة الأمة: ١٢ - ٢١/١٠/١٩٥١.

(٢) مجلس الأعيان: محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ - ص١٢٠.

(٣) جريدة الأمة، ٣١/٧/١٩٥٢ - ١٦/١١/١٩٥٢.

على أنه يرى «من الضروري التعاون مع مصر لمعالجة هذا الأمر الحيوي»[1]. دون أن يشير إلى المعاهدة ولا إلغائها أو تعديلها.

وقد دخل السعيد كوسيط للصلح بين بريطانيا ومصر. ويجدر التمعّن قليلاً في هذه الوساطة، فالسعيد على ما يبدو أراد أن يظهر بمظهر المؤيد لمصر ليكسب الرأي العام حوله، ويجلب انتباهه إلى أنه يسعى جاهداً من أجل مصر. ولكن الواقع أن السعيد قد وضع نفسه بهذه المهمة:

١- بتكليف من بريطانيا ومن المستر إيدن بالذات.

٢- إن علاقات السعيد ببريطانيا وتحقيق رغباتها على طول الخط يجعل قيامه بهذه المهمة ليس مما يفيد القضية المصرية أكثر.

وقد قدم السعيد اقتراحات لحل القضية المصرية تتضمن سلامة منطقة قناة السويس مع إعطاء أماني بالجلاء وقد جاء فيها:

١- جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس في تاريخ معين يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

٢- يسبق الجلاء ضمان إعادة الأمن والسلام إلى منطقة القناة[2].

وقد جاء في المقترحات ضرورة «إيجاد نظام للدفاع عن الشرق الأوسط لمواجهة أي عدوان يقع في المستقبل، وأن يكون هذا الدفاع متمشياً مع ميثاق الضمان الجماعي العربي، والأساس الذي سيبنى عليه الدفاع عن الشرق الأوسط. ويبدو من هذه الاقتراحات أنها تنطوي على تحقيق مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وهو المشروع الذي ما فتئت الدول الغربية فرنسا وبريطانيا وأميركا بالإضافة إلى تركيا تحاول إخراجه إلى الوجود في الشرق الأوسط وتلح على دخول مصر فيه، وأن تكون مصر عضواً رئيسياً في الحلف. ولكن مصر رفضت ذلك على عهد وزارة النحاس ١٩٥١ عندما دعتها الدول المذكورة في

(١) جريدة الاتحاد الدستوري: ٢٣/ ١٠/ ١٩٥١ - ١٤/ ١١/ ١٩٥١.

(٢) جريدة المصري، ٣/ ٢/ ١٩٢٥.

١٣ تشرين الأول/أكتوبر من السنة المذكورة واشترطت مذكرة بريطانية مرفقة بأن الجلاء عن منطقة قناة السويس رهن بقبول مصر للخطة[١].

ومن هذا نستنتج أن وساطة السعيد ما هي إلا تحقيق لرغبة بريطانيا في استتباب الأمن في منطقة القناة ومحاولة لإقناع مصر للدخول في حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وبعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ لم يعلق الحزب على ذلك في حينه لكنه، وبعد أن ترأس محمد نجيب الحكومة المصرية، وصف الحزب الحكم القائم في مصر آنذاك بأنه «نظام دكتاتوري عسكري»[٢].

اشتراكية حزب الأمة الاشتراكي

سمّى حزب الأمة نفسه بالاشتراكي، ومن البديهي أن الاشتراكية لها مفهومها العلمي المعروف، وهو امتلاك السلطة كل وسائل الإنتاج بحيث تعود فائدتها لكل أفراد المجتمع منعاً لاستغلال الفرد للفرد الآخر.

وإذا بحثنا في ما كتبه الحزب عن الاشتراكية فمن الصعب أن نلمس مفهوماً معيناً للاشتراكية عند هؤلاء القادة. أولاً: لأن أقوالهم عن الاشتراكية لا تنطبق على الاشتراكية بمفهومها المعروف. ثانياً: في مفاهيمهم الخاصة عن هذه الاشتراكية نجدهم مختلفين فيما بينهم، فلا نجد فكراً واضحاً يحدد موقفهم من هذا النظام.

قال عبد الهادي البجاري في خطاب ألقاه في مدينة الموصل مع وفد الحزب «لئن كان من حسنات الاشتراكية أن تعترف بالفرد من حيث هو، فمن فضائلها أن تطالب أبناءها عمالاً وفلاحين وكَسَبَة بالثقة بأنفسهم». ويقول السيد محمد النقيب وهو من أقطاب الحزب: «إن اشتراكية حزب الأمة لا بد أن تزيح سحابة الشقاء والبؤس، والسبيل إلى ذلك هو التمثيل النيابي الصحيح[٣].

(١) باتريك سيل: الصراع على سورية - مصدر سابق، ص١٥٢.

(٢) جريدة الاتحاد الدستوري، ١٠/٩/١٩٥٢.

(٣) جريدة الأمة، ١٥ - ١٦/٥/١٩٥٢.

وقالت جريدة الحزب في مقالٍ عنوانه «في الاشتراكية الدواء والعلاج»: «إن الاشتراكية التي يرمي إليها هذا النظام دون غيرها، هي القضاء على الشيوعية الهدّامة - التي تسلك عن طريق الفقر، والجهل والمرض - وليس من عامل فعّال يسد هذه الثغرات إلا الاشتراكية»[١]. ولم يوضح الكاتب ما هي الاشتراكية التي يعنيها.

وجاء في خطاب السيد جعفر القزويني نائب محافظة الحلّة ورئيس فرع الحزب هناك «لإخراج الشعب من وضعه البائس إلى الحياة المتفائلة، هبّ نفر من أبناء هذه الأمة إلى أن يضعوا حداً لليأس.... فانتهوا من ذلك إلى مبدأ وسط يتلاءم وخلق الشعب وروح تعاليمه الإسلامية ويساير حاجات العصر ومقتضياته»[٢].

هذا ما كتبه قادة الحزب وأعضاؤه عن الاشتراكية، ومن البديهي أن هذا الأمر لا يدعو للغرابة فإن أعضاء الحزب وقادته أغلبهم من كبار الملاكين وكبار التجار.

ولكن الحزب تطرق إلى بعض الحلول لمشاكل الفقر هي أقرب للعدالة الاجتماعية. فقد قال السيد عبد المهدي في مجلس الأعيان «إن العدل الاجتماعي يُقاس بنسبة الضرائب، وهل تُطرح بصورة عادلة؟ وكيف تُجبى؟ وكيف تُوزع؟»[٣].

وتحدث زعيم الحزب صالح جبر بجريدة الأمة عن مشكلة العجزة والمرضى والمسنين فقال: «الحكومة مسؤولة عن إعالة كل من لا يستطيع العمل بسبب العجز والشيخوخة»[٤].

---

(١) جريدة الأمة، ٢٥/٤/١٩٥٢ - ٢٧/١٢/١٩٥١.

(٢) جريدة الأمة: ٢٥/٤/١٩٥٢ - ٢٧/١٢/١٩٥١.

(٣) مجلس الأعيان: جلسة ٥/٣/١٩٥٢.

(٤) جريدة الأمة: ١٩/١٢/١٩٥١.

وقال الأستاذ محمد جواد جعفر مناقشاً الحكومة في المجلس النيابي «إن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التوزيع العادل للإنتاج هي:

١- الضرائب التصاعدية.

٢- الاستقلال المالي والنقدي لنتمكن من أن نكون أحراراً في عملتنا[١].

---

(١) مجلس النواب: محضر الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ - ص١٢٧.

الفصل السابع

حزب البعث العربي الاشتراكي

نبذة عن تاريخ الحزب

من المعلوم أن الحزب نشأ في سورية، وهو حزب قومي يعتبر البلاد العربية كلها ميدان نشاطه. رفع شعار الاشتراكية والقومية معاً وأسّس له فرعاً في العراق. ولما كان موضوع البحث الأحزاب العراقية، فإني سأكتفي بنبذة مختصرة عن نشأة الحزب في سورية على أن أفصّل بعض الشيء عن فرع الحزب في العراق وهو ما يُسمى في مفهوم الحزب بالقيادة القطرية.

منذ بداية العقد الرابع من هذا القرن كان هناك مجموعة من الشباب القومي في سورية متأثرة بأفكار النهضة الأوروبية وبخاصة ما يتعلق منها بفكرة الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية. كان هؤلاء الشباب يتطلعون إلى أهداف قومية ووطنية هي استقلال سورية والدول العربية وتوحيد الأمة العربية، ولم يكن هناك في البداية تنظيم سياسي يجمعهم بل تكونت هناك حلقات من الشباب تسمي نفسها تارة حركة الإحياء العربي وطوراً حركة البعث، وكانوا يتبعون أخبار الدول العربية ويتألمون لوقوعها تحت نفوذ الدول الغربية. وفي نهاية هذا العقد عندما سُلخ لواء الإسكندرون زاد هذا الحادث من كره الشباب القومي للنفوذ الأجنبي ودسائس الاستعمار. كما أن هروب عدد من شباب الإسكندرون من هذا اللواء زاد من زخم الحركة الوطنية في دمشق، وكان على رأس شباب الإسكندرون زكي الأرسوزي والذي كون مع الأستاذ ميشيل عفلق نواة لتجمع الشباب القومي السوري. ولا بد من إعطاء فكرة عن ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث.

ذهب السيد عفلق والسيد صلاح الدين البيطار عام ١٩٢٩ إلى فرنسا حيث اختص الأول في التاريخ بينما اختار الثاني موضوع الفيزياء اختصاصاً، وأكمل الاثنان الدراسة الجامعية. وأراد عفلق إكمال الدكتوراه ولكن وفاة والده جعلته يكتفي بالدراسة الجامعية، فعاد هو والبيطار. وقد عرف الاثنان في السوربون الأفكار الاشتراكية[١].

وحينما عادا عملا في التدريس في تجهيز دمشق، وكانت الثانوية الوحيدة في دمشق. وأخذا يبثان أفكارهما القومية والاشتراكية بين الطلبة، فتأثر الكثير من الطلبة بأفكارهم وكانت تجهيز دمشق وجامعة دمشق تمثلان مركزين مهمين للحركة الوطنية في سورية.

وفي عام ١٩٤٠ بدأت تتكون تنظيمات قومية فتكوّن تجمع سمي بحلقة قومية، وفي عام ١٩٤١ عندما حدثت حركة رشيد عالي في العراق تألفت مجموعة من الشباب القومي سُميت «نصرة العراق»[٢]. أخذت على عاتقها جمع التبرعات والمتطوعين للعراق. وكان الشباب المتحمس لهذه الجمعية يصوم بعض الأيام وينقطع عن أكل اللحم أربعة أيام في الأسبوع ويتبرع بثمن هذه المواد لنصرة العراق. وبعد ذلك توحدت هاتان الحلقتان وكوّنتا جمعية واحدة سُميت حركة البعث العربي وكان ذلك عام ١٩٤٢. وفي تلك السنة استقال عفلق والبيطار كي يتفرغا للعمل السياسي. وكي يثبت هذا التجمع وجوده فقد رشح ميشيل عفلق للانتخابات النيابية عام ١٩٤٣ فصوت له ١٤٥ ناخباً ثانوياً وكانوا أكثر من عدد أعضاء الحركة آنذاك[٣].

وقد ظل نشاط هذه الحركة منذ ١٩٤٢ حتى ١٩٤٥ ينحصر في التبشير في أوساط الطلبة وإصدار منشورات باسم منشورات البعث العربي. وكانت الحركة تشتغل حتى هذه الفترة بشكل سري، وفي عام ١٩٤٥ اجتمع أربعة أشخاص

---

(١) Seale. Patrick: The Struggle For Syria - A study Of Past War Arab Politics. P41.

(٢) ناجي علوش: الثورة والجماهير - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٣.

(٣) سامي الجندي: البعث - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٦٩ - ص٣١.

هم: ميشيل عفلق وصلاح البيطار وجلال السيد ومدحت البيطار لإخراج الحركة إلى حيز العمل، ونتج عن هذا الاجتماع فعلاً تنظيم حزبي. وقد صدرت السنة التالية ١٩٤٦ جريدة الحزب الأولى «البعث» وأصبح الحزب يشتغل علنياً بعد أن أجيزت الأحزاب في سورية نهاية الحرب.

وفي عام ١٩٤٧ عُقد أول مؤتمر حزبي تم فيه تبني منهاج للحزب. وقد تشكلت أول لجنة تنفيذية بعضوية ميشيل عفلق وصلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم، وفي عام ١٩٤٩ بدئ بتشكيل نواة لفرع الحزب في العراق.

القيادة القطرية في العراق:

حمل أفكار حزب البعث إلى العراق الطلبة الذين كانوا يدرسون في دمشق نهاية العام ١٩٤٨، وتكوّنت نواة للحزب عام ١٩٤٩ وكانت تمثل «فرقة» وهي أصغر تشكيل للحزب، وتتصل بالقيادة القطرية للحزب في دمشق وليس لها ممثل فيها. وكانت الفرقة تضم عدداً قليلاً من الأفراد يمثلون الطلبة والمدرسين، يتركزون في بغداد، يقرأون كتب ميشيل عفلق وكراساته وهم معجبون بصورة خاصة بفكرة الوحدة والحرية والاشتراكية فقد كانت فكرة الوحدة هدفاً يفكر فيه الكثير من الشباب القومي، وأما الأفكار الاشتراكية والحرية فهي شعارات تمثل أيضاً آمالاً سامية عند الشباب الوطني في العراق، إلا أن ذلك الشباب البعثي لم يكن يعرف تفسيراً واضحاً للاشتراكية التي ينادي بها الحزب.

وفي عام ١٩٥٢ كثر عدد أفراد المجموعة وأصبحت تمثل شعبة تتصل بالقيادة القطرية لحزب البعث في دمشق، وفي تلك القيادة ممثل له حق التصويت. ويحضر عضو من هذه الشعبة مع القيادة القومية في سورية دون أن يكون له حق التصويت[1].

وكانت هذه الشعبة تتكون من عدة فرق هي:

[1] شمس الدين الكاظم: حديث معه في بغداد ٢٤/ ١/ ١٩٧٠.

١- فرقة الأعظمية.

٢- فرقة الكرادة.

٣- فرقة وسط بغداد (الحيدر خانة - قمبر علي - الكرخ)[١].

وقد امتد نشاط هذه المجموعة خارج بغداد وضمت أفراداً في محافظة الرمادي ومحافظة الحلّة وفي مدينة سامراء.

وبدأ شباب البعث يستنسخ كتابات ميشيل عفلق وينشرها بين أعضاء المجموعة وأصدقائهم، ثم أخذوا يحررون بعض المنشورات التي كانت تكتب باليد مع الاستعانة بالكربون. وكان شبابهم المكلف بهذه المهمة يسهر الليالي في تحرير أعداد كبيرة منها[٢]. وقد سموا هذه النشرات باسم «الاشتراكي» وقد ظهرت لأول مرة في مطلع عام ١٩٥٣ وكانت تُلصق على الحائط ليقرأ أهالي الأعظمية وبقية أحياء بغداد هذه المنشورات التي تنبئ بوجود تنظيم اسمه «البعث العربي» حيث لم تكن هناك فكرة معينة في أذهان الناس عن هذا الحزب. وبدأ الحزب يتوسّع في عام ١٩٥٣ ويستقطب قواعد له من الأوساط البرجوازية الصغيرة. وقد وجد له مجالاً واسعاً بين قواعد حزب الاستقلال وبخاصة من الفئات الكادحة التي تحمل أفكاراً قومية وتتطلع للعدالة والاجتماعية والنظام الاشتراكي، والتي تخشى الانضمام للحزب الشيوعي نظراً للدعاية الكثيفة ضده بأنه ضد الدين، ولأنه حزب أممي لا يفرق بين القوميات، وللمطاردة الشديدة لأفراده وللاضطهاد الذي يلاقونه وما ينتج عن ذلك من قطع لموارد رزقهم. إن القواعد التي انفصلت عن حزب الاستقلال كانت قد أُصيبت بخيبة أمل في ذلك الحزب لمشاركته حكومة الصدر عام ١٩٤٨ وتركه للجماهير تتلقى ضربات السلطة ليحصل قادة الحزب على مكاسب خاصة بهم، فانسحب الكثير من قواعده»[٣]. لهذا فقد وجد حزب البعث في بداية تكونه في العراق مضايقة

(١) الدكتور علاء الدين الخلخالي: حديث معه في بغداد ١/٦/١٩٦٩.

(٢) شمس الدين الكاظم: حديث معه في بغداد ٢٤/١/١٩٧٠.

(٣) أياد سعيد ثابت: حديث معه في بغداد - ٢٥/٦/١٩٦٩.

شديدة وصلت حد المحاربة العنيفة من حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي، لأن كلا الحزبين يشعران بأنه يسلبهما قواعدهما. والواقع أن حزب البعث نما على حساب قواعد حزب الاستقلال. أما بالنسبة للحزب الشيوعي الذي كان يخشى من حزب البعث فقد كان تخوفه في غير محله لأن حزب البعث لم يستطع التغلغل في قواعد الحزب الشيوعي.

وفي عام ١٩٥٤ أصبح التنظيم في العراق على مستوى فرع له حق اعتيادي بحضور اجتماع القيادة القومية في سورية والتصويت.

وعُقد المؤتمر القطري الأول، وقد حدثت بداية لانشقاقات وصراع داخل الحزب، وكان علي صالح السعدي من أسباب هذا الخلاف، وهو خلاف يتعلق بموقف القيادة من الأعضاء غير الملتزمين بأوامر الحزب والذين يفتقرون إلى حد معين من الصلابة والشجاعة والاستعداد للتضحية، فظهر تكتل يتكون من السادة: فيصل حبيب الخيزران - عبد الرحمن منيف - خالد علي صالح - كريم شنتاف - رشيد الحيالي - فخري قدوري. وكان هذا التكتل يسعى لتنحية كل من السادة: فؤاد الركابي - تحسين معله - جعفر قاسم حمودي - شمس الدين كاظم[1]. وكانت المشكلة التي واجهت الحزب هي ضعف الالتزام عند قسم كبير من الأعضاء وعدم التقيد بواجباتهم الحزبية وعدم حضورهم الاجتماعات التي يعقدها الحزب بشكل منتظم. كان الفريق الثاني يرى أنه من الضروري أن يضم الحزب أعضاء صداميين يلتزمون بأوامر الحزب ويتحملون التضحيات التي قد يتعرضون لها، حتى يستطيع الحزب أن يعتمد عليهم ويوكل لهم المهمات التي تتطلبها الظروف، وأنه من الأفضل للحزب أن يطهر صفوفه من هذه العناصر الضعيفة التي قد تسبب له المتاعب.

وقد توسّط في هذا الخلاف السيد كريم شنتاف، واجتمع كل الأعضاء في بغداد وجمعوا شملهم وتركوا الأمر يُحل بطريقة الانتخاب. وقد فاز بعضوية القيادة القطرية كل من السادة: فؤاد الركابي - تحسين معله - جعفر قاسم

[1] علي صالح السعدي: حديث معه في بغداد - ١١/١/١٩٧٠.

حمودي- فخري قدوري - فيصل الخيزران - طعمه رشيد - جاسم محمد - كريم شنتاف - وهي أول قيادة قطرية للحزب في العراق. وقد زالت الخلافات بعد الانتخابات.

قام الحزب على أثر انعقاد مؤتمره الأول بتطهير صفوفه من العناصر الضعيفة وغير الملتزمة ففصل أو جمّد أكثر من ٥٠ في المئة من الأعضاء داخل بغداد وخارجها[١]. وكان المسؤول الأول لهذه القيادة القطرية هو فؤاد الركابي الذي بقي يمثل الشخصية البارزة والتي لها القيادة في الحزب حتى عام ١٩٥٨[٢].

وفي عام ١٩٥٥ اشترى الحزب آلة طباعة وأخذ يطبع منشوراته، وقد اتخذ من بيت نجاد الصافي في الأعظمية مقراً لجهاز الطباعة. وحينما شعرت الشرطة السرية بهذا البيت ووجود الطابعة داهمته وألقت القبض على نجاد الصافي الذي اعترف فور اعتقاله على مسؤوله جاسم محمد (عضو القيادة القطرية). فألقت السلطة القبض على جاسم محمد هذا الذي اعترف بدوره على مسؤوله فؤاد الركابي. غير أن الركابي لم يعترف على أحد فجنّب الأعضاء الآخرين خطر الاعتقال[٣].

وفي هذه الفترة استطاع جعفر قاسم حمودي أن يقنع والده بأن يتفق مع الحزب لشراء مطبعة وإصدار جريدة باسمه على أن يشجعها أفراد الحزب.

وقد أصدر السيد قاسم حمودي جريدة «الحرية» عام ١٩٥٤ وكان يكتب فيها أعضاء الحزب باسماء مستعارة بعض المواضيع عن الوحدة العربية

(١) علي صالح السعدي: حديث معه في بغداد - ١١/١/١٩٧٠.

(٢) فؤاد الركابي (١٩٣٢) من مواليد محافظة الناصرية من عائلة فقيرة أبوه دلّال سيارات - درس الابتدائية والثانوية في الناصرية - ثم دخل كلية الهندسة في بغداد - يمتاز بأنه طموح وذكي ومناور له تطلعات برجوازية. وبعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ دخل الوزارة وزيراً للإعمار.

(٣) شمس الدين الكاظم: حديث معه في بغداد - ٢٤/١/١٩٧٠.

والاستعمار في الوطن العربي ومشكلة فلسطين. وكان كريم شنتاف يكتب الكثير من هذه المقالات[1].

وفي عام ١٩٥٦ وبعد الاعتداء الثلاثي على مصر، حيث انطلقت انتفاضة شعبية في العراق تأييداً لمصر واحتجاجاً على موقف الحكومة المشين من الاعتداء، قام حزب البعث بمظاهرات كبيرة كان يقودها علي صالح السعدي وأياد سعيد ثابت. وكانت أضخم هذه المظاهرات مظاهرة الجسر التي انفرد بها الحزب، ولكن الشرطة داهمت المظاهرة فسقط الكثيرون. والظاهر أن قيادة المظاهرة لم تكن موفقة باختيار الأسلوب الملائم لهذه المظاهرة فارتكبت خطأ عرض الحزب لهذه التضحية[2].

وقد توسع الحزب بعد عام ١٩٥٦ وازدادت سمعته فزاد عدد أفراده، بعد أن دخله الكثير من الأعضاء الجدد. وقد حاول الحزب أن يتغلغل في صفوف العمال ولكنه لم يوفق كثيراً في هذه المحاولة.

وفي عام ١٩٥٧ عُقد المؤتمر الثاني للحزب، وقد أُجريت انتخابات ففاز الأشخاص أنفسهم الوارد ذكرهم عدا فخري قدوري الذي تخرج من كلية التجارة بامتياز وحصل على بعثة إلى أميركا وسافر لإكمال دراسته. ففصله الحزب مبرراً هذا الفصل بأن قدوري فضّل مصلحته على مصلحة الحزب فترك النضال وواجبه الوطني[3].

ويبدو أن هذا التبرير غير كافٍ للفصل، وهناك رأي آخر هو عدم تقيد قدوري بأوامر الحزب وعدم حضوره اجتماعاته ولا القيام بأعماله الحزبية التي يُكلف بها، وعدم تقيده بالمواعيد التي تتطلبها ظروف الحزب، وربما يعود ذلك

---

[1] د. علاء الدين الخلخالي: حديث معه في بغداد - ١٩٦٩/٦/١.

[2] عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني والمهام الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن - بغداد ١٩٥٩ - ص٢٥٠.

[3] د. علاء الدين الخلخالي: حديث معه في بغداد ١٩٦٩/٦/١.

لانشغاله إذ كان معيداً في كلية التجارة قبل سفره، ففصله الحزب من عضويته قبل أن يسافر[1].

ونظر الحزب في هذا المؤتمر في أمور داخلية منها:

١- تنظيم أعضاء الحزب خارج بغداد.

٢- موقف الحزب من جبهة الاتحاد الوطني.

٣- موقف الحزب من بقية الأحزاب.

وكان موقف الحزب من جبهة الاتحاد الوطني إيجابياً، وكان يدعو لها ويشجع على تكوينها. وقرر في هذا المؤتمر الدخول فيها والتعاون مع بقية الأحزاب وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، ولم يشجع على التعاون مع حزب البارتي.

الاشتراكية في مفهوم الحزب:

ينادي الحزب بالاشتراكية ولكن ليست الاشتراكية العلمية المعروفة وإنما ينادي «باشتراكية عربية تتناسب مع ظروف المجتمع العربي». ولست بصدد بحث فلسفة الحزب، ولكن لا بد من القول إن الحزب قد نادى باشتراكية لم يستطع أن يضع لها قادة البعث تفسيراً واضحاً. ونجد ذلك الغموض حتى في دستور الحزب الذي يثبت مثلاً (حق الملكية والإرث) وينادي زعيم الحزب ميشيل عفلق بأهمية دفع الفرد للتنافس مع الآخرين وتشجيع الدوافع الفردية للشخص. ونجد صعوبة في التوفيق بين مفهوم الاشتراكية العلمي وإقرار الحزب بالملكية. فتشير المادة (١٥) من الدستور إلى «تحديد الملكية الزراعية بما يتناسب وقدرة المالك على الاستهلاك» ومن البديهي أن مسألة الاستهلاك نسبية في كثير من الحالات.

وتشير مواد أخرى إلى إلغاء التمييز الطبقي بين الأفراد وإلى سيطرة الدولة

(١) علي صالح السعدي: حديث معه في بغداد ١١/١/١٩٧٠.

على التجارة الداخلية والخارجية وعلى موارد الإنتاج. وينص الدستور على اشتراك العمال في إدارة المعمل ومنحهم نصيباً في الأرباح. وعلى العموم فإننا نلاحظ أن مواد الدستور هي خليط من الاشتراكية والرأسمالية.

حزب البعث والحركة الشيوعية:

إن حزب البعث هو أقرب الأحزاب العربية للأحزاب الشيوعية في العالم العربي، إلا أن هناك بعض الفروق بين البعث والأحزاب الشيوعية. فالأستاذ ميشيل عفلق منذ ١٩٤٤ يرى «أن الشيوعية غريبة عن كل ما هو عربي» ثم يفسر ذلك بقوله إن الشيوعيين يتجاهلون أن النظريات والأنظمة المنبعثة من حضارة الغرب وأوضاعه لا تلبي حاجات البيئة العربية ولا تلقى فيها تقبلاً. ثم يضيف إلى ذلك قائلاً: «إن الشيوعية ليست مجرد نظام اقتصادي بل هي رسالة مادية أممية مصطنعة تنفي حقيقة القوميات في العالم وتنكر الأسس الروحية والوشائج التاريخية التي تقوم عليها الأمة»[١].

ثم يقارن الأستاذ ميشيل عفلق بين اشتراكية البعث والاشتراكية الشيوعية قائلاً:

١- الاشتراكية الشيوعية قضت على حق الملك وبذلك قضت على الدوافع الذاتية الغريزية في الفرد. بينما اشتراكية البعث تعتبر أن أغزر قوة في الأمة تكمن في الدوافع الذاتية للأفراد.

٢- الشيوعية لا تعترف بحق الإرث، بينما اشتراكية البعث تعترف بذلك.

٣- اشتراكية الحزب الشيوعي تعد الشعب العربي بأنها ستحقق حاجاته الماسة إلى الاشتراكية، في حين أن غايتها ربط مصير العرب بمصير دولة أخرى هي روسيا.

---

[١] ميشيل عفلق: في سبيل البعث: دار الطليعة - بيروت ١٩٦٣، ص١٣٢.

٤- الحزب الشيوعي يدعو للأممية اللاقومية[١].

وكتب الدكتور منيف الرزاز، أحد مفكري الحزب، عن الفرق بين البعث والشيوعية ولخّص ذلك في نقطتين:

١- البعث يعتبر قوى التحرر القومي أصيلة وحقيقية، بينما يعتبرها الشيوعيون رجعية ومتخلفة وبرجوازية. ولا يعتبر البعث القومية مرحلة عابرة، ويعتبرها الشيوعيون مرحلة برجوازية عابرة يجب أن تتلوها مرحلة اشتراكية تقضي عليها وتنهيها.

٢- الحرية: يختلف حزب البعث عن الشيوعية، وهذا الاختلاف يكون محدوداً في حال الفكر الماركسي الأصيل ولكنه يتحول إلى خلاف عظيم حين المقارنة مع الفكر الستاليني والتطبيق العملي الستاليني.

ويوضح الرزاز هذه النقطة بالقول «إننا نلتقي مع ماركس حين يقول إن الحرية لا وجود لها في النظام البرجوازي إلا للبرجوازيين، وإنه لا سبيل إلى تحقيق الحرية للطبقة العاملة إلا في ظل النظام الاشتراكي. ولكننا نجد أنفسنا على طرفي نقيض مع ستالين حين حوّل الثورة الاشتراكية من دكتاتورية للبروليتاريا إلى دكتاتورية على البروليتاريا[٢].

ويعتبر القادة البعثيون أن الاختلاف بين البعث والشيوعية هو اختلاف بشكل أعمق بين البعث والشيوعية المحلية. ولكن الحزب يرى أنه أقرب إلى تفاهم متبادل مع البلدان الشيوعية نفسها. ويؤكد الدكتور الرزاز بأنه قد حدث تعاطف مع الاتحاد السوفياتي بعد موت ستالين، وبعد أن غير الاتحاد السوفياتي سياسته تجاه العالم العربي وامتد تعاطف الحزب أيضاً مع الشيوعيين المحليين بعد أن غيروا سياستهم أيضاً - المرحلية على الأقل - بالنسبة للبناء القومي العربي[٣].

(١) ميشيل عفلق: في سبيل البعث - مصدر سابق، ص٢٠٩ - ٢١٠.
(٢) منيف الرزاز: التجربة المرة - غندور للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٧ - ص٢١٣.
(٣) منيف الرزاز: نفس المصدر، ص٢١٣ - ٢١٦.

مبادئ الحزب (١٩٤٧):

١- حزب البعث العربي الاشتراكي حزب عربي شامل، تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية. وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

٢- الحزب قومي يؤمن بأن القومية حية خالدة وأن الشعور القومي الواعي هو الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً وهو شعور مقدس.

٣- يؤمن بأن أهدافة الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لايمكن أن تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال، وأن الأعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع.

٤- حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد مقدسة لا يمكن لأي سلطة أن تنتقصها.

٥- السيادة ملك الشعب وقيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن إرادة الجماهير كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها.

٦- إقامة نظام نيابي دستوري، السلطة التنفيذية فيه مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتجها الشعب مباشرة.

٧- السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أية سلطة أخرى وتتمتع بحصانة مطلقة.

٨- يسعى الحزب لوضع دستور للدولة يكفل للمواطنين المساواة المطلقة أمام القانون، والتعبير بملء الحرية عن إرادتهم، واختيار ممثليهم اختياراً صادقاً ويهيئ لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

٩- اعتبار الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، واعتبارها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكانياته وتفتّح عبقريته على أكمل وجه.

١٠- الثروات الاقتصادية ملك للدولة.

١١- يمنع استثمار جهد الآخرين.

١٢- يُعاد توزيع الثروات توزيعاً عادلاً.

١٣- تدير الدولة المؤسسات ذات النفع العام وتمتلك وسائل الإنتاج الكبرى ومصادر الثروة.

١٤- تشرف الدولة على التجارة الداخلية والخارجية إشرافاً مباشراً.

١٥- تحدد الملكية الزراعية بمقدرة المالك على الاستهلاك.

١٦- تباح ملكية العقار على ألّا تستثمر.

١٧- يشترك العمال في إدارة المعمل ويُمنحون نصيباً من الأرباح السنوية عدا أجورهم.

١٨- يوضع برنامج شامل للتصنيع على ضوء أحدث النظريات.

١٩- يؤمّن الطب للجميع.

٢٠- ضمان العيش للجميع وتضمن الدولة معيشة العاجزين.

٢١- حرية التملك والإرث مصونة في حدود المصلحة القومية.

الحزب والعمال:

يساند الحزب كفاح العمال من أجل حقوقهم، وقد أيد الإضرابات التي قام بها العمال في شركة النفط أو في شركات الدخان، وأبدى في كتاباته تحمساً واضحاً للعمل. ويشير في أكثر الأحيان إلى العمال في كل البلاد العربية ويعتبر المشكلة واحدة[1]، فحين أضرب عمال شركة الأرامكو النفطية السعودية

(١) أكد دستور حزب البعث في المادة الخاصة بتعريف الحزب بأنه (لايعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا).

عام ١٩٥٣ وجهت القيادة القطرية نداءً إلى العمال في كل أرجاء الوطن العربي طلب منهم مساندة إضراب العمال هؤلاء، وشجب موقف السعودية منهم. وأشارت صحيفة الحزب السرية إلى «أن كل نضال وكل حركة ضد المستغلين إنما تقدم خدمة كبرى لجميع الكادحين العرب وتقوم بتقويض جزء من المعوقات التي تمنعهم من الوصول إلى أهدافهم»[١]. ووجه الحزب نداءً إلى كل فئات الشعب للقيام بالإضراب تأييداً لإضراب عمال النفط في البصرة عام ١٩٥٣، موضحاً مطالب العمال العادلة، وضرورة مساندتهم ضد استغلال شركات النفط وضد الحكم الذي يدعم تلك الشركات[٢].

وكتب الحزب مقالاً بعنوان «لن ينقذ العمال إلا النضال والنضال وحده» أشار إلى إضراب عمال شركة الدخان الأهلية، وعدم استجابة الحكومة لهم. وأكد المقال في الختام على عدم وجود سند للعمال «غير العمال أنفسهم وغير أبناء الشعب العربي» وذلك في نضالهم ضد الاستغلال والاستعمار[٣]. وهاجم الحزب شركة نفط كركوك في موقفها من العمال، وبدأت جريدة الحزب السرية مقالها عن أوضاع العمال بقولها «ساعة زيادة لساعات العمل وطرد لا ينقطع وإهانات دائمة - كل ذلك يحدث في الشركة العراقية» ثم فسرت الجريدة ذلك بأنه نتيجة لعدم مساعدة الحكومة لإضراب عمال نفط البصرة[٤].

وكتب الحزب في عيد ١ أيار/مايو ١٩٥٦ فأكد على أن تحرّر العمال رهين بتحرّر الشعب. وحث على أن يكون هذا العيد حافزاً للعمال العرب من أجل تحرّر الأمة العربية من الاستعمار والاستغلال[٥].

وكتبت جريدة الاشتراكي مقالاً عنوانه «نحو حياة أفضل» أشارت فيه إلى حالة العمال العراقيين من حيث حرمانهم من حقوقهم، ومعاناتهم للمظالم

(١) الاشتراكي - العدد ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣.
(٢) نضال البعث: وثائق حزب البعث - ج٥ - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٥ - ص٢٦ - ٢٨.
(٣) العربي الجديد: العدد الأول - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣.
(٤) نضال البعث: ج٥ - ص١٠٩.
(٥) الاشتراكي: العدد ٤، أوائل شباط/فبراير ١٩٥٤.

والاستغلال، ومواجهتهم للضغط والإرهاب والتنكيل والتجويع. كما أشارت إلى النشاط النقابي ومقاومته من قبل السلطة وأرباب العمل، حيث لوحق العمال النقابيون وقادتهم[١].

حزب البعث والحكومات العراقية:

بعد أن ازداد نشاط حزب البعث في عام ١٩٥٦، وحين زاد الوعي الوطني والقومي وبخاصة بعد تعاطف الحزب مع مصر في تلك الفترة، أخذ الحزب يهاجم الحكومات العراقية التي تتربع على دست الحكم، والتي لا يثق بها ويعتبرها لا تعمل من أجل مصلحة الشعب ولا تخدم مصالحه. ولا يفرق الحزب كثيراً بين الحكومات العراقية في موقفه منها، إلا أنه يركز على الحكومات التي يترأسها نوري السعيد أو أحد المقربين إليه. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ هاجم حكومة نوري السعيد واعتبرها تفرض على الشعب سياسة التجويع وسياسة الإرهاب، وأيد إضراب الموصل من أجل تخفيض أسعار المواد الغذائية عام ١٩٥٦ واعتبره مثلاً رائعاً ليقظة الشعب واستعداده للنضال دفاعاً عن حياته وحريته ومعاشه[٢]. واستمر الحزب في مهاجمته لنوري السعيد وأكد على أن نهايته رهن بائتلاف القوى الوطنية. وأشار إلى أن إرهاب نوري السعيد وتعسفه واستخدامه للقوة في مقاومة يقظة الشعب ما هو إلا دليل على ضعفه ونقمة الشعب عليه[٣].

وكتبت جريدة الحزب السرية عن رأي نوري السعيد في حل مشكلة الإقطاع، إذ يرى أن الإقطاع سينتهي طالما أن الإقطاعي عندما يتوفى توزع أرضه على الأولاد. وهاجمت الجريدة هذا الرأي واعتبرته رأياً خاطئاً، وإن على الفلاح الانتظار عشرات السنين لو أخذت السلطة بهذا الرأي[٤].

---

(١) نضال البعث: وثائق الحزب السرية - ج٥، ص٢١٣.

(٢) نضال البعث: نفس المصدر، ص١٣٦.

(٣) نضال البعث: نفس المصدر، ص١٤٠.

(٤) الاشتراكي: العدد (١١)، أواسط أيار/مايو ١٩٥٧.

وحين استقالت وزارة نوري السعيد وأعقبتها وزارة علي جودة الأيوبي في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٧، وصف الحزب هذه الحكومة الأخيرة بأنها امتداد لوزارة السعيد مع فارق الضعف والتخاذل أمام نفوذ الاستعمار، وكذلك الفوضى وضياع المسؤولية. وأكد الحزب على أن هذه الوزارة تكشف أن السياسة التي تحكم العراق ليست سياسة الوزارة ذاتها، وإنما هي السياسة التي يضعها حلف بغداد[١].

واستمر الحزب في هجومه على الحكومات العراقية المتعاقبة. فحين مجيء حكومة عبد الوهاب مرجان (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧) أكد الحزب على أن هذه الوزارة يحركها نوري السعيد كما يشاء ويفرض عليها ما يريد أسياده المستعمرون ما دام أعضاء الوزارة بين تابع له أو مؤيد لسياسته[٢].

وواصل الحزب مهاجمته لوزارة مرجان وسياستها الداخلية والعربية واعتبر في مقال كتبته جريدة الاشتراكي بعنوان «حكم الاستعمار والإرهاب» أن هذه الوزارة «حلقة من سلسلة الحكم الاستعماري الرجعي المفروض على العراق» وأهاب بالشعب الالتفاف حول جبهة الاتحاد الوطني من أجل تحرره[٣].

الحزب وحلف بغداد:

بعد المحادثات التي أجرتها حكومة نوري السعيد مع حكومة عدنان مندريس التركية بشأن تحالف العراق مع تركيا والذي كان بمثابة نواة للحلف الذي قررت أميركا وبريطانيا إنشاءه في الشرق الوسط وهو حلف بغداد. وحينما أُذيع بيان مشترك عراقي - تركي بشأن هذا التحالف، أصدر الحزب بياناً في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ جاء فيه «إن الاتفاق العراقي - التركي المنوي عقده قريباً سيكون صك العبودية الجديد بديل معاهدة ١٩٣٠. لقد آن لجماهير

(١) الاشتراكي: العدد (١٣)، ١٩٥٧.

(٢) نضال البعث: ج٥، ص٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) الاشتراكي: العدد (١٥) أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥٨.

الشعب والهيئات الوطنية أن تخلع عنها رداء القنوط والانزواء وتبدأ كفاحها الجبار لإسقاط وزارة نوري السعيد وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وإحباط الاتفاق العراقي- التركي وأية مؤامرة استعمارية أخرى[١].

وعلى الرغم من المعارضة التي قام بها الشعب لهذا الحلف بالمظاهرات والاحتجاجات، بالإضافة إلى النشرات الحزبية، فقد استمرت حكومة نوري السعيد في عزمها على عقد الحلف. وقد أصدر الحزب بياناً آخر بعنوان «بيان إلى جماهير الشعب» بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٥ جاء فيه: «أسفرت الحكومة عن نواياها عندما أعلنت عزمها على الارتباط بحلف دفاعي مع تركيا سالبة لواء الإسكندرون العربي وحليفة إسرائيل.... إن حزب البعث العربي الاشتراكي يدعو جماهير الشعب وجميع الهيئات الوطنية المناوئة للاستعمار، للاستمرار في نضالها من أجل الأهداف الآتية:

١- إسقاط وزارة نوري السعيد.

٢- إلغاء حلف السعيد - تركيا.

٣- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ البريطانية[٢].

وبعد أن عُقد حلف بغداد انتهز الحزب فرصة ذكرى وثبة كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وأصدر بياناً في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ جاء فيه: «لقد قُدِّر للرجعية الحاكمة أن تنجح في تكبيل العراق بقيود هذا الحلف الاستعماري، بعد أن عطلت الدولة مؤسسات الصحافة ونشرت موجة عنيفة من البطش والإرهاب» ودعا الحزب في ختام بيانه إلى النضال الوطني من أجل إحباط مؤامرة حلف بغداد وإسقاط وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي[٣].

واستمر الحزب في دعوته الشعب للنضال من أجل إسقاط حلف بغداد

(١) نضال البعث: ج٥، ص٩٢.

(٢) نضال البعث: نفس المصدر، ص٩٥ - ٩٧.

(٣) نضال البعث: نفس المصدر، ص٩٩ - ١٠٠.

والتنديد بالحكم الجائر في العراق، فكتب الحزب في تموز/يوليو ١٩٥٦ عن الأوضاع السياسية في العراق وأشار إلى أنها افتقدت كل مقومات الحياة الديمقراطية التي ينشدها الشعب. وأشار الحزب إلى عزمه على السير في نفس الطريق التي اختطها لنفسه لمحاربة الاستعمار وفضح مؤامراته وتعرّية عملائه وأذنابه[١].

وأكد الحزب على خطر حلف بغداد واعتبره هو المسؤول عن تدبير المؤامرات لضم سورية والأردن إلى العراق، وبالتالي إلى الحلف بواسطة عملائه في العراق[٢].

موقف الحزب من القضايا العربية

١- الحزب وفكرة الوحدة العربية:

يدعو الحزب للوحدة العربية، وقد وضع ذلك في صلب أهدافه وشعاراته التي رفعها. ولكنه في دعواه هذه لا يميل إلى توحيد الدول العربية في ظل حكوماتها التي لا يؤمن بها الحزب آنذاك (١٩٥٣) بل يدعو لتوحيد المنظمات والهيئات العربية في الوطن العربي وبالتالي فإنه يضع مسألة الوحدة كهدف أسمى يسعى الحزب لتحقيقه عاجلاً أم آجلاً.

وكتبت جريدة الحزب السرية مقالاً بعنوان «وحدة النضال العربي» قالت فيه:

«الأحزاب والمنظمات في البلاد العربية إن أردنا لها في أنحاء الوطن العربي الكبير أن توحد نضالها، فما علينا إلا أن نبتدئ بدعوتها إلى التخلص من أدران العقلية الإقليمية[٣]».

(١) الاشتراكي: العدد (١٠)، تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٥٦.
(٢) ناجي علوش: الثورة والجماهير - مصدر سابق، ص٣١٤ - ٣١٥.
(٣) العربي الجديد: العدد الأول - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣.

٢- موقف الحزب من مصر:

لم يؤيد الحزب حكومة الثورة في مصر، ولم يبدِ ارتياحاً للحكم القائم، واعتبره حكماً لم يستند إلى الشعب، وتبعاً لذلك فلا بد من الارتماء في أحضان الاستعمار. وقد جاء ذلك في مقال كتبه الحزب بعنوان «الدكتاتورية العسكرية لا تؤمن بالشعب» هاجم فيه حكومة مصر واعتبرها معتمدة على أميركا. وندّد بالمحادثات التي تجريها حكومة مصر مع أميركا واعتبرها دليلاً على محاولة جديدة لربط مصر بعجلة الدفاع المشترك[١].

وقد غير الحزب موقفه من مصر بعد عام ١٩٥٦، وهذا الموقف هو الموقف نفسه الذي اتخذه الحزب الشيوعي العراقي من مصر. فبعد تأميم قناة السويس أصدرت القيادة القطرية في العراق بياناً بعنوان «تأميم قناة السويس نصر جديد للسياسة العربية التحررية» جاء فيه: «إن تأميم شركة قناة السويس خطوة تقدمية حازمة جريئة، وقد جاءت بلا ريب ضربة قاصمة للاستعمار الغربي لها هددت الشريان الرئيس الذي يعتبره الغرب في اتصالاته بمناطق نفوذه ومصالحه في الشرق». واعتبر البيان هذه الخطوة نقطة انطلاق جديدة نحو التحرر العربي والوحدة العربية»[٢].

وكتب الحزب في الذكرى الأولى للعدوان على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٧ مقالاً بعنوان «ظفرنا في معركة السويس لم ينقص من تصميم الاستعمار على مواصلة التآمر والعدوان» جاء فيه «إن ذكرى العدوان الأثيم تزيدنا قوة في العمل من أجل وحدة أمتنا العربية وتحقيق رسالتها الخالدة»[٣].

وعبر الحزب عن فرحه وارتياحه للوحدة بين مصر وسورية واعتبره تأكيداً لحقيقة قوية يناضل الحزب والقوميون في سبيلها[٤].

---

(١) نضال البعث: ج٥، ص٣٩.

(٢) نضال البعث: ج٥، ص١١١.

(٣) الاشتراكي: العدد (١٤)، أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧.

(٤) نضال البعث: ج٥، ص٢٤٦.

٣- الحزب وسورية:

هاجم الحزب الحكم في سورية على عهد الشيشكلي واصفاً أياه بالدكتاتورية، وأشار إلى موقف حزب البعث في سورية من ذلك الحكم، وأيد معارضته لمحاولة تكوين جبهة وطنية، وتنبأ الحزب بانهيار حكم الشيشكلي بعد نجاح تكوين الجبهة[١].

وحينما حاولت حكومة نوري السعيد والحكومات العراقية الدائرة في سياسته الإطاحة بحكم الشيشكلي عن طريق انقلاب سوري تسانده الحكومة العراقية، لم يؤيد الحزب هذه الخطة مع كرهه لحكم الشيشكلي. وقد اعتبر الخطة هذه خدمة للاستعمار البريطاني الذي يحاول الإطاحة بالشيشكلي باعتباره عميلاً للنفوذ الأميركي»[٢].

كما شجب الحزب موقف الحكومة العراقية بزجها للجيش العراقي بالتآمر على البلاد العربية. وأشار بشكل خاص إلى استخدام نفر من الضباط في أعمال تهريب الأسلحة إلى سورية[٣].

٤- الحزب والأوضاع في الأردن:

حين أُبعد كلوب باشا من قيادة الجيش الأردني، أصدرت القيادة القطرية للحزب في العراق بياناً رحبت فيه بهذه الخطوة واعتبرتها خطوة تتفق ومطالب الشعب، وأنها ضربة للنفوذ الاستعماري في الشرق. ثم دعا البيان بعد ذلك جماهير الشعب العربي في الأردن إلى مواصلة الكفاح من أجل:

١- إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.

٢- طرد البقية الباقية من الضباط الإنكليز.

---

(١) الاشتراكي: العدد (٤)، السنة الأولى - أوائل شباط/فبراير ١٩٥٤.

(٢) الاشتراكي: نفس المصدر.

(٣) الاشتراكي: العدد (١٢)، أواسط آب/أغسطس ١٩٥٧.

٣- الاستغناء عن الإعانة المالية البريطانية وقبول الإعانة العربية.

٤- الانضمام إلى المواثيق العربية ومقاومة حلف بغداد.

٥- تقوية الجيش العربي الأردني لمجابهة الخطر الإسرائيلي والقضاء عليه[١].

وحينما شُكل الاتحاد بين العراق والأردن، أصدر الحزب بياناً بهذه المناسبة أشار فيه إلى أن الاستعمار شعر بأن هذه الدولة الفتية (الجمهورية العربية المتحدة) ستوحد العرب وستساعد على تعاظمهم قوة ولساناً وفاعلية. ولهذا أسرع بالإيعاز إلى حكومتيْ العراق والأردن لعقد هذا التحالف بشكل سريع وخاطف[٢].

٥- الحزب وإسرائيل:

في أحد الاعتداءات الإسرائيلية على سورية عام ١٩٥٣، دعا الحزب الشعب العربي إلى النضال واعتبره الوسيلة المجدية للقضاء على إسرائيل، وأبدى استغرابه من سكوت الحكومات العربية على اعتداءات إسرائيل واعتبر ذلك «وقاحة وإجراماً بحق الأمة العربية وكرامتها»[٣].

وبعد الاعتداء الثلاثي على مصر واحتلال إسرائيل لغزة ومنطقة شرم الشيخ، كتب الحزب في ذلك واصفاً إسرائيل بأنها تعمل بأوامر بريطانيا وفرنسا، وأنها تحاول الاستفادة إلى أقصى الحدود من مواقف هاتين الدولتين، ودعم الولايات المتحده لها. واعتبر الحزب رغبة همرشولد سكرتير الأمم المتحدة بوضع بوليس دولي ويدير منطقة الحدود «احتلالاً رهيباً يهدد البلاد العربية ويتنافى مع أبسط حقوق العرب في السيادة» كما اعتبر أن أي تساهل تبديه أية حكومة عربية في هذا الشأن يعني التفريط بقضية عربية كبرى وسيؤدي

(١) نضال البعث: وثائق حزب البعث ج٥ - ص٨٠ - ٨٣.

(٢) نضال البعث: نفس المصدر، ص٢٥٨.

(٣) نضال البعث: نفس المصدر، ص٣٨.

إلى دعم كيان إسرائيل. وطالب الحزب بتشديد الحملة على الاستعمار بتهديده وذلك بإيقاف عملية التطهير في قناة السويس، ومنع تدفق النفط العراقي إلى البحر المتوسط والإصرار على جلاء القوات المعتدية بأية وسيلة كانت[١].

٦- الحزب والجزائر:

وكتب الحزب عن الجزائر وندد بالاستعمار الفرنسي فيها. فكتب في ٢٧/٣/١٩٦٣ عن خطة فرنسا لاعتبار الجزائر جزءاً منها، واعتبر الحزب ذلك أمراً لا يقره أحد ولا تقبله مبادئ الحق والحرية والعدالة. وشجب الحزب في الوقت نفسه ميول الاستعمار الغربي وفي مقدمته أميركا وإنكلترا اللتان أيّدتا الخطة الجديدة. ثم أهاب الحزب أخيراً بالدول العربية وبالأخص العراق لدعم الحكومة الثورية في المغرب وإسناد المجاهدين[٢].

وظهر بيان للحزب يتحدث فيه عن الثورة الجزائرية وقد اعتبرها الضمانة الكبرى لتحقيق الاستقلال وتحطيم الاستعمار الغربي. ثم أكد الحزب في بيان عن مساعدة الثوار الجزائريين بالسلاح والمال وأنه من الضروري إسناد هذه الثورة ومساندتها بكل ما يساعدها على طرد الفرنسيين[٣].

---

(١) ناجي علوش: الثورة والجماهير - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٣، ص٣١٩ - ٣٢١.

(٢) نضال البعث: ج٥، ص١٠٧.

(٣) ناجي علوش: الثورة والجماهير، ص٣٢٢.

الفصل الثامن

جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧
ومقدمات ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨

فكرة الجبهة:

كانت فكرة تعاون الأحزاب والفئات الوطنية فيما بينها تراود أذهان الكثير من الأحزاب منذ تشكيلها عام ١٩٤٦. ونلاحظ أن هذه الدعوة تختلف بين حزب وآخر وبين فئة وأخرى. من الأحزاب من دعا إلى فكرة دمج الأحزاب المتقاربة فيما بينها في حزب واحد. وعلى رأس الداعين لهذه الفكرة السيد عبد الفتاح إبراهيم وحزبه حزب الاتحاد الوطني، وكذلك السيد عزيز شريف وحزب الشعب ولكن بأقل حماس. ونادى بعض الأحزاب بتشكيل جبهة الأحزاب واستمر في ندائه طيلة الفترة التي نحن بصدد بحثها، ومنها الحزب الشيوعي السري.

أدت هذه الدعوات إلى التقاء الفئات الوطنية والأحزاب في أحداث كثيرة وكوّنت تجمعات أخذت عدة أشكال. فقد اقتربت الأحزاب وتعاونت في قضية فلسطين عام ١٩٤٦ في الوقت الذي كانت القوى الوطنية في مواجهة مباشرة مع حكومة صالح جبر عام ١٩٣٧ والتي شرعت بعقد معاهدة مع بريطانيا كبديل لمعاهدة عام ١٩٣٠. ثم التقت الأحزاب كافة عام ١٩٥٢ في انتفاضة شعبية ضد حكومة مصطفى العمري، ثم كونت الأحزاب جبهة مؤقتة لتخوض

الانتخابات عام ١٩٥٤. وأخيراً التقى كل الأحزاب في جبهة الاتحاد الوطني التي نحن بصدد بحثها عام ١٩٥٧ بعد أن عجز كل حزب بمفرده في مقاومة السلطة، وشعر الجميع بأن مهمة جميع القوى هي النضال ضد هذا الحكم الجائر وأنهم أمام مشكلة واحدة، فتناست الأحزاب الفروق فيما بينها.

دعوة الحزب الشيوعي للجبهة منذ عام ١٩٤٥:

لقد كان الحزب الشيوعي أول فئة من الشعب العراقي دعت لتأليف جبهة وطنية، ودعت لتعاون كل الفئات الوطنية في حقل النضال، وتوحيد صفوفها ضد القوى الغاشمة وضد السلطة. ودعا الحزب إلى ذلك في كثير من كتاباته، وليس ذلك راجعاً إلى وطنية الحزب أو إلى عمق إخلاصه فحسب، بل أيضاً إلى انعزال الحزب عن الأحزاب الأخرى، سواء أكان ذلك بالنسبة لأحزاب اليمين كالاستقلال والأحرار، أو أحزاب اليسار كالشعب والاتحاد الوطني. وكانت هذه الأحزاب تحاول الابتعاد عنه بسبب مضايقة السلطة له والدعاية السيئة التي تثيرها الحكومة ضده وضد الحركة الشيوعية واصفة إياها بأنها ضد الدين وضد القومية، الأمر الذي جعل أكثر الأحزاب إن لم نقل كلها تتحاشى التعاون مع الحزب الشيوعي، وهي حقيقة يلمسها الباحث لتاريخ العراق المعاصر على الرغم من عدم اعتراف الشيوعيين بهذه الحقيقة[(١)].

دعا فهد زعيم الحزب إلى الجبهة الوطنية منذ عام ١٩٤٥ وقال في مقال بعنوان «الجبهة الوطنية سلاح الانتصار» كان بمثابة نداء وجهه إلى العاملين في الحقل الوطني في سبيل التحرر وفي سبيل الديمقراطية: «إن تبعثر الجبهات الوطنية هو في غير مصلحة العراق، والحوادث تدل على أن السلطات سوف لا تقف عند حد في تنفيذ خططها الرجعية الاستعمارية إذا لم تجابه قوى شعبية موحدة ومتراصة».

---

(١) زكي خيري: ملاحظات بعثها للباحث في ٥ - ١٩٦٩/١٢/٢٥.

وأكد فهد في كلمته على أن نجاح قيام الجبهة الوطنية يستوجب ترك شعار عزل الحزب الشيوعي وعزل أصدقائه عن الحركة الوطنية[١].

وكتب الرفيق حسين محمد الشبيبي كراساً بعنوان «الجبهة الوطنية الموحدة - طريقنا وواجبنا التاريخي» وذلك عام ١٩٤٥، وأكد في مستهله على أن شعار الجبهة الوطنية الموحدة هو شعار العاملين اليوم في كل بلاد تريد الاستقلال أو أستكمال الاستقلال، وأنه السبيل العملي الذي يجب أن يسلكه العاملون في الحركة الوطنية[٢].

ومع دعوة السيد الشبيبي إلى الجبهة الوطنية، فأنه أوضح منذ البداية أن هذه الدعوة لا تعني حزباً واحداً. وقال عن ذلك إن شعار حزب واحد كشعار دولة عربية واحدة أو دولة عالمية واحدة «شعار غير عملي، جاء في غير وقته، وغير نافع بل مضر» وأوضح الشبيبي في كلامه أسباب عدم صحة شعار حزب واحد ولخصها فيما يلي:

١- إن شعار حزب واحد للديمقراطيين يمكن أن يلقى رواجاً وأن يخدم المصلحة الوطنية بعد الثورة العراقية الأولى وقبل المعاهدة العراقية - الإنكليزية. وقد كان بالإمكان ومن المصلحة دمج الأحزاب القديمة في حزب واحد، أما الآن فالأمر يختلف، فالطبقات البرجوازية بعد أن حصلت على المعاهدة العراقية - الإنكليزية عزلت أحزابها وحرمت على غيرها تأليف الأحزاب والنقابات بحجة أن الوقت لم يحن بعد لتأليف الأحزاب.

٢- إن الديمقراطيين في العراق ينقسمون إلى معسكرين رئيسيين: معسكر العمال والفلاحين والحرفيين والكسبة، ومعسكر البرجوازية الحرة ومن ينتمي إليها من مثقفي البرجوازية الحرة وأحرار الإقطاعيين والملاكين. ولكل من

---

(١) فهد: جريدة القاعدة لعام ١٩٤٥، اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٢/٢٠.

(٢) حسين محمد الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحدة، طريقنا وواجبنا التاريخي ١٩٤٥، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٥٩، ص٩-١٠.

المعسكرين مصالحه[١]. وكان الشبيبي يرد بذلك على دعوة السيد عبد الفتاح إبراهيم لتكوين حزب واحد.

وعن الجبهة ومفهومها تساءل الشبيبي: ماذا تعني الجبهة الوطنية الموحدة؟ هل تعني ضم جميع الطبقات وأقسام وفئات الشعب في تنظيم واحد؟ وأجاب على ذلك بالقول: إنها لا تعني ذلك مطلقاً للأسباب التالية:

١- لأن الأساس الاقتصادي في نضالنا الوطني ليس واحداً لدى جميع طبقات القطر وأقسامه وفئاته، فالطبقة الإقطاعية لا يمكن أن تفهم أهدافنا الوطنية على النحو الذي نفهمه.

٢- لأن الأسلوب المبدئي في نضالنا الوطني ليس واحداً لدى جميع طبقات القطر وأقسامه وفئاته.

٣- لأن القابلية النوعية في النضال إن لم يكن شرطاً أن تكون متساوية لدى جميع طبقات الشعب وأقسامه وفئاته فهي غير متقاربة. فأهداف الفلاحين غير أهداف الطبقات الأخرى[٢].

وأوضح الشبيبي أن الجبهة لا تعني الاتفاق الكلي فقط حول منهاج معين، لأن لكل فئة أو كتلة أهدافاً خاصة بها.

ولخّص أخيراً الأهداف التي تتوخاها الجبهة الوطنية وهي:

١- النضال من أجل حق التنظيم السياسي وغير السياسي.

٢- حرية النشر والاجتماع.

٣- إلغاء القوانين الاستثنائية.

٤- الدفاع عن استقلال البلاد، وتعزيز السيادة الوطنية.

---

(١) حسين محمد الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحدة، مصدر سابق، ص١١ - ١٢.

(٢) حسين محمد الشبيبي: نفس المصدر، ص٤٩.

٥- مكافحة الفاشستية[١].

ولم يكتفِ الحزب الشيوعي بالكتابة عن الجبهة والدعوة، بل وجّه مذكرات باسم حزب التحرّر الوطني إلى الجماعات الوطنية. فقد جاء في المذكرة الأولى: إن الدعوة للجبهة الوطنية جاءت صريحة على صفحات جريدة الرأي العام. ونحن نرحب بهذه الدعوة الصريحة ونقدر للأستاذ الجواهري إقدامه على هذه الخطوة الوطنية في مثل هذا الوقت الذي جاءت مؤيدة لدعوتنا[٢].

وقدمت الهيئة المؤسِّسة مذكرة ثانية أوضحت أن الجبهة لا تعتمد بنشاطها على جماعة دون أخرى، بل يجب أن ينشط الجميع ويسعى في تأليفها. واقترحت المذكرة أن تتألف هيئة الجبهة الوطنية الموحدة من ممثلين اثنين عن كل الجماعات التالية:

جماعة الأهالي - جماعة حزب البعث - جماعة عبد الفتاح إبراهيم - عصبة مكافحة الصهيونية - جماعة حزب التحرّر الوطني - ومن صاحب جريدة الرأي العام.

كما بيّنت المذكرة شروط دخول الجبهة والعمل فيها حيث ذكرت أن يكون التصويت ديمقراطياً أي حسب الأكثرية، ويجوز قبول جماعات أخرى إلى الجبهة إذا حصلت الموافقة، ويجوز انتماء الأفراد إلى الجبهة. وبعد أن تشكلت هيئات مؤسسة للأحزاب في زمن وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦، قدم حزب التحرّر الوطني المذكرة الثالثة لأعضاء هيئات المؤسسة لكل من أحزاب الشعب - الاتحاد الوطني - الحزب الوطني الديمقراطي - والى رئيس عصبة مكافحة الصهيونية. وأشارت المذكرة إلى أن الظروف الآنية أصبحت أكثر ملاءمة للعمل السياسي. وأكدت المذكرة على خطأ التفكير في تشكيل حزب واحد وهو تأكيد على رد الحزب السابق على دعوة عبد الفتاح إبراهيم[٣].

---

(١) حسين محمد الشبيبي: الجبهة الوطنية الموحدة، مصدر سابق، ص٥٥.

(٢) حسين محمد الشبيبي: نفس المصدر، ص٥٨ - ٥٩.

(٣) حسين محمد الشبيبي: نفس المصدر، ص٦٥.

ولم تلقَ هذه الدعوة القبول من الأحزاب الأخرى التي حصلت على إجازة الاشتغال علنياً، وهي لا تريد التورط بربط نفسها مع حزب سري مُطارَد من السلطة. ففي اعتقاد السيد عبد الفتاح إبراهيم أن الكفاح آنذاك كان من أجل التحرّر الوطني لا صراعاً طبقياً، وأن الحركة الديمقراطية يجب أن تضم الكثير من الطبقات التي لا تقوى على العمل السري ولا تستطيع التضحية بمصالحها. هذه العناصر يجب عدم التفريط فيها[١].

أما الحزب الوطني الديمقراطي فإن الجادرجي بمذكرته التي قدمها إلى حزبه أشار بوضوح إلى خوفه من التقارب مع الحزب الشيوعي، وأوضح خطورة الاصطدام مع أعداء الحزب الشيوعي، الحكومة وبريطانيا[٢].

دعوة حزب الشعب:

كما دعا حزب الشعب في عام ١٩٤٦ الأحزاب والهيئات والعناصر الوطنية لتأليف الجبهة الوطنية الموحدة وقد أصدر بذلك بياناً هذا نصه:

«إن الظروف الحقيقية التي تجتازها بلادنا تدعو كل الوطنيين المخلصين إلى توحيد الصفوف والتآزر والجهاد في سبيل تحقيق أمانينا القومية:

١- لإجلاء الجيوش البريطانية والموظفين البريطانيين كالمستشارين السياسيين ومعاونيهم وغيرهم من الموجودين في بغداد وفي سائر الألوية.

٢- تعديل الوثائق العراقية - البريطانية على وجه يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على المساواة التامة بين الأمم المشتركة فيه، ومنع تحديد مدة المعاهدة العراقية.

وفي سبيل تحقيق الحياة الديمقراطية نعمل على:

(١) عبد الفتاح إبراهيم: حديث معه في بغداد ١/١/١٩٧٠.

(٢) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص١٢٤ - ١٢٦.

١- تثبيت حق التنظيم السياسي بوضع قانون للجمعيات غير القانون الحالي، على أن تكون السلطة القضائية المرجع الأعلى لتطبيق هذا القانون.

٢- تشريع قانون يضمن حرية الانتخاب ولا سيما الانتخاب على درجة واحدة، وتضييق الدوائر الانتخابية.

٣- ضمان حرية الشعب في ممارسة حقوقه الدستورية الأخرى، كحرية الاجتماع والنشر والكلام.

٤- ضمان حرية الانتخابات النيابية والإدارية من تدخل إداري.

٥- إلغاء القوانين المناقضة للحريات الديمقراطية.

٦- تحقيق الديمقراطية والمساواة التامة والأخوة الحقيقية بين جميع القوميات العراقية.

في سبيل رفاهة الشعب:

١- رفع الدخل القومي.

٢- تخفيض الأسعار.

٣- توحيد رسوم الاستهلاك.

في سبيل حقوق العمال:

١- تثبيت حق التنظيم النقابي وتعديل قانون العمال وجعل السلطة القضائية المرجع الأعلى لتطبيق هذا الحق وتحقيق الرقابة الدقيقة لتطبيق قانون العمال.

٢- مكافحة البطالة.

٣- إيجاد ضمان للعمال ورفع مستوى حياة الطبقة العاملة وإلغاء دعوى العمال في طلب حقوقهم من الرسوم.

في قضية الأراضي نعمل لما يأتي:

١- المباشرة في الحال لحل مشكلة أراضي العمارة والبدء بتقسيم الأراضي الأميرية.

٢- المباشرة بحل قضية أراضي الدجيلة على الفلاحين، وذلك باستملاك جميع الحقوق التي لبعض المتصرفين بتلك الأراضي.

٣- المباشرة بتوزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين في بقية أنحاء البلاد.

نناضل لأجل:

١- تضامن البلاد العربية في كفاحها الوطني.

٢- تخليص فلسطين من الاستعمار والصهيونية[١].

وقد دعا عبد الفتاح إبراهيم إلى تشكيل حزب واحد للديمقراطيين، وخصّ بدعوته حزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، مستثنياً حزب الاستقلال والأحزاب السرية ومنها الحزب الشيوعي السري. ولم يجد لدعوته هذه تلبية من الأحزاب المذكورة[٢]. (وقد فصّلت ذلك في الفصل الخاص بحزب الاتحاد الوطني).

لجنة التعاون:

في عام ١٩٤٨ عندما أعلن صالح جبر عن اتفاق مع بريطانيا على عقد معاهدة انتفض الشعب بأحزابه وفئاته الوطنية ضد هذه المحاولة لعقد المعاهدة. وقد أعلنت كل الأحزاب العلنية منها والسرية معارضتها للمعاهدة، وهي في هذه الحالة اتفقت بصورة غير مباشرة على مناهضة الحكومة وعلى هدف وطني

(١) عزيز شريف: حقائق حزب الشعب - مطبعة الرشيد ١٩٤٨ - ص٦٢ - ٦٥.

(٢) عبد الفتاح: وحدة الحركة الديمقراطية: مطبعة الخيرية - بغداد، ١٩٤٦، ص٩.

مشترك. وأرادت بضعة أحزاب أن تجعل تلك الاتفاقية حقيقة وحسب خطة موضوعة متفق عليها. ولم تستطع الأحزاب أن تتفق خاصة وأن الخلاف بين الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال كان شديداً. وكان فهد يوصي، وهو في معتقله، على التعاون مع كل الأحزاب باستثناء جماعة الاستقلال[١]. ومع ذلك فقد تشكلت «لجنة التعاون» من أجنحة بعض الأحزاب (وقد فصّلت هذه اللجنة أكثر في الفصل الخاص بالحزب الشيوعي). ويُلاحظ في هذه الجبهة أن حزب البارتي قد اشترك فيها.

وفي عام ١٩٥٢ شعرت الأحزاب والقوى الوطنية بأن أسلوب الحكم الذي يتبعه مصطفى العمري كان بعيداً عن الديمقراطية وفيه إجحاف بحقوق الشعب وتحدٍ لحقه الدستوري في الانتخابات. ولم يلبِّ العمري مطالب الشعب الإصلاحية وبخاصة الأخذ بأسلوب الانتخاب المباشر، وكان ذلك بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر. فكان لهذا المد التحرري صدى في الأوساط السياسية في العراق، وخرجت المظاهرات في بغداد ضد الحكومة للمطالبة بالإصلاح وقد اشترك فيها كل الأحزاب. وكان الحزب الشيوعي العراقي يتميز بنشاط أكبر في قيادة هذه المظاهرات، فكان هذا تعاوناً آخر تلقائياً اشتركت فيه الأحزاب.

وقد أوصى حزب البعث الناشئ أفراده بالاشتراك في المظاهرات التي يقودها الحزب الشيوعي العراقي السري[٢].

وفي عام ١٩٥٤ التقت الأحزاب بشكل رسمي لتكوّن من بينها جبهة مؤقتة لدخول الانتخابات ودخلها الحزب الشيوعي العراقي. وقد دفعت بمرشحيها إلى الانتخابات وحصلت على ١١ مقعداً في المجلس النيابي[٣]. (وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الخامس الخاص بالحزب الشيوعي العراقي).

---

(١) الشرطة العامة: موسوعة سرية - ج٢ - ١٩٤٩ - ص٢٣٣ وما بعدها.

(٢) أياد ثابت: حديث معه في بغداد ١٩٦٩/٦/٢٥.

(٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣٥٣ - ٣٥٦.

وفي عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وبعد أن شعرت كل الأحزاب والقوى الوطنية بأهمية التعاون وتكوين الجبهة المشتركة، وخاصة بعد أن سُحبت إجازات الأحزاب العلنية، فالتقت هي مع الحزب الشيوعي العراقي السري في العمل غير العلني. وكانت الانتصارات الرائعة التي أحرزتها الشعوب العربية وبخاصة في سورية ومصر والأردن وتصاعد ثورة الجزائر، بالإضافة إلى تأزم الوضع الداخلي وخنق الحريات الديمقراطية بعد عقد حلف بغداد، كل هذا صهر الأفكار الوطنية المتباينة في بوتقة واحدة. ومنذ عام ١٩٥٥ اتصل ممثلو الحزب الشيوعي بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي وعدد من العناصر الديمقراطية اللاحزبية[١].

وقد رد الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي على الحزب الشيوعي بمذكرة جاء فيها: «إن العناصر اليسارية المتنوعة مهما كان منهاجها معتدلاً سوف توصف بكونها شيوعية وتُقاوَم على هذا الأساس، وتكافَح مكافحة عنيفة إذا ما تكتلت فيما بينها لوحدها. العناصر اليسارية يمكن أن تؤلف قوة يُعتد بها إذا ما تكاتفت بينها واتفقت مع العناصر الوطنية المستقلة».

وأشار الجادرجي في مذكرته إلى أن بعض العناصر اليسارية يريدون تزعم الآخرين، بينما بقية العناصر الأخرى لا يقرون ذلك ويعتبرون أنفسهم جزءاً من الحركة. وأكد أن وحدة كل العناصر اليسارية والوطنية غير مستحيلة إذا ما تخلت بعض القوى اليسارية عن فكرة التزعّم[٢].

ويشير الجادرجي بذلك إلى الحزب الشيوعي الذي يعتقد فيه الجادرجي الرغبة لأخذ زمام المبادرة وقيادة القوى الأخرى. ولذلك أكد الجادرجي في مذكرته على ضرورة إيجاد «الضمانات العملية» التي تجعل كل القوى الداخلة في الجبهة مطمئنة إلى أنها لا تصبح آلة بيد الغير. كما أكد في ختام المذكرة على ضرورة بذل الجهود لإزالة ما أسماه الوهم السائد لدى الرأي العام بأن

---

(١) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها، ١٩٥٩، ص١٠.

(٢) كامل الجادرجي: صفحات مطوية من مذكراته، مجلة المنار، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٨.

اليساريين أو التقدميين غير قوميين. ولهذا حبذ وألح على دخول القوى القومية في الجبهة[١]. ولهذا حرص الحزب الوطني الديمقراطي على أن يتم الاتصال بين الحزب الشيوعي والأحزاب الأخرى عن طريقه فقط باعتبار أن الظرف آنذاك لم يكن ملائماً لفضح مثل هذه الصلة. إلا أن ظرف عام ١٩٥٦ وبخاصة بعد الاعتداء الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية المشين من هذا الاعتداء بعدم مناصرتها لمصر جعل الاتصال مباشراً بين ممثلي الأحزاب كافة[٢].

حزب البعث والجبهة:

في ربيع عام ١٩٥٦ بادر ممثلو الحزب الشيوعي إلى الاتصال بممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي فأبدوا استعدادهم للتعاون، وأنهم علّقوا مسألة تأليف الجبهة على قبول ممثلي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال كليهما أو أحدهما الدخول فيها كطرف ثالث. ومع ذلك استمر الاتصال والتعاون مع حزب البعث على انفراد[٣]. وقد أيد حزب البعث فكرة تأليف الجبهة وشجع العمل على تأليفها، وكتب عن ذلك بحرارة في جريدته السرية «الاشتراكي» فكتب مقالاً بعنوان «الجبهة الوطنية - بداية الطريق للخلاص من الاستعمار» وأشار المقال إلى فرض حلف بغداد على الشعب ومصادرة الحريات من قِبَل الحكومات الرجعية التي يسندها الاستعمار»[٤].

وأكد الحزب في كتاباته على ضرورة بناء الجبهة الوطنية على أسس نضالية، أي تنظيم نضال الشعب، لا رصف القوى الوطنية في تكتل سياسي فقط.

---

(١) كامل الجادرجي: صفحات مطوية من مذكراته، مصدر سابق.

(٢) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، ١٩٥٩، ص١٥.

(٣) عزيز الشيخ: نفس المصدر، ص١٦.

(٤) الاشتراكي: تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٥٦.

كما حذر الحزب من الوقوع في الخطأ في تأليف الجبهة كالأخطاء التي تعرضت لها جبهة ١٩٥٤ المؤقتة[١].

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ ظهرت نشرة داخلية بعنوان «ضرورة الجبهة الوطنية» وأشارت النشرة إلى الظروف التي يجتازها العراق، وأكدت على أن الإسراع في تأسيس جبهة وطنية تضم الكتل والأحزاب المناوئة للاستعمار هو الحاجة الآنية الملحة[٢].

أحداث مصر لعام ١٩٥٦ والحركة الوطنية في العراق:

عندما أمّمت مصر شركة قناة السويس في أواخر عام ١٩٥٦ أحرزت تأييداً قوياً من جميع القوى الوطنية في العراق، وما إن وقع العدوان الاستعماري الصهيوني على مصر بسبب التأميم حتى غمر الشعب العراقي شعور طافح من الاستياء والتحفز لتأييد حق مصر وشجب موقف نوري السعيد الممالئ للقوات المعتدية، وكان لهذا الأمر أثره الكبير في تأليف الجبهة الوطنية الموحدة. فاجتمع ممثلو الأحزاب الأربعة وبعض الديمقراطيين المستقلين في اليوم الأول لوقوع العدوان وتدارسوا الموقف، واتخذوا قرارات موحدة مهمة، وكان على رأسها إدامة هذه الاجتماعات المشتركة من جهة، وتأليف «قيادة ميدان» مشتركة للمظاهرات الجماهيرية. وفي مساء اليوم ذاته حيث كان مقرراً عقد اجتماع «قيادة ميدان» أُلقي القبض على كل أعضائها. فاضطر ممثلو الأحزاب إلى الالتزام بتلك المهمة على الرغم من الصعوبات الناجمة عن انكشافهم للعدو. ولم يمنع اعتقال قادة الأحزاب من قيام مظاهرات وإضرابات جماهيرية على نطاق القطر. واضطرت حكومة السعيد إلى إعلان الأحكام العرفية وإغلاق الكليات والمدارس.

إن أوثق تعاون في هذه المعارك الفعلية قام به الشيوعيون والبعثيون، وقد

---

(١) نضال البعث: ج٣ - وثائق حزب البعث، ص١٢١ - ١٢٣.

(٢) نضال البعث: نفس المصدر، ص١٣١.

قام البعثيون بمظاهرات ضخمة انفردوا بها كانت إحداها مظاهرة جسر الشهداء وقد وجهت لهم السلطة ضربة قاضية[١]. وبرز حزب البعث في هذه المظاهرات كقوة صدامية ثورية وحاز بعدها على شعبية كبيرة بين الجماهير مما زاد في قواعده[٢].

وفي أيلول/سبتمبر **١٩٥٦** عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي وصدر عنه بيان «خطتنا السياسية الوطنية والقومية» ضم الكثير من المسائل المهمة التي من بينها مسألة الجبهة الوطنية الموحدة والتقدير العام للوضع السياسي القائم آنذاك. ولم يستبعد البيان اتباع أسلوب العنف في الكفاح لحل القضية الوطنية، إلا أنه رجح عليه الأسلوب السلمي[٣].

تتابعت اجتماعات ممثلي الأحزاب الأربعة في أوائل عام **١٩٥٧**، وعلى الرغم من العقبات الجديدة، والتيارات التي ظهرت آنذاك، والأفكار الخاطئة لدى ممثلي بعض الأحزاب، انتصر شعار الجبهة الموحدة الذي رفعه الحزب الشيوعي العراقي منذ عام **١٩٤٦**. فقامت في شباط/فبراير **١٩٥٧** اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأحزاب الأربعة وعدداً كبيراً من العناصر الديمقراطية اللاحزبية، وقد كانت هذه اللجنة العليا تضم ممثلاً واحداً لكل من الأحزاب المشتركة فيها. وتقرر أن يكون للجبهة لجنة تنظيم مركزية مؤلفة من ممثلي الأحزاب إلى جانب بعض العناصر المستقلة التي تمثل القوى الوطنية والتنظيمات الشعبية، وعلى أن تكون هذه اللجنة الأداة المباشرة للاتصال بين اللجنة العليا والقواعد المؤيدة لها والأداة التنفيذية لمقرراتها[٤].

وفي المداولات الأولى كان ممثلو بعض الأحزاب غير مقتنعين بضرورة

---

(١) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها، ص١٧.

(٢) أياد سعيد ثابت: حديث معه في بغداد ١٥/٦/١٩٦٩.

(٣) تقرير اللجنة المركزية في المؤتمر الثاني ١٩٥٦ المعنون «خطتنا السياسية في التحرر الوطني والقومي»، اتحاد الشعب، ٣٠/١/١٩٤٩.

(٤) محمد حديد: صفحات من تاريخ العراق الحديث - مجلة الثقافة الجديدة - العدد (٤) تموز/يوليو ١٩٦٩، ص١٥.

نشر بيانات الجبهة ولا بضرورة توسيع القاعدة التنظيمية لها، ثم اقتنعوا بذلك ووافقوا على استخدام المطبعة السرية التي هيأها الحزب الشيوعي بكامل عدتها وطبّاعيها والعائلة والدار لأغراض الجبهة فقط[١].

وكانت اللجنة العليا تجتمع دورياً كل أسبوع أو كل أسبوعين في يوم معين أو كلما دعت الحاجة، وكان عمل الجبهة يتطلب أحياناً لقاءات في نطاق ضيق بين قادة الأحزاب ولا سيما المختفون منهم. ومنهم قادة الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك الأستاذ كامل الجادرجي الذي كان في السجن آنذاك، وكان على علم واتصال بكل ما يحدث في الجبهة[٢].

اتبعت الجبهة أسلوباً مرناً في التنظيم يتيح الفرصة لدخول اللاحزبيين إلى جانب ممثلي الأحزاب أو بعضهم حيثما وجدوا. حيث قامت إلى جانب اللجنة الوطنية العليا (التي مارست القيادة السياسية) لجنة تنفيذية بقيادة اللجنة العليا. ويستطيع المستقلون دخول اللجنة التنفيذية ويتعاونون كأعضاء فيها وليس لهم حق المشاركة في اجتماعات اللجنة العليا. ويكون واجب السلطة التنفيذية تنفيذ مقررات اللجنة العليا.

وتشعبت عن اللجنة التنفيذية لجان رئيسية في معظم المجالات منها لجان فرعية، وانتشرت هذه الشبكة بسرعة كبيرة نسبياً خلال عام وبضعة أشهر سبقت الثورة. وتمسكت الجبهة بمبدأ إجماع ممثلي الأحزاب على قراراتها حتى تصبح نافذة، فإذا رفض أحد الأحزاب أي قرار أصبح غير ملزم للجبهة، وعندئذ يمكن لأطرافها أن تقرر ما تراه مناسباً كلٌ على انفراد حول الموضوع المختلف عليه.

وقد أصدرت اللجنة الوطنية العليا بيانها الأول في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧. بعنوان «ميثاق جبهة الاتحاد الوطني» جاء فيه:

١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

---

(١) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني... مصدر سابق، ص١٨.

(٢) محمد حديد: صفحات من تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق.

٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية[١].

ثم أصدرت اللجنة الوطنية العليا بياناً آخر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٥٧ حول مؤامرات الاستعمار وعملائه في الأردن جاء فيه:

في هذه الفترة العصيبة القاسية التي تخوض فيها القوى الوطنية في الأردن نضالاً باسلاً، وحيث تقف وجهاً لوجه أمام مؤامرات القوى الاستعمارية مجتمعة من خارجية وداخلية، يتعيّن على الشعب العراقي نوعان من الواجبات:

واجبات إزاء الشعب الأردني وتتلخّص في تأييد مطالب مؤتمر الأحزاب الوطنية الأردنية وهي القضاء على الوضع الشاذ الحالي في البلاد، وتشكيل وزارة تمثل جميع الأحزاب الوطنية، وطرد السفير الأميركي من الأردن، ورفض مشروع أيزنهاور، وتحقيق الاتحاد الفدرالي مع سورية ومصر، ومعاقبة المتآمرين الخونة. أما واجباته الأخرى فهي النضال من أجل سحب قوى الجيش والقوات العراقية المرابطة على الحدود مع الأردن وتشديد الكفاح لتحقيق المطالب الوطنية والأساسية[٢].

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك من الساسة العراقيين من كانوا يعارضون الحكم آنذاك من غير جماعة الجبهة، وهم مستقلون عن الأحزاب، ومن هؤلاء

---

(١) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني... مصدر سابق ص١٨.

(٢) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي - مطبعة الشعب، ١٩٦٣، ص٣٨٩.

فريق من أساتذة الجامعة انتخبوا عنهم كلاً من الدكتور خالد الهاشمي والدكتور محمد ناصر والدكتور جابر عمر وعبد الرحمن البزاز ليسلّموا عريضة منهم إلى القصر، وقد عبر وفد الأساتذة للملك عن سخط الشعب على هذا الحكم وأشاروا إلى أن الوزراء قد لا ينقلون له تذمر الشعب وسخطه[1].

وقد أعقب ذلك فصل بعض الأساتذة، وكانت محتويات العريضة هي:

١- ضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم العالي وإفساح المجال أمامهم للعمل وفق شعورهم القومي.

٢- إفساح المجال لنشاط الطلاب داخل الكليات تحت إشراف الأساتذة ورقابتهم.

٣- إطلاق سراح الموقوفين من الطلاب بسبب التظاهرات من أجل قضية قومية عامة.

٤- إجراء تحقيق سريع وعادل مع الذين أساؤوا إلى بعض رجال التعليم وانتهكوا حرمة المعاهد.

٥- الإسراع في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ قانون الجامعة وتحقيق الحياة الجامعية[2].

وبعد أن قامت الوحدة بين سورية ومصر جاء نوري السعيد إلى الحكم وقد بدأ بمقاومة الجمهورية العربية المتحدة. فقدّم اثنان وأربعون سياسياً عريضة إلى رئيس الوزراء في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٨ جاء فيها:

«إن العراق لا يمكن أن ينفصل عن الأمة العربية، فهو جزء لا يتجزأ منها. وقد رأيتم تجاوب الأمة العربية معه في استنكار حلف بغداد كما رأيتم استياءه من الحلف المذكور في أي بلد عربي آخر فلا بد أولاً من خروج العراق من

---

(١) عبد الرحمن البزاز: صفحات من الأمس القريب: ثورة العراق هل كانت حتمية؟ دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٠، ص٤٠ - ٤٩.

(٢) عبد الرحمن البزاز: نفس المصدر، ص١٨٩ - ١٩٠.

هذا الحلف وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانيا». ثم مضى البيان يقول: «إن العراقيين قد ملوا العهد الذي يسمح لبضعة أشخاص أن يدّعوا التعبير عن إرادة الشعب في وقت لا يجد فيه هذا الشعب أية وسيلة ليفصح عن رأيه في صحف حرة أو اجتماعات عامة أو انتخابات سليمة بعد أن عطلت أحكام الدستور. لذلك نرى أن نهيب بكم الالتفات إلى رغبات الشعب وهي التحرر من ميثاق بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا وإطلاق الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة والاجتماعات العامة». وقد وقع على هذه العريضة محمد رضا الشبيبي ومحمد كبه وناجي شوكت وعبد الرحمن البزاز[1].

جبهة الاتحاد الوطني وحركة الضباط الأحرار

كان ضباط الجيش يتحسّسون بمشاكل الشعب المعيشية والسياسية خاصة وأن قسماً كبيراً من ضباطه وجميع ضباط صفه وجنوده تقريباً يتحدّر من طبقات فقيرة أو متوسطة. وكثيراً ما كان يتذمّر ضباط الجيش من زج الجيش بحركات أمن داخلية وقمع الحركات الوطنية. وقد ظهرت تكتلات عسكرية منذ ١٩٥٠.

وفي عام ١٩٥٢ صدرت أول جريدة سرية باسم «صوت الجندي» وكانت تُباع بين صفوف الجيش، وهي حافلة بالمقالات والأنباء التي تكشف فساد الحكم، وتنادي بالتعاون على تحرير الوطن من الاستعمار. وفي عام ١٩٥٥ تمكّن رجال الأمن من الاهتداء إلى أسماء الضباط الذين يقودون هذه الحركة التحريرية في صفوف الجيش فقُبض عليهم وزُجّ بهم في السجن[2]. ولكن الحركة لم تهدأ، ولم تنطفئ، فقد تكوّنت في أثرها جمعية سرية عُرفت باسم «جمعية الجنود والضباط الشرفاء» وأصدرت النشرات الدورية، كما أصدرت

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص١٤٠ - ١٤١.

(٢) المنار: ثورة العراق ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - دمشق، ص٨١.

جريدة باسم «حرية الوطن» وظلت هذه الصحيفة تصدر بصورة منتظمة حتى أعلن الجيش ثورته[١].

وكان لقيام جبهة الاتحاد الوطني أثر في القوى العسكرية ذاتها وقيام صلة بين الجبهة ككل وبين القوى العسكرية. كما ساعد بعض الأحزاب على توحيد الكتل العسكرية أيضاً. وقد أصدرت هذه الكتل العسكرية مجتمعة ميثاقاً مطبوعاً يعلن الاتحاد فيما بينها ويعلن تبني ميثاق جبهة الاتحاد الوطني ومساندتها الكاملة. وأضافت إلى ذلك مطالب خاصة بالجيش من تدريب وتنظيم وتسليح وتطهير من الخبراء والجواسيس الأجانب وإلغاء المعاملة غير الإنسانية للجنود وتحسين أحوالهم المعيشية.

وقد وُقّع الميثاق من قِبَل «اللجنة العسكرية الوطنية العليا» وكان ذلك أواسط عام ١٩٥٧. وكانت جبهة الاتحاد الوطني تقدر قابلية الضباط الأحرار ومقدرتهم على الثورة، وكانت تدرك منذ ١٩٥٦ أن هذه القوى العسكرية قادرة على إنزال ضربة ناجحة بالنظام القائم[٢].

وكان الاتصال الذي يتم بين الأحزاب واللجنة العليا للضباط الأحرار يقتصر على اتصال كل حزب بأعضائه من الضباط. إذ كان لكل حزب جناحه العسكري الذي يلتقي به على انفراد في حين أن أعضاء الجبهة ككل لم يعرفوا كل الضباط الأحرار، وكان هناك حذر شديد من أن يكشف كل حزب عن الضباط المنتمين إليه. والظاهر أن السيد فائق السامرائي كان حلقة وصل بين حزبه والضباط القوميين، لا كما يزعم بأنه كان عضو ارتباط بين الجبهة ككل وحركة الضباط. لكنه على ما يبدو كان يتصل بالمجموعة الأكبر من الضباط الأحرار على اعتبار أن الفئات القومية من الضباط الأحرار كانت كبيرة. وقد زوّد السامرائي حركة الضباط قبيل الثورة بقانون الإصلاح الزراعي وقانون

(١) المنار: ثورة العراق، مصدر سابق، ص٨١.

(٢) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني، مصدر سابق، ص١٩.

محاكمة المتآمرين وقانون الضرائب[١]. ويظهر أن حركة الضباط الأحرار كانت تسير في خططها مسترشدة بالأحزاب ذات التجربة الطويلة في التنظيم والعمل السري. وكانت الأحزاب تقترح أن تكون المبادرة للثورة من جانبها فتقوم بانتفاضة حيث يبادر الجيش بتأييدها والقيام بالحركة في حين كانت اللجنة العليا للضباط الأحرار تفضل أن يكون زمام المبادرة بيدها فتكون الحركة من الجيش يسندها الشعب بقيادة جبهة الاتحاد الوطني[٢]. والواقع ان الجيش كان يمضي بعمله السري وهو مدرك أن جبهة الاتحاد الوطني بجانبه وتسنده في اللحظة المناسبة، وكان هناك تنسيق في العمل بين حركة الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني. وقد برز رأي من الطرفين في أن تقود جبهة الاتحاد الوطني مظاهرات في بغداد وفي بقية المدن ويقومون بنضال صدامي مع قوى الحكومة. وفي هذه الحالة فسوف تستعين الحكومة بالجيش لقمع الانتفاضة فيجد الجيش الفرصة المناسبة لكي يوجه ضربته. وقد جرت محاولة للجبهة في ١٩٥٨/٥/٥ حين طلب العسكريون تفجير قنابل في بغداد - حيث يستدعي الأمن الجيش للتدخل ويساعد على قيام الثورة - وقد حدث التفجير ولكنه كان في نطاق ضيق فلم تتهيأ الفرصة للجيش لأن يتدخل[٣].

كما يروي السامرائي كيف تحدّدت ساعة الثورة قبل العدوان الثلاثي على مصر. ولكن حدثت حركة غير عادية في صفوف الجيش حيث قام نوري السعيد بنقل الكثير من الضباط الذي يشتبه بهم إلى مراكز ثانوية أو إلى السلك الخارجي وأبعد كذلك السامرائي إلى مدينة حلبجة بعد محاكمة صورية جرت مع كامل الجادرجي وصديق شنشل وحسين جميل[٤].

(١) فائق السامرائي: استقالته إلى الحكومة العراقية (١٩٥٩) - كراس - القاهرة، ص٩.

(٢) صبيح علي غالب: قصة ثورة ١٤ تموز/يوليو والضباط الأحرار - دار الطليعة - بيروت - ط١ - ١٩٦٨، ص٢٧.

(٣) أياد سعيد ثابت: حديث معه في ١٩٦٩/٦/١٥.

(٤) فائق السامرائي: استقالته إلى الحكومة العراقية عام ١٩٥٩، ص١٦.

حزب البارتي وجبهة الاتحاد الوطني

كان حزب البارتي الكردي من الأحزاب الوطنية التي أسهمت في النضال ضد العهد الملكي، ولكن هذا الحزب لم يستطع الاشتراك في جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧. وقد كانت قيادة الحزب راغبة في دخول الجبهة، وأجرت هذه القيادة بواسطة إبراهيم أحمد سكرتير الحزب اتصالات مع كامل الجادرجي والأستاذ صديق شنشل حول دخول الحزب[١].

وكانت نتيجة هذه المفاوضات عدم دخول الحزب في الجبهة، وذلك لمعارضة الفئات القومية في الجبهة ومنها حزب الاستقلال وحزب البعث بدخول الحزب، بسبب مطالب الحزب وشعاراته وبخاصة في ما يتعلق بالمسألة الكردية[٢]. ويظهر مما تيسّر من مصادر هذه الفترة أن الأحزاب القومية قد تراجعت عن موقفها وقبلت دخول حزب البارتي في الجبهة[٣]. إلا أن الحزب لم يرغب بدخول جبهة الاتحاد الوطني ولم يبعث بمندوبين عنه[٤].

والواقع أن قيادة البارتي لم تكن راضية تماماً عن تركيب الجبهة وأهدافها. بل كان لديها تحفظات عديدة حول طبيعة الجبهة ومناهجها، وكانت نقطة الخلاف، على ما يبدو، هي خلو منهاج الجبهة من مسألة الحكم الذاتي للشعب الكردي[٥].

وقد بادر الحزب الشيوعي لتوقيع ميثاق التعاون مع حزب البارتي خارج

(١) جريدة النور: ١٩٦٩/١٢/٢٩ العدد (٣٦٦)، إيضاح من البارتي.

(٢) حميد عثمان: تعقيب على موضوع كيف السبيل لحل المسألة الكردية: جريدة الثورة - العدد (٤٠٣)، ١٩٦٩/١٢/٢١.

(٣) عزيز الشيخ: جبهة الاتحاد الوطني، مصدر سابق، ص١٧.

(٤) صالح الحيدري: بعض الملاحظات حول مقال كيف السبيل إلى حل المسألة الكردية - جريدة الثورة - العدد ٤٠٥ - ١٩٦٩/١٢/٢٣.

(٥) جريدة النور: إيضاح من البارتي، ١٩٦٩/١٢/٢٩.

الجبهة[١]. وكان ذلك بمثابة الاستفادة من قوى هذا الحزب وعدم التفريط بقابليته النضالية.

ومن البديهي فإن مثار الخلاف بين الجبهة والبارتي هو مسألة تقرير المصير للشعب الكردي بما في ذلك حق الانفصال لمنطقة كردستان عن العراق وهي قضية لا توافق عليها كل الأحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي، بل إنها تعارضها معارضة شديدة، حيث وضعت ذلك وهو عدم فصل إقليم من العراق في صلب برامجها. أما الحزب الشيوعي فإنه يلتقي مع حزب البارتي في هذه النقطة إذ سبق أن تبنى هذه الفكرة منذ عدل ميثاقه لعام **١٩٥٣** الذي أكد فيه المطالبة بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي[٢].

(١) رحيم عجينة وعبد الرزاق الصافي: الحزب الشيوعي والجبهة الموحدة، مجلة الثقافة الجديدة - العدد (٧)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩.

(٢) الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي: أوائل آذار/مارس ١٩٥٣، أقرته اللجنة المركزية للحزب، كراس مخطوط بعشر صفحات. وثائق مديرية الأمن العامة: الشعبة السياسية، ص٤ - ١٠.

خاتمة

من دراسة تاريخ العراق بعد حركة رشيد عالي الكيلاني نجد أن بريطانيا قد أحكمت سيطرتها على العراق، وزادت من تدخلها في شؤونه، وأخذت تفرض رأيها في تشكيل الوزارات، حتى اعترف البعض من الساسة صراحة بذلك، ومنهم توفيق السويدي ووزير داخليته سعد صالح. وبتأثير بريطانيا عوقب كل الذين اشتركوا في حركة الكيلاني أو الذين ساندوها، وقد أُعدم الضباط الأربعة الذين قاموا بالحركة، فأصبحوا في نظر الشعب أمثلة للوطنية والفداء. وهذه الأعمال التي قامت بها بريطانيا كان لها نتائجها البعيدة، إذ شعر الشعب أن بريطانيا عدوته الحقيقية وأنها في سبيل مصالحها تستعمل أشد ضروب القسوة. فحمل الشعب حقداً كبيراً عليها وعلى سياستها، وقد ظهر ذلك واضحاً في سياسة الأحزاب، سواء تلك التي جاهرت بعداء بريطانيا مثل الاستقلال والشيوعي والاتحاد الوطني والشعب، أو التي أظهرت اللين كالوطني الديمقراطي، ولكنها تدرك أن بريطانيا هي المسيطرة وهي أساساً سبب مشاكل العراق.

كان لكل ذلك أثره في الحركة الوطنية في العراق إذ بقيت الأحزاب والرأي العام شديدي الحساسية لمشاريع بريطانيا واقفين بالمرصاد لكل فاعلية سياسية تقوم بها. فسرعان ما تهب الأحزاب ويهب الشعب للإطاحة بأي مشروع تقوم به، كما حدث في مشروع معاهدة ١٩٤٨. وبالتالي فإن الحركة الوطنية استمرت في مسيرتها واضعة نصب عينيها عدوها الأول بريطانيا.

وفي نهاية الحرب شجعت بريطانيا الحياة الديمقراطية في العراق وحاولت أن تظهر عطفها على الحركات العامة، فسمحت الحكومة العراقية بتشكيل

الأحزاب في مطلع عام ١٩٤٦. ولم تسمح للشيوعيين بالعمل العلني، في حين كان الحزب الشيوعي يشتغل سراً منذ ١٩٣٩.

يجد الباحث في تاريخ الحزب الشيوعي أنه شديد الصلابة في مهاجمة بريطانيا والتنديد بسياستها وفضح مشاريعها الاستعمارية في العراق.

كما قام الحزب بدور كبير في تنظيم العمال في نقابات أُجيز قسم منها. وكذلك بث الوعي الوطني في الطبقة العاملة وتنبيهها إلى حقوقها المهدورة، حيث كان من نتائج ذلك أن طالب العمال بحقوقهم. ومع عنف الضربات التي وجهتها لهم الحكومات العراقية فإنها أُرغمت بالتالي على إعطاء هذه الحقوق ومنها زيادة أجورهم. وكان تغلغل الحزب الشيوعي في صفوف الفلاحين قليلاً لانعدام الوعي بين الفلاحين، ولسيطرة الإقطاع عليهم ومراقبة أية حركة سياسية تدب بينهم.

يلاحظ الباحث أن سياسة الحزب الشيوعي الخارجية تسير وفق سياسة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، ويؤيد الحزب هذه السياسة باستمرار دون أدنى مناقشة، مع أن الحزب الشيوعي الروسي والحكومة الروسية ليسا معصوميْن من الخطأ. ففي سياسة الحزب العربية نجده ينتقد المشاريع التي يهاجمها الاتحاد السوفياتي، وبالعكس. وقد برز ذلك واضحاً في موقف روسيا من قضية فلسطين، فدعت روسيا إلى تكوين دولة ديمقراطية في فلسطين ثم دعت إلى تقسيم فلسطين وأيدها الحزب في كلتا الحالتين، كما شجب الحرب في فلسطين بعد أن عارضها الاتحاد السوفياتي. وكان لهذه السياسة أثرها بعد ذلك عليه إذ أبعدت عنه الكثير من العناصر ذات الحس القومي التي كانت ترى بأنه من الضروري أن تكون سياسة أية منظّمة تتفق مع مصالح الوطن القومية والوطنية وظروفها. وبالتالي فإن كثيراً من العناصر الشابة ابتعدت عن الحزب الشيوعي وانضمت إلى حزب الاستقلال قبل عام ١٩٤٨. وبعد هذا التاريخ انضمت لحزب البعث العربي الذي رفع شعار الاشتراكية وجعل سياسته منبثقة من مصالح الجماهير بالدرجة الأولى، فاستقطب كثيراً من الشباب الذين كانوا يحملون ميولاً يسارية وقومية. ووجدنا في وقت متأخر أن الكثيرين من شباب

البعث في أفكارهم وآرائهم وكأنهم قواعد للحزب الشيوعي انشقت عنه، أو أنها كانت خامات صالحة لنمو الحزب الشيوعي، ولكن هذا الحزب سار في سياسة أبعدت هذه العناصر عنه، وتعلق بسياسة الاتحاد السوفياتي والخطوات التي يقوم بها. وكان السبب في ذلك يعود أيضاً إلى ابتعاد كل الأحزاب عن الحزب الشيوعي العراقي وعدم التعاون معه خوفاً من بطش السلطة، وقد ظهر ذلك في سياسة الحزب الوطني الشيوعي إلى حدٍّ ما فجعلهم يتطلعون إلى قوى خارج العراق للتعاون معها حتى لمجرد زيادة معنوياتهم، وهي أشبه بمن يفشل في الواقع فيفتش عن الخيال. ونلمس هذه الحقيقة في كتابات أعضاء الحزب وهم في سجنهم في مدينة بعقوبة، إذ كتبوا عن قضايا المعسكر الاشتراكي بنسبة أكثر بكثير مما كتبوا عن قضايا العراق والبلاد العربية، وربما هذا الانعزال للحزب جعله يدعو وبإلحاح للجبهة الوطنية منذ عام ١٩٤٥. وكان لذلك في الواقع أثره الطيب في بلورة الحركة الوطنية في العراق، كما أنها كانت دعوة صحيحة وعلمية إذ لو تشكّلت هذه الجبهة منذ أن دعا إليها الحزب لتعذّر على الحكومات العراقية ضرب الحركة الوطنية. وبالتالي فإن دعوة الشيوعيين للجبهة أتت كلها في عام ١٩٥٥ وما بعده حيث تكونت جبهة الاتحاد الوطني.

ولعب حزبا الشعب والاتحاد الوطني دوراً مشرفاً في الحركة الوطنية وأبديا عناداً وصلابة منقطعة النظير في معارضة السلطة وفي مهاجمة النفوذ البريطاني في العراق.

ولكن يؤخذ على هذين الحزبين عدم اتحادهما، ولم تثمر دعوة السيد عبد الفتاح باندماج الحزبين، وكلا الحزبين كان مقصّراً في عدم الاندماج لأن كلتا قيادتي الحزبين كانت متمسكة برأيها. ومع أن سياسة الحزبين وأفكار قيادتيهما كانت متشابهة إلا أن الصعوبة كانت في عدم خضوع عزيز شريف أو عبد الفتاح إبراهيم أحدهما للآخر. ففي الوقت الذي يشعر فيه عزيز شريف أن حزبه موجود أصلاً يشعر عبد الفتاح إبراهيم أنه من الكفاءة والثقافة والقابليات ما يجعله لا يوافق على الاشتغال في حزب لا يكون تحت رئاسته. ومن البديهي ألّا يعترف السيد عبد الفتاح إبراهيم بهذه الفكرة إلا أنها كانت تبدو حقيقة

واضحة من خلال شخصية السيد عبد الفتاح ومواهبه الثقافية واعتداده بنفسه إلى حد الغرور.

وقد خسرت الحركة الوطنية في تلك الفترة (١٩٤٦ - ١٩٤٨) حين لم يتحد الحزبان مع بعضهما وكذلك مع الحزب الوطني الديمقراطي. وانفرد الشعب والاتحاد الوطني كل منهما بالعمل، فسهل على السلطة ضربهما دون أن يحدث ذلك رد فعل كبيراً في الرأي العام.

والغريب أن المرحوم كامل الجادرجي عاب على الحزبين سياستهما المتطرفة على اعتبار أن تلك السياسة سوف تستفز السلطة فتقضي عليهما بسرعة، وهو ما حصل بالفعل. في حين أن العيب كان يكمن في عدم تعاون حزبه، الحزب الوطني الديمقراطي، معهما وابتعاده عنهما كي لا يُتّهم بالشيوعية، وكي يكون عند حسن ظن بريطانيا. فكانت النتيجة أن بريطانيا وجهت ضربتها للحزبين الشعب والاتحاد الوطني، ثم وجهت ضربات أخرى لبقية الأحزاب ومنها الحزب الوطني. والحزب الأخير ضم جماهير كثيرة لأنه استقطب البرجوازية الوطنية وضم كل الذين يحملون روحاً وطنية دون أن تكون لهم ميول يسارية أو ميول يسارية معتدلة، وكذلك كل من كان يخشى العمل في صفوف الحزب الشيوعي اتقاء اضطهاد السلطة. ومع جماهير الحزب الوطني الديمقراطي الكبيرة فإنه اتخذ سياسة تعالج القضايا الوطنية ولا تثير بريطانيا ضد الحزب، ومن البديهي فإن التناقض يبدو واضحاً في هذه السياسة. وحرص الحزب الوطني الديمقراطي على أن يبعد عنه تهمة الشيوعية وانطلاقاً من هذا، ابتعدت عنه كل العناصر اليسارية ولذلك أخذ يميل تدريجياً في أفكاره نحو اليمين. كما أن اتخاذه مواقف معتدلة في القضايا الوطنية جعلته في مطلع الخمسينيات يسير نحو الضعف كماً وكيفاً. ونلاحظ في الحزب الوطني الديمقراطي دوره المهم في المطالبة بالحياة الديمقراطية والحريات العامة كحرية الصحافة والأحزاب وحرية الانتخابات.

ويؤخذ على الحزب الوطني محاولته الحصول على مكاسب لأعضائه واشتراكه في الحكومات مع أنها كانت معادية للشعب بشكل واضح فاشترك

الحزب في وزارة نوري السعيد التاسعة عام ١٩٤٦. واشترك عضو بارز من اللجنة المركزية هو السيد حسين جميل وبرضى الجادرجي غير المباشر في وزارة علي جودة الأيوبي عام ١٩٤٩.

ويظهر أن الحزب حين يشرك أحد أعضائه في وزارة من الوزارات فإنه يحرص أن يشترك في وزارة أخرى عضواً آخر ينتظر دوره في أن يصبح يوماً ما وزيراً.

هذه الرغبة في الحصول على منافع للحزب قلّلت من شعبيته وأبعدت عنه جماهير كثيرة كانت تغلي حماساً ووطنية وتضمر حقداً شديداً للنفوذ البريطاني في العراق وللحكومات السائرة في ركابه كحكومات نوري سعيد ورهطه.

ومن الأمثلة على مواقف الحزب الوطني المعتدلة تجميد نشاطه في عام ١٩٤٨ بعد أن لاقى بعض الاضطهاد من السلطة، بينما كان الاضطهاد والمضايقة من السلطة أمراً لا بد منه بالنسبة للأحزاب الوطنية. هذه المواقف المعتدلة والتي تتسم بالسلبية جعلت كثيراً من العناصر الوطنية تبتعد عنه. كما أن هناك فئات كثيرة كانت ذات شعور وطني وتغلي حقداً على الاستعمار وأعوانه، ولكنها كانت تبتعد عن الشيوعين للضغط الشديد عليهم، فكان من المنتظر أن تجد في الحزب الوطني الديمقراطي مجالاً للتنفس الوطني. ولكنه بمواقفه تلك خيّب أملها، فتركها تنكمش على نفسها حين لا تجد مجالاً للعمل. ومع ذلك فإن جماهير كثيرة من الشعب كانت مؤمنة بوطنية الحزب وكانت معجبة بنضال زعيمه كامل الجادرجي. وقد برز ذلك واضحاً في مظاهرات انطلقت عام ١٩٥٢ تهتف مطالبة بمجيء حكومة يرأسها الجادرجي. هذه الشعبية التي حصل عليها الجادرجي لم يستطع الاستفادة منها إذ لم يبدِ مواقف صلبة تتسم بالجرأة والشجاعة، كما أنه لم يكن مستعداً للتضحية بالقدر الذي يتناسب مع ما تحمله الجماهير من حماس وشعور وطني جارف. وإذا كان من حق الزعيم أن يتسم بالحكمة والروية وأن يفكر بغير ما تفكر به الجماهير أحياناً، إخلاصاً منه للمصلحة الوطنية، إلا أن هذه الحكمة جعلت الجادرجي يتخذ له مواقف معتدلة هي أقرب للمهادنة والسلبية.

ومن دراسة الأحزاب الكردية نلاحظ أنها صبّت نشاطها وكفاحها من أجل القضية الكردية، وتمتّع الشعب الكردي بالاستقلال. إن هذا الهدف شغل الحركة الكردية عن المشاركة الفاعلة في القضايا الوطنية العراقية إلا ما يتعلق بحقوق الأكراد وأمانيهم الوطنية. والضربات العنيفة التي وُجِّهت لهم من الحكومات العراقية وحكومة تركيا جعلت حركتهم الحزبية تتّسم بطابع الثورة والعنف، وأثّرت في نفسيتهم أحياناً فحملوا شعور الإقليمية الضيقة.

وظهر في الخمسينيات حزبان لنوري السعيد وصالح جبر. كان الحزبان يتفقان في السياسة الخارجية ويختلفان في قضايا داخلية وبخاصة قضايا الانتخابات. ومع أن نوري السعيد وصالح جبر كانا صديقين إلا أنهما اختلفا. ومن الصعب القول هل كان ذلك الخلاف حقيقياً؟ أم كان لخداع الجماهير فحسب؟ واعترف صراحة بعجزي عن معرفة سبب الاختلاف الحقيقي وعما إذا كان ذلك اختلافاً حقيقياً أم لا.

ولكن الذي يبدو أمام الباحث أن صالح جبر حقد في آخر حياته على نوري السعيد حقداً شديداً وأضمر له عداءً أشد، ولكن عداء صالح جبر لم يقربه للجماهير العراقية، كما أنه لم يندمج بالحركة الوطنية العامة. وعندما دُعي للاشتراك في جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧ وافق أول الأمر ثم عاد واعتذر. وقد كان بإمكان نوري السعيد أن يوجه ضربته لصالح جبر ويقمع معارضته، إلا أن نوري السعيد لم يبدِ ذلك مما يوضح أمام الباحث أن السعيد كان يدرك أن معارضة صالح جبر لا خطر منها وربما ليست حقيقية. وقد كان يفكر بأنه ديمقراطي وأنَّ هناك معارضة لها حريتها في انتقاده، وهو يريد بذلك أن يجاري النظام الديمقراطي البريطاني في وجود حزبين أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة. وقد صرح نوري السعيد بهذه الحقيقة في مجلس النواب[1].

وظهر في عام ١٩٥٤ حزب البعث في العراق، وكان ظهوره في أشد فترات الاضطهاد في العراق من قِبَل الحكومة. ولكنه نما حين رفع شعار

(١) راجع الفصل السابع.

الاشتراكية والقومية معاً فاستقطب الكثير من الشباب القوميين ذوي الميول الاشتراكية والذين وجدوا لهم متنفساً في حزب البعث، مبتعدين عن حزب الاستقلال الذي انعزل عن الجماهير منذ اشتراكه في الحكم عام ١٩٤٨، وكذلك عن الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يتعرّض إلى ضربات عنيفة من السلطة. وقد اشتغل حزب البعث بشكل سري واندفع بحماس وطني كبير، إلا أن نشاطه كان يبدو في المظاهرات والأعمال الصدامية أكثر من نشاطه الفكري. فلم تتوفر له في بداية عمله عناصر مثقفة كما هو الحال في الحزب الشيوعي العراقي أو الحزب الوطني. كما كان يعتمد في آرائه السياسية على ما يصله من أفكار قادة البعث في سورية، فعاش طيلة الفترة التي نحن بصدد بحثها عالة على قادة الحزب في سورية مثل ميشيل عفلق وآخرين، وهذا ما جعل نموه الكمي يسير ببطئ. كما أنه بقي غير معروف إلا في بغداد وفي بعض المحافظات بسبب السمعة التي كان يتمتع بها الحزب الشيوعي العراقي وعدد أفراده الضخم، وكذلك سمعة الأحزاب الأخرى.

الحقيقة أن الأحزاب جميعها لعبت دوراً مهماً في الحركة الوطنية. ومع أن نوري السعيد استطاع أن يفرق بينها وأن يقرب قسماً منها ويشركها في الحكم كما حصل عند اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار في وزارة السعيد التاسعة عام ١٩٤٦. إلا أن خداع نوري السعيد كان مؤقتاً فلم يستطع أن يستمر في خداعه.

إن الأحزاب العراقية من خلال معارضتها للسلطة وتقديم مطالبها للحكومة ورفع شعارات تتضمن مطالب الشعب وحقوقه السياسية والاجتماعية، استطاعت أن تبث الوعي السياسي بين الجماهير، وأرغمت السلطة في كثير من الحالات على تلبية هذه المطالب والعمل على إرضاء الجماهير. فكان نوري السعيد يردد دائماً ضرورة الاستقرار وتهيئة الأعمال، لاعتقاده أن في ذلك مصلحة الوطن وإرضاء جماهير الشعب. ومن البديهي أن يكون تفكيره بإيجاد العمل هو من الغايات التي كانت تطالب بها الأحزاب، وهو رد فعل لما كانت الأحزاب تنادي به. ومع عنف الضربات التي وُجّهت للأحزاب ووسائل الإغراء الذي قُدّم

للبعض منها فإنه من الصعب القول إنها فشلت في تحقيق أغراضها بل إنها اتخذت أهدافاً مهمة منها إحباط معاهدة عام ١٩٤٨ وتحقيق الانتخاب المباشر. ومطالبتها بإلغاء الإقطاع بعد عام ١٩٥٣ جعلت نوري السعيد يقوم بمشاريع كثيرة في العراق لتعميم الملكية الصغيرة. كما أن كثيراً مما قامت به السلطة جاء تلبيةً لكفاح الأحزاب ولو بشكل غير مباشر. وأخيراً فإن الأحزاب وجهت أكبر ضربة للسلطة بتعاونها عام ١٩٥٤ وتشكيلها جبهة انتخابية مؤقتة دفعت إلى مجلس النواب بمعارضة قوية صلبة أقلقت السلطة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار. فأسرع السفير البريطاني بالضغط على الوصي لمجيء نوري السعيد للحكم - وقد كان في ذلك خلاف مع الوصي - حيث تقلد السعيد الوزارة وألغى الأحزاب وأصدر مراسيم مقيّدة للحريات وحل المجلس النيابي. وبدأ من ذلك الوقت انعزال نوري السعيد نهائياً عن الجماهير وعن قادة الفكر في العراق، ولم يعد أي حزب يثق به كما حصل قبل عام ١٩٤٨. هذا الانعزال لنوري السعيد جعله يتخبط في ضرب الحركة الوطنية فأسقط الجنسية العراقية عن كثير من الوطنيين بتهمة الشيوعية وطردهم خارج العراق، وأقام معسكرات لتدريب الطلاب الذين اتهمهم بالعمل في السياسة، وزاد عدد السجناء السياسيين، وزاد من الجواسيس الذين يحصون على الشعب أنفاسه. وازدادت جماهير الشعب اندفاعاً في الحركة الوطنية، وكرهاً لنوري السعيد وطغمته، وكرهاً للعائلة المالكة التي أصبحت تمثل السلطة المعادية للشعب، واختفى ذلك الشعور الودي للعائلة المالكة في زمن الملك غازي.

ثم تعاونت الأحزاب بصورة أوسع في الجبهة الوطنية لعام ١٩٥٧ واستقطبت الجبهة هذه كل القوى الوطنية حيث ضمت الشخصيات والقوى القومية غير المنظمة حزبياً. فزاد نوري السعيد انعزالاً وزادت الحركة الوطنية قوة ومتانة وأصبح المعاصر لتلك الفترة (١٩٥٥ وما بعدها) يشعر بقرب نهاية هذا الحكم. ثم تعاونت الجبهة الوطنية مع حركة الضباط، وهذه الحركة الأخيرة شعرت، وهي من أوساط الشعب، بتكتل الحركة الوطنية وانعزال السلطة. كل ذلك جعلها تعمل بحماس من أجل الإطاحة بالحكم وهي على ثقة

من تأييد الشعب لها متمثلاً في جبهته الوطنية. هذا الوضع الأخير للحركة الوطنية هو نتيجة لعمل الأحزاب لفترة طويلة وللتجربة التي عرفتها بعد نضال طويل في الحركة الوطنية. وقد أدى هذا التبلور الأخير للحركة الوطنية إلى الإطاحة بالحكم في ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وقد جاءت حكومة ١٤ تموز/يوليو وقد ضمت أعضاء من جبهة الاتحاد الوطني. كما نلاحظ أن كثيراً من التشريعات التي قامت بها ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ كانت مطابقة أو مشابهة لما نادت به الأحزاب الوطنية في برامجها وفي شعاراتها ومن ذلك: الإصلاح الزراعي.. والقضايا التربوية.. وتشكيل النقابات.

المراجـــــع

أولاً: أهم المخطوطات

- الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي - كراس مخطوط بعشر صفحات في أوائل آذار/مارس ١٩٥٣ - أقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.
- كفاح السجين الثوري: نشرة دورية في سجن بعقوبة - ١٩٥٣ - ١٩٥٤
- صوت الفلاحين: نشرة دورية يصدرها مركز الحزب الشيوعي في البصرة - ١٩٤٩
- الصراع: نشرة دورية يصدرها فرع الحزب في البصرة - ١٩٤٩
- «دور الفلاحين في قضيتنا الوطنية» بقلم هادي كاظم - مسؤول الحزب الشيوعي في الحلّة - ١٩٤٩
- «حكومة السجون والمشانق في خدمة جلادي الفلاحين» من منشورات النجمة- منظمة الحلّة - ١٩٤٨
- «لماذا قاطعنا الانتخابات» نشرة من مركز جريدة القاعدة - ١٩٤٩
- «الحركة النسائية في العراق» بقلم الدكتورة نزيهة الدليمي: مخطوط بخمس صفحات: اللجنة المركزية الثانية للحزب الشيوعي العراقي.
- «مغزى الحملة العسكرية في فلسطين - ١٩٤٨» مخطوط بخمس عشرة صفحة من منشورات الحزب الشيوعي العراقي.

- «هل يؤلف شعب إسرائيل أمة واحدة يسهل تمييزها؟» منشورات الحزب الشيوعي - ١٩٤٨.
- «حول الانقلاب في سورية» كراس مخطوط - منشورات الحزب الشيوعي - ١٩٣٩.
- «حول الانقلاب السوري» - اللجنة المركزية السادسة بتوقيع مركز الحزب ١٩٤٩/٥/١٤
- صوت الكادح: نشرة دورية مخطوطة - فرع الحزب في كربلاء - ١٩٤٩

ثانياً: منشورات حزبية مطبوعة

أ- سريّة

- موقف الحزب الشيوعي من الوزارة السعيدية - توقيع فهد - تاريخ ٢٦/ ٤٦/١١
- موقف حزبنا الشيوعي العراقي من الاشتراكيين الديمقراطيين - تأليف غضبان مردان السعد - بغداد - ١٩٤٨
- رسائل العصبة: نحن نكافح في سبيل من؟ وضد من نكافح؟ مطبعة دار الحكمة - بغداد - ١٩٤٦

- من منشورات راية الشغيلة (الجناح المنشق من الحزب الشيوعي):

- سيروا بدربكم وسنسير بدربنا.. وإيضاح لمرحلة التحرر الوطني في العراق. مطبعة راية الشغيلة - كانون الثاني/يناير - ١٩٥٤
- باسم: تطور الوضع السياسي بعد انتفاضة تشرين/أكتوبر التحررية ومهمات حزبنا الشيوعي لتطوير النضال الشعبي وتحقيق أهدافه - بغداد أول كانون

- البطالة - أسبابها وعلاجها - رسائل التحرر - بغداد - مطبعة الحكمة - ١٩٤٦
- نداء الحزب الشيوعي العراقي إلى عمال العراق - بتوقيع فهد - تاريخ ١/ ١٩٤٦/٣
- بيان الحزب الشيوعي العراقي نهاية الحرب ١٩٤٦/٢/٢٤ بتوقيع - فهد -
- مذكرة الحزب الشيوعي إلى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي - بتوقيع فهد - تاريخ ١٩٤٥/١١/٢١
- ماذا يجري في مصر؟ مطبعة القاعدة - أوائل أيار/مايو ١٩٥٢ - بغداد
- «مشاريع خطط الاستعمار البريطاني» بتوقيع فهد - ١٩٤٦/١٠/١٥
- نصير: حلف نوري - مندريس: مطبعة النضال - بغداد - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥
- نضال البعث: وثائق حزب البعث العربي - بيروت.

ب- علنيـة

- الشعبية: المبدأ الذي يسعى الأهالي لتحقيقه - بغداد - مطبعة الأهالي - بغداد ١٩٣٣
- «لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي» - قضية النفط - مطبعة الزهراء - بغداد - ١٩٥٢
- «منهاج حزب الأمة الاشتراكي» مطبعة الرابطة - بغداد ١٩٥١
- منهاج حزب الاتحاد الدستوري - مطبعة شركة التجارة والطباعة - بغداد - ١٩٤٩

ثالثاً: جرائد حزبية سرية مطبوعة

- كفاح الشعب: لسان حال الحزب الشيوعي العراقي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ أول جريدة سرية صدرت للحزب
- القاعدة: لسان حال الحزب الشيوعي العراقي ١٩٤٥ - ١٩٥٦
- العمل: لسان حال رابطة الشيوعيين العراقيين: كتلة منشقة عن الحزب بقيادة «داود الصائغ» ١٩٤٤ - ١٩٤٦

رابعاً: وثائق رسمية

- محاضر جلسات مجلس النواب
- محاضرات جلسات مجلس الأعيان
- وزارة الخارجية العراقية:

١- معاهد أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية - مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٧

٢- معاهد صداقة وحسن جوار بين المملكة العراقية والجمهورية التركية والبروتوكولات الملحقة بها - مطبعة الحكومة - ١٩٤٧

- وزارة الدفاع العراقية: القيادة العامة للقوات المسلحة - محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة - المحاضر الرسمية للجلسات (ج٤) بغداد - ١٩٥٩
- وزارة الإرشاد العراقية: الكتاب الأسود - بغداد ١٩٦٣
- الشرطة العامة: مديرية التحقيقات الجنائية - موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري - ستة أجزاء - ١٩٤٩
- مديرية الأمن العامة: الحركة الشيوعية في العراق ١٩٤٩ - ١٩٥٨ - ج١

- بغداد ١٩٤٤

• مديرية الدعاية العامة:

١- خطاب السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء - مطبعة الحكومة - بغداد - ١٩٤١

٢- أحكام المجلس العرفي العسكري في فتنة شهري نيسان ومايس - ١٩٤١ - مطبعة الحكومة.

• مديرية التوجيه والإذاعة العامة: خطاب فخامة السيد نوري رئيس الوزراء من دار الإذاعة العراقية عام ١٩٥٦- مطبعة الحكومة.

• مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ - مطبعة الزهراء - بغداد

خامساً: الصحف

اتحاد الشعب - الاتحاد الدستوري - الأخبار - الأهالي - الأمة - البلاد - الثورة - الرائد - الرأي العام - السياسة - العهد - النور - الوطن - صوت الأهالي.

سادساً: المجلات

• دراسات عربية: بيروت - العدد (٤) شباط/فبراير ١٩٧٠

• الثقافة الجديدة: الأعداد ٤،٧، بغداد - ١٩٦٩

• المنار: دمشق - تموز/يوليو - ١٩٥٨

• المنار: بغداد - ٢٠ نيسان/أبريل - ١٩٦٨

سابعاً: الكتــب العربية

- إبراهيم، عبد الفتاح: حقيقة الفاشية في العراق - مطبعة الأهالي - بغداد ١٩٤٢.

  - وحدة الحركة الديمقراطية - مطبعة الخيرية - بغداد - ١٩٤٦.

- أحمد، إبراهيم: الأكراد والعرب - مطبعة صلاح الدين - بغداد - ١٩٦١
- أمين، عبد الله: الشيوعية على السفود - مطبعة شفيق - بغداد - ١٩٦٣
- أيوب - عبد الجبار: مع الشيوعيين في سجونهم - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٥٨.
- البزاز، عبد الرحمن: صفحات من الأمس القريب: ثورة العراق هل كانت حتمية؟ دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٦٠
- الجمالي، فاضل: العراق الحديث - بيروت - ١٩٦٠ - ط١

- من واقع السياسة العراقية - بيروت - دار الكشاف - ١٩٥٦.

- جميل، حسين: الحريات العامة والحركة الوطنية - مطبعة الرابطه بغداد - ١٩٥٢.

- دعوة إلى إصلاح دستوري - مطبعة الرابطة بغداد - ١٩٥١.

- الجادرجي، كامل: مذكرات الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠.

- تكتل بغداد - أسبابه ونتائجه - عمان - مطبعة الأهالي - بغداد - ١٩٤٧

- جميل، د. مظفر حسين: سياسة العراق التجارية - مطبعة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٤٩
- جودت، علي: ذكريات ١٩٠٠- ١٩٥٨ - بيروت- مطابع دار الوفاء - بيروت - ١٩٦٧

- الجندي، سامي: البعث - دار النهار - بيروت - ١٩٦٩
- الحسني عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية: ج٣ - ١٩٥٣، ج٤- ١٩٥٣، ج٦ - ١٩٥٣، ج٧ - ١٩٥٥، ج٨- ١٩٦٠،ج٩، ١٠ - ١٩٦٠.

  - تاريخ العراق السياسي الحديث: صيدا - مطبعة العرفان - ١٩٥٣.

  - الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية - صيدا - مطبعة العرفان.
- حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦- ١٩٥٨ - مطبعة الشعب - بغداد - ١٩٦٣،

  - مشكلة الموصل - مطبعة أسعد - بغداد - ١٩٦٧
- الحاج، عزيز: أين يقفون؟ وأين يقف العراق؟ - بيروت - ١٩٥٩
- حيدر، كاظم: الأكراد من هم وإلى أين؟ - بغداد - ١٩٦١
- حبيب، موسى: العراق وأميركا بعد رحلة الوصي - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٤٦
- حلمي، رفيق: مذكرات باللغة الكردية - ترجمة جميل الروزبياني - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٥٧
- الدليمي، د. نزيهة: المرأة العراقية - مطبعة الرابطة - بغداد - ١٩٥٢
- الرافعي، عبد الرحمن: في أعقاب الثورة المصرية - ج٣ - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٥١
- الراوي، إبراهيم: ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث - مطبعة دار الكتب - بيروت - ١٩٦٩
- الرزاز، منيف: التجربة المرة - غندور للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٧
- زودو، لوقا: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق - بيروت - ١٩٦٩.

- الزهاوي، جميل صدقي: المجمل مما أرى - المطبعة العربية - مصر - ١٩١٤
- سعد الله، صلاح الدين محمد: كردستان والحركة الوطنية الكردية - مطبعة الأهالي - بغداد - ١٩٥٩
- الشبيبي، حسين محمد: الاستقلال والسيادة الوطنية (١٩٤٥) - مطبعة شفيق- ١٩٥٩

- الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي ١٩٤٥ - مطبعة شفيق - ١٩٥٩

- شريف، عبد الرحيم: معاهدة (١٩٣٠) باطلة يجب إلغاؤها - بغداد - مطبعة الرشيد - ١٩٤٨

- الفاشية عدوة الشعوب - بغداد - مطبعة الأهالي - ١٩٤٢

- شريف، عزيز: حقائق عن حزب الشعب - بغداد - مطبعة الرشيد - ١٩٤٨
- شرف الدين، صدر الدين: سحابة بورتسموث - بيروت - ١٩٤٨
- شمزيني، سيد عزيز: الحركة القومية التحريرية للشعب الكردي - باللغة الروسية - نشرت فصوله جريدة (خه بات) - ١٩٥٩
- شيرزاد، محمد: نضال الأكراد - القاهرة - مطبعة التقدم - ١٩٤٦
- الشيخ، عزيز: جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة - بغداد - ١٩٥٩
- السعيد، صادق مهدي: محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ - مطبعة المعارف - بغداد
- صالح، د. زكي: مقدمة في دراسة العراق المعاصر - مطبعة الرابطة - بغداد - ١٩٥٣
- الصباغ، صلاح الدين: فرسان العروبة في العراق - دمشق - ١٩٥٦

- طالباني، جلال: كردستان والحركة القومية الكردية - مطبعة الجمهورية - بغداد - ١٩٧٠
- الطاهر، علي جواد: محمدو أحمد السيد رائد القصة الحديثة في العراق، دار الآداب - بيروت - ١٩٦٩
- عفلق، ميشيل: في سبيل البعث - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٣
- علوش، ناجي: الثورة والجماهير - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٣
- غالب، صبيح علي: قصة ثورة ١٤ تموز/يوليو والضباط الأحرار - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦١
- الغصين، فائز: مذكرات عن الثورة العربية - دمشق - ١٩٥٦
- القاضي، محمود:كانون الثاني/يناير شهر الجهاد الوطني بغداد - دار دجلة - ١٩٤٨
- كبة، إبراهيم: الإقطاع بين نوري السعيد وخبراء العالم الغربي - بغداد - ١٩٥٢
- الكنعاني، نعمان ماهر: ضوء على شمال العراق - مطبعة الجمهورية - بغداد - ١٩٥٩
- كمال الدين، محمد علي: سعد صالح - بغداد- مطبعة المعارف - ١٩٤٩

  - التطور الفكري في العراق - بغداد - ١٩٥٩
- كنة، خليل: العراق - أمسه وغده - بيروت - ١٩٦٦
- لال نهرو، جواهر: لمحات من تاريخ العالم - ترجمة لجنة من الأساتذة - بيروت - ١٩٦٧
- مشتاق، طالب: أوراق أيامي ١٩٠٠ - ١٩٥٨ - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٨
- مصطفى، حسن: حركات بارزان - دار الطليعة - بيروت

- النشاشيبي، ناصر: ماذا جرى في الشرق الأوسط - بيروت - ١٩٦٤
- نوري، عبد الملك: شعبنا ينتفض - بغداد - مطبعة الاعتماد ١٩٤٨
- نيكيتين، باسل: الأكراد - أصلهم - تاريخهم - دار الروائع - بيروت - ١٩٦٧
- الهاشمي، طه: مذكرات الهاشمي - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٧.
- يوسف، يوسف سلمان: قضيتنا الوطنية ١٩٤٥ - بغداد - مطبعة الجامعة - ١٩٥٩

  - مستلزمات كفاحنا الوطني (١٩٤٦) مطبعة الوفاء - بغداد - ١٩٥٩.
- واي بوجوش وآخرون من الكتاب السوفييت: السياسة الخارجية السوفيتية ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - تعريب خيري حماد - دار الكتاب العربي للطباعة - القاهرة
- الحكم، حسن: مذكراتي - صفحات من تاريخ سورية الحديث - ١٩٢٠ - ١٩٨٥ - بيروت - القسم الثاني - ١٩٦١
- سيل، باتريك: الصراع على سورية - ترجمة سمير عبدة - بيروت.
- محاورة الإمام كاشف الغطاء الشيخ محمد الحسين مع السفيرين البريطاني والأميركي - المطبعة الحيدرية - النجف - ١٩٣٥
- نادي أخوان الحرية في العراق - مطبعة الأهالي - بغداد - ١٩٤٣
- سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر - بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها - مطبعة الأهالي - بغداد - ١٩٦٠
- بيان الأستاذ علي الدفتري في الرد على بيان السيد كامل الجادرجي - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٤٨
- حزب الأمة الاشتراكي واتفاقات النفط - مطبعة الرابطة - بغداد - ١٩٥٢
- طالباني، جلال: كورد إيه تي: مطبعة خه بات - بغداد ١٩٦٦ - باللغة الكردية.

ثامناً: الكتب الأجنبية:

* Abdallah, King Of Jorden: My memoirs (complete) London 1954.

* Adamson L Dawid: the Kurdish war. London. 1964.

* Ardhak - Safrastian: kurds and kurdistai: London. 1948.

* Bell- Gertrude: from her pessonal papers (1914-1920) London 1961.

* Birdwood- Lord Nuri As-Said - A study in Arab leadership - London 1959.

* Caractacus: Revolution in Iraq: An eassay in comparative public opinion. London 1959.

* Edmonds: C.G. kurd - Turks and arabs. London 1957.

* Gallman J.waldemar: Iraq under General Nuri: my recollections of Nuri AS-Said 1954-1958. New York 1963.

* Khadduri: Majid: Independent Iraq 1932-1958 A study in Iraq politics. London 1960.

* Laquear Walter Z.: Communism and nationalism in the middle east. London 1959.

* Longrigg - Stephen hemsley: Iraq 1900-1950. London 1956.

* Seale Patrick: The struggle for Syria, a study of past war Arab Politics. 1945-1958. London 1965.

لا يمكن أن نفهم العراق اليوم وما يجري على ساحته، وما سوف يجري، من دون الإلمام بتركيبة كل الأحزاب السياسية في العراق منذ نشوئها.

وهذا الكتاب هو المرجع الوحيد الذي تناول بدقّة وشموليّة وتوثيق ذلك الموضوع الشائك، حين قال كل شيء عن الأحزاب السياسية العلنيّة والسريّة في العراق، منذ تأسيسها، بالاستناد إلى وثائقها وأدبياتها، وإلى المقابلات الشخصيّة مع رجالاتها الذين أدلى بعضهم بآرائه صراحة، وتحفّظ البعض الآخر مخافة القمع، وبالرجوع أيضاً إلى السجلات السريّة المحفوظة لدى مديريّة الأمن العام في بغداد، والحافلة بكيفيّة تعاطي السلطة مع تلك الأحزاب.

– يمرّ بالعلاقات العراقيّة – البريطانيّة والعراقيّة – الأمريكيّة، وسياسة إضعاف الجيش.

– يفرد فصلاً كاملاً عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، والظروف التي أحاطت به منذ نشأته، والأحداث التي عصفت به وحوله، وجملة مواقفه من مختلف القضايا.

– يعرّف بالأحزاب العراقيّة، وينقل ما كان يدور بينها من مراسلات، وتنقّلات.

– يخوض في غمار الأحزاب الكرديّة، وتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، بدراسة متأنية.

– يواكب حزبي الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي.

– يختم بحزب البعث العربي الاشتراكي، وتأسيس جبهة الاتحاد الوطني.

استعراض شامل يرصد الساعات الصعبة والحرجة والمهولة، التي عاشها العراق.

ISBN 978-9953-88-606-0



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١٧٥٢٥٤٧+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com